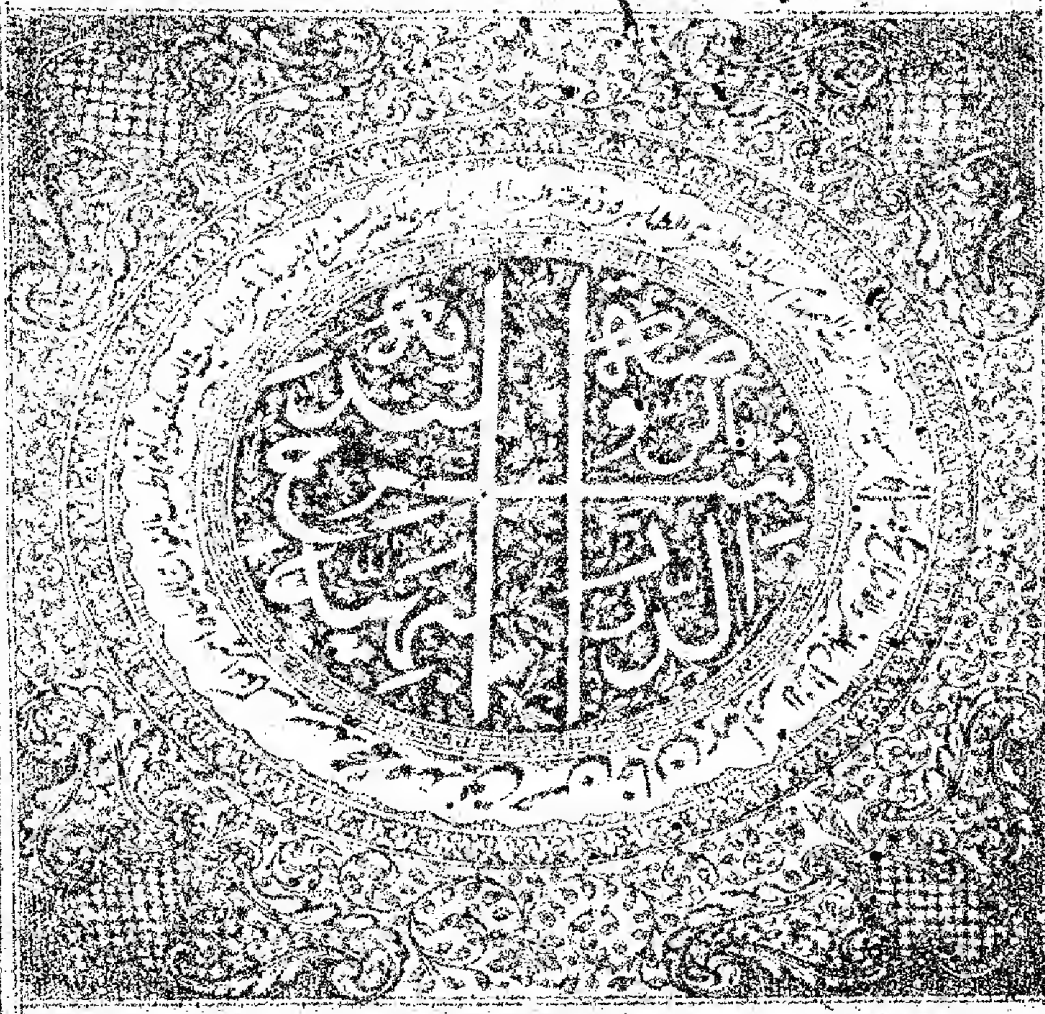


وَرَضِيَ عَنْهُ  
مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَسُولٍ وَالصَّلَاةُ

عَلَيْهِمَا السَّلَامُ



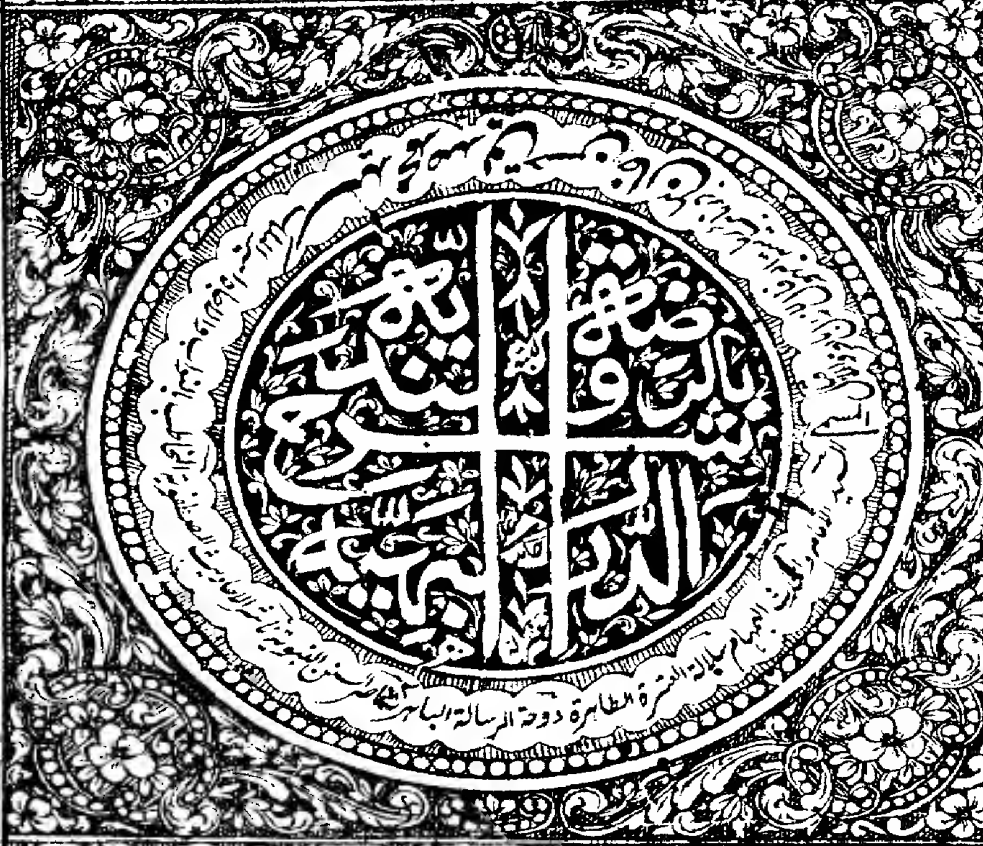
وَالطَّبِيعُ الْعَالَمِيَّةُ

وَالطَّبِيعُ الْعَالَمِيَّةُ



بسم الله الرحمن الرحيم  
محمد الله الكريم رسول الله صلى الله عليه وسلم

على طبع الكتاب الجليل في بيان الامارات النبوية التي منحتها الله لمنه بالقرآن الكريم



يصبح الفاضل المودع في العالم القوي السيد محمّد معشوق على حفظ الله عن ذنبه الخفي والجل

والطبع العاقل لم يبق في الدنيا  
في المطبع العاقل لم يبق في الدنيا

الرضا الله

شرح الدرر البهية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله أنت علمت الناس في دينهم حكماء وفي دنياهم أحكاماً وحملت أمة أكرم الرسل المرحومة أكرم الأئمة كلها منزلاً وعلماً  
وما زلت الممت من نعمت وتعلم من تشاء منهم في كل قرن يستعمل السنن المطهرة على وجهها المأواه تهتيم عن التفرق في الدين  
واوحيتم إليهم سبل اليقين فاصبحوا بجمعك بركة كراماً وآلافك عدو لهم ففزعوا عن الدين وينون عند انتحال المبطلين وتحررت  
الغالين وتناولوا سبل الجاهلين حتى عاد لهم الحق معتدلاً وقواماً ونصلى عليك ايها النبي الكريم بك من الله علينا بالإيمان بأننا  
اسلاماً لطفاً بنا ورحمة علينا وبركة فينا واحساناً علينا واكراماً فكان ذلك لازماً ولو لاك ما ابتدينا ولا صلينا ولا علمنا  
أحكاماً فكنت أنت وأعيننا إلى الله سبحانه وتعالى وبه يالنا ورؤفانا وقينا اماماً ونسلم عليكم اهل البيت الطاهرين  
الطيبين انتم اصبتهم من حادثة الدارين سهماً واهتم بهم الحق الحقيقي بالاتباع كما يحق قياماً ورضى الله عنكم اصحاب النبي  
صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم كما انتظم بيتي الاممة الائمة بدة وختاماً ونظم استقب امر الملة المكرمة اصلاً وفرعاً  
واهتماماً ورحمة الله وبركاته عليكم كذا اهل الحديث انتم كشيعة للناس من اهل الحق وصالح السنة وقبح الشريعة  
ظلالاً وعن وجه الدين القويم والصلح المستقيم لنا ما كيف وقد جعلكم الله تعالى للمتقين اماماً وبعد فلما جمع الامام الهمام  
عز المسلمين والاسلام سلك السلف الصالحين تدارك العرب والعراق وارث علوم سيد المرسلين خاتمة المفسرين والمحدثين شيخ شيوخنا  
الكاظمين العالم الرباني القاضي محمد بن علي بن محمد يعني الشوكاني المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين والفت  
المجتهبة رضى الله تعالى عنه وارضاهه جل الفردوس منزله ونزله وماواه المختص الذي سباه الله من البهية في المسائل  
الفقهية تارة بذلك جميع المسائل التي صح دليلها واقتضى دليلها ما كان منها من مضم الرأى فانه قال لا دليلها  
غير ملتفت الى ما اشتهر فالحق الحق بالاتباع وغير جاد على ما ذكر في الزبير فمسك التحقيق السماع بل محض فيه النصح النصح محض عن الحق

الصريح واتي بحججيات جليلة خلعت عنها الدفاتر وأشار الى تدقيقات نفيسة لم تجوها صحت الاكابر ونسبته هذا المختصر الى المطولات من الكتب الفقهية نسبة السبكية الذميمة الى الترتيب المعدنية كما يعرف ذلك من ربح في العلوم قدسه وفتح في سجاد المعارف ذمته ولسانه وقلمه سأل جماعته من اهل الانتقاد والغمم النافذ العاصنين على علوم الاجتهاد باقوى الحجة واحدة ناجدان بحلي عليهم وك ذلك المختصر ويزفه اليهم لمعنوا في محاسنه النظر فاستمهلهم ربحا يصح منه ما يحتاج الى التصحيح وينقم فيه ما لا يستغنى عن التفتيح ويربح من مباحثه ما هو منتقى الى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من معين عيون الادلة معتصر

وسماه بالذاري المضيئة شرح الدرر البهية فوفى ما قال فاعلمه  
ان شئت في شرح البنية  
تفصح بزم فيه واربع  
افاكتف على الدرر التي  
اسلكت بسط من دراهم

وشرحه بهذا كان بالقول فجعلته شرحا موزنا وصيغته على منهج المنسوجات مستوعبا للفظه ومعناه وتصحبا لخواصه ومبناه مضيفا اليه مذاهب بعض الفقهاء ليظهر ضعفها وقوتها عند تقابل الادلة وتعارضها بالآراء لا للاخذ بها على ما كان باحي خال لان الرجال تعرف بالحق بالرجال هذا وقد ايلقيا على طريق الارتجال بالاستعجال ارشادا الى طرق من العلم طامحت كرت وبهر الطباع جادة طامرا كرت واجيا من الدتالي ان يكون من تعلم علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه واذا عه وحفظه على الناس وفيهم وجهه واشاعه فدرك هذا المشروح والشرح ملقى اليك زمام التفويض في المد والقبح يأس من له في اوج التحقيق صعود وعليه من ملابس التفتيح بروك كيف وهو يروى غليل طالبي فقه السنة وفي غليل السائقين الى مساق المحنة فليسعد به كل طالب الحق الصادق وتبين بكل ذي باطل زاهق وتبين ردة القاصرون في قبلة الماهرون وان ذمه بهلية فسوف يهزمه الكلمة وتسميت هذا الشرح الانيس بل العلق النفيس بالروضه  
الندوة شرح الدرر البهية والاسد سجانه وتعالى ارجوان لعين على القيام وتفتني به ومن أخلفه وجميع المتبعين لسنن في هذه الدارود السلام انه ولي الاجابة وبيرد الهداية والاسابة قال رضي الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد من امرنا بالتفقه في الدين واشكركم من ارشدنا الى اتباع سنن سيد المرسلين واصله واسلم على الرسول الامين واله الظاهرين واصحابه الاكرومين باب هذا الباب قد شتمل على مسائل الاولى الماء عطا هر مطهر ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكما دل الدليل على كونه طاهرا مطهرا وقام على ذلك الاجماع كذلك يدل على ذلك الاصل من الظاهر والبراه فان اصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور يفيد ذلك والبراه الاصلية عن مخالطة النجاسة كاستحبابه لا يخرج به عن الوصفين اى عن وصف كونه طاهرا وعن وصف كونه مطهرا الا ما غير ريحه او لونه او طعمه من النجاسات هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي انه لا يخرج الماء عن الوصفين الا ما غير اوصافه الثلاثة من النجاسات لاسن غير هذا وهذا المذهب هو ارجح المذاهب واقتوا الدليل عليه ما اخرج احمد ومحمد وابوداود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم ومحمد بن يعقوب بن يعقوب وابن جرير من حديث ابى سعيد قال قيل يا رسول الله تنوضا من يربضنا



فيها الحيض والمجهر الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجس حتى يعلو  
 بن الحسن باختلاف الرواية في اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس فيك بعلة وقد اختلفت في اسم  
 لشيرين الصحابة والتابعين على اقوال ولم يكن ذلك موجبا للجهالة على ان ابن القطان نفسه قال بعد ذلك  
 الماعلال وله طريق حسن من هذه لم يساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتمامها من صحيح من اولئك الاثمة له  
 شواهد ما حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند احمد وابن خزيمة وابن حبان من  
 حديث عابدة عند الطبراني في الاوسط والي يعلى بن الزرار وابن السكيت كلها بنحو حديث أبي سعيد واخرجه بزيادة  
 الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور لا ينجس الا بالغلط في ريح وطعم واخرجه ايضا في  
 الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه او لونه وطعمه نجاسة  
 فيه وفي اسنادهما من لا ينجس به وقد اتفق اهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الاجماع على ضمومها  
 كما نقلا ابن المنذر وابن الملقن في البرر المنير فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما فاذا ذلك  
 الزيادة هو الاجماع ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفقدا لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت  
 مما اجمع على معناها وتلقى بالقبول فلا استدلال بها الا بالاجماع وعن الثاني ما اخرجاه عن اسلم لما  
 المطلق من المغيرات الطاهرات هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي  
 شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يضاف الى شيء من الامور التي تخالطه فان خالطه شيء اوجب اضافته  
 اليه كما يقال ما اورد ونحو فليس هذا الماء المقيد بسببه الى الورد مثلا هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور  
 في الكتاب الغنية قوله ماء طهور وفي السنة المطهرة لقوله الماء طهور فخرج بذلك عن كونه  
 مطهرا ولم يخرج عن كونه طاهرا ان الفرض ان الذي خالطه ظاهر واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما  
 عن الوصف الذي كانا متحققا لكل واحد منهما قبل الاجتماع وفي حجة الله البالغة واما الوضوء من الماء المقيد  
 الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فامرته فعمله المنة يادى الراي نعم ان الله انجست بمحتل بل هو اراجح وقد اطل  
 القوم في فروع سوت احيوان في البيرة والعشر في العشر والماء جارى وليس في كل ذلك حديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم البتة ولما ائتمنا النقلة عن الصحابة والتابعين كاشرا ابن الزبير في الزنجي وعلى  
 رضي الله تعالى عنه في الفارة والنخعي والشعبي في نحو سنفوليت مما يشهد له الحديثون بالصحة ولما اتفق عليه جمهور  
 اهل القرون الاولى وعلى تقدير صحتها يمكن ان يكون ذلك تطبيقا للقلوب في غلبتها للماء لا من جهة الوجوب الشرعي كما ذكر  
 في كتب المالكية ودون في هذا الاحتمال خيرا القناد وبالحجة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه حديث  
 القلتير اثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن الحال ان يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئا زيادة على  
 ما لا يفكرون في التفافات وهي ما يكثر وقوعه ونعم بالبلوئي ثم لا ينص عليا النبي صلى الله عليه وسلم  
 نصا جليا ولا يقيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله اعلم انتهى وقد اطلت احفظ ابن حجر

قوله

رحمه الله تعالى في تخرج حديث القلتين والكلام عليه جرحا وتعدى لفظا ومعنى في كتابه المنه في تحصيل  
 اخبار الرافعي الكبير فليرجع اليه ولا فرق بين قليل وكثير من هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب  
 والمراد بالقلته والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين اهل العلم بعد اجماعهم على ان ما غيرت النجاسة اجد  
 او صافا الثلثة ليس بطاهر فقبل ان الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونها لما اخرج احمد والسنن والشمس  
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والداقطنى والبيهقى وصحاح الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر  
 بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الماء يكون بالقلية من  
 الارض وما ينوبه من سبعاء والبدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ احمد لم ينجس شيء  
 وفي لفظ الابن داود لم ينجس واخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم وقال ابن مندة اسناد حديث القلتين على  
 شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومثله ما هو مبني في موطنه وقد اجاب من اجاب  
 عن مخوى الاضطراب وقد دل هذا الحديث على ان الماء اذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث واذا كان دون القلتين  
 فقد حمل الخبث ولكنه كما قيل حديث الماء ظهور الانجس شيء بتلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها كذلك يقيد  
 حديث القلتين بها فيقال انه لا يحمل الخبث اذا بلغ قلتين في حال من الاحوال الا في حال تغير بعض اوصافه بالتجدي  
 فانح قد حمل الخبث بالمشاهدة وضرة احسن فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجمع  
 عليها واما ما كان دون القلتين فهو مظنة حمل الخبث وليس فيه انه يحمل الخبث قطعاً وتباً ولا ان ما يحمل من  
 الخبث يخرج عن الطهورية لان الخبث يخرج عن الطهورية هو خبث خاص هو الموجب لتغير احواله ما ذكرنا  
 لما الخبث الذي لم يغير وحاصله ان ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من ان ما دونها قد حمل الخبث لا يتفاد  
 منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يكملها واما انه يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا فليس في هذا  
 المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لان الشارع قد نفى النجاسة  
 عن مطلق الماء كما في حديث ابى سعيد المتقدم واثبت له ونفاها عن الماء المقيد بالقلتين كما في حديث عبد الله  
 بن عمر المتقدم ايضا وكان النفي بلفظ هو اعم من منع العام فقال في الاول لا ينجس شيء وقال في الثاني ايضا  
 كما في تلك الرواية لم ينجس شيء فافاد ذلك ان كل ما يوجد على وجه الارض طاهرا لا ما ورد فيه التخصيص  
 بما يخص هذا العام صرحا بانه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فانها وردت  
 بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من المفصصات المتصلة بالنسبة الى حديث ابى سعيد  
 ومن المفصصات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما على القول بالراجح في الاصول  
 وهو انه ينفي العام على الخاص مطلقا فتقرر بهذا انه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الاحاديث  
 بل يقال فيه ان ما دون القلتين ان حمل الخبث محلا مستلزما لخبر ربح الماء اولونه او طعمه فهذا هو اللام الموجب بالنجاسة  
 والمخرج من الطهورية وان محلا لا يغير احد تلك الاوصاف فليس هذا المحل مستلزما للنجاسة وقد ذهب

ما



الى تقدير القليل بما دون الثنتين والكثير بما الشافعي واصحابه وذهب الى تقدير القليل بما ظن استعمال النجاسة  
 باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روى ايضا عن الشافعيه واحنفه  
 واحمد بن حنبل ولا ادرى بل تصح هذه الرواية ام لا فمذهب هو لا مدونه في كتب اتباعهم من اراد الوقوف  
 عليها راجعها واحتج اهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والجز فاجهر ونجبر الاستيقاظ ونجبر الولوج وايضا  
 النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولو فرضنا ان لشيئ منها دلالة  
 بوجه ما كان ما فادته تلك الدلالة مقيدة بما تقدم لان التعبد انما وبالظنون الواقعة على الوجه المطابق للمش  
 على انه لا يعبدان يقال ان العاقل لا يظن استعمار النجاسة باستعمال الماء اذا خالطت الماء بجرهما او برحما  
 او بلونها او طعمها مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك والريب ان ما كان من الماء على هذه  
 نجس لان المخالطة ان كانت بالجرم فالمشوى مستعمل لعين النجاسة وان كانت المخالطة بالريح واللون  
 او الطعم فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه واحاصل انهم ان ارادوا التوهم  
 ظن استعمال النجاسة باستعمال القليل ان لم يظن فهو لكثير ما هو اعم من عين النجاسة ويحتمل ولونها وطعمها  
 فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه الاسن جهة ان هو لا اعتبر والمنظومة اهل  
 المذهب الاول اعتبر والمنته ولكن لا يخفى ان المنظومة اذا كانت هي الصادرة من غير اهل الوسوسة  
 والشكوك فهي لا تخالف المنته في مثل هذا الموضع وان ارادوا استعمال العين فقط او عدم استعمال العين فقط  
 فهو مذهب يتقاسم غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم ارادوا المعنى الاول ريدل على ذلك انه قد وقع الاجماع  
 على ان ما غير لون الماء او ريحه او طعمه من النجاسات اوجب تنجس كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب  
 من جملة الثقلين بذلك لدخولهم في الاجماع بل هو مصرح بالحكاية الاجماع في البحر فتقرر بهذا انهم يريدون  
 المعنى الاول اعني الاعم من العين والريح واللون والطعم بثبوتها وانتفاؤها فلا مخالطة بين المذهبين لان  
 اهل المذهب الاول لا يخالفون في ان استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن  
 الطهورية خروجا زائدا على خروجه عند استعماله في جرد الريح او اللون او الطعم فتأمل هذا فهو مفيد بل مجموع ما تأمل  
 عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الادلة الدالة عليها على هذه الصورة التي اختصتها  
 محالما اقف عليه لاحد من اهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعثر في ساحاتها كل محقق ويتبدل عند  
 تشعب طرق التعمال بدقق وقد حرر بالماتن في سائر مؤلفاته تحقيقات مختلفة لهذه العلة واطال الكلام  
 عليها في طيب النشر وقد استدلل بعض اهل العلم بمثل حديث استفت قلبك وان افتاك المفتون ومثل  
 حديث لا يبيك الى ما لا يريك ولا يستفاد منها الا ان التعور عند الظن من الاقدام اولى واهل هذا المذهب  
 يوجبون العمل بذلك الظن حتما وجزما وقد عرفت ان اول المذهب الاول على الوجه الذي خصناه تدل  
 على المذهب الثاني فابعد النجاسة الى مثل حديث استفت قلبك ومع ما يريك ليس كما ينبغي فلو قيل ان قصد

الاستدلال على محذور العمل بالنظر من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال اوله العمل بالنظر في الكتاب سنة كثر  
 من ان تحصر اكثر منها اوله النهي عن العمل به وبهذا التعويل على حديث الولونغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد  
 وقد حكى في تحديد الماء الكثير اقوال منها ان الكثير هو المستبحر وقيل ما اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر  
 وقيل ما كان مماسا مكانه كذا وقيل غير ذلك وهذه الاقوال لا يفيها اشارة من علم بل هي خارجة عن باب  
 الرواية المقبولة والدراية العقلية وما فوق القاتين وماد وبهذا قدر الشافعي الماء الذي لا يتحرك  
 بوقوع النجاسة بالم تغير بالقلتين وقدرهما بمس قارب وفسرهما اصحابنا بنسبهما الى رطل وقدره الحنفية بالفير  
 الكبير الذي لا يتحرك جانب منه بخلاف الآخر والمشرق في العشر كذا في المسوي وقال في حجة اسد البالغة  
 ومن لم يقل بالقلتين اضطر الى مثلها في ضبط الماء الكثير كما لما لكتبة او الرخصة في آبار الفلوات من نحو  
 البحار الابل انتهى ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل ومتحرك  
 فساكن وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النهي عن التطهر به حاله فان ذلك لا يخرج عن  
 كونه ظهورا لانه يعود الى وصف كونه ظهورا بغيره وتحركه وقد دلت الاحاديث على انه لا يجوز التطهر بالماء الساكن  
 ما دام ساكنا كحديث ابهريرة رضي الله تعالى عنه عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغتسلن  
 احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا ابا هريرة كيف تفعل قال يتناولونه تناولا في لفظ واحد والى داود  
 لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنباته وفي لفظ البخاري لا يبولن احدكم في الماء الدائم  
 الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ للترمذي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات انتهى يغتسل بمجموعها النهي  
 عن البول في الماء الدائم على الفراه والنهي عن الاغتسال فيه على الفراه والنهي عن مجموع الامرين ولا يصح  
 ان يقال ان روايتي الافراد منقيدتان بالاجتماع لان البول في الماء على الفراه لا يجوز فافادان  
 الاغتسال والوضوء في الماء الدائم دون بول فيه غير جائز فمن لم يجدا الماء ساكنا واراوان شيطونه  
 فعليه ان يمتثل قبل ذلك بان يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكنا ثم يتوضأ منه واما ابو هريرة فنقد  
 حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولما قال ما سئل كيف تفعل يتناولونه تناولا ولكنه لا يتم ذلك في  
 الوضوء فانه لا انغماس فيه بل هو يتناولونه تناولا من الابتداء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة  
 ثم تطهر به وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكن منهم  
 من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك وقد قيل ان المستبحر مخصوص من هذا الجماع  
 والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهر به ما دام ساكنا فاذا تحرك عادله بصفه الاصلية وهو كونه مطهرا وهذه  
 هي المسئلة الخامسة من مسائل الباب ومستعمل وغير مستعمل هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب  
 وقد وقع الاختلاف بين اهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات بل يخرج بذلك عن كونه مطهرا اصله  
 عن ابي بصير ومثله والليث ولا ذراعي والشافعي وما لكت في احاديث الروايتين عنهما والى حنيفة في رواية

في الماء



أن الماء يستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث النبي عن الاغتسال في الماء المالح ولا دلالة له على ذلك  
 لأن علة النبي عن التطهير ليست كون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً وعلة السكون لا ملازمة بينهما ولا يستعمل  
 واحتجوا أيضاً بما ورد من النبي عن الوضوء لفضل وضوء المروءة ولا تنحصر علة ذلك في الاستعمال كما سياتي تحقيقه  
 أن شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله ولو كانت العلة الاستعمال لم تخصص النبي بمنع التل  
 من الوضوء لفضل المروءة وبالعكس بل كان النبي يقع من الشارع لكل أحد من كل فضل ومن جملة ما استدلوا  
 به أن السلف كانوا يحلون الطهارة باليتم عند فلة الماء لا بما تساقط منه ونهجه ساقطة لا ينبغي التعويل  
 على ثبوتها في اثبات الأحكام الشرعية فعلى هذا المستند أن يوضح بل كان هذا التكميل لفعله جميع السلف  
 أو بعضهم والأول باطل والثاني لا ندرى متى فهو ليس لنا من هو على أنه لاجحة الإجماع عند من يحتج  
 بالإجماع وقد استدلوا بأدلة هي اجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثاً بعد الاستسنة بما ظ  
 قبل أو خالها النار ونحوه فالتمس أن تستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالادلة الدالة على أن الماء طاهر وقد  
 ذهب إلى هذه جماعة من السلف والخلف ونسبوا إلى ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل النظر  
 ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي وملكك والشافعي وأبي حنيفة في أحد الروايات عن الثلاثة  
 المتأخرين **فصل والنجاسة** جمع نجاسة وهي كل شيء يستقذره أهل الطبائع السليمة  
 ويحفظون عنه ويعسلون الثياب إذا أصابها كالعذرة والبول والدم **ونجاسة** يطرأ الإنسان  
 مطلقاً وبولته بالادلة الصريحة المفيدة للقطع بذلك بل نجاستها من باب الضرورة التنبيهية  
 كما لا يخفى على من زعم اشتغال بالادلة الشرعية وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة ولا يفتح في ذلك  
 التخفيف في تطهيرها في بعض الأحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال إذا وطئ أحدكم ينعله لا ذى فإن التراب له ظهور وفي لفظ إذا وطئ لا ذى بخفيه  
 فظهورها التراب رواها أبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان  
 وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان وأبو داود وابن حبان  
 إذا جاز أحدكم المسبح فليقلب عليه ولينظر فيما كان رآى خبثاً فليمسح بالارض ثم ليصل فيها وقد اختلفت  
 في وصلها رسالة ورجح أبو حاتم في العسل الوصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ يطهره بإبعده  
 وعن النس عند البيهقي بسند ضعيف نحوه وكذلك عن امرأة من بني عبد الأشمل عند البيهقي أيضاً فإن جمل  
 التراب مع المسح مطهر لذلك لا يخرج من كونه نجساً بالضرورة إذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً  
 وأما التخفيف في تيميم البول فكما ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بان يراق على بول الأعالي  
 ذنوباً من ما روي في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة والنسج وأما ما عدا غائط الأدمى وبولته من البول  
 والأزبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها والآدلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارتها كابوان الأهل

في النجاسة

فما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم امر العنبرين بان يشربوا من بوال ابل ومن فقلت شد  
 الاباس ببول ما يוכל لحمه وهو حديث ضعيف اخرجه الدارقطني من حديث جابر وبراء وفي اسناده عمر بن  
 العقيلي وهو ضعيف جدا وقد روي ما يدل على نجاسة الروث كما اخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم  
 في الروثه انها كرسع الكرسي الخمس وقد نقل الترمذي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد  
 ابن خزيمة في روايته انها كرسع حمار ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول بنجاسة  
 يستلزم تعبد العباد بحكم من الاحكام لا الاصل عدم ذلك والبرائة قاطعية بانه لا يخلو من المحتمل حتى يثبت ثبوتها  
 فيخل عن ذلك وليس من اثبت الاحكام المنسوخة الى الشريعة بدون دليل باطل انما من البطل ما قد ثبت  
 وليد من الاحكام فالكل اما من القبول على الله تعالى يعلم بطلان اوسن البطل ما قد شرعه لعباده بلا حجة الا الذي ذكر  
 الرضيع الحديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه والبراز  
 وابن خزيمة من حديث ابى السيمع خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم صححه الحاكم واخرج احمد والترمذي عنه  
 من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع يفيض وبول الجارية يغسل فاخرجه ايضا  
 ابن ماجه وابو داود بسنن صحيح عن علي موقوفوا واخرج احمد وابو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان  
 والطبراني من حديث ام الفضل بباية بنت احارث قالت ابل الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقلت يا رسول الله اعطني ثوبك واليس ثوبا غيره حتى اغسله فقال انما يفيض من بول للذكر يغسل  
 من بول الانثى وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ام ميس بنت محسن انها اتت بابن لها صغير لم يأكل  
 الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا بما فوضه ولم يغسله فنفى صحيح البخاري عن كذا  
 عائشة قالت اني رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبي حينك فبال عليه فاتبعه المارون في صحيح مسلم عنها قالت كان  
 يوتي بالصبيان فيبكر عليهم ويحبهم فاني بصبي فبال عليه فدعا بما فاتبعه بولك ولم يغسله فنفى صحيح مسلم عنه بانه لم يغسله  
 فيكون اتباع المار اما مجرد النفع كما وقع في الحديثين الآخرين او مجرد حب المار عليه من دون غسل وبالحجة فانصرف  
 منه صلى الله تعالى عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاول بالاتباع لكونه كلاما مع امته فلا يعارض ما وقع  
 من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى المكافاة بالنضح في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم علي وائمة  
 والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء وحسن والزهري واحمد واسحق ومالك في رواية وهذا  
 هو الحق الذي لا محيص عنه وقد ذهب بعض اهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي النضح  
 فيها وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية وسائر  
 الكوفيين الى انها سوار في وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الاول به من حنابلة  
 اهل هذا المذهب المثلث بالادلة العارضة في نجاسة البول على العموم ولا يخفاك انها مخصصة بالادلة العامة  
 المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام واما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفاك انه



قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه يمش من بول الذكر الى ذكر  
كان وهو اهل للمقيد المذكور سابقا بل يقط بول الغلام المرضع ينفع والواجب حمل المطلق على المقيد  
قال في المحجة قد اخذ بالحديث اهل المدينة وابراهيم النخعي واصلح في القول محمد فلا تغتفر بالمشهور بين الناس  
قلت قال الشافعي ينفع من بول الغلام بالمعظم وليس من بول الجارية فسر البغوي بان بول الصبي  
غير انه يكتفي فيه بالرش وهو ان ينفع الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فظهر من غير من ولا ذلك وقال ابو حنيفة  
يفضل منها سواء وتجران يقال من الجانبين فيقوى ان المراد بالنفع غسل الخفيف والغسل المرس والذلك  
واصل المسئلة ان التطهير كما يكون بازالة عيون النجاسة وما شابه وبول الجارية اغلظ وانفق فاصح فيه  
الى زيادة المرس كذا في السوسى ولعاب غلاب قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة ان رسول  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في امارا حكمة فليغسله سبعة ايضا عند سجا وغيرهما مثله  
من حديث عبد الله بن مسعود بن خلف قال قال علي بن جاسم لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين  
من جعل تطهيره الادلة ومن اكتفى بالتشليم معروف وليس ذلك مما يفتق في كونه نجسا لان محل الدليل  
على النجاسة هو ايجاب الغسل وكذا لا يتعلق بما نحن بصدده زيادة التخلية بالترتيب كما وقع في احاديث  
الباب في الصحيحين وغيرهما فان المقصود بهما ليس الاثبات كون اللعاب نجسا لبيان كيفية تطهيره  
فلذلك موضع آخر وسأوث الدليل على نجاسته ما تقدمت الاشارة اليه من قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم في الروضة انها كرس والكرس في اللغة النجس فالروضة نجس وهو المطلوب وقد قلنا كذا في التيمم  
في تخصيص ذلك بنحو شاخل والبغال والحمير ووجه حيز الدليل على ذلك ما ثبت عندنا في الروضة  
والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وانا حيض فيه قال  
فاذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله لم يخرج اشره قال كيفيك الماء ولا يترك اشره  
وفي اسناده ابن ابي عمير واهرج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث  
ام قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكى بصلح واغسله بما زود سد قال ابن القطان استاده في غاية الصحة  
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث شام بنبت ابى بكر رضي الله تعالى عنها قالت جارت امرة الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم فقالت احدينا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع قال تحت ثم تفرصه بالماء ثم تفرغ  
ثم تصلي فيه قال لا بأس بل يصح وحكمه بصلح فبقيت ثبوت نجاسته وان اختلفت وجه تطهيره فذلك لا يخرج  
عن كونه نجسا واما سائر الدمار فالادلة فيها مختلفة مضطربة والبرارة الاستهلالية مستصعبة حتى ياتي الدليل  
انما من المعارضة الواجبة او المساوية ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فانه رجس الى جميع  
ما تقدم في الآية المذكورة من البقية والدم المسفوح والدم المختزى لكان ذلك مفيد النجاسة لدم المسفوح البقية  
ولكن لم يرد فيه ذلك بل التراجع كما نحن في رجوعه الى كل اولى الامرتب والنظام رجوعه الى الاقرب وهو

لحم الخنزير لا فرا والضمير ولهذا جزمنا هنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي يسيل من الجرح في اللحم  
وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الاكل كما ثبت في الصحيح بلفظ انما حرم من الميتة اكلها ومن رام تحقيق  
الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره اهل الاصول في الكلام على بقية  
الواقع بعد جملة شتمه على امور متعددة ولحم خنزير الدليل على نجاسته ما قدمنا قريبا من الآية الكريمة  
وفيهما عدل ذلك خلاف واما المنى فالظاهر انه نجس لوجود ما ذكرنا في حال النجاسة وان المنى  
يطهر باليه اذا كان له حجم كذا في الحجة وفي سبل السلام واحتج اهل الاصل الطهارة والدليل على القائل  
بالنجاسة فغنم باقون على الاصل في ذبب الخنفية الى نجاسته المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهر والغسل او الفرق  
او الازالة بالخرقة او الاذخنة عملا بالجد شريح وبين الفرقين المتكلمين بالنجاسة والتكلمين بالطهارة مجادلات  
ومناظرات واستدلالات طولية استوفينا ما في حواشي شرح العمدة انتهى والاصل الطهارة فلا  
ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه لان كون الاصل الطهارة  
معلوم من كلمات الشريعة المطهرة وجزئياتها ولا ريب ان احكم بنجاسة شيء يستلزم تخليف العباد بحكم  
والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي تقوم به البلوى او قد ارشدنا رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الى السكوت عن الامور التي سكنت الله تعالى عنها وانها عفو فما لم يرد فيه شيء من الاولات الدالة على نجاسته  
فليس لاحد من عباد الله تعالى ان يحكم بنجاسته مجرد رأي فاسد او غلط في الاستدلال كما يدعي بعض  
اهل العلم من نجاسته ما حرص الله تعالى زعماء النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من البطلان بالاطلاق  
فالتمس لا شيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام فحرم لحم الميتة والدم لا يدل على نجاسته  
ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض امته فارشدهم الى ما يردونه انما انا حرم من الميتة  
اكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزما للنجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى آخره دليلا على نجاسته  
النساء المذكورة في الآية والمسلم لا نجس حيا ولا ميتا كما ثبت ذلك عندنا صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح  
وبكذا يلزم نجاسته اعيان وقوع النصيحة بجرمها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام وما يسكن  
النبات والثمار باصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسة شيء اجزئته او كسبه يدل على انه  
نجس كما قلت في نجاسته الروثة ولحم الخنزير فكيف لم يحكم بنجاسته انما لقوله تعالى انما الخمر واليسير والانصاب  
والازلام حرم من قبل ما وقع الخمر ههنا مقترا بالانصاب والازلام كان ذلك قرينة صادقة لعني بالجرمية الى غير  
النجاسته الشرعية وبكذا قوله تعالى انما الشركون نجس لما جازت الاولات الصحيحة المتضمنة لعدم نجاسته ذوات المشركين  
كما ورد في اكل ذبا لحم وطعمته والتوضي من آنيتهم والاكل فيها وانزال الدم المسي كان ذلك ليلا على ان المراد  
بالنجاسته المذكورة في الآية غير النجاسته الشرعية بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة  
فقال في وقد اقيمت لما اتز له المسجدين على الارض من نجاس المحرم شيء انما انجاسهم على انفسهم وههنا



يدل على ان تلك النجاسة مركبة من سبعة اجزاء بالتحديد انما هو بالنجاسة احسية فاما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته فانه  
قد عورض بما هو ليس منه فلا شك ان يتعين العمل بالراجح فان عورض بما ليساويه فالاصل عدم التعبد لما من  
ذلك الحكم حتى يرد مورد اخر الصاعين شوب المعارضة او راجحا على ما عارضه وباجملته فالواجب على المصنف  
ان يقوم مقام المنع ولا يترشح عن هذا المقام الا بحجة شرعية قال في سبل السلام والحق ان الاصل  
في الاعيان الطهارة وان التحريم لا يلزم النجاسة فان حشيشة محممة طاهرة وكل المخدرات والسمومات  
القائمة لا دليل على نجاستها واما النجاسة فيلزمها التحريم لكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم  
في النجاسة هو المنع عن الاستعمال على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بمنعها بخلاف الحكم بالتحريم فانه يحرم  
المحرمة والذهب وبها طاهران ضرورة شرعية وجماعا اذا عرفت هذا فتعريف النجاسة الذي دللت عليه النصوص  
لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه  
فالدليل عليه انتهى وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح المنتقى وحاشية الشفا في هذه المساحة المتعاقبة بالنجاسة  
ما لا يحتاج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليارجح **فصل ويظهر ما يتنجس بغسله اى**  
باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء من الشارح كان الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد  
من دون مخالفة بزيادة عليه او نقصان كما ورد في ان الغسل اذا ملوث بالنجاسة طهره وسجده وقد تقدم  
ما يدل على ذلك وتقدم ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما يتنجس بدمه يحض ويلعاب الكلب وباجملته فكلما  
علمنا الشارح بكيفية تطهيره كان علينا ان نقصر على تلك الكيفية واما ما ورد فيه من الشارح انه يتنجس لم يرد  
فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذ لم يرد تلك العين حتى لا يبقى لها عين ولا لون ولا ريح  
ولا طعم لان الشيء الذي يجد الانسان ريحا او طعمه فليبقى فيه جزء من العين وان لم يبق جرمها ولونها  
او انفصال الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح وكذلك وجود الطعم لا يكون  
الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم والغسل بالمسح وكذلك الخف لانه جسم صلب لا يتغير  
فيه النجاسة والظاهر انه عام في الرطوبة واليابسة فيلزم من النجاسة التي لها جرم بالذلك والاستحالة  
مظهر اى اذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك الشيء لا أثر له في الشيء الاول لونا وطعما وريحا  
كاستحالة العذرة راءا لعدم وجود الوصف المحكوم عليه يعني فقد فقد الوصف الذي وقع الحكم  
من الشارح بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والمخالف في ذلك معروف وما كان لا يمكن غسله من  
المتنجسات كالارض والبير فتطهيره بالصرب عليه او الذوخ منه حتى لا يبقى اى لا يوجد للنجاسة  
اثر لانه لو كانت باقية لكان التعبد باذنها باقيا ولكن هذا لما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم  
ولون وما مثل البول فقد مر عن الشارح ان تطهيره بان يصيب عليه ذنوب من لم يقدح في ذلك  
صدارت الارض المتنجسة بالبول طاهرة اقول البول على الارض طهره كالثرة الماء عليه هو ما عورض به

في التطهير

عند الناس قاطبة ان المظهر الكثير ليطهر الارض وان الكاشرة تذهب بالراحة المنتهية تجعل البول متلاشيا  
 كان لم يكن في السنوي قال الشافعي اذا اصاب الارض بول وغيره من النجاسة المائعة فصب عليها المار حتى  
 عليها طهرت والغسالة طاهرة اذا لم يكن فيها غير ولكنها لا تطهر بغيرها من درود النجاسة على المار وورود المار  
 على النجاسة وعند الحنفية الغسالة نجسة والارض لا تطهر بغيرها حتى تزول عنها الغسالة انتهى والماء  
 هو الاصل في التطهير فلا يقوم غير مقامه الا باذن من الشارع لان كون الاصل  
 في التطهير هو الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفا مطلقا غير مقيد بل قوله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم المار طهور يرشد الى ما ذكرنا ارشادا وتشهد له قوله بعد علمنا ما عانى وعلم الاصول فاذا ثبتت عن الشارع  
 ان التطهير من المتنجسات يكون بغير الماء كسحق التعلل بالارض ونحو ذلك كان الماء غير متعين في تطهير تلك  
 النجاسة بخصوصها ومتعين فيما عداها وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسة  
 وذهب ابو حنيفة وابو يوسف الى انه يجوز التطهير بكل ما يرفع ظاهره ويرد على الجمهور بما ثبتت عن الشارع تطهيره  
 بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء متعين في مثل ذلك ويرد على ابي حنيفة ومن معه بان اثبات مطهر  
 لم يرد عن الشارع او تطهير على غير الصفة الثابتة عنه مدفوع **باب قضاء الحاجة والحاجة**

كناية عن خروج البول والغائط وهو ما خذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قعد احدكم لحاجة وعبر عنه الفقهاء  
 بباب الاستطابة لحديث ولا يستطيب بمينه والمحدثون بباب التخلل ما خذ من قوله اذا دخل احدكم الخلاء  
 والتبرز من قوله البراز في الموارد والكل من العبارات صحيح على التخلل الاستتار فيخفى ان يعبد بيلاليج  
 من صوت او شئ من ريح او يرى منه عورة ولا يرفع ثوبه حتى يبدل ثوبه من الارض عند قضاء الحاجة ويستتر  
 بشئ من الخيل ما يورى بفعل يده من غير ان يمسح كشيء من رمل فليست تدبره فان شيطان  
 يلعب بمقاعد بني آدم وذلك لان الشيطان جبل على افكار فاسدة واعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما  
 ورد من الادلة الدالة على وجوبستر العورة عموما وخصوصا الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف  
 عورته الا عند القعود وقد اخرج احمد وابوداود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث ابي هريرة  
 بلفظ من اتى الغائط فليستتر والبعد لما اخرج اهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر قال خرجنا  
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا ياتي البراز حتى يغيب فلا يمرني ولفظ ابي داود وكان اذا اراد  
 البراز انطلق حتى لا يراه احد بعد طهره رجال الصبح الا اصيل بن عبد الملك الكوفي فقيه يقال لسيرو  
 دخول الكنيف يعني اذا اراد ان يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا ان يخل  
 وان قارب من الناس لماسيا في حديث ابن عمر واما ترك الكلام فلم يردت لا يخرج الرجل  
 يضرب الغائط كاشفين عورتهما يتحدثان فان استمعيت علي بك اخرج احمد وابوداود وابن ماجه  
 من حديث ابي سعيد واخرج نحوه ابن السكن وصححه حديث جابر واما ترك الملايسة لماله

حرمته فلم يثابث الشرف عند اهل السنن وصحح الترمذي والمنذري وابن دقيق العيد بلفظ كان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء نزع خاتمته ولم يأت من منفعته بما تقوم به الحاجة في التضعيف  
وتجنب الامكنة التي تمنع عن التخلي فيها شريح كما تخلى في ظل الناس وطريقهم وتحت شجره واما ما رواه  
نقدور في ذلك احاديث منها حديث ابى هريرة عن مسهم واحمد وابى داود قال اتقوا اللعنين قالوا  
وما اللعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او ظلمهم او ظلم ان احكمت الاحترار عن لعنهم وتأذيهم  
ومنها حديث معاذ بن جبل عن ابى داود وابن ماجة والحاكم وابن السكيت وصححه قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في البوارق والقارعة الطير والظن وقد اعل بانه من روايته ابى  
الحسين عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب احاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهى الشارع عنها الحجر والحديث  
عبد الله بن عمر بن الخطاب قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال في الحجر اخرج احمد والنسائي والبيهقي  
والحاكم والبيهقي وقد اعل بانه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ولكنه قد صحح سماعه عنه على بن المديني وصححه الحديث  
ابن خزيمة وابن السكيت وابى هريرة يكون ماوى حية او مثلها فتخرج وتؤذى ومنها ما اخرج احمد وابى السنن من  
حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في ستمائة متوضاً فية فان  
عامته الوساوس منه ومنها ما اخرج مسلم واحمد والنسائي وابن ماجة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى  
ان يبال في الماء الراكد او عرف وجهه منهم يتأذون بذلك ما كان ذريعة الى الايلج فهو لا يجل  
وعدم الاستقبال والاستدبار للقبلة قد ورد في ذلك احاديث منها في الصحيحين وغيرهما  
حديث ابى ايوب بلفظ اذا آتيتهم الفاط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا واخرج  
نحوه مسلم وغيره من حديث ابى هريرة عن حديث سلمان ايضا وابن ماجة وابن حبان من حديث عبد الله  
بن الحارث بن جندب وابو داود ومن حديث عبد الله بن جعفر الدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف  
وقد اختلفت اهل العلم في ذلك على ثمانية اقوال ستوفاهما الماتن في نيل الاوطار قد استدلل من لم يمنع  
من ذلك بما اخرج الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوماً على بيت حفصة فآريت النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لاحاديث النبي ومن حمله ما استدلوا  
به حديث جابر عن احمد وابى داود والترمذي وحسنه وابن ماجة والبرزخ وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان  
والحاكم والدارقطني قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان تستقبل القبلة ببول فؤايتة قبل ان يقبض بعام  
يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري الصحيح وصححه ايضا ابن السكيت وحسنه ايضا البرزخ ولا يخفى انه قد تقرر  
في الاسول ان عند نهى الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامته فما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا يعارض النهي من الاستقبال والاستدبار للقبلة فان قلت حديث عائشة عند احمد وابن ماجة قالت  
ذكر لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ناسا يريدون ان يستقبلوا القبلة بغير وجههم فقال او قد فعلوا يا حو

فضاء الجامعة



متعدي قبل القبلة قلت لو صح هذا كان صالحا للنسخ لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لفصل الشرع للامة  
 والمخالفة من كان يكبره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسناده خالد بن ابى الصلت قال بن جزم هو مجهول قال  
 الذهبي في الزئران في ترجمة خالد بن ابى الصلت ان هذا الحديث منكرو وقد استدل من خصص النسخ من استقبال  
 والاستثناء بار القبلة بالفضاء بما اخرج ابو داود والحاكم عن مروان الأصغر قال رأيت ابن عمر اناخ راحته استقبال  
 القبلة يقول ليها قلت يا ابا عبد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك نقلي بل انما نهى عن هذا في الفضاء فاذا كان  
 بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا باي وقدم حسن الحافظ في الفتح اسناده ولكنه انما يكون هذا وليلا اذا كان قسح  
 بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باليقين تخصيص ذلك النهي فلبا ما اذا كان سنده انما هو مجرد فممنوع من فعله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حفصة فلا يكون هذا الفهم حجة ومنع الاحتمال لا يتهض للاستدلال قال الشافعي  
 الاستقبال والاستثناء بحرمان في الصحراء لاني البنيان ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حالتين  
 وقال ابو حنيفة مكره بان فيهما سوار ووجه الجمع عنده ان النهي للتشريف والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في  
 المسوي قال في سبل السلام اختلف العلماء فيها على خمسة اقوال اقرها يجرم في الصحاري ودون العمران لان  
 احاديث الاباحة وردت في الاباحة فعملت عليه واحاديث النهي عامة وتقتضي تخصيص العمران باحاديث فعل النبي  
 سلفت لبقية الصحرا على التوجيه وقد قال بن عمر انما نهى عن ذلك في الفضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء  
 يسترك فلا بأس رواه ابو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء احاديث النهي على ايها واحاديث  
 الاباحة كذلك انتهى وعليه الاستحجار بثلاثة احجار طاهرة اسمي مسحات لانها لا تنقي غاليا باطل  
 من ثلاثة احجار لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عن الاستحجار باقل  
 من ثلاثة احجار وعن الاستحجار برجميع او عظم او خرج احد والنسائي وابوداود وابن ماجه والدارقطني وقال  
 اسناده صحيح حسن من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم الى الفلاة  
 فليستط بثلثة احجار فانها يجرى عنه واخرج نحوه ابو داود والنسائي من حديث ابى هريرة واخرج احمد  
 وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يامر بثلثة احجار  
 فترى عن المروضة والمروضة واخرج ابن خزيمة وابن جبان والدارقطني وابوعوانة في صحيحه والشافعي من حديث  
 ابى هريرة ايضا باللفظ ليستط بثلثة احجار وفي الباب احاديث غير ما ذكرناه في المسوي قال الشافعي  
 الاستحجار واجب والدارقطني مسحات قال ابو حنيفة سنة والكراد الانقار وقال الشافعي لا يجوز الاقتصار على قل من ثلثة  
 وان حصل الاقتصار بما دونها فان لم يحصل حبلان يزيد حتى يحصل فان حصل بعد ما يشفع ليحبلان ثم بالوتر  
 ابو حنيفة ليس بالانقار ولا يجب لا يثار وتاويل الحديث عنده ان المراد بالانقار هو التثليث كمنع الانقار وجوب  
 الاستحجار بالدارقطني غير وجوب عن عمر بن الخطاب يوضا بالدارقطني زارة فلكي معنى الوضوء هنا الفصل  
 وعليه ما يعلو العلم انتهى وقد وكيفيته احتمال الثالث في حديث ابن عباس بن جبران للصنفين وجرم بغير من ملة وادب من ملة

مجرى الحديث من الدرا وما يقوم مقامها للضرورة اى اذ لم توجد الاحجار المكنى ذلك الغير ما ورد  
 النبى عنه كالمروثة والرجيع والعظم فانه لا يجوز ولا يخرجى قال فى المجته لانه طعام بحسن وكذا ما سار ما يتفع به وجب  
 الجمع بين الحجر والماء وتندب الاستعاذة عند الشروع اى الدخول لان الحشوش مختصة  
 يحضرها الشياطين لانهم يحبون النجاسة ووجوبها اخرجها جماعة من حديث الشيخ قال كان النبى صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم فى اى ذكرك من نجست واجنأئت وقد روى سعيد بن منصور فى  
 سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى اعوذ بك من نجست واجنأئت واستناوه  
 على شرط مسلم والا يستغفرون والحجل بعد الفراغ لانه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين  
 والدليل عليه ما اخرج ابن ماجه بسناد صالح من حديث ابنس قال كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 خرج من الخلا قال الحمد لله الذى اوجب عني الاذى واخرج نحوه النسائي وابن اسنى من حديث ابى ذر و  
 رمز السيوطى للصحة واخرج احمد وابوداؤد والترمذى وابن ماجه من حديث عائشة قالت كان النبى  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفرانك وسبح ابن حبان وابن جرير والحاكم وباب

**الوضوء** فرض مع الصلوة قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامة لا لانياس  
 يجب على كل مكلف لمن اراد الصلوة وهو محدث او جنب ان يسي وجهه وجوب التسمية  
 ما ورد من حديث ابى هريرة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن  
 لم يذكر اسم الله عليه اخرج احمد وابوداؤد وابن ماجه والترمذى فى العلل والدارقطنى وابن السكيت والحاكم  
 والبيهقى والبيهقى فى السنن ما يستقام عن وجه الاعتبار وله طريق اخرى من حديث عند الدارقطنى والبيهقى  
 واخرج نحوه احمد وابن ماجه من حديث سليمان بن يسير عن حريش بن سفيان واخرج آخرون نحوه من حديث عائشة وسئل  
 بن جدد ابى هريرة وام سبرة عنى والنسب والاشك لا ريب فيها جميعا فتعرض للاجتهاج بها بل محرم الحديث الاول ينتقض للاجتهاج  
 لانه حسن وكيف اذا قصد بهذه الاحاديث الواردة فى معناه والاحاجة فى تخريجها للطويل قال الكلام عليها من  
 وقد مر من الحديث نفع وضوء من لم يذكر اسم الله عليه وذلك بغير الشرطية التى يستلزم عدمها العدم فضلا عن الوضوء  
 فانه اقل الاستغفار من ان اذكر لتقييد الوجوب بالذات الجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من توضأ  
 وذكر اسم الله عليه كان ظهور الجمع بانه من توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان ظهور الاعضاء وضوءه اخرج الدارقطنى  
 والبيهقى من حديث ابن عمر وفى اسناده شريك ورواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود وفى هذا  
 ايضا شك ورواه ايضا الدارقطنى والبيهقى من حديث ابى هريرة وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لا تنص  
 للاستدلال بها وليس فيها الاضطرار على المطلوب من ان الوجوب ليس الا على الاكره ولكن بل على المك  
 الاحاديث مع الموازنة على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز مع فقد له حيث تكلم  
 بالادوية تحت هذه الامة ولا يرد من ذلك فى الاعضاء القطعية ولا فى الاعضاء

اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لا يذكر الله هذا الحديث لم يجمع على الخبر  
بالخبر على تصحيحه وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي اختلفت فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقد استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر  
زمان اهل الحديث وهو نص على ان التسمية ركن او شرط ويمكن ان يجمع بين الوجهين بان المراد هو التذكير بالقلب  
فان العبادات لا تقبل الا بالنية فح يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها نعم التسمية ادب كسائر الآداب لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم كل امرؤى بال لم يبدء باسم الله وضوءه لم يتركها على مواضع كثيرة وتعمل ان يكون المعنى  
لا يكمل الوضوء لكن لا يرضى مثل هذا الكلام ويلحق فانه من افتاد ويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى  
و بمضغ ويستشاق وجهه انها من جملة الوجه الذي يرد القرآن الكريم بغسله وقبيل النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في القرآن بوضوءه المنقول اليها من جملة ما نقل اليها المضمضة والاستنشاق فافاد ذلك الوجه  
المأثور بغسله من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الامر بذلك كما اخرج الدارقطني من حديث ابيه  
قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث ابيه  
ايضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا توضوء احدكم فليجعل في انفه ماء ثم لينثره وثبت عند اهل السنن  
وصححه الترمذي من حديث لقبط بن صبرة بلفظ وبالغ في الاستنشاق الا ان يكون صائما واخرج النسائي  
من حديث سلمة بن كهيل اذا توضأت فانتشر واخرجه الترمذي ايضا وفي رواية من حديث لقبط بن صبرة  
المذكورة اذا توضأت فمضمط اخرجها ابوداود وبنسناد صحيح وقد صح حديث لقبط الترمذي والنووي وغيرهما  
يات من اعله بالفتح فيه وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق احمد واهل الحديث وقال ابن ابي ليلى  
وحامد بن سليمان وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الاستنشاق واجب في الغسل دا وضوء والمضمضة سنة  
فيهما على هذا المذهب النووي في شرح مسلم بن ابي ثور والى عبيد وداود الطاهري وابن السكيت وروى  
عن احمد وقرئ غير مثل ذلك عن ابي حنيفة والثوري وزيد بن علي وذهب مالك والشافعي والاذاري  
والليث والحسن البصري والزهري وربيع بن يحيى بن سعيد وقتادة والحمك بن عتيبة ومحمد بن جبر الطبري الى  
انها غير واجبين واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشرين سنن المسلمين وهو حديث صحيح ومن جملة ما  
المضمضة والاستنشاق ورد بانه لم يرد بلفظ عشرين سنن بل بلفظ عشرين الفطرة وعلى فرض وروده بك  
اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي ثم الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل الاصول وهكذا يجب عن استدلالهم  
بخبر ابن عباس بلفظ المضمضة والاستنشاق سنة اخرج الدارقطني وسناده ضعيف فهو يغسل  
جميع وجهه والمراد بالوجه باليسمى بها عند اهل الشرع واللفظ وجوب غسل الوجه لا بالوجه في جملة وقد  
قام عليه الدليل كتابا وسنة ثم يرد به مع مرفقيه وهو نص القرآن والسنة المطهرة والاختلاف  
في ذلك وانما وقع الاختلاف في وجوب غسل المرفقين معهما وتحايل على وجوب غسلهما جميعا حديث

والوضوء



وقال ابن عبد البر اربعون رجلا وقال ابن مندة ان الذين روه عن الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانون رجلا ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك انه قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم الحجازي فقد روى عنه اثباته وقد ذكر احمد ان حديث ابي هريرة في الحجاز المسح باطل وكذلك ما روى عن عايشة وابن عباس فقد انكروا بحفاظ ورواه عنهم خلافاً وكذلك ما روى عن علي انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدى في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد ثبت في الصحيح من حديث جبريل انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسح على الخفين واسم جبريل كان بعد نزول المائدة لان آية المائدة نزلت في غزوة بدر ومع روى الغيرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسح على الخفين وانه فعل ذلك في غزوة تبوك وتبوك متأخرة عن المريسيع بالاتفاق وقد ذكر ابن الزراري ان حديث الغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا وبالحجة فمشرعية المسح على الخفين اظهر من ان يطول الكلام عليها ولكنه لما كثرت اختلاف فيها وطال التراجع اشتغل الناس بها حتى جعلها بعض اهل العلم من مسائل الاعتقاد وقد وردت في المسح بثلاثة ايام للمساافر ويوم وليلة للمقيم قال ابن القيم في اعلام التوقيين كل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلثة ايام وليلتين وبما روى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ابي عمارة فقال يا رسول الله مسح على الخفين قال نعم قال يا قال ويومين قال ثلثة ايام قال نعم فثبتت في كره ابوداود وموطا قال قلت يا رسول الله ما اطاق التوقيت مفيدة والمفيد يقضي على المطلق انتهى ولا يكون وضوءا شرعيا الا بالنية لاستباحة الصلوة لم يثبت انما الاعمال بالنيات وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التكنيض لم يثبت من اصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرج سوى مالك فانه لم يخرج في الموطا وان كان ابن جهم وجم في ذلك وادعى انه في الموطا قال الهروي كتب هذا الحديث عن جماعة نفر من اصحاب يحيى بن سعيد قلت تبعته من الكتب والاجزاء حتى مررت على اكثر من ثلثة آلاف جزء فما استطعت ان اكمل جمعين طريقا هذا ما وقعت عليه ثم ان في المستخرج لابن مندة عدة طرق فثبتها الي عندي فتراوت على ثلثة طرق انتهى فان كان المقدر عام فهو تقييد انه لا يثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب ما تقدم الصحة والتقييد ذلك قال في القمع وقد اتفق العلماء على ان النية شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل ومن ثم خالفتم في اشتراطها للمؤدور ورواه ابن القيم على الحنفية باجماع المسلمين وجماني اعلام التوقيين فاجب اليه وقد نسب القول بغيره الى الشافعي ومالك والليث وربيعة واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه **فصل في مسيح التثليث** وجمعا ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين ان الواجب مرة واحدة في غير الواس لان الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بافراغ الواس ولا تقوم بوجوبه في حالة العرق والتجمل بثبوت في الاحاديث الصحيحة

مستحبات الوضوء

كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان امتي يدعون يوم القيمة غرابجليين من آثار الوضوء فمن استظل بغيرهم لم ينل  
 يطيل غرة فليفعل وتقد يحسب السواك استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم وفعله وليس في ذلك خلاف قال في النجدة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان شق على  
 امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة معناه لولا خوف الحرج لمجئ السواك شرطا للصلوة كالوضوء وقدر  
 بهذا الاسلوب احاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد والنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخلوا  
 في الحدود الشرعية وانها منسوبة بالمقابلة وان رفع الحرج من الاصول التي بنى عليها الشرائع وقول الراوي في  
 منقته تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اع اعم كما يتبعون اقول ينبغي للانسان ان يبلغ بالسواك كما  
 الغفر فيخرج بلاغم الحلق والصدر والاستقصاء في السواك يذهب بالقلع ويصفي الصوت ويطيب البكته انتهى  
 ويجعل اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل الاعضاء المتقدمة لمحدث اوس بن اوس الثقفي  
 قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثا ثم غسل كفيه اخرجه احمد  
 والنسائي وثبت في الصحيحين من حديث عثمان فانزع على كفيه ثلاث مرات يغسلها وثبت نحو ذلك  
 عن جماعة من الصحابة يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **فصل** وينتقض الوضوء  
 بما يخرج من الفرجين من عین او ریح فقد وردت الدلالة بذلك من حديث ابى هريرة الثابت  
 في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتلأصل وضوء احدكم اذا حدث حتى  
 يتوضأ وقد فسره ابو هريرة لما قال له رجل بالحدث قال فسار واضرا وتعتني الحديث اعم مما فسره به  
 ولكنه منه بالانحناء على الاغظ والمخلاف في انتقاض الوضوء بذلك وبما يوجب الغسل في الجماع  
 والمخلاف في انتقاضه ايضا ونوع المصططح وجهه ان الاحاديث الواردة بانتقاض الوضوء  
 بالنوم كحديث من نام فليتوضأ متعبدا ورد ان النوم الذي ينتقض به الوضوء هو نوم المضطجع وقدر في  
 من طرق متعددة والمقال الذي فيها يجيب كثيرة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الدلالة المختلفة وفي ذلك  
 ثمانية مذاهب ستوفيناها في مسك الختام شرح بلوغ المرام وستوفى الاماتن في خيل اللوطا شرح في ارباب  
 وذكر الاحاديث المختلفة وتخرجها وترجيح ما هو الراجح قال الشافعي النوم ينقض الوضوء الا نوم من كان متعبدا وقال  
 ابو حنيفة لو نام قائما او قاعا او ساجدا او وضوء عليه حتى ينام مضطجعا او مشككا كذا في المسوى واكل الحبوب  
 الا ببل وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له انتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في صحيح من حديث  
 جابر بن سمرة وقدر في البضا من طريق غيره وذهب الاكثرون الى انه لا ينقض الوضوء واستدلوا بالاحاديث  
 التي نسخت الاحاديث الواردة في الوضوء مما مست النار ولا يخفى انه لم يصح في شيء منها بحوم الابل  
 حتى يكون الوضوء منها منسوخا وقد ذهب الى انتقاض الوضوء باكل لحوم الابل احمد بن حنبل  
 واسحق بن راهويه ومحيي بن يحيى وابن المنذر وابن خزيمة والبيهقي وحك عن اصحاب الحديث

في نوافل الوضوء

عن جماعة من الصحابة كما قال النووي قال البيهقي حكى عن بعض اصحابنا الشافعي انه قال ان صحاحديث في  
 لمحوه الا بل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قال في الحجة واما لمحوه  
 فالامر فيها لم يقل به احد من فقهاء الصحابة والتابعين ولا سبيل الى الحكم بمنه فلذلك لم يقل به من يغيب  
 عليه التخرج وقال باحمد وسحق وعندى انه ينبغي ان يحتاط فيه الانسان والامر اعلم وقد اطال ابن القيم في  
 اعلام الموقعين في اثبات النقص به والقيح وجه ياروى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال فافتوا بما اخرج  
 احمد واهل السنن قال الترمذي هو اصح شيء في الباب وصح ابن منته وليس فيه القبح في الاحتجاج به ولو كان احاد  
 منها حديث عائشة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اصحابه في اورعاف او قل من اوذى فليصرف  
 فليتوضأ وفي اسناده سهل بن عياض فيه مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة والمجموع غييض لك استدلال  
 وقد ذهب الى ذلك ابو حنيفة وصحابه وذهب الشافعي وصحابه الى انه غير ناقض واجابوا عن احاديث  
 الوضوء من القمى بان المراد بها غسل اليدين ولا يخفى ان الحقيقة الشرعية مقدمة وفي الحجة البالغة قال ابراهيم  
 بالوضوء من الدم السائل القمى الكثير وحسن بالوضوء من القمى في الصلوة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل  
 ذلك حديث لم يخرج اهل المعرفة بالحديث على تصحيحه والاصح في هذه ان من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه  
 ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة والدم السائل والقمى الكثير لو كان للبدن مبدل ان لنفس القمى  
 في الصلوة خطيئة تحتاج الى كفارة فاعجب ان يامر الشارع بالوضوء من هذه ولا تعجب ان يامر ولا تعجب ان  
 يرغب فيه من غير غزوة وفي المسوى قال الشافعي خرج النجاسة من غير النجسين لا يلزم الوضوء وقال ابو حنيفة  
 يوجب بشرة طائنتي وضحية المراد بنحو القمى هو القلس والرعاف والتخاوت في القلس كالتخاوت في القمى قال  
 الخليل هو ما خرج من الخلق ملا الفم او دونه ليس بقي وفي النهاية القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلامه  
 واما الرعاف فقد ذهب الى انه ناقض ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واحمد بن حنبل وسحق وقيدوه بالسيلان  
 وذهب ابن عباس ومالك والشافعي وروى عن ابن ابي ادنى وابو الهيثم وجابر بن زيد وابن المسيب  
 وكحول وربيعة الى انه غير ناقض واجابوا عن ليل الاولين بما في من المقال بالمعاصرة بمثل حديث ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجم فصلى لم يتوضأ ولم يزد على غسل محاميه سواه الدارقطني وفي اسناده صالح  
 بن مقاتل وهو ضعيف ويجاب عن الاول بانه يمتنع مجموع طرقه وعن المعارضة بانها غير صالحة للاحتجاج  
 وبان دم الرعاف غير دم الحجامة فلا يبعد ان يكون لخروجه عن الاعماق تاثير في النقص في المسوى قال الشافعي  
 الرعاف والحجامة لا ينقضان الوضوء وقال ابو حنيفة ينقضان اذا كان الدم سائلا وقال مالك لا عندنا  
 انه لا يتوضأ من رعاف و  
 انتهى ومس الذكر  
 وسلم قال من س ذكره فلا يصح  
 فيج سبيل من يجد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من ذكره او سواه نوم  
 بل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 يتوضأ بداه احمد واهل السنن ملك الشافعي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم

ناقض الوضوء



وابن الجارود وصححه أحمد والترندمي والدارقطني ويحيى بن معين والبيهقي والحازمي وابن حبان وابن خزيمة وفي كتاب  
 احاديث عن جماعة من الصحابة منهم جابر وابو هريرة وام حبيبة وعبد الله بن عمر وزيد بن خالد وسعيد بن ابى وقاص  
 وعائشة وابن عباس والنعمان بن بشير والنسائي وابى بن كعب ومعاوية ابى جندة وقبيصة واروحي بن عيسى  
 وحديث بئسرة مجرود اخرج من حديث طلق بن علي عند أهل السنن مرفوعا بلفظ الرجل ميس ذكره عليه وضوء  
 فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انها هو بضعة منك فكيف اذا انضم الى حديث بئسرة احاديث كثيرة كما  
 اشترنا اليه ومن مال الى ترجيح حديث طلق فليأت بطائل قد ذهب الى انتقاض الوضوء من الذكر جماعة  
 من الصحابة والتابعين والائمة وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك واتخذ الانتقاض وقد ورد  
 ما يدل على انه يتيقض الوضوء من الفرج ونحوه من القبل والله بهر كما اخبره ابن ماجة من حديث ام حبيبة  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ وصححه احمد وابوزرعة  
 وقال ابن السكيت لا اعلم له علة واخرج الدارقطني من حديث عائشة مرفوعا اذا مست احدكم فرجها فليتوضأ  
 وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال واخرج احمد والترندمي والبيهقي من حديث عمرو بن  
 عن ابي عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا رجل من مس فرجه فليتوضأ وايما امرأة مسست فرجها  
 فليتوضأ وفي اسناده يقيت بن الوليد ولكنه يصرح بالتحديث في النسوي قال الشافعي يجب الوضوء على من  
 الفرج وشطره ان لم ينس بطون الاصلان وقال ابو حنيفة مس الفرج لا يتيقض و احتج بقوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم ان هو الا بضعة منك انتهى وفي الحجة البالغة موجبات الوضوء في شرفيتنا على ثلاث  
 درجات احدا ما اجتمع عليه جمهور الصحابة وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط والبرج والكد  
 والنمط الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين وتعارض فيه الرواية  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كمن ذكر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتوضأ قال به  
 عمر وسالم وعروة وغيرهم وعليه وابن مسعود وفتحهم والكونة وكلم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل هو الا بضعة  
 منه ولم يجمعي التلخيص يكون احدهما منسوخا وكس الرواية قال به عمر وابن مسعود وابرارهم لقوله تعالى او لا مسستهم  
 النساء ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة بخلافه لكن فيه نظر لان في اسناده انقطاعا وعندى  
 مثل هذه العلة انما تعتبر في مثل ترجيح احد الحدين على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض من الله تعالى علم  
 وبانجمله فجار الفقهاء من بعدهم على نهج علي بن ابي طالب طبعات اخذت به على ظاهره وبارك له رأسا وفارق بين الشهوة  
 وغيره ولا يشبهه ان لمس المرأة ميسج للشهوة منقطة لقضاء شهوة من شهوة الجماع وان مس بالذكر فعل شنيع  
 وكذلك جاز النبي عن مس الذكر ميسج في الاستنجاء فاذا لم يمسح به كان من افعال الشياطين لا محالة  
 والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقوله مع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء ومسست النار  
 فانه لم يعمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واختلفوا وابن عباس وابى اللؤلؤ وغيرهم بخلافه وبين جابر انه شنيع

واقض الوضوء

تملت عاتة اهل العلم على ان الوضوء مما سببه النار منسوخ وتناول بعضهم على غسل اليد والغمر قال تيمونة بن ميسرة  
توضأ كذا في السوى **باب الغسل** واصل تقيم البدن بالغسل يجب بغير وجع المني لشهوة  
ولو تفكر وقد دلت على ذلك الاولة الصريحة كاحاديث المار من المار واحاديث في المني الغسل مصدق  
اسم اجنبية على من كان كذلك وقد قال الله تعالى وان كنت من جنبا فاطهروا والا تظاهروا بسنننا جميع  
البدن بالغسل كذا في السوى ولا اعد في ذلك خلافا وانما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة وكذلك بين من  
بعدهم من يجب الغسل بالنقاء الختفين لمن دون خروج مني ام لا يحجب الا بخرج المني واهق الاول في حديث  
اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل اخرج النجاشي ومسلم وغيرهما من حديث ابي هريرة  
واتبع نحوه مسلم والترمذي ومحمد بن حنبل في حديث عائشة فنهت ان يحدثا ما ورد في معناها من سخا  
لما كان في اول الاسلام من ان الغسل انما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث ابي بن كعب قال  
ان الفتيا التي كانوا يقولون المار من المار رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخرج بها  
في اول الاسلام ثم امرنا بالغتسال بعد ما اخرج مسلم من حديث عائشة ان رجلا سأل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع امه ثم يكسل وعائشة قالت فاقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم اني لا افعل ذلك انا وهذه ثم تقبل قال في الحجة انما لغة تختلف اهل الرواية بل يحل الاكسال في الجماع  
من غير انزال على الجماع الكامل في معنى قضاء الشهوة اعني ما يكون مود الانزال والذي صح روايته وعليه جمهور الفقهاء  
هو ان من جمده فقد وجب عليه الغسل من ان لم ينزل فختلفوا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث انما المار  
من المار فقال ابن عباس لما خلاص وفيه ما فيه لانه ياباه سبب ورود الحديث كما اخرج مسلم وقال ابي رخصة  
في اول الاسلام ثم نهى وقد روى من عثمان وعلى وطاعة والزبير والابن كعب والابن ايوب رضي الله تعالى  
عنهم فبين جامع امرته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ للصلوة بغسل ذكره ورفع ذلك الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم ولا يجد عندى ان يحل ذلك على البراءة الفاحشة وانه قد يطلق بالجماع عليها قلت  
على هذا اكثر اهل العلم ان غسل اجنبية يجب باحد الطرفين اما با دخال الحشفة في الفرج او بخروج الماء الدافق من  
الرجل والمرء بالتقاء الختافين وعلى هذا اكثر اهل العلم ان من جامع امرته فغيب الحشفة وجب عليه  
وان لم ينزل واختان موضع القطع من ذكر الغلام ونواة الجارية وبالحيض والغاس ولا خلاف في  
ذلك وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بالنفاس وكذلك  
وقع الاجماع على وجوبه بالاحتلام الا ما يحكى من النسخ ولكنه انما يجب اذا وجد الاحتلام مع وجود بلل  
كما في حديث عائشة قالت كل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع امه ثم يكسل فاقال  
يفعل من الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجد البلل فقال لا يغسل عليه غرجهما حتى يذهب البلل والترمذي في حديث  
ربما رجلا صحيح الا عبد الله بن عمر التميمي وفيه مقال خيفت واخرج نحوه احمد والنسائي من حديث خولة بنت

سالم



رحليه وهو من حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما من حديث يحيى بن عمار ميمونة بلفظ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افرغ على يدي فغسلها مرتين او ثلاثا ثم افرغ يمينه على شماله فغسل يداك ثم دلك يده بالارض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل ارجله ثلاثا ثم افرغ على جسده ثم تنحى من مقابلة غسل قدسيه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان لا يتوضى بعد الغسل كما اخرج اهل السنن وقال الترمذي حسن صحيح اخرج البيهقي ايضا باسانيه جيدة وقدر روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر فروعا وسوقا انه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل واي اعم من الغسل وروى عن عذيقته انه قال لما كفي احدكم ان يغتسل من قربة الى قربة حتى يتوضا وقدر روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال ابو بكر بن العزلي انه لم يختلف العلماء ان الوضوء وانزل تحت الغسل ان نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث وكذلك نقل الاجماع ابن بطال ولتقرب بانه قد روى جماعة منهم ابو ثور وداود وغيرهما الى ان الغسل لا ينوب عن الوضوء ثم التيا من لبثته عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في قوله لا يغتسل في الصحيح ان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعجبه التيميم في تخله وترجله وطلوره وفي شأنه كله ومن انما يخص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما انه بدأ بشق راسه الايمن ثم الايسر في الغسل وقد ثبت من قوله باليفيد ذلك ولا خلاف في استحباب التيامن **فصل** ويشير الشيخ في الغسل لصلوة الجمعة لحديث اذا جاز احدكم الجمعة فليغتسل فهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وقد ثبتت الامة بهذا الحديث بالقبول رواه عن نافع بن خويلد ثمانية نفر من رواه من الصحابة غير ابن عمر نحو اربعة وعشرين مجابيا وقد ذهب الى وجوب جماعة قال النووي على وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه قال اهل الظاهر وحكاها ابن المنذر عن بهير بن بهير وعمار ومالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري وحكاها ابن حزم عن جمع من الصحابة ومن بعدهم وذهب الجمهور الى استحبابه واستندوا بحديث بهير بن بهير عند مسلم بلفظ من توضا فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فاستمع وانصت غفرا ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وحديث سمرق ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من توضا بجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فذلك فضل اخرج احمد وداود والنسائي والترمذي وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن من ثمرة وغير ذلك من الاحاديث قالوا اي صارفة للامر الى الندية ولكنه اذا كان يذكروه صالى الصلوة الامر فهو لا يصلح لصوت مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى على كل مسلم ان يغتسل في سبعة ايام بواحد من راسه جسده وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث بهير بن بهير وقد استوفى الماتن الكلام على حكم غسل الجمعة في نيل الاوطار فليس جاز اليه ولا يخفى ان تقبيل الغسل بالمحصى للجمعة يدل على انه للصلوة لا لليوم وللعيد وقد روى من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث النفاكه بن سعد انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر اخرج احمد وابن ماجه والبيهقي وخرج نحوه ابن ماجه من حديث ابن ابي ابراهيم وخرج البزار من حديث ابن ابي رافع وفي باسانيه باضعف ولكنه يقوى لبعضها بعضا ويقوى ذلك آثار عن الصحابة جيدة ولمن غسل ميتا وجبا اخرج احمد واهل السنن من حديث ابن بهير فروعا عن غسل ميتا

فصل الجمعة



فليغتسل ومن جملة فليغتسل وقدر دى بن طارق واصل بالوقوف وبان في اسناده صالحا سؤلى التوبة ولكنه قد حسنا الترتيبى وصحاح بن القطان وابن حزم وقدر دى بن غير طارق قال الحافظ ابن حجر هو كثره طرقه اسواحوه وان يكون حسنا فانكار النووى على الترتيبى تحسینه معترض وقال الذهبى هو اقوى من عنه اجابوا حج بها الفقهاء وذكر الماوردى ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقدر دى بن نحو عن علي بن عبد الله بن داود والنسائي وابن ابى شيبة وابى يعلى والبرز والبهيقي وعن منان بن عبد الله بن السهمي قال ابن ابى حاتم والدارقطني لا يثبت بكن عائشة بن فعلة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند احمد وابى داود وقد ذهب الى الوجوب على ابو البهريرة والابايتة وذهبوا الى انه سحج فقط وقالوا وهذا الامر المذكور في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بخبر ان ميتكم يموت طاهر فحسبكم ان تغسلوا ايديكم اخرج البيهقي حنبه ابن حجر والحديث كذا لغسل الميت فمننا من يغتسل ومننا من لا يغتسل اخرجنا بخطيب عن ابن عمر وصح ابن حجر ايضا اسناده ولما وقع من الفتيا من الصحابة كسيما بنث عيسى امرته بل بكرا غسلته فقالت لم ان هذا يوم شديد البرد وانا صائمة فسل على غسل قالوا لا رواه مالك في الموطا ولا حرام لحديث زيد بن ثابت انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تجرد لا بلالة وغتسل اخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني حنبه الترمذي وضعفه العقيلي لعل من جهة التضعيف كون عبد الله بن يعقوب لم ينفى في اسناده قال ابن الملقن في شرح المنهاج لعل الترتيب حسنة لانه عرف عند الندبين يعقوب بن عوف جاله وفي الباب عن محمد بن عائشة عند احمد وعمر بن حمار عند مسلم وقد ذهب الى استحباب غسل الاحرام الجمهور وقال الحسن البصري ومالك انه محتمل ولد تحول مكة المكية حرهما الله تعالى لما اخرجيه مسلم عن ابن عمر انه كان لا يدخل مكة الا بات يدي يطارى حتى يصبح ويل ثم يدخل مكة نهرا ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه فعله واخرج البخاري عنه قال في الفتح قال ابن المنذر الاغتسال عند دخول مكة سحج عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية وقال الكشيهم يجرى عنه الوضوء **باب التيمم** قال تعالى وان مستكمروا رضى وعلى سقر واجام احد منكم من الغايط او لامس المرأة فلم يجد ماء فليتم وضوءه بالصبر او بوجوهكم وايديكم منه سبنا سبنا لا يستلح بالوضوء والغسل لان حكم التيمم منع العذر السوء له حكم الوضوء لمن لم يكن جنبا وحكم الغسل لمن كان جنبا يصلى به يصلى التوضي بوضوءه ويستحب باليستيج الغتسل لغسله فيصلى بالصلوات المتعددة ولا ينتقض بفراغ من صلوة ولا بالاشتغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو محتمل واختلاف في ذلك مصروف الالة الواردة لمشرعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتابا وسنة قال في الحجة ولم اجد في حديث صحيح تصريح بان يجب ان يتم لكل فرضية او لا يجوز التيمم للابن ونحوه وانما ذلك من التخريجات وانما لم يفرق بين غسل والوضوء ولم يشترع التيمم لان من حق ما لا يعقل باوى الكرى ان يجل كالموثر بالخاصية ودون المقدار فانه هو الذى اطاع الله فله من نعمه وفى هذا الباب ولان التمرغ فيه بعض المخرج فلا يصلح انفع المخرج بالكلية وتنى

معنى المرض البر والضرر الحديث عمرو بن العاص السفياني ليس بقيد انما هو صورة لعدم وجوب الماء يتبادر  
الى الذهن وانما لم يوصف بالبر لان الرجل محل الاوساخ وانما يومه ما ليس حاصله يحصل التنبيه  
انتهى واما التيمم خشية الضرر من الماء فلما اخرج ابو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث جابر قال خرجنا  
في سفر فاصاب رجل منا حجر فشج في راسه ثم احتلم فسال اصحابه بل تجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نراك  
رخصة وانت تقدر على الماء فاعتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا بذلك  
فقال فماتوا فماتوا لا سألوا اذ لم يعلموا فانما شفاء العي السوال انما كان يكفيه ان يتيمم ويغيب على وجهه ثم  
يمسح عليه وليس سائر جسد وقد تفرد به الترمذي ليس بالقوي وقد صححه ابن السكن وروى من طريق آخر  
عن ابن عباس قد ذهب الى مشروعية التيمم بالعدا الجمهور وقد ذهب جابر بن عبد الله عن الشافعي في قول  
انه لا يجوز التيمم خشية الضرر ولا اذرى كيف صحت ذلك عنهما فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى وان كنت  
مرضى الاية وكذلك حديث المسح على الجائر المروي عن علي وكذلك حديث عمرو بن العاص لما بعث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة ذات السلاسل فاحتلم في ليلة باردة فتميم صلى الله عليه وسلم فماتوا فماتوا  
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمروا صليت مع اصحابك انت جنب فقال كبرت قول الله تعالى  
ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما فتميمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم  
يقبل شيئا رواه احمد والدارقطني وابن حبان والحاكم وخرجه البخاري تعليقا قال في الحجة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
لا يريان التيمم من الجنابة وحده الاية على المسح في نقض الوضوء ولكن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلاف ذلك واعضاء الوجه الكفا  
يمسح بها اي الوجه والكفين لما ورد من الاحاديث الصحيحة قوله لا يغسل الا بالبطون ثم الى الترتيب بين الوجه  
والكفين واما الاقتصار على الكفين فلان الاحاديث الصحيحة مصرحة بذلك منها حديث عمار بن ياسر ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتيمم للوجه والكفين اخرج الترمذي وغيره وصححه واهله في الصحيحين من حديث  
عمار ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لانا كان كيفيك بكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم بكفيه الارض ونفع فيها ثم مسح بها وجهه كفيه وتيمم للدارقطني انما كان كيفيك ان تضرب  
بكفيك في التراب ثم تنفع فيها ثم مسح بها وجهك وكفيك الى السفياني وقد ذهب الى انه يقتصر من التيمم  
على الكفين عطاء ومحول والاوزاعي والاحمد واسحق وابن المنذر وعامة اصحاب الحديث بهذا في شرح مسلم  
وقد ذهب الجمهور الى ان المسح في التيمم الى الرقيقين وقد ذهب الى ان المسح الى الاطمين وقال الخطابي انه  
لم يختلف احد من اهل العلم في انه لا يلزم مسح ما وراء الرقيقين والحق ما ذهب اليه الاولون لان الدولة التي استند  
بها الجمهور منها ما لا ينتهض للاحتياج به كحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ التيمم من ثوبان  
ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرقيقين وفي نسخة علي بن عيسى قال الدارقطني وثقه يحيى القطان وروى  
وغيره وقال الحافظ هو ضعيف صنع القطان وابن معين وغير واحد واما ما ورد فيه لغيره لليدين كما وقع

في بعض ما يات حديث عمار فامطلق بحمل على التقيد بالكفين حتى جازى ما ورد في رواية من حديث  
عمار ايضا بلغظ الى الا باط وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي صراحة بضربة واحدة لان ذلك هو الثابت  
في الاحاديث الصحيحة ولم يثبت ما يخالف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للموجب  
والكفين المجهور وذهب جماعة من الائمة والفقهاء الى ان الواجب ضربتان ضربة للموجب وضربة للكفين  
ابن المسيب وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث ضربات ضربة للموجب وضربة للكفين وضربة للذرايين نأويا  
مسميا لما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه وادلة البينة شاملة لكل عمل ونوا قضاه نواقض الوضوء  
لما ذكرنا من البدلية ومن الائمة بالتيمم شيئا من النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الا بديل  
ولم نجد دليلا تقوم به الحجة اصيل لذلك فالواجب بالاعتصار على نواقض الوضوء ولما وجد الماء في الوقت  
بعد الفراغ من الصلوة بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يجد الصلوة من الرجلين الذين  
سألاه بعد ان صليا بالتيمم ثم وجد الماء ان الذي لم يجد اصاب السنة بالحديث معروف واما قوله للذي  
اعاد لك من الاجر مرتين فلكونه قد كثر العبادعة معتقدا فيجوز لك فكان الاجر الآخر لذلك وليس المراد ههنا الا  
الاجزاء وسقوط الوجوب وقد افاد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصبت السنة مع ما في اصابتها  
من الخير والبركة والتعريض بان ما عدا ذلك يخالف السنة كما لا يخفى واما القول بان من اسباب التيمم تقذر  
استعمال الماء خوفا من بهيله ونحو ذلك فلا يخفى ان منه داخل تحت ما ذكرناه من عدم الماء خوشية العذر من  
استعماله فان من تقذر عليه استعمال الماء فهو عادم للماء فليس المراد بالوجود الذي لا ينفع  
من كان شامدا في قصره يتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم وهكذا خوف السيل  
الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان يخبه ولا محالة اذا استعمله وهكذا من كان يحتاج للسر  
فهو عادم بالنسبة الى الوضوء واما ما قيل من ان فوت الصلوة يستعمل الماء وادراكها بالتيمم سبب  
من اسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخي عن تاوية الصلوة الى  
ذلك الوقت لعذر متزوج للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه الا تاوية الصلوة في  
ذلك الوقت بالطور الذي اوجبه الله تعالى وان كان التراخي للعذر الى وقت كواستعمل الوضوء فيه  
لخرج الوقت فعليه الوضوء وقد اربأ بأثر المعصية واما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس على ذلك  
جملة يترتب **باب الحيض** لما يات في تعداد اقله واكثره ما تقوم به الحجة وكذلك  
لان ما ورد في تقدير اقل الحيض والطهر واكثرهما فهو اما موقوف ولا تقوم به حجة او مرفوع ولا يصح فلا تعول  
على ذلك ولا رجوع اليه بل للمعتبرات العادة المقررة هو العادة بخلاف المعتادة تعول بالقرائن المستفادة من الدم  
فدأت العادة المتعارفة تعول عليها فقد صرح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة كحديث اذا قبلت  
الحيضة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قدر ما يغسل عنك الدم وصلى آخره بخاري وغيره من حديث مائة

الحيض

وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة أنها قالت  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امرته تهرق الدم فقال لتتظفرا لليالي والا يامم التي كانت تحضهن  
 وقدرهن من الشهر فتبيع الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب بنت جحش ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في السجدة تجلس ايام اقرانها اخرجه النسائي والاحاديث في هذا المعنى كثيرة  
 وغيرها ترجع الى القرائن المستفادة من الدم فحديث فاطمة بنت ابى جحش انها كانت تسحاض  
 فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان دم الحيض فانه اسود يعرب فاذا كان ذلك فاسكى  
 عن الصلوة فاذا كان الآخر فتوضي وصلى فانها هو عرف اخرجه ابو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم  
 واخرجه ايضا الدارقطني والبيهقي والحاكم ايضا بن يار فانه هو داود وعرض ابو كريمة عن شيخه شيطان او عرف القطع  
 قد هو الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا اذ ارات دم الحيض ومستحاضة وهي التي  
 يستمر خروج الدم منها اذ ارات غير ما تعل على العادة المتقرة فتكون فيها حائضا يثبت لها فيه احكام الحائض  
 وفي غير ايام العادة طاهر لها حكم الطاهر وهي كالحائض اذ ارات ذلك الاحاديث الصحيحة الواردة من  
 غير وجه فاذا لم يكن لها عادة متقرة كالمتبرة والمقبسة عليها عادت فانها ترجع الى التمييز فان دم الحيض اسود  
 يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتكون اذ ارات ذلك حائضا اذ ارات واليس كذلك طاهر  
 وقد ملل الناس الكلام في هذا الباب في غير ما علم كقوله في التفرعات التي تيقنا الامر ليس من كك تغسل او الدم  
 لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ما شئت الشايت في الصحيح فاعلى عنك الدم دمي وقد ورد  
 ما يفيد من ذلك من غير وجه وتتوضأ لكل صاوة وذلك هو الذي ورد من وجه معتبر واذا  
 بين الصلوتين فاخرت الاولى الى آخر وقتها وقد است الثانية في اول وقتها كان لها ان تصليها بوضوء  
 واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ايجاب الغسل لكل صلوة ولا لكل صلوتين ولا في كل يوم بل الذي  
 صح ايجاب الغسل عند النقصا ووقت حيزها المعتاد وعند النقصا ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرائن  
 كما في حديث عائشة في الصحيحين من غير ما يلفظ فاذا قبلت الحيضة فدعي الصلوة فاذا اوبرت فاعلى عنك  
 الدم وصلى وانما في صحيح مسلم ان ام جثية كانت تغسل لكل صلوة فلا حجة في ذلك لانها فعلت من جهة نفسها  
 ولم يامر بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال لها امكثي قدرا كانت تحبك حينئذ ثم صلى  
 فانه طاهر هذه العبارة انها تغسل بعد الكثرة قدرا كانت يجيبها الحيضة وذلك الغسل الكائن عند او بالحيضة  
 وليس فيها دليل على انها تغسل لكل صلوة وقد ورد الغسل لكل صلوة من طرق لا تقوم بمثلها الا بما يجمعها  
 لما ثبت في الصحيح ومعنى ذلك من المشقة العظيمة على النساء والناقصات العقول الاوان والشبهة سموية سهلة  
 وجعل عليكم في الدين من حرج والفقهاء استلغتم والحائض لا تغسل ولا تصوم فلما ورد في ذلك  
 من الادلة الصحيحة كحديث اليس اذا حاضت لم تغسل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى سعيد

في الحيض





لتأنيص لم يكتف على اللفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي والبطلة السيد محمد الاسير في البيواقيت  
 نعم يوم الشنار تحيين الثاني بالنظر حتى يحصل ظن ان الشمس لو كانت في كبد السماء ان قد زالت لانه يدرك كبحس  
 والمشاورة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلها يزاد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر  
 بالاقدام غاية ان ينظر في امارات يحصل الظن بالنزول واهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير وليس احد من اهلها  
 بظن غيره بل بظن نفسه قائل وهو اول وقت العصر اى صيرورة ظله مثله قائل ابن القيم وانهم كانوا  
 يصلونها مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب احداهم الى العوالي قدر اربعة اميال ثم يمشى  
 وقال الشيخ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العصفاء اما ابل من بنى سلمة فقال يا رسول الله اننا نريد ان نخرج  
 جزورا وانا نحب ان نحضر ما قال نعم في الظل وانطلقنا معه فوجدنا جزورا له نحر فخرت ثم قطعت ثم طبع منها  
 ثم اكلنا منها قبل ان تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بالشلين وفي صحيح مسلم عنه وقت صلوة الظهر لم يحضر  
 ولا معارض لهذه السنن في الصحة ولا في الصراحة والبيان فروت بالمجل من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشل  
 اهل الكتاب قبل ان تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بالشلين وفي صحيح مسلم عنه وقت صلوة الظهر لم يحضر  
 في هذا على انه لا يخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من النوع الدلالة وانما يدل على ان من صلوة العصر  
 الى غروب الشمس اقصر من نصف النهار الى وقت العصر ونحو الاربع فيلتهى واخره اى آخر وقت العصر  
 ظله مثليه قال الشافعي آخر الوقت المختار للعصر ان يكون ظل كل شئ مثليه وقيل الى ان يصغر الشمس آخر وقت  
 الضرورة مغيب الشمس كما في السنن وفي الحجة البالغة وكثير من الاحاديث تدل على ان آخر وقت العصر ان  
 تتغير الشمس وهو الذي اطبق عليه الفقهاء فلعن الشلين بيان لآخر الوقت المختار والذي يستحب فيه وهو  
 لعل الشرح فنفراولا الى المقصود بين شتقاق العصر ان يكون الفصل بين كل هلوتين نحو اس ربيع النهار فعمل الا  
 الاخر بنوع الظل الى الشلين ثم ظهر من حواجهم واشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة المدة ايضا معثرة ذلك ما احتجوا  
 الى ضرب من التأويل وحفظ الغنى الاصلي ورصد وانما ينبغي ان يخاطب الناس في مثل ذلك بما يجوز  
 ظاهره فنفس الله تعالى في روعة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يجعل لكم تغير قرص الشمس اوضوئها والله تعالى  
 اعلم ما دامت الشمس بيضاء نقية فاذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الاحاديث  
 منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت صلوة الظهر ما يحضر العصر وقت  
 صلوة العصر لم تصغر الشمس وقت صلوة المغرب لم يسقط نور الشفق وقت صلوة العشاء الى نصف الليل وقت صلوة  
 الفجر لم يطلع الشمس اخرجكم من حواجهم واشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة المدة ايضا معثرة ذلك ما احتجوا  
 الا باحد من التأويل وحفظ الغنى الاصلي ورصد وانما ينبغي ان يخاطب الناس في مثل ذلك بما يجوز  
 للاصل لان وقت اصفر الشمس هو آخر وقت الشلين اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد الشلين وكذلك نصف الليل يجوز ان يكون  
 لما وقع في رواية بلغت ليل على ان المدة ان تحصى من الزيادة من اى صح من الجزى واول وقت المغرب غروب الشمس

كتاب  
الصلوة



على فعل بالاجز الاعظم في خلافة انتهى واخبره طلوع الشمس وذهبة كالحيف موجهة كلف لست تعالى بها  
عباده وعبادتها اقيمتها يعرف العالم والجاهل والقروي والبدوي والمحر والعبد والذكر والانثى على حد سواء  
اشترك في كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر **س** اصبح الصبح للنجوم تحل ام مع الشمس للظلام بقا  
قال صاحب جيل السلام النوفيت في الايام والشهور والسنوات باحساب المنازل القمرية بدعة بالتقاني  
الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا ان يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم او عصر خلفائه  
الراشدين وانما هو بدعة علمها ظهرت في عصر المماليك ومن اخبر كتب الفلاسفة وعربها ومنها المنطق والنجوم  
فانه علم اولئك الذين قال الله تعالى منيم فلما جاءه فخر رسلنا بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم  
فاقل احوال القيرين على حساب المنازل القمرية انهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولقد عظمت هذه البدعة في تحريف  
الشريطين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك ولهم فيه انواع مؤلفات مثل الريح الجيب ونحوه  
يدرسونه وليقرؤنه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا ينفع  
وجبل لا يضر وهو من علم اهل الكتاب فان اعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس وتعلقه فخل على المسلمين من علم  
اليونان واهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان انزل الله تعالى عليه اليوم  
اكملت لكم دينكم وانهت عنكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان اهل بيته واصحابه رضي الله تعالى عنهم على  
ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان وكما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شئنا من هذه الاسرار التي  
صار ذلك التكليف الموقوت عليها يدور انتهى ومن نام عن صلواته او سهى عنها فوقعها حين يذكرها  
اي وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث النسخ عند البخاري ومسلم وغيرهما  
وحديث ابى هريرة عند مسلم وغيره وقد ورد هذا المعنى من غير وجه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي  
صلوة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلوة لذكرى فقلت وعلى  
اهل العلم وقاسوا المغفوت تصد على النائم كذا في السنن ومن كان معذوراً لان الاوقات للصلوات  
قد عينها الشارع وحدوا كلها واذا اخرها لجلالات حسية وجعل بين الوقتين لكل صلوة هو الوقت لتلك الصلوة  
وجعل الصلوة المغفولة في غير هذه الاوقات المغفولة النافق وصلوة الامراء الذين يبيتون الصلوة كقول  
في حديث النسخ الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تلك الصلوة النافق  
يجلس قب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها اربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلاً وكقوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لا بئى ذكيت انت اذا كان عليك امر او يبيتون الصلوة او يؤخرون الصلوة عن  
وقتها قلت فما تأمرني قال صل الصلوة بوقتها الحديث ونحو ذلك وهكذا احاديث النبي عن الصلوة بالعصر  
وبعد الغروب فكان ما ذكرناه دليلاً على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات المفروضة كوقت طلوع الشمس  
وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالعذر كمن مرض مرضاً شديداً لا يستطيع موتاً ودية الصلوة ثم شفي فيمكنه ادراكها

باب  
الصلوة

ركعة وكما في النقص اذا طهرت واكثرها اورك ركعة ونحو ذلك وادرك ركعة فقد ادر كما في الصلوة  
 لما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة كحديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ادرك  
 من الصبح ركعة قبل ان يطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك  
 العصر وهو في الصحيحين وغيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عند مسلم وغيره وقد ثبت من حديث ابى هريرة في الصحيحين  
 وغيرهما بلفظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وهذا يشمل جميع الصلوات لا يختص شيئا منها  
 قلت هذا الحديث يميل نحوها احدها من ادرك ركعة من الصلوة في الوقت فاجمع اداء والاقتضاء وهو اللاحق  
 عند الشافعية وقال ابو حنيفة بذلك في العصر خاصة وثانيها من ادرك من المغرب ومن الوقت باليسع  
 ركعة من الصلوة فقد حبت عليك الصلوة وهذا يوجب ابي حنيفة وقول الشافعي وثالثها ان الجماعة تدرك  
 بركة وهو وجه لشافعية وقال ابو حنيفة لو ادرك التشهد كان مدركا للجماعة كذا في المسوي فمن صلى كعة في الوقت  
 والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كمن صلى الكل خارج الوقت وقال ابو حنيفة مثله في صلوة العصر  
 وقدره ابن القيم على من قال بكونها خلاف الاصول وردت بالمشاهدة من نية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلوة  
 وقت طلوع الشمس ثم ورد في اعلام المؤمنين فليخرج اليه والتوقيت واجب لما ورد في ذلك من الاوامر  
 الصحيحة يتاوى الصلوة لوقتها والنهي عن فعلها في غيورها المضروب لها وبالجميع لعذر جازي ابي بن الصلوة  
 ان كان سوريا وهو فعل الاول في آخر وقتها والاخرى في اول وقتها فليس صحيح في الحقيقة لان كل صلوة  
 مفعولة في وقتها المضروب لها وانما يوجب جمع في الصلوة وثمة جمعة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة  
 المنورة من غير سطر ولا سفر كما في الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات  
 لما يفيد ذلك بل نفسه من رواه لما يفيد انه يجمع الصلوة وقد اوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة فالمراد  
 بالجمع الجائز للعذر هو جميع المسافرين والمرضى في المطر كما وردت بذلك الاولة الصحيحة وقد اختلف في جواز الجمع من  
 الصلوتين لغير هذه الاعذار التي عدم جواز ذلك والتمتع وناقض الصلوة كمن به مرض يمنعه عن استيفاء  
 بعض اركانها والطهارة كمن في بعض اعضاء وضوءه ما يمنعه من غسله بالماء يصلون كغيرهم من  
 غير تاخير وجه انهم داخلون في الخطاب اشتمل على تعيين الاوقات وبيان اولها وآخرها ولم يأت ما يدل  
 على أنهم خارجون عنها وان صلوتهم لا تجزى الا في آخر الوقت ولم يعول من اوجب التأخير على شيء تقوم  
 به الحجة بل ليس حيد الامجد والرامي بالجمعة كقولهم ان صلوتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفني من الحق شيئا  
 وانما كون اوقات الكراهة بعد الفجر حتى يرتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى  
 تغرب فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعا من النهي عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس  
 ولعقب العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال وورد في روايات آخر النهي عن الصلوة في الثلاثة  
 الاوقات وقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب قال في الحجة الصلوة خير موضوع فمن استطاع

الصلوة



ان يستكثر منها فليعمل غيره منى عن خمس اوقات ثلثة منها او كذا منها عن الباقيتين في الساعات  
الثلاث اذا طلعت الشمس باذنه حتى يرتفع وصين يقوم قائم الطيرة حتى يتيل وصين تنضيف للغروب  
حتى تغرب لانها اوقات صلوة الجوس واما الاخران فقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة بعد الصبح  
حتى ينزغ الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى  
استغفار نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الاوقات الثلث في المسجد الحرام من حديث يابني  
عبد مناف من ولى منكم من امر الناس شيئا فلا يمنعن احد اطراف هذا البيت وصلى آية سادة شار من  
ليل او نهار وعلى هذا فالسنة في ذلك انها وقت ظهور شعائر الذين ويمكنه فتعارض المانع من الصلوة انتهى

## باب الاذان ليشريح

وسلم بذلك في غير حديث لاهل كل بلدان يتخذ واموذا ينادى بالفاظ الاذان  
المشروعة لاعلامهم بوقايت الصلوة ولتتمسك بشعار الاسلام فقد كان الغزاة في ايام النبوة  
وبالعباءة اذا جهلوا حال اهل قرية تركوا حرمهم حتى يحضروا وقت الصلوة فان سمعوا اذانا كفوا عنهم وان لم يسمعو  
قالوا هم مقاتلة الشكرين واما غير اهل البلد كالسافر والمقيم بغلاة من الارض فيؤذن لنفسه وللقيم فان  
كانوا جماعة اذن لهم احدى اقام والفاظ الاذان قد ثبتت في احاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف  
بزيادة ونقص وقد تقرر ان الكل على الزيادة التي لا تنافي في المزيد فثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبله  
كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت اوله الاصل اقوى منها لانه لا تعارض  
حتى يصار الى التزجج كما وقع لكثير من اهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل المجمع يمكن بضم الزيادة  
الى الاصل وهو مقدم على التزجج وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم يكن منافيته كما تقرر في الاصول  
واولاه افراد الافاق اقوى من اوله تشفيهما ولكن التشفيح مشتمل على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار  
نحكان العمل على اوله التشفيح متعينا عند دخول وقت الصلوة الا الاذان للفجر قبل دخول وقتها  
لما في صحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان قال ان يلا لا يؤذن بل  
تكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم وفي صحيح مسلم عن سيرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لا يفرككم غدار بلال ولا هذا البياض حتى يتغير الفجر وهو في صحيحين من حديث ابن مسعود ولا يفتح احدكم  
اذنان بلال من سجود فانه يؤذن او ينادي ليرجع فاحكم وعندهما ما حكم قال مالك لم ينزل الصبح ينادي انا  
قبل الفجر فروت هذه السنة لهما الفتها الاصول والقياس على سائر الصلوات وحديث حماد بن سلمة  
عن يوسف عن نافع عن ابن عمر ان بلال الاذن قبل طلوع الفجر فامره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع  
حينئذ ينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع فنادى الا ان العبد نام ولا تروى في صحيحين بل  
ذلك فانها اصل نفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيها لامصاوة للسنة لكفى

الاذان

في زوده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما في النذر قبل الوقت من المصلوة والحكمة التي  
لا يكون في غير الفجر واذا اختص وقتها بامر لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحاق واما حديث حماد عن  
اليوب فحديث معلول عند ائمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام الموقعين وقد اطل ابن القيم في تعليقه  
الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه ويشرع للسامع ان يتابع المؤذن لما قد ثبت في  
الصحيح من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعت النداء فقولوا مثل ما يقول  
المؤذن وفي الباب عن جماعة من الصحابة بنحو هذا وروى مفصلا بينا من حديث عمر بن الخطاب قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما قال المؤذن اهدكبر الله اكبر فقال اهدكبر الله اكبر  
ثم قال اهدان لا اله الا الله قال اهدان لا اله الا الله ثم قال اهدان محمد رسول الله قال اهد  
ان محمد رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول  
ولا قوة الا بالله ثم قال اهدكبر الله اكبر قال اهدكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله  
من قلبه دخل الجنة اخرجه بشكركم وغيره واخرج نحوه البخاري وقد اختار بعض العلماء اجمع عند الحجة من المتابعة  
للمؤذن واخوته وهو جمع حسن وان لم يكن متعينا **باب** ويجب على المصلي تطهير ثوبه  
لنص القرآن وثيابك فطهر ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل الله الصلابة في الثوب الذي  
ياقي فيه ابله فقال نعم الا ان يرى فيه شيئا يغسله اخرجه احمد وابن ماجه ورجال اسناده ثقات ومثله عن  
قال قلت لام جبرية هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه  
اوسى اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه بسناد رجاله ثقات ومنها حديث غلج صلى الله عليه وآله وسلم  
واكه وسلم للمنفل اخرجه احمد وابوداود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طريق عن جماعة من الصحابة لقوا  
بعضها بعضا ومنها الاول المتقدمة في تعيين النجاسات وبدل الله لانه اولى من تطهير الثوب ولما ورد  
من وجوب تطهيره ومكانه لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من شمس الذنوب على لول الله  
ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثوب للصلوة وذهب جمع الى ان ذلك شرط الصلوة  
وذهب آخرون الى انه سنة فالحق الوجوب فمن صلى بلا نجاسة عاذا نقدا فحل بواجب صلوة  
صحيحة وفي المقام اوله مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل سطر عورته لقوله تعالى يا بني  
ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد قلت الزينة ما واري عورتك ولو عبادة قاله مجاهد  
الصلوة فلما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من الامر بسطر في كل الاحوال كما في حديث بهز بن  
حكيم عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا ما في منها وما نذر قال احفظ عورتك الا من وجبتك  
او ما ملكك يمينك قلت فاذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يراها احد فلا يراها  
قلت فاذا كان احدا خاليا قال الله تبارك وتعالى احق ان يستحي منه اخرجه احمد وابوداود والترمذي

وصححه المحاكم ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلي لا تبرز فخذيك ولا تنظر الى فتحتي ولا ميت  
 اخرجه ابو داود وابن ماجه والمحاكم وابن ابي شيبة في اسناده مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن جحش قال سئل  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن عمر بن الخطاب كمشوفتان فقال يا عمر غط فخذيك فان الفتحة من عورة اخرجه  
 احمد والبخاري تعليقا واخرجه ايضا في تاريخه والمحاكم في المستدرک وروى الترمذي واحمد من حديث  
 ابن عباس مرفوعا الفتحة عورة واخرج نحوه مالك في الموطا واحمد وابوداود والترمذي وحسنه وابن حبان  
 وصححه وعلقه البخاري وقد عارض احاديث الفتحة احاديث آخر وليس فيها الا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كشف عن فتحة يوم خيبر وفي بيته ولا يصلح ذلك لاجل ما تقدم ووروي في الركبة ما يفيد انها تستر  
 ما يخالف ذلك واما المرة فورد حديث لا يقبل الصلاة حاله الا بخارج اخرجه احمد وابوداود والترمذي  
 وابن ماجه وابن خزيمة والمحاكم وقد روى موفوفا ومرفوعا من حديث عائشة ومن حديث ابى قتادة  
 وما يفيد وجوب ستر العورة احاديث النسي عن الصلاة في الثوب الواحد ليس على عاتق المصلي منه شيء وفي بعضها  
 فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقا فالتز به وكلها في الصحيح ولا يشتمل الصماء لحديث ابي هريرة  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يشتمل الصماء وهو في الصحيحين وفي لفظينها وان شتمل في ازاره  
 اذا صلى الا ان يخالف بطرفيه على حاله واخرج نحوه الجماعة من حديث ابى سعيد واشتمال الصماء  
 هو ان يحلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يغطي ما يخرج منه يده ولا يسند لحيته النسي عن الصلاة  
 في الصلاة وهو عند احمد وابى داود والترمذي والمحاكم في المستدرک وفي الباب عن جماعة من الصحابة  
 والسند هو سبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل برأسه من داخل فيركع  
 ويسجد وهو كذلك ولا يسبل لما ورد من الاحاديث الصحيحة من النسي عن ارسال الازار والامر بالاكبال  
 ان يرخي ازاره حتى يجاوز الكعبين ولا يكففت لانه قد ورد النسي عن ان يكففت الرجل ثوبه او شعره  
 اما كفت الثوب فممن ياخذ طرف ثوبه فيغززه في حفرة او نحو ذلك واما كفت الشعر فنحو ان ياخذ منه  
 خصلة مسترسلة فيكففتها في شعر راسه او يربطها بخيط التيا ونحو ذلك ولا يصلى في ثوب حرير  
 والا حاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص اما المشوب فالمذهب  
 في ذلك معرفة فبعض الاحاديث يدل على انه يحرم الخالص للمشوب كحديث ابن عباس مرفوعا  
 وابى داود وقال نعم النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من القز قال ابن عباس  
 اما السدا والعلم فلا نهي به بأسا وبعضها يدل على المنع كما ورد في حكاية السيرافان فخصب لما رأى عليه  
 قلابها وقال اني لم العث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشققها ثم ابرئ النساء وهو في صحيح  
 والسيرافان قبل انها المخلوطة بالحرير الخالص وقيل انها الحرير الخالص المخلوطة وقيل غير ذلك  
 ولكنه قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد انها غير خالصة فاخرج ابن ابي شيبة وابن ماجه

الان

والمدور في هذا الحديث بلفظ قال صلى الله عليه وآله وسلم حلة مسيرة اما سداها واما ثوبا  
 فقد كره الحديث ولا ثوب شهيق الحديث من ليس ثوب شهيق في الدنيا البسه السد ثوب ندك يوم القيا  
 اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي باسناد رجال ثقات من حديث ابن عمر وبنو الوعيد يدل على  
 ان لبسه محرم في كل وقت فوقت الصلوة اولى بذلك واما الثوب المصبوغ بالصفرة والحمرة فالاولى في ذلك  
 متعارضة فلهذا لم يذكره وقد افرد الماتن برسالة مستقلة ولا مخصص بكونه ثوب غير وهو حرام بالاجماع  
 وعليه استقبال للكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد وجوبا لا بد منه  
 من اليقين فلا يعمل عنه الى الظن والآحاد فثبت التواتر مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو نفس القرآن الكريم  
 قول وجعلك شطرا لمسجد الحرام وعلى ذلك اجمع المسلمون وهو قطعي من قطعيات الشريعة وعبر  
 المشاهد ومن في حكمه يستقبل الجهة بعد التحرش لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت  
 استطاعته ولم يكلفه الله تعالى الا لا يطيق كما صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم بين المشرق والمغرب قبلته كما في حديث ابي هريرة عند الترمذي وابن ماجه وشك في ذلك ورؤى  
 الخلفاء والرشد من رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهة بعد خروجه من مكة  
 المكرمة وشرع للناس ذلك قال في الحجة ولما كان استقبال القبلة شرطا انما يريد تكميل الصلوة وليس  
 شرطا لا يتأتى اصل فائدة الصلوة الا بتكاملها صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة من ليالي مكة  
 غير القبلة قوله تعالى فايها قولوا افنم وجهه الله يومى ان صلوتم جانزة للضرورة **باب**  
 كيفية الصلوة وهي على ما تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم وتوارثه الامة ان يتكبر ويستتر  
 عورة ويقوم يستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى بقلبه وتخلص بالعمل ويقول الله اكبر بلسانه ويقول  
 فاتحة الكتاب ويضم معها الاثني ثلثة للعرض والربعة سورة من القرآن ثم يركع ويغني بحيث يقتدر على ان  
 يسبح ركبتين برؤس اصابعه حتى يطعن ركاعا ثم يرفع راسه حتى يطعن قائما ثم يسجد على الاربع السبعة اليدين  
 والركبتين والوجه ثم يرفع راسه حتى يستوي جالسا ثم يسجد ثانيا كذلك فمذه ركعة يقعد  
 على رأس كل ركعتين وتشهد فان كان آخر صلوة صلى الله عليه وآله وسلم واما ما حلت له  
 اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فمذه صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت انه ترك شيئا  
 من ذلك قط عدا من غير عذر في فرضية وركعة الضحاة والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين  
 وهي التي توارثها مسمى الصلوة وهي من ضروريات الملة نعم اختلف الفقهاء في احرف منها هل هي ركعة الصلوة  
 لا يعتد بها بدونها او واجباتها التي تنقص تركها ادا بعض كلام على تركها ويجوز سجدة السهو كذا في الحجة  
 البالغة لا تكون شرعية الا بالنية لقوله تعالى وما امر الا لعبد والله مخلصين  
 له الدين وسوى ذلك باسناد في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال

في كيفية الصلوة

بالنبات قلت وحلى وجوب البتة في ابتداء الصلوة اهل العلم وامر كافا كلها مفترضة كونها ما هيته  
 التي لا يسقط التكليف المانعها وتقدم الصورة المطلوبة بعد ما ويكون نافعة بنقصان بعضها وهي التي  
 فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالقعود للتشهد وقدر من الشارع صفاتها  
 وجباتها وكان يجعلها قريبا من السجود كما ثبت في الصحيح عنه الا قعود التشهد الا وسطا لكونه لم يأت  
 في الاول ما يدل على وجوبه خصوصا كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها الاوامر للتشهد  
 قد اقترنت بما يفيد ان المراد التشهد الاخير فان قلت قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسي كما في  
 رواية الالباني واود من حديث رفاعه ولم يذكر فيه التشهد الاخير قلت لا تقوم به الحجة بمثل ذلك ولا يثبت به  
 التكليف العام والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسي فقد وردت به الاوامر وسبح الصالحين  
 باقتراضه والاستراحة لكونه لهيات ولعل يفيد بوجوبها وذكره في حديث المسي وهم كما صرح بذلك  
 البخاري ولا يجب من اذكارها اى الصلوة الا التكبير لقوله تعالى وسركت فكبر ولقوله صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي اذا تمت الى الصلوة فكبر وما ورد من ان تحريم الصلوة التكبير  
 اقول لقين التكبير للذنوب في الصلوة حكم صحيح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل احد صلوة احيم  
 حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وما تقدم من النصوص وهي نصوص في غاية  
 الصحة فدت بالتشابه من قوله تعالى وذكر اسم ربه فعلى قال في ابجته فاذا كبر رفع يديه الى اذنيه  
 وشكبيه وكل في تلك سنة والفاضة في كل ركعة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي ثم اقول  
 ما تمسك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي الالباني واود ثم اقر بام القرآن وكذلك في لفظ منه  
 لا محمد وابن حبان بزيادة ثم امسح ذلك في كل ركعة بعد قوله ثم اقر بام القرآن فكان ذلك بيانا لما  
 تيسر وتورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسي كما عادت لا صلوة الاباخرة الكتاب وهي صحيحة  
 ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وضع له ما يفعل في كل  
 ركعة وقدمه بفتح الكتاب فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما لا يجب فعل ما اقرن بها في كل ركعة بل ورد  
 ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم افعل ذلك في الصلوة كلها وهو في الصحيح  
 من حديث ابي هريرة قال لك بعد ان رمعت له ما يفعل في الركعة الواحدة لا في جملة الصلوة فكان ذلك  
 قرينة على ان المراد بالصلوة كل ركعة تماثل تلك الركعة من الصلوة قال في ابجته واود ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بلفظ الركعة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة الا بفتح الكتاب وقوله لا يجزى صلوة الرجل حتى  
 يقم ظهره في الركوع والسجود وما سمي الشايع الصلوة به فانه تبيين بان على كونه ركنا في الصلوة ونهى ولو كان  
 مقوما فوجب الفاتحة في كل ركعة على النحو لما ورد من الاول الدالة على ان التوهم لغيره خالف الامام  
 كحديث لا تفعلوا الا بفتح الكتاب ونحوه ولذا حمل التوهم تحت هذه الاول المتعقبة لوجوب الفاتحة في كل

فالفاتحة



ركعة على كل مصل قال في الحجة وان كان ما موما وجب عليه الانصات واستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا عند  
الاستسكان وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقر الفاتحة قررة لا يشوش على الامام وهذا اولى الاقوال عندي و  
يجمع بين احاديث الباب انتهى وفي تنوير العيتين دلائل بجانبين فيه قوة تكفي لغير بعد السائل في الدلائل  
ان القررة اولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عن صاحب الهداية وتركنا الكلام وقال ابن القيم  
في الاعلام ردت النصوص للحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قررة الفاتحة فرضا بالتشابه من قوله تعالى فاقروا بآيات  
منه ليس ذلك في الصلوة وانما يدل على قيام الليل ولقبوله للمعالي ثم اقر ما تيسر حاك من القرآن وهذا محتمل  
ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة والى يكون للعربي كما عيها وان يكون لم يسي في قررتها فامروا ان  
يها ما تيسر من القرآن وان يكون مرة بالاكثاف بما تيسر عنها فهو متشابه مثل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى  
وقال في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القررة خلف الامام  
اقرها فاتحة الكتاب فقلت وان كنت انت قال وان كنت ما قلت وان جهرت قال وان جهرت قلت  
روى اهل الكوفة عن اصحاب عمر الكوفيين ان الامام لم يقرأ شيئا وجمع ان القبيح في الامل ان ينازع الامام  
في القرآن وقررة الامام قد يقضى الى ذلك ثم ان اشتغال الامام بمناجات ربه مطلوب فتعاضدت مصلحة  
وفسدة فمن استطاع ان ياتي بالصلاة بحيث لا تشبهها فسدة فليفعل ومن خاف الفسدة ترك الاستغناء  
اعلم انتهى اتجهل الادب فهو الايمان كما تشهد له اول السنة الصريحة من دون تعارض وبالله تعالى التوفيق  
ولفهم ما لا خير واجب لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقيد ورواها لفاظ من طريق  
جماعة من الصحابة وفي كل تشهد لفاظ تخالف التشهد الآخر والحق الذي لا يحصى منه انه يجزى للمصلحة ان تشهد  
بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح وهما التشهد الذي عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ التحيات بعد الصلوات والطيبات السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله تشهد  
ان محمدا عبده ورسوله وفي بعض الفاظها وقد احكم فليقل قال في الحجة البالغة وجاز في التشهد صنع الصيغة  
تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس عمر رضي الله تعالى عنهما وهي كما حرت القرآن كلها كانت  
رشا ف انتهى قلت اختار ابو حنيفة تشهد ابن مسعود والشافعي تشهد ابن عباس مالك تشهد عمر واختلافهم في الحجة  
لاني الاجز او كذا في المسوى واما الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يفعلها المصل في التشهد فقد روي  
بالفاظ وكل اصح منها جزي ومن اصح ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم اتمم حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اتمم حميد مجيد وبارك على  
الله صل على محمد وازواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على  
آل ابراهيم اتمم حميد مجيد انتهى قلت علمت اهل العلم على ان الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة

في انبياء الصلوة

في التشهد الاخير غير واجبة والى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وان التشهد الاول ليس محلها  
 وذهب الشافعي ووجهه الى وجوبها في التشهد الاخير فان لم يصل لم تصح صلوة وسحبها بها في التشهد الاول  
 وورد ما يفيد وجوب التقويز من الاربع كما اخرج مسلم وغيره من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم اذا فرغ احكم من التشهد الاخير فليتعوذ بالبدن اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر  
 ومن فتنة الحيا والمات ومن شر المسيح الدجال وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين غير  
 فيكون هذا التقويز من تمام التشهد ثم تنجز المصلي بعد ذلك من الدعاء اعجبه كما ارشد الى ذلك رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في صحيح الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا  
 الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت  
 وما اخرت وما اسررت وما اعلمت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت  
 والتسليم وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حجة تحليل الصلوة فلا تحليل لها الا فافاد  
 ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسي قال في الحجة وجب ان لا يكون بالخروج من الصلوة الا بكلام  
 هو احسن كلام الناس اعني السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة  
 المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها ثمانية عشر نفعا من الصحابة انه كان يسلم  
 في الصلوة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله منهم محمد بن مسعود  
 وسعد بن ابى وقاص وجابر بن سمرة وابو موسى الاشعري وعمر بن ابي سلمة وعبد الله بن عمر وابو اريش عازب  
 وائل بن حجر وابو مالك الاشعري وحماد بن عمار وطلحة بن علي وابو اسود داود وروثمة  
 والاحاديث بذلك باين صحيح حسن فورد ذلك تحت احاديث مختلفة في صحتها وارادة في تسليمته وانه  
 انتهى وقد اطال في الجواب عنها الى خمسة اوراق فليرجع اليه قلقت دعائه اهل العلم على انه يسلم تسليمين يمين  
 وعن شماله واجتبا محمد بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه ابوداود والترمذي  
 ولفظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض حذو  
 الامين السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض حذو اليسار رواه النسائي واحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم  
 وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة بن شعبة واثالة بن الاسقع ويعقوب بن حمزة بن حنبل في  
 صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن ماجه ايضا وعند ابى داود ايضا في حديث  
 وائل بن حجر فاعجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في  
 رواية وائل بن حجر في التلخيص وقال مالك يسلم الامام والمنفرد تسليمته واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك يجب  
 لما سمع ان يسلم ثلثا عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه يرد على يمينه كذا في المسوى وما عدا ذلك من  
 لانه لم يرد فيها ما يفيد وجوبها من امر بالنفل او نهى عن الترك غير مصر ومنه من المعنى الحقيقي او عيدين في الحديث

ولا ذكر شيء منها في حديث المسي للاعلى وجه لا تقوم به الحجة او تقوم به وقد ورد بالفيديان غير واجب وهي المرفوعة  
 في المواضع الاربعه اى عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع وعند القيام  
 الى الركعة الثالثة فقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة اما عند التكبير فقد روى ذلك عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الائمة عن جميع الصحابة  
 من غير استثناء وقال الشافعى روى الرفع جميع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث بعدوا اكثر منهم وقال  
 ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخارى في جزء  
 رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة وسره والبيهقى في السنن وفي الاختلافات اسما من روى  
 الرفع نحو اسن ثلاثين صحابيا وقال الحسن بن محمد بن هلال كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم يقولون ايدىهم ولم يستثن احدا منهم كذا في التلخيص وقال النووى في شرح مسلم انها جمعت الائمة  
 على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري والشافعى  
 احمد بن سيار واليشابورى والاذراعى والحميدى وابن خزيمة واما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه  
 فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي  
 انه اجمع علماء الاسصار على ذلك الا اهل الكوفة واما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح  
 من حديث ابن عمر واخرجه احمد والبوداود والنسائي وابن ماجه والترمذى وصححه ايضا احمد بن حنبل من  
 حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله البالغة فان اراد ان يرفع يديه  
 يديه عند تكبيرة وكذا ذلك اذ رفع ركبته من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهياكل فعله النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم مرة وتركه اخرى واكمل سنة واخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
 ونزول المواضع التي اختلف فيها الفريقان اهل المدينة واهل الكوفة وكل واحد اصل اصيل والحق عندى  
 في مثل ذلك ان اكل سنة وتظير الوتر بركعة واحدة او بثلاث والذي يرفع احب الى من لا يرفع فان  
 احاديث الرفع اكثر واشتبهت غير انه لا ينبغي للانسان في مثل هذه الصور ان يثير على نفسه فتنة عوام بل يهتد  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو اخذتان قومك بالكفر لنقضت الكعبة ولا يجدر ان يكون ابن مسعود  
 رضى الله تعالى عنه ظن ان السنة المتفرقة آخرا هو تركه لما تلقن من ان مبنى الصلوة على سكون الاطراف  
 ولم يظهر له ان الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتهى به في الصلوة او لما تلقن من انه فعل ينهى عن الترك  
 فلا يناسب كونه في اثناء الصلوة ولم يظهر له ان تجد بالثبته ترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل اصلى  
 من الصلوة مطلوب والله تعالى اعلم قوله لا يفعل ذلك في السجود اقول القوتة شرعت فارقة بين الركوع  
 والسجود فالرفع معارف السجود فلا معنى للتكرار انتهى سجود وفي التكميل مشيخ رفيع الدين الدهلوى اختلفوا  
 في سببه رفع اليدين في الصلوة بعد التحريمة مع اتفاقهم على انه لم يصح فيه امر بفتح باب ولا بيان فعنيت

والله اني الصلواتية عنه قويا وعلى انه ثبت عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة الا انه زاد من تسعود فقال  
اصلي كما صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اولى مرة وظاهر انه لم يتركها ابداد انما اراد  
تركها آخرها كما يشعر ببعض ما نقل عنه ان آخر الامر من ترك الرفع ولا يدري مدة ان ترك فحينئذ تركه في ايام الكبر  
للضعف قلن قوم ان سنة كانت بحج الفعل فبطلت بالترك وقوم ان الترك بعذر وبغيره لا يفي سنة  
كثر ترك القيام للفرض بالعذر في اذنه باقية فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سنة في الجملة ولا في بقا جواز ان  
بعض المتعصبة اذ ليس مما يخالف افعال الصلوة لبقائه في التحريم والقنوت والعبد بين فلا تكليف على فاعله  
لا يصل في بقا سنة بناء على الظنين فلا نزاع الا في المواظبة والاحتياط وحيث دأب عليه جمع بلغوا  
حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم تعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلهم كما تعرض لرفع اليدين في السلام  
حيث قال بل لا يكلم كانها اذ ناب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلفه كما يرى  
وامر ثبت بقا سنة وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احياها كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب  
وعنه التعرض لما تركه القيني بسبقه لا كيد ولم يبلغ ابا حنيفة رحمه الله تعالى خبره الا بجمع اخبار روى للاذعان  
عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر فرجع عليه ابو حنيفة بما رواه عن ابي جهم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة  
الفقه لا بكثرة الاحتفاظ فكانه ظن ان لفظ ابن مسعود وللشيوخ دون ابن عمر حيث لم يرفع الا في التحريم بناء على  
ان السكوت في بعض البياض يقيد المحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند جرة شعر بعد التاكيد  
انتفى وتوفي مؤيد لعينين شيخ محمد بن عبد الوهاب ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام والقبض  
الى الثالثة سنة غير مؤكدة من سنن الهدي فيشابه فاعله بقدره فعل ان ما انما يحسب وان مرة فبشبهه  
ولا يلزم تاركه وان ترك سنة عمره واما الطاعن العالم بالحديث اي من ثبت عنده الاحاديث المتعلقة بهذه  
السنة فلا يخالف الا في من شاتق الرسول من بعد ما تبين له الهدي وحريه باسنة الهدي به من اجل  
غير فرض وغير مختص بالنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله هو واخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم  
او امر وانه واقروا عليه قربة ولم يمتنع ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة بافعوله مرة وتركه اخرى فيقولون  
فعل خرج به عدم الرفع فان عدمه ليس بفعل نعم اذا كان عدمه مستمرا في زمان النبى صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم واخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم ففعله يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ان  
السنة حتى يلزم كون عدم سنة بل مفهومها فعل لم يفهم في تركه ويقولون غير فرض خرجت الفرض  
كلها ويقولون غير مختص بترجيب النوافل المختصة بصلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالموصال في الصلوة ويقولون  
لم يمتنع خرجت السنن المنسوخة كالقيام للجماعة ويقولون لم يترك بالاجماع خرجت السنن المتروكة  
بين المسجد حتى انتفى وتوفي بالاجمعة ان رفع اليدين عند الامر لا يحكم بسنة ولكن اكثر القضاة  
والمحدثين يثبتون انتفى وتوفي سفر السعادة ان الاخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى

انتهى قال شارحه الشيخ عبد الحق الدهلوي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقد مر الجواب عنه وفي سفر  
السعادة العربي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة وكثرة روايته شابة المتواتر فقد صح في هذا  
الباب الرجاء خبره واثروا والعشرون المبشرة ولم ينزل على هذه الكيفية حتى حل عن هذا العالم ولم يثبت  
غير هذا انتهى لعبارة ونقل ابن الجوزي في ترجمته الناظر للمقيم والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشافعي  
يقول لا خيل لاحد سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رفع اليدين في اقتلاع الصلوة  
وعند الركوع والرفع سق الركوع ان ترك الاقترار بفعله صلى الله عليه وآله وسلم في الركوع في انه يوجب  
ذلك انتهى وباجملة فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربع المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية  
راجحة وزد بسبب حقه صادقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء  
والجمهورين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض حتى ادعى بعضهم التواتر ولا اقل من ان يكون شهوة كذا في الخبر  
والضم لليدين حال القيام على الصدر وتحت السرة او بينهما بقدر واه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله  
وسلم نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك  
تنويعين ان وضع اليد على الأخرى اولى من الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم  
ولا عن اصحابه بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وعن اصحابه  
بأنه تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والنجاشي في صحيحه عن رجل بن سعد قال كان الناس يوم سرون ان يضع اليدين  
يده اليمنى على ذراع اليسرى في الصلوة قال ابو حازم لا اعلم الا انه يعني ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم  
وسلم وروى الترمذي عن تميم بن ابي بن ابية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم يؤتمنا  
فانخذ شماله بيده قال الترمذي وفي الباب عن ائمة بن حجر وعطيف بن الحارث وابن عباس بن مسعود  
وسهل بن سعد قال ابو عيسى حديث ثوبان عن ابي عبد الله عليه السلام عن اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم سرون ان يضع الرجل يمينه على شماله في الصلوة وراى بعضهم ان يضعها  
فوق السرة وراى بعضهم ان يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم انتهى وكذا كذا خرج مسلم عن  
وائل بن حجر وابن مسعود والكسائي عن وائل بن مسعود والبخاري والحاكم من علي وابن ابي شيبة عن عطيف  
بن الحارث وقبيصة بن ابي عن وائل بن حجر وعلي والي بكر الصديق والي الدرداء انه قال من خلاق  
المؤمنين وضع يمينه على شماله في الصلوة واحسن انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كان في النظر الى اصحابي السرايل واضعي ايديهم على شمالهم في الصلوة وكذا اخرج عن ابي جلد والي عثمان النهدي  
ومجاهد والي الحارث واما ما روى عن الارسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وابراهيم وابن المسيب  
وابن سيرين وسعيد بن جبير كما اخرج ابن ابي شيبة فان بلغ عندهم حديث الوضع فحملوا على انه يكسبه  
سنة من المبدى بل سبوه عادة من العادات فما لو الى الارسال لا صالة مع جواز الوضع

في كيفية الصلوة



فتملوا بالارسل بناء على الاصل في الوضع امر جدير يحتاج الى الدليل واذا لا دليل لهم فاضطروا الى الارسل لانه ثبت عندهم الارسل والى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يركب بيمينه شمالا قال انما فعل ذلك من اجل الروم كما اخرج ابن ابي شيبة وما اخرج ابو بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير اذا صلى يسلم يديه في رواية شاذة مخالفة لما روى الثقة عنه كما اخرج ابو داود وعن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول صفا القديين وادفع اليد على اليد من سنة وان سلم كونها صحيحة فمذهبه فعله والفعل لا عموم له ورواية الوضع عنه مرفوعة لانه نسبة الى السنة وقول صحابي من السنة في حكم الرفع كما حقق في كتب اصول الحديث ومحمد بن العلاء لم ير الوضع من سنن الهدى وفيهم الصحاح ليس بحجة كما مضى لا سيما اذا كان مخالفا لاجلة الصحابة كامي لموسين ابي بكر الصديق وعلي بن الرضا ابن ابي بكر وابن شعور وسهل بن سعد ونحوهم على انها مخالفة للاحاديث المرفوعة المشهورة واعمال الصحابة المستفيضة في باب الوضع فينبغي ان لا يعول عليها لمستقط عن الاعتبار ولا يلتفت اليها واما مالك بن النضر فقد اضطربت الروايات عنه فالمدنيون من اصحابه ورواها عندهم مطلقا سواء كان في الفرض والنفل كما يشهد به حديثه المشهور عن سهل بن سعد واثرة عن عبد الكريم بن المخارق البصري والقيرون من اصحابه ورواها عندهم الارسل في الفرض الوضع في النفل وعبد الرحمن بن القاسم ورواها عندهم الارسل مطلقا ورواها عندهم مطلقا في تلك الروايات اى روايات المصيرين وابن القاسم عنه وان عمل بالمسأخرون من المالكية لكنها رواية شاذة مخالفة لرواية جمهور اصحابه فلا تخرق الاجماع والاتفاق ولا تصادق ما اودعنا من اللطابق وتكونها شاذة اولها ابن ابي حبان في مختصره في الفقه بالاعتماد على الارض اذا رفع راسه من السجدة ونهض الى القيام ووضع تحت السرة وفوقها متساويان لان كلاهما مروي عن اصحاب النبي صلى الله عليه وآله تعالى عليه السلام اخرج ابو داود واحمد وابن ابي شيبة عن علي بن السنه وضع الكف في الصلوة تحت السرة وداود زرير وغيره في سنة السجدة وضع الكف تحت الصدر في سجدة ابن غزمية قال الترمذي رأي بعضهم ان يضعها فوق السرة ورأي بعضهم ان يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا سابقا وقال الشيخ ابن الهيثم لم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السرة واليهود من اهل بيته هو كونه تحت وعن الشافعية تحت الصدر وعند احمد في لان كالمندسين والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله تعالى اعلم باحكام ما انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد تحريج الاخبار والآثار في وضع اليمنى على اليسرى ردت هذه الامور برواية ابي القاسم عن مالك قال تركه اجبت الى ولا اعلم شيئا ردت به سواء انتهت والتوجه فقد روت فيه احاديث بالفاظ مختلفة ويخرج التوجه بواحد منها اذا خرج من مخرج صحيح واهما الاستفتاح المروي من حديث ابي هريرة وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل انه لو اترلفظا وهو اللهم يا عديني وبين خطاياي كما يا عدي بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما تقني الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد قال في الحجة وقد سمع في ذلك من سنها اللهم يا عديني الى آخرة وسنها الى رحمة ارحمني لذلك

في كيفية الصلوة

فطر السموات والارض منيفا وانا من المشركين ان صلواتي تنسك ومحياي مماتي سدر بالعالمين لا شريك له  
 وبذلك امرت وانا اول المسلمين ومنها سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ومنها  
 الله اكبر كبيرا والحمد كثيرا وشكرا وسبحان الله بكرة واصيلا اللهم لا اله الا انت في الاستفتاح حديث علي في الجملة والتهنئة  
 وعائشة وعبيد بن مسلم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وابي هريرة وثوبان وكعب بن عجرة  
 في سائر المواضع وغيرهم ولا انتهي لاختصاص ذلك ذهابا لشافعي في دعاء الافتتاح الى حديث علي رضي الله تعالى  
 عنه اني وجهت وجهي اليك والوجه صليته الي حديث عائشة سبحانه اللهم وبحمدك الخ وقال مالك لا نقول شيئا  
 من ذلك ومعنى قوله عندي انه ليس بسنة لازمة وانشاء البغوي الى ان الاختلاف في اذكار الصلوة من  
 دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وابلغ التشديد من الائمة من الاختلاف المباح فذكر كل ما صح ما عنده وليس له  
 يكرهنا بعد التكبيرة لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل كل من  
 روى عنه الاستفتاح روى انه بعد التكبيرة واما التعوذ فنقشت بالاعاديه الصحيح ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم كان يفعل بعد الاستفتاح قبل القررة ولفظه اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه  
 ونفخه ونفثه كما أخرجه احمد واهل السنن من حديث ابني سعيد الخدري قال في الحجة ثم تعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت  
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعوذ صيغ منها اعوذ بالله من الشيطان الرجيم منها استعذ بالله  
 من الشيطان الرجيم ثم يسمل ثم يقرأ بسم الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القررة ولان فيه  
 احتياطا اذ قد اختلفت الرواية بل هي آية من الفاتحة ام لا فقد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه  
 كان يفتح الصلوة اي القررة بالحمد سدر بالعالمين ولا يخبر باسم الله الرحمن الرحيم اقول ولا يجوز ان  
 يكون جهريا في بعض الاحيان لعلمه بسنة الصلوة والظاهر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يخفي تعليم  
 هذه الاذكار الخواص من الصحابة ولا يحملها بحيث يواظبها العامة ولا يواظبون على تركها وهذا ما ايل قال مالك  
 عندي وهو مضموم قول اسيريرة رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليكت من التكبيرين  
 القررة واسكاته فقلت بابي وامى اسكاته من التكبير والقررة ما نقول فيه انتهى في ازاله الخفاء عن خلافه الخلفاء  
 ابو بكر عن الاسود صليت خلفه فسمعتين صلوة فلم يحير فيها بسم الله الرحمن الرحيم ابو بكر عن عبد الرحمن بن ابيز  
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تقبلوا من احدكم  
 اهل بكة ابهر فوقع الفقهاء في الترجيح فذهب الشافعي الى ترجيح البهر بها وعلى قياس قول محمد في دعاء الافتتاح انه جهر  
 في بعض الاوقات لعلمه بسنة الصلاة والادوية عندي ان محمد كان يعلم من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصيح  
 هشام بن حكيم ان القرآن نزل على سبعة احرف كلها كات شاف وكان يرى ان الابتداء بالبسملة على نهج جز  
 من الفاتحة حروف صحيح وتركها على انها انما ليس بالبداية بها في كتابة القرآن والتلاوة خارج الصلوة حروف صحيح  
 ايضا ولا ابتداء بها على انها ليست من الفاتحة حروف صحيح ايضا فعمل بهذه الاحرف في الاوقات انتهى في التوضيح

في كيفية الصلوة

وان تركها بغير التسمية اولى من بغيرها لان رواية ترك جهره اكثر وارفع من جهره انتهي واما التامنين  
فقد ورد نحو سبعة عشر حديثا ورواها لقنيد احاديثه الوجوب على التواتر اذا آمن انما سكتا في حديثه بغيره  
في الصحيحين غيرهما بلفظ او امن الامام فاستنوا فيكون ما في المختصر تنقيحاً لغيره ثم اوردوا من ائمة قدوة  
الى مشروعية جهره بالعلم وما يلو كد مشروعية كون فيه اغاظة لليهود لما اخرجوا من ارضهم وادخلوا في مكة  
من حديث عائشة رضي الله عنها حديثهم اليهود على شيء ما حسدكم على قول آية قال ابن القيم في علامه الحديث في التسمية  
الصحيحة بغير آية في الصلوة كقول في الصحيحين اذا آمن الامام فاستنوا فانه من وافق تأييده ما من التاكيد بغيره بل  
جهره بالتامين لما امكن لما سمع ان يؤمن به ووافقه في التامين واخرجه من حديث سفيان بن ابي  
عيسى بن كميل عن جبر بن عيسى عن ابي بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال  
والله الصالحين قال آمين ورفع بها صوته في الخط وطول بهارواه الترمذي وغيره وسناده صحيح وقد خا  
شعبة سفيان في هذا الحديث فقال وخفض بها صوته والصحيح انه جهر بها قال الترمذي سألت ابا زرعة  
عن حديث سفيان ان رجلاً اذا اختلفا في القول قول سفيان الى قوله فرددوا كلفه بقوله تعالى واذا قرأ  
القرآن كما سمعوا والضعف والذبح نزلت عليه هذه الآية هو الذي يرفع صوته بالتامين والذين امروا بها  
رفعوا اصواتهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجوبها انتهي واطال ابن القيم في بيان ترجيح هذه السنة  
فكرنا ما نخافه الماطاة وفي تنوير العينين وكذا ينظر اوجه التعسف في الروايات والتحقيق بان بغير التامين  
اولى من خفضه لان رواية جهره اكثر وارفع من خفضه انتهي وقرعة غير الفاتحة معها لما ثبت  
في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفاتحة  
في الاولين باسم الكتاب وسورة تين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ورواها الشيخان بوجوب  
مع الفاتحة من غير تعيين كحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يخرج فينادي  
لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ثم اذا اخرجها الحمد والود او دونه في حسنة مقال وكلت قد اخرج سلم  
في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً قد علمنا  
البخاري في جزير القرعة واخرج ابو داود من حديث ابي سعيد بلفظ امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب  
واما تيسر قال ابن سيد الناس بسناده صحيح ورجال ثقات وقال الحافظ بن حجر بسناده صحيح واخرج  
ابن ماجه من حديث ابي سعيد بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وهو حديث ضعيف  
وبه الاحاديث لا تقصر عن فاتحة يحجب ذكر آن مع الفاتحة من غير تعيين بل مجرد الآية الواحدة كمنى اما  
زيادة على ذلك كقرعة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الاولين فليس بواجب فيكون ما في المختصر  
بما ذكرنا الآية تعالى في الحمد والثناء ثم قيل سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلاً بعد الحمد ووقف على  
ركوعه الا في سجدة في الخط والعصر وجهر الامام في الفجر والمغرب والشاء ويقرأ في الفجر حسين آية الله

فألفظها للصلوة

تدراكا لثقل ركعاته بطول قرنته وفي العشاء سبع اسم ربك الاعلى والليل اذ يغشى ومثلما حمل النظر على الفجر لعصر  
 على العشاء وفي بعض الروايات النظر على العشاء والعصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار الفصل الضيق الو  
 انتهى واما التشهد الاوسط فلم يرد فيه الفاظ تخصب القول فيه يقول في التشهد الاخير ولكنه يسبح بذلك  
 وقد روي احمد والنسائي من حديث ابن مسعود قال ان محمدا قال اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله صلوا  
 والطيبات والسلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله  
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم اخبر احكم من الدعا راجع اليه فليدرك به غيره من رجاله ثقات واخره الترمذي  
 بلفظ غلبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين فالتقيد بالعود في كل ركعتين فليدرك  
 التشهد الاول التشهد الاوسط ولكن ليس فيه ينفي زيادة الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد شرعنا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التشهد مقتزته بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ غلبنا  
 كنيف السلام عليكم فكيف الصلوة وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من حديث ابن مسعود  
 فصل عليكم اذا نحن صلينا في صلواتنا وانما لم يكن التشهد الاوسط واجبا ولا قنوده لان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم تركه وهو افسح الصلوات فلم يعلل بل استمر سبي السهو فلو كان واجبا لعاد عند ذهاب السهو بوقوع  
 التنبية من الصلوات فلا يقال ان سجود السهو يكون لحيان الواجب كما يكون لحيان غير الواجب لان قول محل ليل  
 هو صحت العود لفعله بعد التنبية على السهو واما الاذكار الواحدة في كل ركن فكثيرة جدا منها تكبير الركوع السجود  
 والرفع وانخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال آيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وحضر  
 وقيام وسجود واخرها سجدة والنسائي والترمذي ومحمد واهل بيته النجاشي يذكرون من حديث عثمان بن حنين اخرج  
 نحوه من حديث ابن خزيمة وفي الباب حديث الاخذ بالارتفاع من الركوع فان الامام المنفرد ليقول ان سمع المسلم  
 حمدا والنحو ثم ليقول ربنا لك الحمد وهو في الصحيح من حديث ابى موسى قال ابن القيم في الاعلام سنة الصبر حتى في  
 قول الامام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث ابن خزيمة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام  
 سمع المسلم حمدا قال اللهم ربنا لك الحمد وفيما ايضا عند كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين  
 يقول سمع المسلم حمدا حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول هو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع المسلم حمدا اللهم ربنا لك الحمد فرددت هذه السنن المحمدي  
 من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال الامام سمع المسلم حمدا فقولوا ربنا لك الحمد انتهى اما ذكر الركوع فوجهان في  
 ذكر الركوع وسبحان بي الاعلى ويحسب بعد ذلك صاحب السنن لما روي وغيره واقل ما يجب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث ركعة  
 ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ركع احدكم فقال في ركوعه سبحان بي العظيم ثم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
 وذلك اذا نادى واذا سجد فقال في سجوده سبحان بي الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك اذا نادى واذا ردد والترمذي  
 وابن ماجه وفي اسناده لفظ طاع واما الذكرين السجدين فقد روي الترمذي والبوداودي وابن ماجه والحاكم وصححه

في كيفية الصلوة





قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار النظم لصاحبها لا يصح مصليا وفي سفر السجادة العزبي  
 ولسماح بكاء الطفل كان يخفف الصلوة واحيانا كان يتخلق بمهوني الصلوة طفل فحمله على عاتقه واحيانا كان ياتي  
 وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود ولاجله واحيانا كانت عاتقه تأتي وهو في الصلوة وقد يكون  
 الباب فيخلو ليفتح الباب لها واحيانا كان يسلم عليه وهو في الصلوة بحسب الإشارة باسطا يده وقد يؤمى بركه المبارك  
 وكانت عاتقه تأتيته تجاه صلوة فكان عند السجود يضع يده على رجلها لتخلي مكان السجود ويضم رجليها وكان قد  
 يصل الى آية السجدة على المنبر ليطأ الى الارض ليسجد ثم يصعد واختصم وليد تان من بني عبد المطلب فتصارع  
 فلما دنتا منه اسكها بيده وفرق بينهما وكان يبكي في الصلوة كثيرا وفتح احياها الحاجة ليعلي منتعلا وغير منتعل وقا  
 صلوا في نعالكم خلافا لليهود وانتهى قال في الحجة الباقية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد فعل اشياء في الصلوة  
 بيانا للشروع وقرر على اشياء فذلك زادونه لا يبطل الصلوة واحمال من الاستقرار ان القول ليس مثل الغنك  
 بلغثبه اسد ويحك اسد ويا مثل اماء وانشاءكم تنظرون الى والبطش اليسير مثل وضع صبيته من العاتق وترفضا  
 وتغمر الرجل مثل فتح الباب والمشي اليسير كالترول من برج المنبر الى مكان لبيتا في منه السجود في اصل المنبر التا  
 من وضع الامام الى الصف والتقدم الى الباب المقابل ليفتح والبكاء خوفا من الله تعالى والاشارة المفهومة  
 وتقل الحجة والعقرب والخط ميلينا شمالا من غير اللعن ولا يفسد وان تعلق القدر حبيده او ثوبه اذ لم يفعل  
 او كان لا يعلمه لا يفسد انتهى قلت اتفقوا على ان العمل اليسير لا يبطل الصلوة في العالم كبرية ان كل صبيا او ثوبا على  
 عاتقه لم نفسه صلوة وان حمل شيئا يتكلفه في حمله فسدت وفي المنهاج الكثرة بالعرف فاختطو تان والنصرتا  
 قليل والثلاث كثير وتبطل بالوثبتا الفاحشة لا تحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابعه في سجدة او حرك  
 في الاصح في العالم كبرية لو فتح على غير امه نفسه الا اذا اعني به التلاوة ودون التعليم وان فتح على امه فاصح لا نفسه  
 بحال وفي المنهاج لو نطق بنظم القرآن بقصد التعظيم كما يحكي هذا الكتاب ان قصد معه قوة لم نفسه والابطالت  
 كذا في المسوي وبترك شرطه كالوضوء فلان الشرط لو اثر عدمه في عدم الشرط او ركن لكون ذلك به وجوب  
 خروج الصلوة عن بنيتها المطلوبة عمل او اذا ترك الركن فما فوته سهوا فعلة وان كان قد خرج عن الصلوة كما وقع  
 منه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذي اليديين فانه سلم على ركنين ثم اخبر بذلك فكبر ففعل الركنين  
 المشركتين واما ترك ما لم يكن مشطا ولا ركنا من الواجبات فلا تبطل بالصلوة لانه لا يؤثر عدمه في عدمها  
 بل حقيقة الواجب ما يوجب فاعله ويزيد بركه وكونه يديم لا يستلزم ان صلوة باطلة واحمال ان الشرط للشئ  
 هي التي ثبتت بدليل يدل على انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط نحو ان يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلوة له  
 او ياتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة او بعدم القبول او الاجرا وثبت عند النبي عن الاتيان بالمشروط بدون الشرط  
 لان النبي يدل على الفساد والمراوفا للبطلان على ما هو الحق واما كون الشئ واجبا فهو مثبت بمجرد طلبه من الشارع  
 ومجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشئ واجبا فتمت بهذا التسليم من ان يخط والمخط **فصل** ولا يجب

الصلوة المكتوبة الخمس على غير مكلف لان خطاب التكليف لا يتناول غير مكلف ولا غلابة في ذلك  
 في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وترتيبهم فالخطاب في ذلك للمكلفين والواجب عليهم لا على الصغار  
 ويسقط عمن عجز عن الاستارعة لان إيجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك الحد فهو من تكليف لا إيجاب  
 ولم يكلف الله تعالى احد فوق طاقته وكذلك ضمن اعني عليه حتى خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير  
 مكلف في الوقت ويصلي المريض قائما ثم قاعدا ثم على جنب لحديث عمران بن حصين عند البخاري  
 وأهل السنن وغيرهم قال كنت بي بوايبر فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلوة فقال صل قائما  
 فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب قد نطق بضمه في ذلك القرآن الكريم **باب** صلوة  
 التطوع هو اربع قبل الظهر واربع بعده واسبع قبل العصر لما ثبت في ذلك من حديث ام  
 حنيفة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى اربع ركعات قبل الظهر واربعا بعد العصر  
 على النار رواه احمد واهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الاربع  
 بتسليمتين قال امير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعات يفصل بينهما  
 بالتسليم على الملائكة المقربين ومن بعدهم المسلمين والمؤمنين رواه احمد والترمذي ومحمد بن حنبل  
 والبخاري وابن ماجه والترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رحم الله امرء يصلي قبل العصر اربعا حسنة  
 الترمذي وصححه ابن عسبان وابن خزيمة وركعتان بعد المغرب قل في سفر السعادة وفي سنة المغرب  
 احداهما ان لا يتكبر بينهما وبين الفريضة لمدة في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال لمخول يعني قبل ان يتكلم فمعت  
 صلواته في عليين الثانية ان تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بني الاشيل على  
 المغرب فلما فرغ راسى الى المسجد فقلوا بصلوة السنة فقال هذه صلوة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا ما ترون  
 في ميوتكم حاصلا ان عادة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يصلي جميع السنن في بيته  
 الا ان يكون سبب وكان يقول بها الناس صلوا في ميوتكم فان افضل صلوة الرجل في بيته الا المكتوبة انتهى  
 وقال ايضا وكان الصالحون يصلون قبل المغرب ركعتين ولم ينههم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك ثبت  
 في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة لم يشأ ركعة ان يتخذها  
 الناس سنة فصلواتها مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب انتهى وركعتان بعد الحشاء  
 وركعتان قبل الفجر لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين  
 قبل الغداة واخرج نحوه في صحيحه واهله الترمذي وصححه حديث عبد الله بن شقيق واخرج نحوه مسلم  
 واهل السنن من حديث ام حنيفة ولانها في هذا ما تقدم من الدليل الدال على شرعية اربع ركعات قبل الظهر  
 بعدة لان هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

في صلوة التطوع

لم يكن على شيء من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر وثبتت في صحيح مسلم وغيره من حديثها ان كعتي الفجر خير من الدنيا  
 وانيها فويها اماريت كثيرة ذني سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث انه كان يواطى عليها في السفر  
 ايضا ولم يرو انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في السفر شيئا من السنن الرواتب الا سنة الفجر وصلوة الوتر للعلماء  
 في فضليته سنة الفجر وصلوة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر اكد وقال بعضهم بل الوتر وكما ان الوتر واجب  
 عند البعض كذا ثبت في الفجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل من الوتر فتم العمل فلا جرم قصر  
 العناية لسانها ولم يلا السبب في شرح فيها قرة سورة الا خلاص من سورة قل يا ايها الذين آمنوا اعملوا الصالحات واطيعوا  
 وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه في كتاب حامل كورة اخلاص في فضائل سورة  
 الاخلاص انتهى وصلوة الضحى والافاضات فيها بتمتة عن جماعة من الصحابة واقام ركعتان كما في حديث  
 ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما واكثرها اثنتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الدولة وفي الحجة البالغة للضحية ثلاث درجاة  
 باقلها ركعتان وثنيها انها تجزئ عن الصدقات الواجبة على كل مسلم في بن آدم وثانيها اربع ركعات فليس  
 عن الله تعالى يا ابن آدم اركع لي اربع ركعات من اول النهار فكف آخره وثالثها ما زاد عليها كثناني ركعات  
 وثنتي عشرة والكل اوقات حين يحل النهار وترض الفصال انتهى وصلوة الليل والافاضات فيها صحيحة  
 متواترة لا يتبع المقام بسطها قال تعالى ان انا مشيئة الليل هي اشد وطأ واقوم قبلا وقال  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا بالليل في الناس نيام وكانت العناية بصلوة التحيات اكثر فبين صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم خصا بها وضبط اوقاتها وذكرا قال عليكم بقيام الليل فانه ارجا الصالحين قبلكم هو قوله تكم الي ربكم كنتم  
 للسننات منها عن الاثر وغير ذلك واكثرها ثلاث عشرة ركعة وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم يصلي صلاة الليل على انحاء مختلفة فتارة يصلي ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي اربعا وتارة  
 يجمع بين زيادة على الاربعة وذلك كله سنة ثابتة في الحجة مسلمها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجوه الظل  
 سنة قال في المنهج قالت عائشة ولا اعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قر القرآن كله في ليلة ولا قام  
 ليلة اكمل انتهى يونس في آخرها بولعة اما مشرفة او متضمنة الى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت سنة صحيحة  
 الصريحة الحكمة في الوتر خمس متصلة وسمع متصلة كحديث اسمكته كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يوتر بجمع وخمس لا يفصل اسلام ولا كلام رواه احمد وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك خمس لا يجلس الا في آخرهن يتفوق عليه كحديث عائشة انه يصلي  
 من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يسمعنا ثم يصلي  
 ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك احدى عشرة ركعة فلما اسق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 واخذ الله وتر سبع ومنع في الركعتين مثل صنيعه في الاول في لفظ عنهما فلما اسق واخذ الله وتر سبع ركعات  
 لم يجلس الا في السابعة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لا يقعد الا في آخرهن

في صلاة التلويح

وكلمها احاديث صحاح صريحة لا مفاخر لها فروت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الليل ثلثي ثلثي وهو وحده  
صحيح ولكن الذي قاله هو الذي اوتر بالسبع والخمسين سنة كلها حتى يصديق بعضها بعضا فالنبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اجاب لسائل له عن صلوة الليل بانها ثلثي ثلثي ولم يسأله عن الوتر واما السبع والخمسين والواحد  
فهي صلوة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها والخمسين والسبع والتسع المتصلة كما لمغرب اسم للثلاث المتصلة  
فان انفصلت الخمسين والسبع بسلايين كان احدى عشرة كان الوتر اسم للركعة المفصلة وحدها كما قال صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم صلوة الليل ثلثي ثلثي فاذا خشى الصبح اوتر بواحدة توتر له ما قد صلى في التيق فعلة صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم وقوله وصديق بعضه بعضا انتهى واجتنب ان الوتر سنة هو او لك السن بنية على وابن عمر وعبادة بن الصامت  
والذي ذهب كثر العلماء والا با حنيقة فاهية فانه وجب على الصحيح عنده وثلاث ركعة لا يزيد ولا ينقص قال في المسو  
واقل الوتر ركعة في قول اكثرهم واكثره احدى عشرة او ثلاث عشرة وادنى الكمال ثلث وما زاد فهو افضل انتهى وكان  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صلاها ثلثا يقر في الاول سج اسم بك لا على في الثانية بقل يا ايها الكافرون  
وفي الثالثة بقل هو الله واحد والعودتين وخيعة المسجد الحديث اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي  
كعتين يخرج الجماعة من حديث ابي قتادة وفي ذلك احاديث كثيرة وقد وقع الاتفاق على شروعية خيعة المسجد  
وذهب اهل الظاهر الى انها واجبتان وذلك غير بعيد وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي سبائك  
وصلوة الاستخارة وفيها احاديث كثيرة منها حديث جابر بن عبد الله بن جابر وغيره بلفظ كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفرية  
ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر تعلم ولا اعلم وانت  
علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عجل امري آجلا فاقدره لي يسره لي ثم بارك  
فيه ان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عجل امري آجلا فاصرفه عني واصرفه عنه اني خيئت كان نعم  
ارضني به قال يوسفي حاجته قال في الحجة البالغة وعندى ان كثيرا الاستخارة في الامور تباين مجرب بتفصيل بل لا تملكه وضبط  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اوابها ودعا بها فشرع كعتين وعلم اللهم اني استخيرك الى آخره انتهى شرح ركعتين  
بين كل اذان واقامة لحديث بين كل اذانين صلوة قال في ذلك ثلث مرات ثم قال لمن شاء وهو وحده  
صحيح والمراد بالاذنين الاذان والاقامة تغليبا كالتحسين والعميرين **باب** صلوة الجماعة هي من  
أكد السنن لما ورد فيها من الترغيبات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانها تزيد على صلوة الفرد  
سبع وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بانها قد هما ان يحرق على المتخلفين ودرهم قال ابن القيم ولم  
يكن يحرق تركب صغيرة فترك الصلوة في الجماعة هو من الكبائر انتهى ولا نزاعا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من العت  
الذي شرعها الله تعالى الى ان قبض الله تعالى اليه ولم يرخص صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها لمن سبغ الماء  
فانه سأل الرجل الاعمي ان يصلي في بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال بل تسمع النداء قال نعم قال فاجب كل ما ذكره

في صلوة الجماعة

ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق  
 قال ابن القيم وهذا فوق الكبرة انتهى ولقد كان الرجل يوتي بهيادي بين الرطلين حتى يقيم في الصف وفي الحجلة  
 لما كان في شهود الجماعة جرح للضعيف والسقيم وذوي الحاجة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك يتحقق  
 العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع المحرج لينة ذات برد ومطر ويحب عند ذلك قول المؤذن الاكثروا  
 في الرجال بومتها حاجة يعسر التبرص بها كالعشاء اذا حضرة ربه ما ينشون اليه وربما يصنع الطعام وكما فعلت  
 الاخشين فانه بمنزل عن فائدة الصلوة مع ما به اشتغال النفس ولا اختلاف بين حديث لا صلوة بحضرة  
 الطعام وحديث لا تؤخر الصلوة لطعام ولا غيره انه يمكن تنزيل كل واحد على صورة او معنى والمراد لغني وجوب  
 السبب التيمم وعدم التأخير هو الوظيفة لمن آمن التيمم وذلك كتتميل فطر الصائم وعدمه على الحالين  
 او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعدمه اذا لم يكن كذلك ماخوذ من حال العلة ومنها  
 ما اذا كان خوف فتنه كما مره اصابته بخورا ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استأذنت  
 امرؤ احدكم الى المسجد فلا يمنعهما وبين ما حكم به هو الصحابة من منع من اذا المنع عنه الغيرة التي تمنع من الالفة  
 ودون خوف الفتنة والجائز ما فيه خوف الفتنة وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة غيرتان احدهما  
 وحديث عائشة ان النساء احدثن الحديث ومنها خوف المرض والام فنهما ظاهرا وتعني قوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لا اعمى السمع النداء اخرج ان سواله كان في الغيرة فلم يرخص له وينعقد باثنين وليس  
 في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم وصده وقعد عن يساره قاداره الى يمينه واذا اكثر الجمع كان الثواب اكثر لانه قد ثبت عن ابى  
 بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الرجل مع الرجل اذكى من صلوته وحده و صلوة  
 مع الرطلين اذكى من صلوته مع الرجل ما كان اكثر فهو احب الى الله اخرج جابر عن ابو داود والنسائي وابن ماجه  
 وابن حبان وصحاح ابن السكيت والعقيلي والحاكم ويصح بعد المفضل لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى  
 بعد ابى بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح وعدم وجود دليل يدل على انه يكون الامام افضل من الاعاديث التي  
 فيها لا يؤمنكم ذو جرة في دينه ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من اياته  
 من كان ذا جرة في دينه ليس فيها المنع من اياته المفضول وقد عورض ذلك باحادِيث تضمن الارشاد  
 الى الصلوة خلف كل سب و فاجر وخلف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والال  
 ان الصلوة عبادة يصح تأديتها خلف كل مصل اذا قام باركانها واذا كان على وجه لا يخرج به الصلوة عن الصورة  
 المجترية وان كان الامام غير محتجب بالمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتويع عنه غيره ولما ان الشارع انما استبر  
 حسن القرعة والعلم والسن ولم يعتبر الويع والعدالة فقال يوم القوم اقرهم الكتاب الله فان كانوا في القرعة  
 سوار فاعلموا به فان كانوا في السنة سوار فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوار فاقدمهم سنا اخرج مسلم

في صلوة الجماعة



وغيره من حديث أبي مسعود وفي حديث مالك بن الحويرث وليوكم الكركم وهو في الصحيحين وغيرهما وقد اختلف  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على الدنية مرتين يصلي بهم وهو أعمى وأما ما قيل ان الشارع اعتبر الأهلية  
 في القرعة والعلم بالسنة وقدم الهجرة أو علو السن فلا ينبغي للمفضل في مثل هذه الامور ان يؤم المفضل الا باذنه ولا  
 اعتبارا بفضل في غير ذلك والاولى ان يكون الامام من الخيار لم يحدث ابن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا امكم خياكم فانهم قد كفروا بما بينكم وبين ربكم واهل الدار قطني وأخرج الحاكم  
 في ترمذي عن ثعلبة الغنوي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان سكران قبل صلواتكم خياكم فانهم قد كفروا بما بينكم وبين  
 ربكم قال في منع المنه وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحذر امته لا رقار وكان لم يسم الى ابي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا  
 بقبا لكونه اكثرهم قرآنا وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نهوا خلف كل رب وفاجر وكانت الصحابة يصلون  
 خلفه بالحجاج وقد احصى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرين الفا انتهى ويوم يوم الوصل  
 بالنساء لا العكس الحديث النس في الصحيحين وغيرهما انه صفت هو واليتيم والمرأة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 والعجوز من ورائهم وقد اخرج الاسماعيلي عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد  
 صلى بنا وقد كانت النساء يقبلن خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في شجرة وليس في صلوة النساء خلفا بل  
 مع الرجال نزارع وانما الخلاف في صلوة الرجال بالنساء فقط ومن زعم ان ذلك لا يصح فعليه الدليل ما اقدم  
 صحة امته المرأة بالرجل فلا نها عورة وما قصه عقل دين والرجال قوامون على النساء ولكن يفلح قوم  
 ولوا امرهم امرؤ كما ثبت في الصحيح ومن اتهم بالمرأة فقد دلاها امر صلوة والمفترض بالمتنفل والعكس الحديث  
 معاذانه كان يوم قومه بعد ان يصلي تلك الصلوة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما  
 واما صلوة المتنفل بعد المتنفل كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صلوة الليل وصلى معا بن عباس وكذلك  
 صلوة بالنس واليتيم والعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح ويجب المتابعة في غير مبطل الحديث  
 انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن جماعة من الصحابة ووراءه عبيد على الخافكة كحديث ابي هريرة قال قال رسول الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم انما يخشى الله من عباده من راسه قبل الامام ان يحول الله راسه اس حمارا يحول صورة صورة حمارا يخرج الجماعة  
 ولا يتابعه في شيء يوجب لبلا ان صلوة نحو ان يتكلم الامام ليفعل فالا يخرج عن صورة المصلي والاختلاف في ذلك  
 في السوي هو كذلك عند جمهوره لا يجب تباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلى جالساً فليجلسوا سائسوا  
 ومعنى كان الناس يصلون صلوة ابني كبر على الصحيح انه كان سائساً من خلفه في العالم كبره اذا رفع المقتدى راسه  
 من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين وسجودين فقلت عامة اهل العلم على ان هذا الفعل منهي  
 عنه وعلوته محزنة واكثرهم بامروء بان يعود الى السجود ولا يؤم الرجل قوماً هؤلاء كارهون لحديث عبد الله

فصل في صلوة النساء

بن عمر بن رسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاث لا يقبل الله صلوة من يقدم قوماهم له كارهون  
 ورجل أتى الصلوة دبارا ورجل اعتد بحجرة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي أسنده عبد الرحمن بن زياد بن النعمان  
 الأفرنجي وفيه ضعف وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث  
 لا يجاوز صلواتهم أذنهم العبد إلا بقر حتى يرجع وامرته باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون  
 وقد حسنه الترمذي وضعفه البيهقي في كل النود في الخلاصة والابحج قول الترمذي وفي الباب احاديث عن جابر  
 من الصحابة يقوى بعضها بعضا ويصلي لهم صلوة اخفهم لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى  
 لنفسه فليطول ما شاء وفي الباب احاديث صحيحة واردة في التخفيف حال في الحجة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى للمصلحة انما حدة بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات  
 لفوائد من غير حرم ولا طلب سوكة فمن اتبع فقد احسن من لا فلا حرج وقصة متنازة في الاطالة مشهورة انتهى حاله  
 ويقدم السلطان وسب المنزل لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود وعقبة بن عمرو مرفوعا  
 لا يؤتى الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤتى من الرجل الرجل في الهبة ولا سلطانه وورد تعقيد جواز ذلك  
 بالاذن وفي لفظ لا يؤتى ولا يؤتى الرجل في بيته باخرج احمد وابوداود والترمذي والنسائي عن مالك  
 بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ارى قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم  
 والاقرش ثم اذ علم ثم لا تنت لما في حديث أبي مسعود ولفظ يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا  
 في القرية سوارفا علمهم سنة فان كانوا في السنة سوارفا قد منهم حجة فان كانوا في الهجرة سوارفا قد منهم حجة  
 وهو في الصحيح وانما نذكر الهجرة في المختصر لانه لا يجره بعد الفتح كما في الحديث الصحيح واذا اختلفت صلوة الامام  
 كان ذلك عليه لا على المؤمنين به لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم وعليهم اخرج البخاري وغيره واخرج ابن ماجه من حديث  
 بن سعد نحوه وموقفهم ابي الكوثين خلفه ابي خلف الامام الا الواحد عن يمينه لحديث جابر بن  
 عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجلس عن يمينه ثم جاز آخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم فاخذ بيدهما حتى اقاما ما خلفه وهو في الصحيح وقد كان هذا فعله وفعل اصحابه في الجماعة يقف  
 الواحد عن يمين الامام والاثنتان فما زاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك وقال سعيد بن مسيب انه  
 مندوب فقط وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الواحد يقف خلف الامام وامامة النساء وسط الصف لما روى  
 من فعل عائشة انها امت النساء فقامت وسط الصف اخرج عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة وحكمهم وروى  
 فلان عن ابن عمر اخرج الشافعي ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في السند المستحسن من حديث عبد الرحمن بن خالد  
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في بيتي رجل لما فؤاد كان يؤذن لها وامامان يوم

صلوة الجماعة

اهل البيت قال عبد الرحمن فانما رأيت مودتها شيخا كبيرا ولو لم يكن في المسئلة الا عموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم بفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد سبع وعشرين درجة لكفى واخرج البيهقي بسنده عن عائشة ان رسول  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء الا في صلوة او جنازة والاعتماد على تقدم فردت هذه  
 بالمتشابهين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن افلح قوم ولوا امرهم امرة رواه البخاري وهذا لما هي في الولاية  
 والامامة العظمى والقضاء واما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا يدخل في هذا ومن العجبان من خالف هذه  
 السنة جوز للمرأة ان تكون قاضية على امور المسلمين فكيف افلحوا امرى حاكمة عليهم ولم تفلح اخواتها من النساء  
 اذا امتنهن انتهى حاصله ونقد مرصوف الرجال شهر الصبيان شهر النساء لحديث ابى مالك الاشعري  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام العلماء والنساء خلف العلماء  
 اخرجه احمد واخرج بعضا ابو داود وفي سنده شهرين حوشك ويؤيده ما في الصحيحين من حديث انس انه قام  
 هو وليتيم خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وام سليم خلفهم واما كون الاحق بالصفت الاول هم  
 اولوا الاحلادهم والتمني فليدري ابى سعود الانصاري الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال ليليني منكم اولوا الاطلام والمنى ثم الذين يليونهم ثم الذين يليونهم واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي  
 قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحب ان يليه المهاجرون والانصار لياخذوا عنه قال  
 في الحجة والملايشق على اولي الاطلام تقدم من دونهم عليهم انتهى واما كون الامر على الجماعة ان يسووا صفوهم  
 وليسوا والجليل فلما رواه ابو داود ومن حديث ابيه شريفة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئلوا لآل الله  
 اخلل وفي الصحيحين من حديث انس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سئلوا صفوكم فان تسوية الصفوف من  
 تمام الصلوة وعن ايضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجه قبل ان يكبر فيقول تراصوا وخذوا  
 وثبت في الصحيحين من حديث نعمان بن بشير انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله لتسويون صفوكم لوني الف من اثنين  
 وجهكم قلت وهو قول بل العلم ان تسوية الصفوف سنة ويموا الصف الاول الذي يليه ثم كذلك لما ورد في  
 الاحاديث الصحيحة من امرة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك قال سنة ان يقف  
 المؤتمرون في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث في الصف الثاني سعة ثم كذلك  
 وورد ايضا ان الوقوف بين الصف اولي وفضل **باب** سجود السهو سن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلوة ان يسجد سجدتين تدارك لما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفاية  
 والمواضع التي ظهر فيها النص اربعة وسياقي قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الامة المحمدية  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسهو في الصلوة ليقترى الالة به في التشريع واذا ذاك يقول انما  
 انا بشر انسي كما ينسون فانما نسيت فذكروني وقال انما انسي لاني لاسن يعني لاسن ما شرع في جبر ذلك  
 انسي وهو سجدتان قيل التسليم او بعدة ووجه التخيير ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح عنه انه

في الصحيحين  
 من حديث  
 انس ان  
 رسول الله  
 صلى الله  
 تعالى عليه  
 وآله وسلم  
 قال سئلوا  
 صفوكم



من سلم من كوتين ساهيا اتم سجدة سجدة من وهو في ذهاب الجنيبة خاص من سلم على راس الركعتين على طولهما  
 رابعا فلو سلم على راسهما على طولهما جازا وعلى انه سافر فاستقبل الصلوة كذا في العالمكية في فصل النفس  
 واستخرج له الشافعي مائة وهي فعل شيء يبطل الصلوة عمدا ودون سهوه واما كونه يشرع للزيادة ولو سجد  
 سهوا فلو سجد المتقدم وادون الركعة الاولى قال في السوي عن الحنفية ان سجد من القعدة الاخرة وقام الى الخ  
 رجع الى القعدة ما لم يسجد وتشهد ثم سجد للسهو وان قعد في الخامسة بالسجدة يبطل فرضه ولا يفي في الركعة ثم قام وسلم  
 عاد الى القعدة ما لم يسجد في الخامسة وسلم وسجد للسهو وان قعد في السادسة بالسجدة ثم فرضه في الركعة الثانية ركعة اخرى لثبوتها  
 فان لم يقم وقطع الصلوة لم يلزمه القضاء لانه انما شفع طمنا وعنه الشافعي في اية حاله ذكرنا انها خامسة تعد والفي  
 الزائد وراعي ترتيب الصلوة ما قبل الزائد ثم سجد للسهو وفي منى الركعة عنده الركوع والسجود وتجه على ذهاب  
 الحنفية ان يقال في حديث ابن شعبة انه كان في صلاة قام بعد القعدة ولم يصم السابعة لبيان انه غير  
 انتهى واما للشك في العدد فنفى الاحاديث المتقدمه المصرحة بان من شك في العدد بنى على اليقين سجد  
 للسهو قال في الحجة وهو الاول من المواضع الاربع التي ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والشافعي  
 زيادة الركعة كما سبق وفي معناه زيادة الركعتين والشافعي في الركعتين عليه السلام سلم في ركعتين فقبل  
 في ذلك فصل ما ترك وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة وسجد سجدة  
 الركعة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام في ركعتين كما مر وفي معناه ترك التشهد في بقود وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم انما قام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس من ان يستوي قائما فلا يجلس  
 سجد في السهو قول في الحديث دليل على ان من كان قريبا الاستواء يستوي قائما فلا يجلس خلافا لما عليه  
 العامة انتهى وفي السوي اختلفوا في ذلك فعند الشافعية انما شك في صلوة بنى على اليقين وهو الاقل سواء كان  
 شك في ركعة او ركعتين وعنه الحنفية ان كان ذلك او مرة سلم يستقبل الصلوة وان كان يفرض له كثير بنى  
 على اكبرهما لغيره بنى شعبة اذا شك عدكم في صلوة فليجرب الصواب وقال احمد يطرح الشك ما يخذل الادل  
 ولما بالتحري فان اختار الاول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى واما سجدة الامام تابعه  
 لما في ذلك من تمام الصلوة ولانه كان يسجد الشجاعة اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقدر  
 الامر باتباع الامام كما سبق **باب القضاء للفوائت** ان كان التارك عمدا لا يحرم  
 فدين الله تعالى احق ان يقضى وقد اختلف اهل العلم في قضاء الفوائت المتركة للعذر فذهب جمهور  
 الى وجوب القضاء وذهب واو الظاهري وابن حزم وبعض اصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على العامة غير العذر  
 بل قضاء بما فيهم ما تركه من الصلوة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية وكرهات الجمهور بسبل دليل على ذلك  
 ولما احبنا وليا لهم من كتاب سنة الفاء في حديث الشعبي حيث قال لما ابني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فدين الله احق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من المسموع الذي يقيد المصدر المضاف بالشكل في باب قضاء الفوائت



ليس بأيدي المؤمنين سواء وقد اختلفنا في الاصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المنع أم لا بد من دليل جديد  
 يدل على وجوب القضاء وأما نحن انه لا بد من دليل جديد لان ايجاب القضاء بتكليفه مستغل غير تكليف الاو او محل  
 الخلاف هو الصلوة المتروكة لغير عذر عما وان كان امي الترك لعذر من يوم او سهوا ونسيان او اشتغال  
 بجملة القتال مع عدم مكان صلوة الخوف والمسا بقاء فليس بقضاء بحسب تاويل تلك الصلوة المتروكة  
 عند زوال العذر وذلك وقتها فعملها فيه اداء كما يفيد ذلك احاديث من نام عن صلوة او سعى عنها فوقيتها  
 حين يذكرها وقد تقدمت في اول كتاب الصلوة وفي ذلك خلاف وأما نحن ان ذلك هو وقت الاداء وقت  
 القضاء للتصريح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان وقت الصلوة النسبية او التي نام عنها المصلي وقت الذكر  
 وآما المنة وكذا لغير نوم وسهو كن ترك الصلوة لاشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم واصحابه يوم اخذوا عن صلوة الظهر والعصر وما صلوا الا بعد موتى من الليل كما اخرجنا احمد والنسائي  
 من حديث ابى سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر بن ابي سلمة فيذكر انظر بل العصر فقط ولذلك قال الماتن  
 بل اداء في وقت زوال العذر الا صلوة العيدين المتروكة لعذر وهو عدم العلم ان ذلك اليوم  
 يوم عيد ففي ثانياه اى تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بخروج الوقت اذا حصل العلم بان  
 ذلك اليوم يوم عيد بحديث عيسى بن النسي عن عموه لانه غم عليه الملال فاصيدنا فجار كسب من آخرنا  
 فشهد واعند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم اداء الملال بالاسن فاد الناس ان يفتروا من يومهم  
 وان يخرجوا العيد من العدا اخرجنا احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن شيخان في صحيحهم ورواه ابن المنذر  
 وابن حزم والخطابي وابن حجر في البوغ المرموق **باب** صلوة الجمعة تجب على كل مكلف لان الجمعة  
 من فرائض الله تعالى وقد شيع بذلك كتاب الله عز وجل وما صح من السنة المطهرة كحديثه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم هم باحراق من تخلف عنها وحدثني الشيخ من حديث ابن مسعود وكحديث ابي هريرة ليعتقن قيامه من يومهم  
 او يتخلف الله تعالى عليهم ثم يكون من الغافلين اخرجهم وغيره من ذلك حديث فضة من فروعها راجحة وجب على كل  
 مكلف اخرجنا النسائي باسناد صحيح وحدثني طريقي بن شهاب الجمحي وحدثني كل مسلم اخرجنا ابوداود وسنن  
 عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيها الى ان قبض الله عز وجل وقد صلى ابن  
 الاجماع على انها فرض عين وقال ابن العربي الجمحي فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني اجمع المسلمون على وجوب  
 الجمعة وآما اختلفنا في من فرض الاعيان ما ومن فرض الكفايات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد اخطأ ولم  
 يصح السوي تفقت الامة على فرضية الجمعة واكثرهم على انها من فرض الاعيان وانفقوا على انه لا الجمعة في العوالي  
 وادعيتهم لاجتماع وان الموالى ان حضر فلو الامام ثم انتفى في الالى بشرط الموضع واجتماعه قال الشافعي كل قرية اجمع  
 فيها الميعون بالاراضيهم تجب عليهم الجمعة لا سيما بالابريسين بلاك ذلك والوالى ليس بشرط وقال ابو حنيفة لا الجمعة في مصر  
 اولى فاما في غير مصر فلو في شرط قتال لك اذا كان في قرية يومها متصلة فيها سون مسجد يخرج فيه الجمعة في منقصر

صلوة الجمعة

ابن الحاجب لا تجزئ المار بقدر نحوها ولا بد من قوم يتقرب بهم للقرية ولا يشترط السلطان على الأصح وفي العالم  
 القروي اذا قل البصر ولو ان يخرج في يومه فلك قبل دخول الوقت او بعد دخوله لاجمعة عليه انتهى كلامه  
 والعبد والمسافر والمريض لحديث اجمعة من وجب على كل مسلم في جماعة المار بقدر عبد ملك او امرأه  
 او صبي او مريض اخرجه التواتر من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اخرج الحاكم  
 من حديث طارق عن ابي موسى ومحمد بن واقد وفي حديث ابن عمر وحديث جابر ذكر المسافر وكفي الخشيتين  
 مقال معروف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان اجمعة على كل من سمع النداء كما في حديث  
 ابن عمر وعنه ابي داود في السنن والفقهاء على انه لا يجمعه على مريض ولا مسافر ولا امرأه ولا عبد وان كان  
 منهم من سقط الفرض وعلى انه ان لم يمرض او سافر جاز في المنهاج وتصح خلف العبد والصبي للمسافر في الاصل  
 اذا تم العدد وبغيره وفيه ايضا ولا يجمعه على مفرد بخص في ترك الجماعة وفي العالم كغيره المطر الشديد الاحتفاء  
 من السلطان انما لم يسقط قال في النسخ وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخصص في تركها وقت المطر ولو كان  
 افضل التعلين كان يخصص في السفر ولم يجمعه لاسيما للجهاد انتهى وهي كسائر الصلوات لا يباح فيها  
 لكونه لم يأت ما يدل على انها تخالفها في غير ذلك في هذا الكلام شارة الى ما قيل ان يشترط في وجوبها الا انما  
 الاصل والمصالح جامع والعدد المخصوص فان هذا الشرط لم يبدل عليها وليس يفيد استحبابها فضلا عن وجوبها  
 فضلا عن كونها شرطاً بل انما هي رجلان اجمعة في مكان كمين فيغيرها جماعة فتدفعها لا يجب عليها فان  
 خطيبا جدا فقد عملا بالسنة وان تركا الخطبة نهي سنة فقطه ولو لا حديث طارق بن شهاب المذكور  
 قريبا من تعيين الوجوب على كل مسلم لكونه في جماعة ومن عدم ما قلنا منها صلى الله عليه وآله وسلم في زمنه في  
 غير جماعة لكان ضلها فرادى مجزأ كغيرها من الصلوات في اجمعة الباقية وقد تلقت اللامتين تلقياً معنوياً من غير تلقي  
 لفظية ليشترط في اجمعة الجماعة ونوع من التمدن وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه رضي الله تعالى  
 عنهم والائمة المجتهدون جميعاً صلى الله عليه وآله وسلم في البلدان ولا يواخذون بالانفراد بل بالقيام في عديم  
 في البلد ونفهموا من ذلك قرناً بعد قرن وعصر بعد عصر ان يشترط لها الجماعة والتمدن اقول وذلك لانها  
 كان حقيقة اجمعة اشاعة الدين في البلد وجب ان ينظر الى تمدن الجماعة والاصح عندي ان يكفي اقل ما يقال  
 فيه قرية لما روي من طرق شتى يقوى بعضها بعضها خست لاجمعة عليهم وقد سننهم الى البيوتية قال صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم اجمعة على خمسين رجلاً اقول الخمسون يتقرب بهم قرية قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اجمعة واجبة على كل قرية واقل ما يقال فيه جماعة لحديث الانصاف والنظار نعم لم يوجبوا الله تعالى علم  
 قاصد حصل ذلك وجبت اجمعة ومن خلف منها فهو الاثم ولا يشترط اربعون وان الامر لراعي باقامة الصلوة  
 وبه قول علي بن ابي طالب ووجه اربع الى الامام الى آخره ليس وجود الامام شرطاً انتهى بخلافه قال الماكن رحمه الله  
 تعالى عليه ان بن تامل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي افترضها الله تعالى عليه في كل مسجد وجمعة اشغال

الجمعة

من شعار الاسلام وهي صلوة الجمعة من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والاجتهادات الدخيلة  
 من ذلك العجب فقال يقول الخطبة كركعتين وان من فاتته لم تصح جمعة وكان لم يبلغ ما ورد عن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها ويشد بعضها بعضا ان من فاتته  
 ركعة من كعتي الجمعة فليصنف اليها اخرى وقد تمت صلوة ولا يبلغ غير ذلك من الادلة وقال يقول لا يستحق  
 الجمعة الا بثلاثة مع الامم وقال يقول بالربعة وقال يقول السبعة وقال يقول بتسعة وقال يقول بأثنى عشر  
 وقال يقول بعشرين وقال يقول بثلاثين وقال يقول لا يستحق الا باربعين وقال يقول  
 بخمسين وقال يقول لا يستحق الا بسبعين وقال يقول بنيا من ذلك وقال يقول بجميع كثير من غير تعيين قال  
 يقول ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وجمعة بعضهم ان يكون بها الكون فيه كذا وكذا من الآف وآخر قال  
 ان يكون فيه جامع وحام وآخر قال ان يكون فيه كذا وكذا وآخر قال انها لا تجب الا مع الامام المعظم فان لم يوجد  
 او كان مختل العدالة بوجوب من الوجه لم يجب الجمعة ولم يشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها اشارة من علم ولا يوجد في  
 كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ادعوه من كون هذه الامور  
 المذكورة شروطا لصلوة الجمعة او فرضا من فرضها اذكرنا من كانها قيدا للعجب بالفعل الراى بالمد من يخرج  
 من وجه من آخر عبادات الشبهة بما يتجرب الناس به في مجاسعهم وما يخبرونه في اسماوسهم من القصص الاحاديث الملقاة  
 وهي عن شيوخ السطوة بمغزل يعرف بذلك عاين بالكتاب السنة وكل تصنف بصفة الانصاف وكل من ثبت  
 قديمه لم ينزل عن طريق الحق بالقياس والقال ومن جاء بالغلط فخلط رد عليه ضرب به في وجهه والحكم بين العباد  
 هو كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قال سبحانه وان تنازعتم في شئ فمن  
 الى الله والرسول انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا فلا  
 وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما فهذه الآيات  
 ونحوها تدل ابلغ دلالة وتفيد اعظم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله وحكم الله ورسوله وحكم  
 رسول بعد ان قبضه الله تعالى هو سنة ليس غير ذلك لم يجعل الله تعالى لاحد من العباد وان بلغ في العلم  
 اعلى مبلغ وجميع منه الا يجمع خبرا ان يقول في هذه الشريعة بشي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة والجمعة وان  
 جازت الفرقة لم بالعمل برأي عند عدم الدليل فلا حجة لغيره ان ياخذ بذلك الراى كما ناس كان للبحث في هذا  
 يقول جدا وقد جمعت فيه مصنفين بطول لا مختصرا وبدا محمد كافي مشرف عية الخطبتين قبلها لان  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين كليس منها قال في الجمعة وسنة الخطبة ان يحل  
 يصلى على نبيه وتشهد ويأتى كلمة الفصل وهي ما بعد ذلك وما بال تقوى ويخبر خداب الله تعالى في الدنيا  
 والاخرة ويقر شهادتين للقرآن ويدعو المسلمين فان الخطبة من شعار الدين فلا ينبغي ان تخلو منها كالاتان  
 وفي الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبذر المار انتهي فليت الفقهاء على ان الخطبة فرض في الجمعة ثم خلعوا

صلوة الجمعة

فمنذ أصبحت الفرض ذكرنا وتوحيدها وتوحيدها ان تكون في الوقت قبل الصلوة وعند الشاكلة في خطبتان قبل الصلوة واركانها خمسة حمد الله تعالى والصلوة صلى الله عليه وسلم والصلوة بالانقياس وبذلك الثلث فرض في الخطبتين جميعا وقررة آية في احدهما ووعا للثنتين في الثانية وهذه الخمسة عند الحنفية ما بين كذا في المسوى وتسع الخطبة على منبر الاتباع فان لم يتيسر فعلى مرتفع لانه يبلغ في الاطلاق ان تعذر من عند الخشب او نحوها ووقتها وقت الظهر لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على انها تجزئ قبل الزوال كما في حديث النضر انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون الى القاعة ليقبلون وهو في الصحيح ومثل حديث سهل بن هب عن ابي بصير عن ثوبان في الصحيح من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى جالهم فيخرجونها حين يزل الشمس فبذلك يتبرح بانهم صلوا قبل الزوال والشمس وقد ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور الى ان اول وقتها اول وقت الظهر وعلى من حضرها ان لا يتخطى مراقب الناس الا اذا كان اماما او كان بين يديه فرجة لا يصلها الا يتخطى كما نقله عن المروفة لحديث عبد الله بن بسر قال بل يتخطى مراقب الناس يوم الجمعة والنبى صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم اجلس فقد اذيت اخراجه احمد والوداود والنسائي وصحاح ابن خزيمة وغيره ولحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يتخطى مراقب الناس يوم الجمعة ويلغون بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارية في النار اخراجه احمد والطبراني في الكبير وفي مسنده في الباب حديث منها عن معاذ بن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم من خطب مراقب الناس لم يحججه الله جبر الى جنته قال الترمذي حديث غريب العمل عليه عند اهل العلم وفي تنبيه الغافلين عن اعمال الجاهلين ومنها يتخطى مراقب الناس يوم الجمعة كذا حديث الشيخ محمد بن القيم من الكلباوي وقد صرح النووي وغيره بان حرام انتهى قلته في الباب عن عثمان والنسائي ايضا وان نصبت حلال الخطبتين لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة عسل والامام فليطلب فقد لغوت وهو في الصحيحين وغيرهما واخرج احمد ابو داود ومن حديث علي قال من دان من الامام فلغا ولم يجمع ولم نصبت كان عليه كل من الورد من قال صدق كذا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا كانت بنسكهم صلى الله عليه وسلم وفي مسنده مجهول وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة وكذلك التنبيه في الحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل يوم الجمعة غسل الجنب ثم راح فكا ما قرب بزة ومن راح في الساعة الثانية فكا ما قرب وجاجة ومن راح في الساعة الثالثة فكا ما قرب كيشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب وجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكا ما قرب بوضة فاذا خرج الامام حضرت ملائكة يستمعون الذكر وفي الباب احاديث في مشروعية التكبير في المسوى شرح الموطأ الاصح ان هذه الساعات كانت لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي يدور عليها احداث الليل

ملوك الجمعة

واللهما انتهى والطيب والتجمل لحديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة وليس من صالح ثيابه وان كان له طيب مسح منه أخرج أحمد والبوداودي وهو في الصحيحين لفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتكم وان لم يستن وان لم يمس طيبا ان وجد وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو ميسر من طيب بيته ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسيت للامام إذا تكلم الاغفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من غتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده وليس من حسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع ان بدله ولم يؤد احداهما ثم انصت اذا خرج امامه حتى يصلي كان كفارة لما بيننا وبين الجمعة الأخرى ورجال سنده ثقات وفي الباب احاديث والدينون من الامام لحديث ثمره عند أحمد وابي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احضروا الى كروادون من الامام فان الرجل لا يزال يتابعه حتى يورثني الجمعة وان دخلها وفي اسناده انقطاع وفي الباب احاديث ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل ومن ادرك ركعة منها فقد ادرها الحديث من ادرك ركعة من الجمعة فليضع اليها الأخرى وقد تمت بهلولة وله طرق كثيرة يصير بها حسنا غيره وقد قدمنا انها كسائر الصلوات لم يثبت الخطبة شهر لها من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلوة على ادراك الخطبة وقد وضع المصنف المقال في اجازة مطولة وجمعت مع بعض الاعلام شتمه على محتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو فيه جدا وهي في يوم العيد رخصة لحديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يخرج فليخرج فخرج أحمد والبوداودي وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه بن المديني وأخرج البوداودي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اجزأه من الجمعة وانا مجمعون وقد اعلنا لارسال في اسناده ايضا البقيته بن الوليد وفي الباب احاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر احاديث الترخيص تشمل من صلى العيد ومن لم يصل بل صلى للنسائي والبوداودي وابن الزبير في ايام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلوة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك اصاب السنة وفي اسناده مقال **باب** صلوة العيدين فلا تختلفا بل العلم بان صلوة العيد واجبة ام لا وانما الحق الوجوب لانه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملازمته لما قد امرنا بالخروج اليها كما في حديث امره صلى الله عليه وآله وسلم للناس ان يغدوا الى صلاتهم بعد ان اجزأه لركب بروية الملل وهو حديث صحيح وثبت في الصحيحين من حديث أم عطية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرجن في الفطر والاضحى العواتق والحائض وذوات الخدور فاما الحائض فيغتسلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين فالامر بالخروج ليقضي الامر بالصلوة لمن لا عنه لما انفجر في الخطاب والرجال اولى من النساء بذلك وهي ركعتان

يخرج فيها بالقررة ليقر عند ارادة التخفيف سبع هم ربك لا على دل اتاك عند الاتمام و اقتربت الساعة و  
 عند الشافعي تشرع صلوة العيد جماعة للمنفرد والمعدة والمساكن لا يخطب المنفرد ويخطب امام  
 المسافرين وعند ابي حنيفة تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وتشرط الصلوة العيد بالاشتراط لصلوة الجمعة  
 كذا في المسوي وغيره في الاولي سبع تكبيرات قبل القررة وفي الثانية خمس كذلك لحديث عمرو بن  
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الاولي وخمسة في الثانية  
 اخر جابر وابن ماجه وفي رواية لابن داود التكبير في الفطر سبع في الاولي وخمس في الاخرة والقررة بعد ما طهيتا  
 واسناد الحديث صالح وقد صح البخاري واخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاولي سبعاً قبل القررة وفي الثانية خمساً قبل القررة وقد حسنه الترمذي  
 وانكر عليه تحسينه لان في اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده وهو شريك قال النووي  
 لعلة اعتضد بشواهد وغيرهما انتهى قال العراقي ان الترمذي انا متبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العمل المنفرد  
 سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وبقول انتهى وقد اخرج ابن ماجه  
 بدون ذكر القررة واخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي واخرج ابن ماجه من حديث سعد القرط المؤذن  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولي سبعاً قبل القررة وفي الاخرى خمساً  
 قبل القررة واسناده ضعيف وفي الباب احاديث تشهد لذلك وبجميع يصلح للاحتجاج به وفي السلسلة عشرة  
 ذاهب هذا راجعاً قال في الحجة يكبر في الاولي سبعاً قبل القررة والثانية خمساً قبل القررة وعمل الكوفيين ان يكبر  
 كتكبير الجنازة في الاولي قبل القررة وفي الثانية بعد ما دها سستان وعمل الحريري ابرح انتهى ويخطب بعدها  
 يأمر بتقوى الله تعالى ويذكر ويغفل لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى واول شيء يبدر به الصلوة ثم ينصرف وليقوم مقابل الناس النار  
 جلوس على صفوفهم فيعظم ويوصيهم ويأمرهم وان كان يريد ان يقطع لغشا او يأمر بشيء امر به ثم ينصرف وفي الباب  
 من حديث جابر عن عبد الله بن مسعود وغيره واول من خطب قبل الصلوة في العيد مروان وانكر عليه ذلك اخرج الشافعي  
 وابن ماجه والبوداوي ومن حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد  
 فلما قضى الصلوة قال انما يريدني خطب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فليذهب  
 وليس يجب في العيد التجل بالثياب فقد ثبت في الصحيحين ان عمر وجدته في السوق من استبرق تباع فلحقها  
 فاتي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله استبرق هذه فتجل بها للعيد والوفد فقال انما هذه  
 لباس من لا اخلاق له فاخرج الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 تعالى عليه وآله وسلم كان ليس برحلة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت  
 عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن ابن عباس بن مثله اخرجه الطبراني واخرج ابن خزيمة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم





والله وسلم وسلموا جميعا وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عبيد الله الزرقاني عند  
 أحمد وإبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى  
 سوا جهة العدو ثم انصرفوا وقاسوا في مقام أصحابهم متقبلين على العدو وجاءوا لك ثم صلى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ركعة ثم صلى ركعة ثم صلى ركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قاست  
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة فكتبه جميعا الذين  
 معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجدت التي يليه والآخرين فقام  
 مقابل العدو ثم قام وقاست الطائفة التي معه فجهوا إلى العدو فقاموا بهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل  
 العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا  
 وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان  
 وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرها أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاءه العدو ثم ثبت قائما فأتته الأنفسهم ثم انصرفوا وجاءه العدو وجازت الطائفة  
 الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلوة فاتموا الأنفسهم فسلموا ثم قاموا بهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث  
 سهل بن أبي حشبة وأما اختلفت صلوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه كان في كل موطن يتحرى  
 ما يحوط للصلوة والبلغ في الحراسة وكلها بمنزلة لأنها وردت على الخاء كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فهو جائز ليعمل الإنسان بها خوف عليه وأوفق بالمصلحة بما التزمه كذا في الحجة وأما صلوة الخوف  
 فقد وقع الإجماع أنه لا يخلها القصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الأيام بالطائفة الأولى لكنتين والثانية  
 ركعة والعكس ولم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روي أن عليا رضي الله تعالى  
 عنه صلى لياليه الهريز واختلفت الرواية في حكمية فعلهما اختلفت الأقوال والظاهر أن الكل جائز وإن صلى لكل  
 طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله في غير ما وقد  
 تقر صحتها ما تم المتفضل بالمقضى كما سبق وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلاها الراجل والراكب أو  
 إلى غير القبلة ولو بالأيما ويقال صلوة الخوف عند التحام القتال صلوة المسائت أخرج البخاري عن  
 ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف أشد من ذلك صلاها رجلا قيا ما على أقدم أو ركبا تأتلي  
 القبلة وغير استقبالها قال مالك قال نافع لا أرى عبدا من غير ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم وصف صلوة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فركعوا ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين  
 بسناد حسن عن عبد الله بن أبي نعيم قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الكندي

صلوة الخوف

وكان نحو عنة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت وقد حضرت صلوة العصر فقلت اني لاخاف ان يكون  
 بيني وبينه ما يوخر الصلوة فانطلقت امشي وانا اصلي اومي ايماء نحوه فلما دنوت منه الحديث ومن التعبد ان  
 لا يجزئ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك ولو انكره لذكر ذلك **باب** صلوة السفر يجب القصص  
 الحديث بما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلوة ركعتين كعتين  
 فبريت في المحض واقرت في السفر فهذا يشعر بان صلوة السفر باقية على الاصل فمن اتهم فكانه صلى في المحض الثانية  
 اربعاء والرابعة ثمانيا عمدا ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة تصدق الله بها  
 فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع اسفاره على القصص قلت اتفقت الامم على  
 جواز القصص في السفر واختلفت المفسرون في قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تزل في السفر  
 وقيل انخوف اتفاق او في انخوف وقيد السفر اتفاق والمراد من القصص الايام في الركوع والسجود فذهب الى الاول  
 جماعت من المفسرين والى الثاني شير قول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى واذا كنت فيهم على آية القصص من غير ذكر  
 انخوف ثانيا ثم ذهب الاكثر من ان القصص واجب وقال الشافعي ان شاء الله وان شاء الله والقصر افضل  
 كذا في المسوى والركعتان في السفر تمام غير قصر ومعناه عند الحنفية انه لا يكون فرض المسافر غير كعتين وان صلى  
 اربعاء لم يقع التشهد بطلت صلوة وان بقوا اربعاء الاخران نفل وعند الشافعية ان المسافر اذا قصر  
 في السفر فليس عليه ما تركه اذ صلا عينا بخلاف الصوم فانه يعيد بافطر اذا صام قريبا واجاب بالقصر على من خدج  
 من بلدة قاصدا للسفر ان كان دون بريرة وجه ان الله تعالى قال واذا ضربتم في الارض فليس  
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة والضرب في الارض ليصدق على كل ضرب لكنه خرج المضرب الى المشي غير السفر فلما  
 كان قطع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى بيع الغر قد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي  
 يقصر فيه المسافر شي فوجب الرجوع الى اليمين سفر الفقة وشرعا من خرج من بلدة قاصدا الى محل بعيد في سيره الى مسافر  
 قصر الصلوة وان كان ذلك المحل دون البريرة ولم يأت من اعتبر البريرة واليوم واليومان والثلاث وما زاد على ذلك  
 بحجة نيرة وغاية ما جاء به حديث لاجل الامرة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلثة ايام بغري ذي محرم وفي رواية  
 يوما وليلة وفي رواية بريدة لم يمس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج به مجرد تخمين واحسن ما وردني  
 التقديس رواه شعبه عن يحيى بن زيد النخعي قال سألت ابا عبد الله عن قصر الصلوة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلثة ايام او ثلثة فراسخ صلى ركعتين في شك من شعبه اخرجه مسلم وغيره فان قلت محل  
 الدليل في نهى الامرة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى في ذلك سفر اقلت تسميته  
 سفر الانيا في التسمية ما دونه سفر اقل من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسافة الثلث سفر الكما تسمى مسافة البئر  
 سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية وتسمية البريرة سفر الانيا في التسمية ما دونه سفر اقل قلت اخرج  
 الطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة برورات

الى عسفان قلت في اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو تركي قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا  
 اجماعهم حتى وقال ابو حنيفة سيرة ثمانية ايام وفي العالمكية الصحيح انه لا يشترط تسهيل كل اليوم الى الليل فلو لم يكن في  
 كل يوم مشي الى الزوال ثم نزل بسيرة مسافر او قال الشافعي اربعة برد وقال مالك وكذلك احب سمعت ابي حنيفة  
 فيه الصلوة الى تفسيره ستة عشر فرسخا وتجب على هذا ان قولهما متقاربان قال الاوزاعي عامة الفقهاء يقولون بغير  
 يوم تمام وانما يحل القصر اذا خرج من بيوت القرية قال العلماء اذا جاوز عمران المصغر قصر واذا اقام ببلد متوردا  
 قصر الى عشرين يوما ثم تيمم به ان من حط عليه ببلد اقامته فقامت فذهب عنه حكم السفر فاما في المسئلة فاولا  
 ان الشارع يبيح من اقام كذلك مسافرا فقال ابو ابي ابل مكنه فانما تقوم سفر لما كان حكم السفر ثابتا له فالواجب  
 الاقتصار في القصر مع الاقامة على المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فليسافر حكم المقيم يجب عليه ان يتم  
 صلواته لانه مقيم لا مسافر وقد اقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكة في غزوة الفتح قيل ثلثي عشرة ليلة وقيل  
 تسع عشرة ليلة وقيل اقل من ذلك وفي صحيح البخاري وغيره تسع عشرة ليلة واخرج احمد والبخاري وادود من حديث  
 جابر قال اقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة عشرين ليلة يقصر الصلوة واخرجه ايضا ابن حبان والبيهقي  
 بسحق ابن حزم والكنود حتى فوجب علينا ان نقصر على هذا المقدار وتتم بعد ذلك وتقدم في البخاري ابن عباس ما افقته  
 وما افهمه للمقاصد الشرعية فانه قال فيما رواه عنه البخاري وغيره لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مكة اقام بها تسع عشرة  
 ليلة كعتين قال فخرنا فاقمنا تسع عشرة قصرنا وان ذنا اتمنا واقول هذا هو لفقه الشافعي والنظر المبني على المبلغ  
 تحقيق ولو قال جابر فقامت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة عشرين ليلة نقصر الصلوة لقولنا لموجب ذلك  
 قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا اجماعهم الى انهم واذا عزم على اقامة اربع ايام بعد ما وجهه عننا ان من المقيم  
 لا يعمل معاملة المسافر الا على الحد الذي ثبت على الشارع ويجب الاقتصار عليه قد ثبت عنه لم يرد ما ذكره اما مع عدم التردد  
 بل العزم على اقامته ايام معينة فالواجب الاقتصار على الاقتصار عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه على الاقامة في ايام الحج فانه  
 في الصحيحين انه قدم مكة بغير حجة رابعة فسنن الحجة فاقام بها الرابع والخامس السادس السابع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اليوم الثامن ثم خرج الى منى فلما اقام  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكة ابعث اليه يقصر الصلوة مع كونه لا يفعل ذلك لا عازما على الاقامة الى ان يعمل  
 اعمال الحج كان ذلك دليلا على ان العازم على اقامته مدة معينة يقصر الى تمام اربعة ايام ثم يتم وليس ذلك لاجل  
 كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو اقام زيادة على الاربعة لم يفرغ فانما لا نفعل ذلك لكن وجهه ما قدمنا من  
 ان المقيم العازم على اقامته معينة لا يقصر الا باذن كما ان المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك  
 ولا ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى اقامة اربعة ايام لموضع انقطع سفره بوصوله في الشهر ولا يجب  
 منها يوما ودخوله وخروجه على الصحيح وقال ابو حنيفة لا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة او قرية خمسة عشر  
 يوما وقول اكثر اهل العلم انه يقصر ابدان لم يجمع اقامته واختلف اصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي انه  
 اذا لم يجمع الاقامة فزاد مكنه على اربعة ايام وهو عازم على الخروج اتم ان يكون في خوف او حرب فيقصر وقد قصر

صلوة السفر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هوازن ستة عشر وثمانية عشرة يوما وله قول آخر موافق  
 للمجموع قال الماتن وعلم ان هذه الثلاثة الابحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تم قبل عهد الانبياء  
 وقد اضطربت فيها المذاهب اضطرابا شديدا وتباينت فيها الاطوار تباينا زائدا انتهى وله الجمع تفصيلا  
 وتأخذوا وجه ما ثبت في الصحيحين من حديث النضر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من قبل  
 ان يربيع الشمس اخرج الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زاعت قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم كسب  
 واخرج احمد والبوداودي والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني حواشي هذا الحديث من حديث معاذا بن النضر  
 صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة يترك اذا ارتحل قبل ان يربيع الشمس اخرج الظهر حتى يجيها الى الصلوة  
 جميعا واذا ارتحل بعد يربيع الشمس الى الظهر والعصر جميعا ثم ساء اذا اخرج احمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب  
 والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني وصح مسنده ابن الحزني وللقعب بان في مسنده من لا يجمع بين العشاء  
 والقيمين طرق يقوي بعضها لبعض وليس فيها من القائل ما يطل الاجتهاد بمجموعها من الجمع بين المغرب والعشاء  
 حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جدد لباسا اخرج المغرب  
 حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينه وبين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الطه والصرحة ولا معارض لها  
 فردت بانها اخبار احاد واوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امته جليل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه آله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكية صحيحة في تفصيل الاوقات مجمع عليها بين الامة  
 واحاديث الجمع غير صحيحة لجواز ان يكون المراد بها الجمع في الفعل في الوقت فكيف يترك البين لمعمل والاجواب  
 ان يقال يجمع حق والذي وقت هذه المواقيت وبينها بفعله وقوله هو الذي شرع الجمع لقبوله فلهذا فلا يرد في  
 السنة ويترك لبعضها فاحاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث العذار والضرورات مع احاديث  
 الشروط والواجبات فالسنة تبين بعضها لبعض لا يرد بعضها ببعض ومن تأمل احاديث الجمع وجد كلها صحيحة  
 في جميع الوقت لان جميع الفعل والفاظ السنة الصحيحة تروى كذا في اعلام المتقين قال في السوسى اكثر اهل العلم  
 على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الحنفية لا يجوز بمعنى الحديث  
 عندنا ان يؤخر احد الصلوتين الى آخر وقتها ليعمل الاخرى في اول وقتها فيحصل الجمع صورة روى ذلك  
 عن علي وسعد بن ابى وقاص واما الجمع للمخرج فتفق عليه انتهى باذان واقامة لبشرتك في  
 الصحيحين في جميع مزدلفة **باب** صلوة الكسوفين وهي صلوة الآيات قال في المجته قد صح  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام قيامين وركع ركوعين حملا لما على السجدة في موضع الاتهام فانه  
 خضوع مثلها فينبغي تكرارها وان صلاها جماعة وامران ينادي بها ان الصلوة جامعة وجه بالقررة فمن اتبع  
 فقد احسن ومن لم يات بصلوة معتد بها في الشرح فقد عمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رايتهم ذلك فادعوا احد  
 وكبروا واصلوا ونصروا انتهى ورجح ابن القيم الجمهور بالقررة في صلوة الكسوف بحديث عائشة في صحيح البخار

الاجماع

ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرقره طويته يجرها في صلوة الكسوف وأما قول سمره بن  
 بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم يسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في  
 الجهر اصح من حديث سمره واصح ما ورد في صفة ركعتان في كل ركعة ركوعان كونها سنة  
 لعدم ورود ما يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول سنونا وثبت في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث عائشة وابن عمر وابن عباس وورد ثلاث ركعات ركعت في ركعة فثبت ذلك من حديث جابر  
 عند مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند احمد والنسائي وورد  
 اربعة في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس وورد خمسة ركعات في كل ركعة  
 اخرجه ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابى بن كعب قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكية في صلوة  
 الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابى بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص  
 وابى شويب الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين روى  
 تكرار الركوع اكثر عددا واجل فخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره انتهى يقرع بين  
 كل ركوعين وورد في كل ركعة ركوع فقط في صحيح مسلم من حديث سمره واخرجه ابو داود واحمد  
 والنسائي والحاكم وصحاح ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير واخرجه ابو داود والنسائي من حديث  
 قبضة قلت واجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلثة اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصحها  
 وسلم من العللة والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا اصح واصح من حديث  
 كل ركعة ركوع فلم يبق الا حديث سمره ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني ان رواتهما من الصحابة اكره  
 واكثر واحفظ واجل من سمره ونعمان بن بشير فلا ترد روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة صحح الاخذ بها  
 انتهى ونذب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار لحديث اشمار فاذا رايتهم ذلك فادعوا  
 وكبروا وتصدقوا وصلوا وهوني الصحيحين وفي حديث ابى موسى بل فقط فاذا رايتهم شيئا من ذلك فادعوا  
 وذكر الله ودعاه واستغفاره وهوني الصحيحين ايضا وفي حديث النيرة فاذا رايتهم فادعوا الله وصلوا حتى يجلي  
 وهو ايضا في الصحيحين **باب** صلوة الاستسقاء قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لامة مرات على نحر كثيرة لكن الوجه الذي سئل لامة ان خرج بالناس الى المصلي مبتذلا متضاها  
 متضرعا فليكن كعتين جهرهم فيها بالقررة ثم خطب واستقبل فيها القبلة يعود رفع يديه وحول رواه انتهى  
 ونبهه الصلوة مسنونة سن عند الجذب لعدم ورود ما يدل على الوجوب ركعتان بعدهما خطبة  
 لكنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج حين بدا حاجب من فعد على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بطوله وفيه الدعاء وتحويل الراد وهو  
 في سنن ابى داود واخرجه ابو عوانة وابن حبان والحاكم وصحاح ابن السكيت واخرجه احمد وابى ماجه وغيرهما من  
 حديث ابى ثيرة قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الاستسقى فصلى بنا ركعتين بلا اذان ولا اقامة







وبتوب اليه والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لبسطها وفي الصحيحين ان السيلنج  
بتوبة عبده وان باب التوبة مفتوح لا يعلق ويتخلص عن كل ما عليه ووجوب ذلك معلوم واذا امكن  
ارجاع كل شيء لمن هو له من دين او ودعة او غصب او غير ذلك فهو الواجب وان لم يكن في الحال فالوصية  
المفضلة هي اقل ما يجب وورد الامر بالوصية وانه لا يحل لاحد ان يميت الاوصية عند رأسه كما في الاحاديث  
الصحيحة **فصل** ويجب غسل الميت على الاحياء وهو مخرج عليه كما حكى النووي وستند هذا الاجماع  
اما ونبش الامر بالغسل والترغيب فيه كالامر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وغسل  
ابنته زينب وبها في الصحيح والقريب وبها بالقرب اذ كان من جنسه لحديث ليليه قريكم  
ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فمن تربون عنده خطا من ولع وامانة اخراجه الجحد والطبراني وفي اسناده  
جاءه الجعفي والحديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة مزية وزيادة حنو وشفقة يوجب كمال العناية  
ولا شك انها وجب مرجح مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل واحدا الزوجين بالآخر اولى لقوله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما ضرك بومست قبلي فغسلتك وكفتك ثم صليت عليك وفكتك  
اخراجه الجحد وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق ولم يتضرب به نقد  
تابعه عليه صالح بن كيسان وصلى الحديث في البخاري بلفظ ذاك لو كان وانا حي استغفر لك وادعوك  
وقالت عائشة لو استقبلت من امرى ما استبريت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النساء  
اخراجه الجحد وابن ماجه والبوداود وقد غسلت الصديق زوجته اسماء كما تقدم في الغسل لمن سئل ميتا وكان  
ذلك مخضرا من الصحابة ولم ينكره وغسل على فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي باسناد  
حسن وقد ذهب الى ذلك الجمهور في المسوى الفقهاء على جواز غسل المرأة زوجها وتغسلوا في غسل الزوج  
امر به قالت الحنفية لا يجوز فان لم يكن الا الزوج يميتها وقال الشافعي يجوز لما مر ويكون الغسل ثلاثا  
او خمسا والثرجماء وسدر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للغسلات لابت زينب  
اغسلنها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتن بما روى سدر وجعلن في الاخرة كافورا وهو في الصحيحين  
من حديث ام عطية وفي لفظ لهما ايضا اغسلنها وثرثلاثا او خمسا او سبعا او اكثر من ذلك ان رايتن  
وفيه دليل على تغليب عدد الغسلات الى الغاسل وفي الحجة انما امر بالسدر وزيادة الغسلات لان الغرض  
منظنة الاوساخ والرياح المنتنة انتهى وفي الاخرة كافورا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجعلن في  
الآخرة كافورا كما سبق وانما امر بالكافور في الآخرة لان من خاصيته ان لا يسرع التغير فيما استعمل او يقال ان  
فوائده انه لا يقرب منه حيوان موزى وقد صام الميا من ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الاحياء ويحصل  
الكرام بهذه الاعضاء ودليله قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ام عطية هذا الذي ان بميا منها وموضع  
الوضوء منها قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة في طفراس الميت ثلاث طفرات لقوله في الصحيحين في غسل ابنته



من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل الصَّحَابَةِ ولكنها من اجابات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاسوت  
 في حيوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يؤذون في حديث السوداء التي كانت اتقم المسجد فانه لم يعلم النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد رفقها فقال لهم الا اذ نمتوني وهو في الصحيح واستنع من الصلوة على من عليه  
 دين وامرهم ان يصلوا عليه ويقوموا الا صام حذاء راس الوجه ووسط المرفة وتحديث الشريفة بن  
 مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند راسه فلما دفعت اتي بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها سئل عن  
 ذلك قيل له هكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث تمست ومن المرفة حيث قمت  
 قال نعم اخرجه احمد وابوداود والترمذي وخمسه وابن ماجه وكلفط الى داود هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يصلي على الجنازة كصلاته يكبر عليها اربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرفة قال نعم وفي الصحيحين من حديث  
 بشير قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على امرأة بابت في نفاسها فقام عليها رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلوة وسطها ولا يخالف هذا رواية العجيزة فان عجيزة المرفة هي وسطها واتخذت  
 في المسئلة معروف وهذا هو الحق وكبير اربعاً وخمسة لورود الدالة بذلك اما الاربع فثبتت بثبوت استواترا  
 من طريق جماعة من الصحابة ابى هريرة وابى عباس بن جابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت ابن  
 مشعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم واما الخمس فثبت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان يده  
 بين ارقم كبر على جنازة اربعاً وكبر على جنازة خمساً فسالته فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يكبر اخرج مسلم واحمد واهل السنن واخرج احمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فأكبر خمساً ثم التفت فقال بالنسيت ولا  
 وبست ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فكبر خمساً وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجابري  
 وهو ضعيف وقد اختلف الصحابة ومن تبعهم في عدد تكبير صلوة الجنازة فذهب الجمهور الى اربع وذهب جماعة  
 من الصحابة فمن بعدهم الى اثنى عشر وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع  
 قال ابن عبد البر والعقد الاجماع بعد ذلك على اربع واجمع الفقهاء واهل الفتوى بالامصار على اربع على ما جاء في الآثار  
 الصالح واسوى ذلك عندهم تشذوذ لا يلتفت اليه انتهى وبه الدعوى مردودة فالخلاص في ذلك معروف  
 بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمس بعد خروجهما من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية الا ان يصح  
 ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابى بكر بن سليمان بن ابى خثمة عن ابيه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يكبر على الجنازة اربعاً وخمسة وسبعاً وثمانياً حتى جاسوت النجاشي فخرج فكبر اربعاً ثم ثبت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم على اربع حتى توفاه الله تعالى على ان استمره على الاربع لا يمتنع ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم من خمس ما لم يقل قولاً يفيد ذلك وقد اخرج الطبراني في الاوسط عن جابر بن جابر عن ابي موسى عن ابي  
 واثمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 هذا بان لا يصح ولا يثبت وقد روى النجاشي عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 هذا بان لا يصح ولا يثبت وقد روى النجاشي عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير





واختلاف أهل العلم في ذلك فابرجح اليه فان هذا المقام من المعارك ويصلي على القبر وعلى الغائب لم يثبت  
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى الى قبر طرب فصول عليه وسفوا خلفه وكبر اربعاً وهو في الصحيحين من حديث  
 ابن عباس وكذلك صلوة على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد وهو ايضا في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة  
 وصلى على قبر ام سعد وقد مضى لذلك شهر اخرجه الترمذي وصلى على النجاشي وهو واصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث جابر وابي هريرة وهومات في دياره بالحشة فصل عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة واختلف  
 في الصلوة على القبر والغائب حروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به قال ابن القيم في اعلام المؤمنين ردت هذه  
 السنين المحكمة بالمشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي  
 على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا ينافي باحدهما الآخر فان الصلوة السنن عنها الى القبر غير الصلوة التي على القبر فلهذا  
 صلوة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبره من  
 جنس الصلوة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلوة في الضعفين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين  
 كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها ساجدة وقد لعن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فابن العن فاعله وحذر منه واخبر ان الهة شر المخلوق كما  
 قال ابن من شر الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساكناً الى ما فعله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم مراراً متكررة وباللذ التوفيق **فصل** ويكون المشي بالجنازة سرعياً الحديث ابي بكره  
 عند احمد والنسائي وابي داود والحاكم قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانا لنكاد نزل  
 بالجنازة رملاً واخرج البخاري في تاريخه قال اسرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات  
 سعد بن معاذ واخرج البخاري وسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة فربتموها الى خير وان كان غير ذلك فمشوا تسوناً عن قائلكم وقد ذهب الجمهور  
 الى ان الاسرع استحباب قال ابن خزم بوجوبه وذهب بعض أهل العلم الى ان الاستحباب التوسط الحديث ابي سفيان قال  
 مرت برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جنازة تخض تخض النرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عليكم القصد اخرج احمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناده ضعف واخرج الترمذي وابو داود وسن حديث ابن مسعود قال  
 سالنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المشي خلف جنازة فقال لا دون الخشب فان كان خيراً فاجلتموه  
 وان كان شراً فلا يجعد الا اهل النار وفي اسناده مجهول ولا يخف ان حديث ابي سفيان لا يصلح للاحتجاج به على  
 قرض عدم وجود ما يعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بل يفظ الامر واحديث ابن مسعود فلا ينافي بالاسرع  
 لان الخشب هو ضرب من العذر وما دونه اسراع والمشي معها سنة وهو ظاهر لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كان مشياً مع الجنازة هو وشبابكم كما يفيد ذلك الاحاديث المتقدم في صفته المشي والاحاديث الآتية في التقديم  
 والتأخير على الجنازة وحديث أبي هريرة الثابت في الصحيح من اتباع جنازة مسلم ايماناً واحتساباً بالحديث والحمل لها

سنة لم يثبت ابن مسعود قال من اتبع جنازة فليعمل بجانب السرير كلها فانه من السنة ثم ان شار فليطوع  
وان شار فليدع اخرجه ابن ماجه وابوداود والطيايلى والبيهقى من روايه ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود  
عنه وفي الباب عن جماعة من الصحابة والاحاديث يقوى بعضها بعضا ولا تقصر عن افادة مشروعية الحمل المتقدم  
عليها والمتأخر عنها سواء لما ثبت في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن الدخاخ  
واخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذى وصححه من حديث المغيرة ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان  
خلف الجنازة والماشي اماما قريبا منها عن يمينها وعن يسارها وانظروا الى داود والماشي مشى خلفها وامامها  
وعن يمينها وعن يسارها قريبا منها وفي لفظ للاحمد والنسائي والترمذى الركب خلف الجنازة والماشي حيث  
شار منها واخرج احمد واهل السنن من حديث ابن عمر انه رأى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر يمشون  
امام الجنازة ومحمد بن حبان وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان المشى امام الجنازة افضل وبعضهم الى ان المشى خلفها  
افضل واتفق ان ذلك سوار ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مشى اماما وخلفا وفي  
جوابها وقد ارشد الى ذلك النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم نكل كان من الاكابر المذكورة هو من حلة  
ما ارشد اليه قال في الجته وهل مشى امام الجنازة او خلفها وهل يحلها اربعة او اثنان وهل تسئل من قبل جليلة والقبلة  
المختار ان الكل واسع وانه قد صح في الكل حديث او اثر انتهى ويكره الركوب لحديث ثوبان قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبنا فقال الاستحيون ان ملائكة الله على اقدامهم وهم  
على ظهور الدواب اخرجه ابن ماجه والترمذى وابوداود من حديث ثوبان ايضا ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اتى بابة وهو مع جنازة فابى ان يركبها فلما انصرف اتى بدار فركب فقبل له فقال ان ملائكة  
تمشي فلم اكن للركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبت وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدخاخ  
اشيا ورجع على فرس كما في حديث جابر بن سمرة عند الترمذى وقال صحيح ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله  
الركب خلف الجنازة لا يمكن ان يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة والركاب كون الركب خلفها  
ان يكون اجيدا على وجه لا يكون في سورة من مشى مع الجنازة لا يحرم النعى لحديث عذيفة عند احمد وابن ماجه  
والترمذى وصححه ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النعى وحديث ابن مسعود عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم اياكم والنعى فان النعى عمل الجاهلية اخرجه الترمذى وفي اسناده ابو حمزة يميمون الا عور ليس بالقوى  
وفي الباب احاديث والنيابة لحديث من نعى عليه يعذب بما نعى عليه وهو فى الصحيحين وغيرهما من حديث  
المغيرة وعلى النيابة حمل الاحاديث الواردة في النعى عن البكار وان الميت يعذب ببكاء اهله عليه وفي صحيح مسلم  
من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نعى عليه واخرج احمد وسلم  
من حديث ابى مالك الاشعري النائحة اذ لم تب قبل موتها تقام يوم القبر وعليها سائل من قطران ودرع  
من جراب واخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابى موسى بلفظ انا برأى ما برى منه رسول الله صلى الله تعالى

باب الجنازة

عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من الصالحة والخالقة والشاقة وأتباعها بنار  
وشوق الجيب والدعاء بالويل والبشور لم يريث أبى ثريدة قال أوصى أبو موسى حين حضر الموت فقال  
لا تتبعوا في محجرتي قالوا اتبعوا شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجه وفي أسناده مجهول  
وقد كان هذا الفعل من أفعال الجاهلية في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال ليس مناس ضرب الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية ولا يقعد المتبع لها حتى توضع  
لمحديث إذا أقيم الجنازة فقوموا لها فمن أتبع فلا يجلس حتى توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد  
وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنازة إذا مرت لمن كان قاعدا  
كحديث إذا أقيم الجنازة فقوموا لها حتى تخلقكم أو توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره  
مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنازة ثم قعد وفي رواية من حديثه قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حزنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس رواه أحمد  
وأبو داود وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث عباد بن الصامت أن اليهود قال لما  
كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلسوا وخالفوهم في هذا  
بشر بن رافع ليس بالقوي فافاد ما ذكرناه أن القيام لها إذا مرت منسوخ وأما قيام الماشي خلفها حتى  
توضع على الأرض فحكم لم يمتنع قبل القاضي عياض ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا  
**فصل** دفن الميت أي مواراة جيفته في حفرة قبر بحيث لا تشبه ويمنيه السباع ولا يخرج السيل  
المحتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة ثبتوا ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحفوا  
واعمقوا وحسنوا أخراج النسائي والترمذي وصححه ولا بأس بالضح والحداد إلى أن اللحد أقرب من كرامات  
وأما التراب على وجهه من غير ضرورة سورات ودليل حديث أن أبا عبد الله بن الجراح كان يضح وأن باللقوة  
كان يلحد وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس بن سنا وضعيف وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث النضر قال  
لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان بل يلحد وأخر يضح فقالوا استخير بنا وبعث إليهما فابا  
تركناه فأرسل إليهما فسبق صاحب اللحد فله والسنادة حسن فتقبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمرجلين في جبانة  
هذا الميرون هذا يضح يدل على أن الكل جائز وأما أولوية اللحد فله حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم الحمد لنا والشوق لغيرنا أخرجه أحمد وأهل السنن وقد سنده الترمذي وصححه ابن السكن مع أن في أسناده  
عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبخاري وابن ماجه من حديث جرير نحوه وفيه عثمان بن عمار وهو ضعيف  
وقد ذهب إلى ذلك الأكثر وكل النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشوق ويدخل الميت من  
موخر القبر لحديث عبد الله بن زيد أنه أدخل ميتا من قبل حبل القبر وقال هذا سنة أخراج أبو داود وأخرج  
ابن ماجه من حديث أبي رافع قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حدين معا وسلا وقد روي شاذ

من حديث ابن عباس والوكبر الخباد من حديث ابن عمر النبی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم سل من قبل رسول الله  
 وقد روي البيهقي من حديث ابن عباس ابن مسعود وبريدة انهم ادخلوا النبي صلی الله تعالی علیه وآله وسلم من جهة  
 القبلة وقد وضعها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلی الله تعالی علیه وآله وسلم ويوضع  
 على جنبه الايمن مستقبلا وهو مما لا اعلم فيه خلافا ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاثا حديثا  
 لحديث ابي هريرة ان النبي صلی الله تعالی علیه وآله وسلم صلی على جنازة ثم اتى قبل الميت فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثا اخرجه  
 ابن ماجه والبوداودي وسنده صحيح لا كما قال ابو حاتم واخرج البزار والدارقطني من حديث عامر بن بنية ان النبي  
 صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حتى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا وفي الباب غير ذلك ولا يرفع القبر زيادة على  
 شبر لحديث علي بن محمد بن احمد واهل السنن انه لا يشترط ان يرفع القبر على ان لا يرفع مثالا  
 الاطلس ولا قبر امشرفا الا سواء وفي مسلم ايضا وغيره من حديث جابر ان النبي صلی الله تعالی علیه وآله وسلم نهى ان  
 يبنى على القبر واخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلی الله تعالی علیه وآله  
 وسلم رشح على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصيا ورفع شبرا والزبارة للموتى مشروعة اى زيارة القبور لحديث  
 كنت انيتكم عن زيارة القبور ففقدون للحديث في زيارة امه فزوروا فانها تذكركم الآخرة اخرجه الترمذي وصححه وهو في  
 صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة بنحو ذلك وفي الباب احاديث وقد قيل بانخصاص ذلك  
 بالرجال لحديث ابي هريرة ان النبي صلی الله تعالی علیه وآله وسلم لعن زوارات القبور اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي  
 وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن شان بن ثابت عند احمد وابن ماجه والحاكم وعنه ابن عباس عند احمد اهل السنن  
 والحاكم والبزار بسنده فيه صالح مولى التؤمة وهو ضعيف وقد روي احاديث في نهى النساء عن اتباع الجنائز  
 وهي تقوى المنع من الزيارة وروي الاثر في سننه والحاكم من حديث عائشة ان النبي صلی الله تعالی علیه وآله  
 وسلم رخص لمن في زيارة القبور واخرج ابن ماجه عنها مختصرا ان النبي صلی الله تعالی علیه وآله وسلم رخص في زيارة القبور  
 فيمكن انما ارادت الترخيص الواقع في قوله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم كنت انيتكم عن زيارة القبور كما سبق فلا يكون  
 في ذلك حجة لان الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد روي عائشة ما في صحيح مسلم عنها انها قالت يا رسول الله  
 كيف قول اذ اذرت قال قولى السلام على اهل الديار من المؤمنين الحديث وروى الحاكم ان فاطمة رضي الله تعالی  
 عنها كانت تزور قبر عمها المخزومي كل جمعة ويحج بين اللولة بان المنع لمن كانت تفعل في الزيارة بالاجور من نوح  
 ونحوه والاذن لمن لم تفعل ذلك ويقف الزائر مستقبلا للقبلة لحديث انه جلس رسول الله صلی الله تعالی  
 علیه وآله وسلم مستقبل القبلة لما خرج الى المقبرة اخرجه البوداودي من حديث البزار وهو صلی الله تعالی علیه وآله  
 وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فافاد مشروعية تعود من خرج من الجنازة مستقبلا حتى تدفن وكذلك  
 مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج الى المقبرة كما يخرج من موضع جنازة وقد كما يقعد وقد كان صلی الله  
 تعالی علیه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم اهل الديار من المؤمنين فانما ان شارا منكم للاحقون فسأل

لنا ولكم العافية فينبغي للزائر ان يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا اهل القبور لغفر الله لنا  
 ولكم وانتم سلفنا ونحن بالاثرة والله تعالى اعلم ويحرم اتخاذ القبور مساجد المأخوذ في ذلك كثيرة  
 ثابتة في الصحيحين وغيرهما ولها الفاظ منها عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظ قاتل الله اليهود  
 الحديث وفي لفظ لا اتخذوا قبري سجدا وفي آخر لا اتخذوا قبري ذمنا واتخاذ القبور مساجد اعم من ان يكون  
 بمعنى الصلوة اليها او بمعنى الصلوة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها قال المصنف  
 واما من اتخذ سجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا بد خل في ذلك الوعيد  
 انتهى ولتعبه في سبل السلام وقال قوله لا التعظيم له يقال اتخذوا المسجدة بقربه وقصد التبرك به تعظيم له ثم احاديث  
 المعنى مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكره الظاهر ان العلة من الذرية والبعده عن التشبه بعبدة الاوثان التي  
 تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في الفاق المال في ذلك من العيب والتبذير الخالي عن النفع  
 بالكلية ولانه سبب لاليقاد والسرغ عليها الملعون فاعله ومفاسده ما بني على القبور من المشاهد والقباب لا تحضر  
 وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زيارت القبور والتخذين عليها المساجد والسرغ وقد حققنا ذلك في رسالتنا مستقلة انتهى ونزخرقتها الحمد  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما امرت بتشديد المساجد خروجه  
 ابو داود وصحاح ابن حبان قال ابن عباس لما زخرقتها كما زخرفت اليهود والنصارى التشديد رفع البناء وترتبه  
 بالشديد وهو يخص الحديث ظاهر في الكراهة او التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى  
 فان التشديد بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء المساجد الا ان يحسن الناس من امرهم والبرد ونزولهم  
 القلوب عن الاقبال على الطاعة ويذهب الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول انه يجوز تزئين المحراب باطل  
 قال الامام المهدي اليميني في البحران تزئين المحراب لم يكن بربحي حلال وعقد ولا سكوت رضا اي من العلماء  
 وانما فعله اهل الدول الجبارة من غير موازنة لاصحاب اهل الفضل وسكت المسلمين والعلماء من غير رضا وهو  
 كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم ما امرت اشعارا به لا يمين فانه لو كان حسنا لامر الله تعالى  
 به صلى الله عليه وسلم واخرج البخاري عن حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله عليه وسلم كان  
 على عمده بنيابا للبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه ابوابا شيئا وزاد فيه عمودا بنيابا في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والبن والجريد واعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة  
 وبني جدرانها بالاحجار المنقشة والقصد جعل عمده من حجارة منقوشة وسقفا بساج قال ابن بطال وهذا يدل  
 على ان السنة في بيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى عنه مع كثرة الفتوحات  
 في ايامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدة عما كان عليه انما احتاج الى تجديد لان جريد النخل كان قد نخر في ايامه ثم قال  
 عند عمارته اكن للناس من المطر واياك ان تحملا وتصفر فتفتن الناس ثم كان عثمان المال في زمنه اكثر منه

بما لا يقتضي الذخرفة ومع ذلك انكر بعض الصحابة عليه واول من زخر في المساجد الوليد بن عبد الملك ثم  
 في اواخر عصر الصحابة وكثرت كثير من اهل العلم من انكار ذلك خوفا من الفتنة قتال وتسريرا لحدوث لعن  
 زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج اخرج احمد وابو داود والنسائي والترمذي وحسنه وفي مسنده  
 ابو صالح باوام وفيه مقال وخرج احمد وابو السنون قال بنى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يحصيف القبور  
 ليقدر عليه وان منى عليه وزاد الترمذي وان كينب عليه ان توطى وصححه واخرج النسي عن الكتاب ايضا النسائي  
 وقال الحكم ان الكتاب وان لم يخرجها مسلم في على شرطه والقعود عليها لما اخرج مسلم واهل السنن  
 من حديث ابيه في قوله قال ان مجلس احدكم على حجرة فخرق ثيابه فيخلص الى جلدته خير له من ان يجلس على قبر وخرج  
 احمد بسنده صحيح عن عمرو بن حزم قال اني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ  
 صاحب هذا القبر قال في حجة ومعنى ان لا يقدر عليه قيل ان يلزمه المرقرون وقيل ان يطأوا القبور وعلى هذا  
 فالعنى اكرام الميت فالحق التوسط بين التخليع الذي يقارب الشرك وبين الالهانة وترك الموالاة به ويست  
 الاموات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تسبوا الاسماء فانهم قد افضوا الى ما قدموا اخرج البخاري  
 وغيره من حديث عائشة وخرج احمد والنسائي من حديث ابن عباس لا تسبوا امواتنا فتوزوا واحيارنا  
 وفي مسنده صالح بن بهمان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد به عنه من حديث سهل بن سعد والمغيرة  
 والنعمانية مشروعة الحديث من عثماني مصابا فله شل اجره اخرج ابن ماجه والترمذي من حديث  
 ابن مسعود وقد انكر هذا الحديث علي بن عامر وخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال من يؤمن بغري اخاه بصيبة الاكساة الصدغ ويحل من حل الكرامة يوم القيامة فهو  
 اسناده ثقات وخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وجارت التعزية بمحوا قائدا يقول ان في الصدغ من كل مصيبة وخلفا من كل هلك ودر كان  
 كل فائت فبا لشدقة اداياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب وفي مسنده القاسم بن عبد الله بن عمر  
 وهو متروك وخرج البخاري بسنده من حديث اسلمة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فارسلت اليه احدي نباته تدعوه وتخبره ان صبيها لها وابتالها في الموت قال للرسول ارجع اليها فاخبرها  
 ان شديدا اخذو شديدا اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فمما فلتصب وتختب فينبغي التعزية بهذه الالفاظ الشاذة  
 في الصحيح ولا يجل عنها الى غير ذلك اهداء الطعام لاهل الميت الحديث عبد الله بن جعفر  
 قال لما جازى جعفر بن قتل قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنعوا لآل جعفر طعاما ففقدنا ما هم باهم  
 اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه ومحمد بن السكن وحسنه الترمذي وخرج نحوه احمد والطبراني  
 وابن ماجه من حديث اسماء بنت عميس ام عبد الله بن جعفر وخرج احمد وابن ماجه بسنده صحيح من حديث جابر  
 قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعنا الطعام بعد دفنه من الغياحة ولا يعارض هذا ما ثبت عن النبي

في البيت



صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرّف وكثرتم **كتاب الزكوة** وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركان  
 وضروري من ضرورياته ولكنها لا يجب الا فيما اوجب فيه الشارع الزكوة من الاموال وبنية للناس هوان  
 لمثل قوله خذ من أموالهم صدقة وآتوا الزكوة كما بين للناس قوله تعالى اقيموا الصلوة لما شرعه الله تعالى من  
 الصلوات التي بينها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتن وقد توسع كثير من اهل العلم في  
 ايجاب الزكوة في اموال لم يوجب الله الزكوة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعض الاموال بعدم  
 الوجوب كقوله ليس على المرء في عبده ولا فرسه صدقة وقد كان للصحابه اسوال وجوابه وتجارات ونخسرا واشتم  
 يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتزكيت ذلك لا طلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لبيّن للناس بانزل الميم فقد اودنا  
 في هذا المختصر بحيث واشرنا الى اشياء من الاموال التي لا زكوة فيها مائة كجاء بعض الملوك من الاموال التي يجب فيها الزكوة  
 كما يستخرج ذلك انتهى يجب في الاموال التي سباني بيانها عن قريب جهت الامت على ان منع الزكوة كبيرة قال في  
 العالم الكبير هي فريضة محكمة يكفر جاحدا بالقتل بانها قال لك الامم عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى  
 فانه يستطع المسلمون اخذها كان فها عليهم جادة حتى يأخذوها منه ويلغوا ان بابكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو منعوني  
 عقالا لما ياتهم عليه في المسوى اذا كان املك ككفا اعلم ان هذه المقالة قد ينوعها من منسجها فاذا راجع الايضاح  
 ووقف حيث اوقف الحق علم ان هذا هو الحق فبما ان الزكوة هي احد اركان الاسلام وعامته وقوامه ولا غلظ  
 انه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكوة فاستثما على غير مكلف فاجاب الزكوة عليه ان كان ليل فيما هو  
 فاجاب عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به بحجة كما يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما رابا بالتجار في  
 اسوال الاجام لئلا ناكلها الزكوة فلم يصح ذلك في شيء من فروعها الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانما روى  
 عن بعض الصحابة فلا حجة فيه وقد عورض بشك كما روى البيهقي عن ابن مسعود قال من دلى مال يتيم فاحس عليه عشرين  
 فاذا دفع اليه ما لا خيرة به فانيه من الزكوة فان يشا تركي وان يشا ترك وروى نحو ذلك عن ابن عباس وان  
 قال قائل ان الخطاب في الزكوة عام لقوله خذ من أموالهم ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن  
 له الخطاب وهم المكلفون وايضا بقية الاركان وسائر التكالييف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من  
 ليس بمكلف لخطاباتها عامة فلو كان عموم الخطاب من الزكوة مسوغا لاجابها على غير المكلفين لكان العموم  
 في غير ذلك وان باطل بالاجماع وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية اعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة  
 يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله لعلهم فزكيم بها قال لا معنى لتطهيره المصبي والمجنون ولا تزكيت  
 وباتجمل فاموال العباد محرمة بنصوص الكتاب السنة لا يحملها الا الترضي وطبقة النفس او دورود الشرع كانه زكوة  
 والدية والارش والشفقة ونحو ذلك فمن زعم انه يحل مال احد من عباد الله سيما من كان قلم التكليف عنه فوعا  
 فعليه البرهان والواجب على النصف انه يقف توقف المنع حتى تخرج عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على من  
 يتيم والمجنون ان يخرج الزكوة من اموالهم وبذلك ولا سوغه لمن يهدى في اموال يتيمى تلك القواعد التي

باب الزكوة

[illegible]

75

१

12

معاذ بن جبل قال لعنني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى العيين امرني ان اخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا او تبعة ومن كل اربعين سنة فاذا اذات على الاربعين فلا شيء في الزايدة حتى يبلغ سبعين وفيها تبعة وستة الى اربعين وفيها مستثنان ثم كذا قال ابن عبد البر في الاستذكار لا خلاف بين العلماء ان سنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وانه النص المجمع عليه **فصل** ويجب في اربعين من الغنم شاة الى مائة واحدة وعشرين وفيها شاتان الى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه الى ثلاث مائة وواحدة وفيها اربع تعرف **كل** مائة شاة هذا التفصيل هو الثابت في حديث انس وحديث ابن عمر الذين تقدم تحريجهما في زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك **فصل** ولا يجمع بين مفترق من الانعام ولا يفرق بين مجتمع خشية الصهد قلة الغنم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب ابي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الاشارة اليه وكذلك في حديث ابن عمر كذا في كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبق في الاشارة اليه وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فان فيه النهي كذا لك ومعنى التفريق بين مجتمع ان يكون لثلاثة انفار لكل واحد اربعون شاة فاذا لم يجمعوا كان على كل واحد شاة واذا جمعوها لم يجب فيها الا شاة وصورة الجمع بين مفترق ان يكون لثلاثين مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفترقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسح والمراح والمخالطة ان اختلف المالكون كما دلت على ذلك الادلة ولا شيء فيما دون الفريضة ولا خلاف في ذلك ولا في الاوقاص وهي ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك ايضا الا في رواية عن ابي حنيفة وفي حديث معاذ عن احمد وغيره ان الاوقاص لا فريضة فيها وما كان من خلية ثنتين فيتراججان بالسوية لما وقع في الثنا المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خليطين فانما يتراججان بالسوية والراوانهما اذا خلطا ما يملكانه من المواشي ينفقت النصاب اخراجا زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحسب ماشيته وصورة ذلك ان يكون لكل واحد منهما عشرة واثنا عشر شاة فيأخذ المصدق من الاربعين شاة من ملك احدهما فيرجع على صاحبه نصف قيمتها وهذا على ان مجرد خلط الشكيين بملكها يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك الادلة ولا تؤخذ هرملة ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغير ولا اكلة ولا رمي ولا ما حض ولا فحل غنم لما في كتاب ابي بكر بل فقط ولا يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس في كتاب عمر المحكي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يؤخذ هرة ولا ذات عيب في حديث عبد الله بن ابي رية الغافري مرغوبا فقط ولا تعطى الهرة ولا الدرة ولا المرنجة ولا الشربة المبيضة ولكن من سطا امواكلم اخراجا هو اود واطرب ابي باسنا وجيد واخرج لك في الوطأ والشأفي عن سفيان بن عبد الله الثقفي ان عمر بن الخطاب نهى المصدق ان يأخذ الاكلة والرمي الماحض وفحل الغنم قد روي لك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ابي شيبة في سنه والهرمة الكبيرة التي سقطت منها اذات

ما زكاة الغنم  
على الخليطين

بفتح العين ونهما قيل هي العوار وقيل المعبدة وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب بعد عند العارفين بالمواشي  
 أيضا فانه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدرنة بفتح الدال المعجمة مشددة بعد بار وكسورة ثم نون وهي الحبرة  
 والاشط اللينة هي صفات المال وشراره والليمة البخيلة باللبس وغيرهما واما الاكولة فهي فستح العمرة وضم الكاف  
 العاقرة من الشاة والرتا بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبهنا والماضي الحال دخل  
 الغنم موالذي ينزلها لان المالك يحتاج اليه ان لم يكن من خيار **باب** زكاة الذهب والفضة لا خلاف في  
 وجوب الزكاة في الذهب والفضة اذا حال على احدهما الحول ربع العشر وذلك لان الكون انفس المال فيقدر  
 باتفاق المقدار الاكثر منها فمن حق زكوة ان يكون خلف الزكوة والذهب محمول على الفضة ونصاب الذهب  
 عشرون دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والبريق فما تواجدت الزكاة من كل اربعين درهما وليس في تسعين مائة شيء فاذا بلغت مائة  
 نسمة اجمع اخرج احمد والبوداود والترنمى في النسي في الغنطه وليس في كل واحد من المائتين كوة وفي سبادة حال وقد حسنه ابن حجر ونقل  
 الترمذي عن البخاري الصحيح واخرج احمد وسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل مائة درهم من اقل العشي قد عفوت  
 فيما دون من ذلك لابل صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق من التم صدقة واخرج احمد والبخاري من حديث جابر في مائة درهم من اقل العشي قد عفوت  
 من حديث علي قال اذا كانت لك مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في ذلك  
 حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وفي سبادة  
 مقال ولكنه سنة ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري الصحيح كالميراث الاول وقد وقع الاجماع على ان نصاب الفضة  
 مائتا درهم ولم يخالف في ذلك الا ابن حبيب الانديسي والخمس الاوقات المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لان  
 وزن كل اوقية اربعون درهما وذهب الى ان نصاب الذهب عشرون دينارا الجهم وقد روي عن الحسن  
 وطائفة ما يخالف ذلك ووجه مرده ذهب الى اعتبار الحول الاكثر وهو سب من عباس وابن مسعود وداود  
 الى انه يجب على المالك اذا استفاد نصبا ان يركبه في الحال منه كما بادل على مطلق الوجوب وهو اجمال للقييد  
 ولا شيء فيما دون ذلك قال في النجدة وهل في الخيل زكاة الاحاديث فيه متعارضة واطلاق الكثرة عليه بعيد  
 ومعنى الكثرة حاصل الخروج من الاحتياط احوط وفي الموطا كانت عائشة تبنات اخيها تسمى في حجرها من الحلي  
 فلا تخرج من جليهن الزكاة قال مالك من كان عنده تبرأ وحلي من ذهب او فضة لا ينتفع باللبس فان عليه فيه  
 الزكاة في كل عام يوزن فيوزن ربع شاة الا ان ينقص من وزن عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فان نقص  
 من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون الزكاة اذا كان ما نأيسكه لغير اللبس فاما التبر والحلي المكسور فله زكاة  
 صلواته ولبسته فاما هو بتركه المتاع الذي يكون عند اهل فليس عليه فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا  
 في اسك ولا في العنبر زكاة قلت قال الشافعي في اظهر قوله وخصه بالمباح واما الحنطه كالاولى والاسكوار  
 والحنطه لا تدخل فيجب فيه الزكاة بل حال عند الحنفية تجب في الحلي اذا كانت من ذهب او فضة دون اللؤلؤ

زكاة الذهب والفضة







ومن حديث عائشة رضي الله عنها ورواه ايضا البيهقي عن علي بن عمر بن قوفان في طرق حديث الخضر اوات مقال لكنه روى  
 من طرق كثيرة ليشهد بعضها بعضا فيقتضى للاحتجاج به واذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجزاء  
 الاربعة والخمسة انتقض جميع الاحتجاج بلا شك لا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ احصر على تلك الاجزاء  
 كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انزل الله تعالى فلا يحسب في غير ذلك من  
 النبئات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشافعي واليهيقي واليهيقي بطريق  
 أخرى وهي ان هذه الادلة المذكورة هنا مختصة لمعومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من  
 باب التخصيص على بعض افراد العام لما في ذلك من محض تارة والنفع لما عدا ما ذكره اخرى ويجب في العسل العشر  
 وجه حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اخذ من العسل العشر اخرجه  
 ابن ماجه وقال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن ابي عمير عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد  
 الاقصاب عن عمرو بن شعيب ومثله حديث ابى سياره عند احمد وابن ماجه وابى داود والبيهقي قال قلت  
 يا رسول الله ان لي غلاما قال فاذا العشر وهو منقطع واخرج الترمذي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة ارقاق رزق وفي اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ واخرج عبد البر  
 والبيهقي عن ابي هريرة مرفوعا بلفظ ادوا العشر في العسل وفي اسناده بن عبد الله وهو ضعيف والجميع لا يقبلون  
 الصلاحية للاحتجاج به ويحوز تجليل الزكاة لحديث ان العباس بن عبد المطلب قال النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم في تجليل صدقة قبل ان يخل فخص له في ذلك اخرج احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه والحاكم  
 والدارقطني والبيهقي وقيل انه مرسل وقد روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى اخرجها البيهقي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انما كنا اجتماعا فاسلفنا العباس صدقة عامين ورجال ثقاة الان فيه  
 انقطاعا وفي الصحيح من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي علي  
 ومثلها معهما قيل انه منع من الصدقة وقيل انه كان تسلف منه صدقة عامين وعلى الامام ان يرد صدقة  
 اغنياء كل محل في فقرائهم وجه حديث ابى جحيفة قال قد منا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم فاخذ الصدقة من اغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكننت غلاما يتيما فاعطاني منها قلوبا اخرج الترمذي  
 حقه وحديث عمران بن حصين انه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له اين المال فقال وللمال اكرمتني اخذناه  
 من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه اخرج ابوداود  
 وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب معاذ من خرج من خلاف الى خلاف فان صدقة وعشرون في خلاف  
 عشيرة اخرجها الاثرم وعبيد بن منصور بن ماجة وفي الصحيحين عن معاذ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لما بعثه الى اليمن قال له خذ ما من اغنيائهم وضعها في فقرائهم ويبرئ رب المال بدنهم الى السلطان  
 وان كان بها ثلثا الحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال

زكاة النبأ

انما استمكن بعدى اشره وامورا تنكر ونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تودون الحق الذي عليكم وتسالون  
 الله الذي لكم واخرج منكم والتردي وصح من حديثه وانك بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 والله بصل لسانه فقال انيت ان كان علينا امر فبمنعوا فاقبلنا وليا لونا فمهم فقال اسمعوا واطيعوا  
 فانها عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم واخرج ابو داود من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا بلفظ سيا تكمركم بهنضون  
 فاذا التوكم فزجوا بهم وعلوهم بينهم وبين ما يتبعون فان عدلوا فلا نفسهم وان ظلموا فعليها وارضوا بها فان  
 اعزركم الله فلا قوة له واخرج الطبراني عن سعد بن ابى وقاص مرفوعا او قوما اليهم اسأوا الخمس في الباب  
 آثار من الشجاعة حتى اخرج البيهقي عن عماره قال دفعوا اليهم وان شربوا الخمر وسكاهم حتى اخرج احمد من  
 حديث النضر ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ديت الزكوة الى رسولك فدايت  
 منها الى الله ورسوله فقال نعم اذا ديتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدايت منها الى الله ورسوله فدايت  
 من بلها واخرج البيهقي من حديث ابي هريرة اذا تاكل المصدق فاعطه صدقك فان اعتدى عليك  
 فوله ظهرك ولا تمنعه وقل اللهم في احتساب عنك ما اخذني وقد ذهب الى ما دلت عليه هذه الاديان المجهولة  
 الدفع الى السلطان او بامر من يجزى المالك وان جبرها في غير مصرفها سوار كان عادلا او جارا او اب  
 مصارف الزكوة هي ثمانية كما في الآية الكرمة انما الصدقات للفقراء والمساكين  
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل  
 فريضه من الله والله عليم حكيم فانها تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكوة وقد اخرج  
 ابو داود عن زيار بن الحارث الصدائي قال انيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فاني رجل  
 فقال اعطني من الصداقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انك وسلم ان السلم يرضى بحكم بني ولا غيره في الصدقات  
 حتى حكم فيها ابو جبر ابا ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد  
 بن العزم الا فريقي وفيه مقال في المسحوق الفقير هو عند الشافعي من المال ولا باجزة تقع منه موقعا وعند البخاري  
 من له او في شيء وهو ما دون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين هو عند الشافعي  
 من له مال او حرقة تقع منه موقعا ولا يفيقه وعند البخاري من لا شيء له فيحتاج الى المساعدة لقوته او ما يورثه  
 والدامل له مثل عمله او كان فقيرا او غنيا وعليه اهل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من اسلم ونيت ضعيفة اوله  
 شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكوة على الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة سقط  
 سهمهم لعلية الاسلام والرقاب هم المكاتبون عند الشافعية والحنيفية والغارم هو عند ابى حنيفة من الزمته من  
 ولا يملك نصابا فاسلا عنه اذ كان له مال على الناس لا يمكن اخذه وعند الشافعي قسمان من يستدان  
 لنفسه في غير محصيته ولا يظهر اشتراط الحاجة او استدان لاصلاح البين ويعطى مع الغنا وسبيل السخرة  
 لا يفي لهم ويشترط فقرهم عند البخاري وعند الشافعي يعطون مع الغنا وابن السبيل هو الغريب المنقطع عن مال

مصروف الزكوة

عند الحقيقة أو شئ سفر أو مجاز له حاجة عند الشافعية وشرط هو لا الاصناف الاسلام عند اهل العلم  
وعند الشافعي يجب استيعاب الاصناف الثمانية ان كان هناك عامل الا في استيعاب السبعة وتجب التسوية  
بين الاصناف للبين احوال الصنف وعند سحنينة لوصف الكل الى صنف واحد وشخص واحد يجوز قال مالك  
الامر عندنا في قسم الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي فاصح الاصناف كانت الحاجة  
فيه العدو أو اثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعسى ان يتقل ذلك الى الصنف الآخر لعدم عام او عامين  
او اوعوام فيؤثر اهل الحاجة والعدو حيث ما كان ذلك وعلى هذا ذكرت من ارضى من اهل العلم انتهى قال الباقر  
وقد اطلت ائمة التفسير والحديث والفقه الكلام على الاصناف الثمانية وبالعبر في كل صنف واحتمل ان يعتبر صدق  
الوصف شرعا ولغة فمن صدق مخلصا كان معرقا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن للوصف حقيقة  
شرعية وجب الرجوع الى مدلول اللغوي وتفسيره به فما وقع من الشرط والاعتبارات المذكورة لاهل العلم كما  
دأبوا في مدلول الوصف لغة او شرعا اول دليل يدل على ذلك كانت معتبرة والافلا اعتبار شئ منها  
انتهى ويحرم على بني هاشم وهو عبد المطلب بشتم ومواليه هو حديث الى شهيرة مرفوعا وفيه ان لا ياكل  
الصدقة وفي لفظنا لا تحمل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ابى رافع ان الصدقة لا تحمل  
لنا وان سوا الى القوم من انفسهم اخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذي وسحق وابن حبان وابن خزيمة وصحاح  
ايضا وفي رواية للاحمد والبخاري من حديث الحسن بن علي لا تحمل لآل محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن يونس  
ان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد ولا لآل محمد انما هي اوساخ الناس وهو في صحيح  
مسلم وفي الباب احاديث قال في الحجة انما كانت اوساخا لانها تكفر اخطايا وتدفع البلياء وتقع فدا عن  
العبد في ذلك فتمثل في مدارك الملأ الاعلى انما هي قد ترك بعض النفوس العالية ان فيها خلعة وقد شارب  
اهل المكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قد سره يحكي ذلك من نفسه وايضا المال الذي يأخذه الاله  
من غير مبادلة عين او نفع ولا يراو باحترام وجهه فيه ذلك ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو  
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم البلاء العلي خير من البلاء السفلى فلا جرم ان التكسب بهذا النوع شرعيا لما كان  
لا يليق بالمطهر من المنوه بهم في الملة انتهى قال ابن قدامة لا نفهم خلافا في ان بني هاشم لا يحمل لهم الصدقة المخر  
وكذا حكى الامام ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الاختلاف في الآل الذين يحرم عليهم الصدقة على قول  
انهم بنو هاشم وحكم مواليتهم حكمهم في ذلك ويحرم على الاغنياء والا قوياء المكشبين وجها  
في الاحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة انها لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى وفي لفظ الاحمد والكل سائر  
من حديث عبيد الله بن عدي بن ابي رافع مرفوعا ولا لذي مرة قوي والمرق بكسر الميم وتشديد الراء القوة وثمة  
العقل كذا قال ابو جبري قال في الحجة وجاء في تقدير القليلة المانعة من السؤال انها اوقية الخمسون وربما وجاء  
ايضا انها ما يغديا وعيشية وهذه الاحاديث ليست متخالفات عندنا لان الناس على منازل شتى ولكل حال

مصارف الصدقة

كسب لا يمكن ان يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرفة فهو محذور حتى يجد آلات الحرفة ومن كان زارعاً حتى يجد آلات الزراعة ومن كان تاجراً حتى يجد البضاعة ومن كان على الجهاد حتى يجد ما يروح و  
يغدو من الثمن كما كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالبضاطة فيه اوقية او خمسون درهما  
ومن كان كاسباً في الاثقال في الاسواق او احتطاب اعطى وبها وامثال ذلك فانضابط فيه ما يفديه  
بوحديث عائشة في النوطا من حديث عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحمل الصدقة  
الغنى الا شئته لغنا في سبيل الله او لعمال عليها او لغارهم او لرحل اشترى بها باله او لرحل له جارسكين فتصدق على اسكين  
فابدى المسكين للغنى قال في السوى لا خلاف في صدقة تبذل لليدي وكذلك في العامل ابن سبيل اما الغارم والغار  
فتحل الصدقة له وان كانا غنيين عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا تحل اذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لا  
الله تعالى جعلها مستيمى الفقير والمسكين وعند الحنفية تحل الصدقة لمن ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجة فلو كان  
نصاباً غير تام لكنه غير مستغرق لم تحل له ولو كان نصاباً كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا تحل للسؤال الا لمن لا يملك  
قوت يومه بعد ستة بدنه كذا في العالمكية وفي شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلهما قويا وشك في امره انذره  
واخبره بالامر فان زعم انه لا كسب له ولا عيال لا يقوم كسبه بكفايته قبل منه واعطاه اقول يمكن ان يطبق بين  
الاحاديث باختلاف الاحوال في الاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤال  
لمن كان حاله مثل حال المسافر في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانوا امرئتين من الغنى دفعة بعد دفعة  
وفي الغنى قلنا والاحتطاب مانعة من السؤال لمن كان قويا جازقا في الاحتطاب او اراد ان يسأل غير الامام

حدقة الفطر

وعلى هذا القياس غير ما اتمى **باب صدقة الفطر هي صاع من القوة المعتاد عن كل فرح**  
لحديث ابن عمر في الصحيحين غير ما قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان  
صاعا من تمر او صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا  
الباب كثيرة وفي صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر واخرج الدارقطني والبيهقي  
من حديث ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد  
من تقوتون واخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي اسناده ضعف وله طرق واخطابات في اخراجها  
على من ليس بمكلف انما هي كاشفة مع المكلفين وقد ذهب الجمهور الى انها صاع من البر وغيره وذهب بعض  
الصوتانية الى ان الفطرة من البر نصف صاع وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وابيه شجرة وجابر وابن عباس  
وابن الزبير وابيه شجرة ثبت التي بكرياسا في صحيحه كما قال الحافظ واليه ذهب ابو حنيفة وقد تشكوا بحديث  
ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر ثلثان من تمخ اخرج الحاكم واخرج نحوه النزيل من حديث عمر بن شعيب  
عن ابي يعين جده مرفوعا وفي الباب احاديث تعضد ذلك في السوى في الحديث صدقة الفطر فرضية وعليه  
الشافعي وقال ابو حنيفة واجبة وفيه لا يشترط لها النصاب بل هي فرضية على الغنى والفقير وعليه الشافعي

وقال ابو حنيفة لا تجب الا على من يملك نصابا وان لم يكن ناسيا وفيهها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطيق الصوم وعليه اكثر اهل العلم وفيهها تجب على الرقيق مطلقا سواركا نو التجارة او الخدمة وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيهها لا تجب عن العبد الكافر وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة تجب عنه وفيه انه لا يجوز اخراج الدقيق والسويق ولا الخبز ولا القيمة وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه انه لا يجوز اقل من صاع من اتمخس اخرج وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز من البر نصف صاع فيه ان الواجب قدر بصاع البني صنبل سد تعالي عليه وآله وسلم وهو خمسة ارطال ثلث بالرطل العراقي وقدره بالقبح المصري قدحان وقال ابو حنيفة بصاع الحجاج وهو ثمانية ارطال وقال الشافعي تجب فطرة المرأة على زوجها وقال ابو حنيفة لا تجب عليه في الوجوب على سيد العبد ومنفق الصغير ونحوه ويكون اخراجها قبل صلوة العيد لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بركوة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة واخرج ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه كرفوعا بلفظ من اداه قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة ومن اداه بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات قال في المسوي الستة عند اهل العلم ان يخرج صدقة الفطرم يوم العيد قبل الخروج الى الصلوة ولو عملها بعد دخول رمضان يجوز ولا يجوز تاخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال احمد ارجوان لا يكون به باس في سفر السعادة وظاهر هذه الاحاديث انها بعد الصلوة لا تجزى انتهى ومن لا يجد من يادته على قوت يومه وليلته فلا فطرة عليه لانه اذا اخرج قوت يومه وبعضه كان مصرفا لا صار فالقول صلى الله عليه وآله وسلم اغنهم في هذا اليوم اخرج البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر فاذا ملك زيادة على قوت يومه اخرج الفطرة ان بلغ الزائد قدره ولو يديه تحريم السؤال على من ملك ما يعجزه بعيشه كما اخرج احمد وابوداود من حديث سهل بن الحنظلة مرفوعا ولان النصوص اطلقت ولم تحض غنيا ولا فقيرا وقد اخرج احمد وابوداود عن عبد الله بن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع من براد متع بين اثنين صغيرا كبيرا وعبد ذكرا وانثى غني او فقير اما غنيكم فيزكية اسد واما فقيركم فيبر اسد عليه اكثر مما اعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعيتبر في وجوب زكوة الفطرة فعيل ملك النصاب وقيل قوت عشر وقال مالك والشافعي ومطار واحمد بن صنبل واسحق انه ليعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يومه وليلته ومصرفها مصارف الزكوة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم قد سماها زكوة كقوله من اداه قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بركوة الفطرة وقد تقدم ولكنه ينبغي تقدير الفقير للامر باغنيا بهم في ذلك اليوم فلما اوصف في سائر الاصناف وقال في سفر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الاصناف الثمانية ولم يرد بذلك امر ايضا وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بن خص بها المساكين انتهى **كتاب الخمس** يجب فيما ينتم في القتال وسيا في الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق بين الاراضى والدور لما خوفة من الكفار وبين  
المنقولات فان الجميع مغنوم في القتال واما الفنى وهو ما اخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى ما افاء الله  
على رسوله من اهل القرى والمراد بقوله تعالى من شئ ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل بيته  
عليه السلام الغنيمة بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيره ولو بقي على عمومته لاستلزم وجوب الخمس في الارباح المأثورة  
ونحوها وهو خلاف الاجماع وما استلزم الباطل باطل وفي الركاز الخمس لانه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه  
الحج ان جعلت زكوة خمس الحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العجا  
جبار والبير جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس الركاز كله الرار تخفيف الكاف واخره زار قال مالك  
والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن ركاز وخالفهم في ذلك الجمهور  
فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واجتروا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وان ذلك يدل  
على المغايرة وفي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الركاز يقع عليهما  
وان الحديث ورد في الدفين هذا معنى كلامه قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المعدن جبار قولان  
احدهما انه اذا استاجر من يحرله معدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القول اقتراانه بقوله البئر جبار  
والعجا جبار والثاني انه لازكوة فيه ويؤيد هذا القول اقتراانه بقوله وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز  
فوجب الخمس في الركاز لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واسقطنا عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة  
وتعب في استخراجها والله تعالى اعلم انتهى قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعته  
اهل العلم يقولون ان الركاز انما هو دفن يوجب من دفن الجاهلية ما لم يطلب به مال لم يكلف فيه نفقة ولا غيره  
عمل ولا مؤنة فاما ما طلب به مال فكلف فيه كبير عمل فاصيب مرة واخطى مرة فليس بركاز قال في المسوي  
هو اظهر اقوال الشافعي في تفسير الركاز وله قول ان المعدن من الركاز او بمنزلة الركاز وعليه ابو حنيفة  
والداو الركاز على هذا قول الشافعي هو الدفين الجاهلي من النقد واما الاسلام فان حكمه مالك فله والا فلقطة  
وانما يملكه الواجد وتجب فيه الزكوة اذا وجد في سوات اهل ملك احياء فان وجد في ملك شخص فملك شخص او  
في سجد او شاعر فلقطة قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه  
اذا اخرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينظر به يحول كما يؤخذ من الزرع اذا اُخذ العشر ولا ينظر  
به ان يحول عليه يحول قلت وبه قال الشافعي في اظهر قوله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال  
الشافعي في حديث معاوية القبلية في قول آخر ليس هذا مما شئت اهل الحديث ولو اثبتوه لم يكن فيه  
رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الزكوة فليست مروية عنه كذا روى عنه البيهقي  
في سننه اقول ولو كانت الزكوة مروية فليس في ذلك نص في ربيع العشر بل تحيل معنيين آخرين احدهما يؤخذ  
من الخمس هو زكوة وهو قول للشافعي ويحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه يحول تؤخذ

كتاب  
الزكاة



منه الزكوة وهو قول جميع من المحدثين انتهى ولا يجب فيما عدا ذلك لعدم الإيجاب الشرعي البقاء  
تحت البرارة الأصلية وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوب من طبع كالحديد والنحاس ومصرفه مصرف الزكوة  
عند الشافعي ومصرف خمس الفقيه عند أبي حنيفة من في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء إلا  
فان تعدوا خمسها وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكفى بهاد ليلا على ذلك وفي حجة  
البالغة يوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعده في مصالح المسلمين الأهم فالأهم وفهم في القربى  
في بني هاشم وبني المطلب الفقير منهم والغنى والذكر والنسب وعند أبي حنيفة في تعيين التعادير وكان كهم في  
تعالى عنه يزيد في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال وتعين المدين منهم والناسخ وذواتها  
وسهم اليتامى لصغير فقير لا يملك وسهم الفقراء والمساكين لهم في فرض كل ذلك إلى الإمام مجتهد في الفضل وتقديم الأهم  
فالأهم ويفعل ما أوى إليه اجتاده ويقسم أربعة أخماسه في الغانمين يجتهد الإمام أولا في حال الجيوش فمن  
كان نفعه أوفق بمصلحة المسلمين نفع له وأما الفقيه فمنصرفه ما بين الله تعالى ما أقام الله على رسول الله  
القربى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إلى قوله رؤوف رحيم ولما قرأ ما  
عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه إلى الأهم فالأهم وينظر في ذلك إلى مصالح المسلمين لا مصلحة الخاصة  
وأصلقت كيفية تسمية الفقيه فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أتاه الفقيه تسبه في يومه فأعطى  
الأهل خطين وأعطى الأغنياء حظا وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يلقبهم للحر والعبد يتوخى كفاية الحاجة ويضع  
عمره ويؤان على السوايق والحاجات فالرجل وبقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعياله والرجل وحاجته والأسل  
في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف انحل على أنه انما فعل ذلك على الاجتهاد فتوجب كل المصلحة بحسب ما را  
في وقت انتهى حاصله **كتاب الصيام** يجب صيام رمضان وهو ركن من أركان  
الدين وضروري من ضرورياته كزوية هلاله أمن عدل لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وامره للناس بالصيام لها أجره عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصحاح  
وسجدة أيضا ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ تراى الناس الملل فآخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم أني رأيت فصاموا من الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم  
من حديث ابن عباس قال جاءوا إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الملل يعني رمضان  
فقال تشهدان لا اله الا الله قال نعم قال تشهدان محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس  
فليصوموا غدا وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق طاووس قال شهدنا ليلة نية وبها ابن عمر وابن عباس  
فجاء رجل إلى أبيها وشهد عنده على زوية بلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فامراه  
ان يحضه وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاز شهادته فأخذ على زوية بلال رمضان وكان  
لا يحضر شهادته الا خطر الا بشهادة الرجلين قال الدارقطني لغزو بعض بن عمر الا على وهو ضعيف وقد ذهب

الى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك واحمد بن حنبل ولشأنه في احد قوليه قال النووي وهو الاصح  
 وذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى انه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن  
 بن زيد بن الخطاب وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وفطروا اخرجنا محمد والنسائي وفي حديث  
 امير مكة الحارث بن حاطب قال عهد الينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نمسك للمروية  
 فان لم نره وشهد شاهد احدل نسكنا بشهادتها اخرجنا ابو داود والدارقطني وقال هذا الاسناد متصل  
 صحيح وغاية ما في الحديثين ان مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن احاديث قبول الواحد اخرج  
 من هذا المفهوم في المسوئي اختلفوا في هلال رمضان فتبيل بثبت بشهادة الواحد وعليه ابو حنيفة قيل  
 لا بد من عدلين وعليه مالك ولشأنه في قولان كالندين اظهرهما الاول ولا فرق عنده بين ان يكون  
 السامع شخصاً او مائة وقال ابو حنيفة في الصحيح لا بد من جميع كثير وفي العالم كبريت اذا راوا الهلال قبل الزوال  
 او بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المقبلة وفي الانوار واذا رُئي الهلال بالنهار يوم الثلاثاء  
 فهو ليلة المستقبله واكمال عدة شعبان حديث بغيره في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فامكوا عدة شعبان ثلاثين  
 والاحاديث في هذا المعنى كثيرة او في الحجته البالغة لما كان وقت الصوم مضطرباً بالنسبة القمرى باعتبار رؤيته  
 الهلال وهو ثارة ثلثون يوماً وثارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه ان يرجع الى هذا الاصل  
 وايضا مبني الشرائع على الاسور والظاهرة عند الامسين ودون التمتع والمجاسبات النجومية بل الشرعية واردة  
 باخمال ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله اميت لا تكتب ولا تحسب انتمى ويصوم ثلاثين  
 يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل اكملها وجه ما ورد من الادلة الصحيحة ان الهلال  
 اذا غم صاموا ثلاثين يوماً كحديث ابى هريرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث  
 ابن عباس عند احمد والنسائي والترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند احمد والبيهقي وداود والدارقطني  
 باسناد صحيح وغير ذلك من الاحاديث وفيها التصرح باكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان في  
 بعضها ما يغنيها عن عدة رمضان وفي بعضها الاطلاق وعدم التقييد باحد الشهرين قال في الحجته قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم شهر اعياد لا ينقصان رمضان وذو الحجة قيل لا ينقصان معا وتبيل لا يتفاوت اجر  
 ثلثين وتسعة عشر من هذا الاخر اقعده لقواعد التشرية كما انه اراد سداً ان يخطر في قلب احد ذلك انتهى  
 قال بعض التحقيق ثم في التكليف الشهري علق معرفة وقت بروية الهلال ودخولها واما اكمال العدة  
 ثلاثين يوماً فمحل في الاكوان اوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بحسب المناسبات  
 القمرية بدت باتفاق الامة انتهى واذا رآه اهل بلد لنهم سائر البلاد للموافقة والجماعة  
 المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في اي مكان كان ذلك

باب  
 في  
 بيان  
 ما  
 يجب  
 في  
 الصوم

روية لمجيئهم واما استدلال من استدلل بحديث كريب عن محمد بن مسلم وغيره انه استهل عليه رمضان وهو بالشام  
 فرأى الملأ كليلته الجمعة وقد علم المدينة فاجبر بذلك ابن عباس فقال لكنا رأينا هليلته السبت فلما نزل  
 فنصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه ثم قال هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله الغلط فغير صحيح  
 لانه لم يصحح ابن عباس بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرهم بان لا تعلموا بروية غيرهم من اهل الاقطار  
 بل اراد ابن عباس انه امرهم بكمال الثلاثين او يروه ظنا عنه ان المراد بالروية روية اهل المحل وهذا خطأ في  
 الاستدلال ووقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرغوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد اوضح الماتن المقام في  
 الرسالة التي سماها اطلاع ارباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الملأ من الاختلال في المسوى لاختلاف  
 في ان روية بعض اهل البلد موجبة على الباقين واتفقوا في لزوم روية اهل بلد آخر والا قوس  
 عند الشافعي في لزوم حكم البلد القريب دون البعيد وعن الجديفة يلزم مطلقا وعلى الصائغ النية  
 قبل الفجر الحديث حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتعال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام  
 له اخرجه احمد واهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصحاحه ولا ينافي ذلك رويته من رواه موقوف فافكر  
 زيادة يتعين قبولها على ما ذهب اليه اهل الاصول وبعض اهل الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من  
 اهل العلم وخالفهم آخرون واستبدلوا بما لا تقوم به الحجة اما حديث امره صلى الله عليه وآله وسلم لمن  
 اصبح صائما ان يتم صومه في يوم عاشوراء فغاية نافية ان من لم يتبين له وجوب الصوم الا بعد دخول  
 النهار كان ذلك عذرا له عن التبييت واما حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض  
 نسائه ذات يوم فقال بل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني اذن صائم فذلك في الصوم التطوع  
 في المسوى قال الشافعي يشترط للفرض التبييت ويصح النفل بنية قبل الزوال وقال ابو حنيفة كيف  
 في الفرض والنفل ان ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التبييت **فصل**  
 يبطل بالاكل والشرب عدا لاختلاف في ذلك واما مع النسيان فلا لما في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فاكل وشرب لم يمت  
 صومه فاما اذا طعمه وسقاه وفي لفظ للذكر قطني باسناد صحيح فانما هو رزق ساقه الله ولا قضاء  
 عليه وفي لفظ آخر للذكر قطني وابن خزيمة وابن حبان وانما لكم من افطروا من رمضان ناسيا فلا قضاء  
 عليه ولا كفارة وبسناد صحيح ايضا وكذا الاجماع لاختلاف في انه يبطل الصيام اذا وقع من عدا ما  
 اذا وقع مع النسيان فبعض اهل العلم يحق من اكل او شرب ناسيا وتسك بقوله في الرواية الاخرى  
 من افطروا من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم يمنع من الاتحاق واليقضي عدا  
 لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من فطره القبي فليس عليه من استقرار عدا

مطلات النوى

فليقتض آخره إجماعاً والبوذاود والترندجى وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم ومحمد وقد حكى ابن المنذر  
 الإجماع على أن تقدم القيى نفي الصيام وقية نظر فان ابن مسعود وعكرمة وربيعه قالوا انه لا يفسد الصوم  
 سوا ركان غالباً واستخرجنا لم يرجع منه شئ باختباره واستدلوا بحديث ثلاث لا يفتن القيى والحجة  
 والآحاد لم يخرجها الترندجى من حديث ابى سعيد وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف  
 وعلى فرض صلاحه لا يستدل بالآحاد على ما مضى حديث ابى هريرة لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعموم  
 الوصل انتهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث ابى هريرة وابن عمر وعائشة وهو فى غير  
 وغيرهما وفى الباب احاديث وعلى من أفطر عمداً الكفارة ككفارة الظهار لحديث المجامع فى  
 رمضان فان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لم تجزى بالعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم  
 شهرين قال لا قال فهل تجزى بطعم ستين مسكيناً قال لا ثم أتى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعرق فيه ثم قال تصد  
 بهذا قال فهل على افقر منا فباين لا يثبنا ابل بيت احوج منا فضحك النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 حتى بدت نواجذه وقال اذهب فاطعمها اهلك وهو فى الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة وعائشة وقد  
 قيل ان الكفارة لا تجب على من افطر عمداً باسبب بل باجماع فقط ولكن الرجل انما جامع امرأته فليس فى اجماع  
 فى نهار رمضان الا ما فى الاكل والشرب لكون اجماع حلالاً لم يحرم الا بالعارض الصوم وقد وقع فى روايته  
 من هذا الحديث ان رجلاً افطر ولم يذكر اجماع ويندب تعجيل الفطر وتأخير السجود لمحمد بن سئل بن  
 ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وهو فى الصحيحين وغيرهما من  
 ابى ذر ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال امتى بخير ما عجلوا الفطر أخرجه احمد  
 وفى أسناده سليمان بن عثمان قال ابو حاتم مجهول وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما من حديث زبير بن  
 ثابت ان كان بين مشحرة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله فى الصلوة قد راى يقرب الرجل تمسين آية وفى الباب  
 احاديث كثيرة **فصل** يجب على من افطر العذر شرعاً ان يقضى كالمسافر والمريض وقد  
 صرح بذلك القرآن الكريم فمن كان منكراً مرضاً او على سفر فعدة من ايام آخر وقد ورد  
 فى الحائض حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها والفطر للمسافر والمريض  
 رخصة الا ان يخشى التلف او الضعف عن القتال فعزيمة الاحاديث فى ذلك كثيرة  
 منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر لما سألته حمزة بن عمرو الاسلمى  
 عن الصوم فى السفر وهو فى الصحيحين من حديث عائشة وفى الصحيحين من حديث انس بن مالك ان سأل  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يعيب الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم وأخرج مسلم وغيره  
 عن حمزة بن عمرو الاسلمى انه قال يا رسول الله اجب منى قوة على الصوم فملى على جناح فقال هى فخصة من الله  
 تعالى فمن اخذ بها تحسن ومن احب ان يصوم فلا جناح عليه وفى الصحيحين من حديث جابر قال كان

افطر الصوم بعد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى زجاجاً يظلل عليه فقال يا هذا فقالوا أصابكم فقال ليس  
 من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأحمد والبوداوي ومن حديث أبي سعيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم في نكته فخرج صيام قال قلنا من لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنكم قد نوتهم من عدمكم والفطر أقوى  
 لكم فكانت خصمة من صيام من أفطر ثم قلنا من لا آخر فقال أنكم صبحوا عدمكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت  
 غلبة ثم قدر أئمتنا الصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر وقد ذهب إلى كون الصوم خصته في  
 السفر الجمهور وروى عن بعض الظاهريه وهو يحكي عن أبي هريرة أن الفطر في السفر وجب إن الصوم لا يجزى والمراد  
 بنحوه الجبلي والمرجع لما أخرجه أحمد وأهل السنن حسنة عن عبد الله بن مسعود بن مالك الكعبي أن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الصدغ وجل وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة  
 وعن الجبلي والمرجع الصوم من مات وعليه صوم صام عنه وليه لحديث عائشة في أبي بن  
 وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وقد زاد  
 البزار لفظ أن شاذ قال في مجمع الزوائد وسناده حسن وفيه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية والتواتر  
 والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال الشافعية في الخلافات هذه سنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في جزمها  
 وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه وقال في الجمة ولا اختلاف بين قول رسول الله  
 تعالى عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله فيه أيضاً فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً  
 أو يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزياً قال ابن القيم في إعلام الموقعين وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم أنه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه فطائفة حملت هذا على عموميه وإطلاقه وقالت يصام  
 عنه النذر والفرض وأبى طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض ونقضت طائفة فقالت  
 يصام النذر دون الفرض الأصلي وهذا قول ابن عباس وأصحابه والأمام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن فرض  
 الصيام جازم مجرى الصلوة فكما لا يصلي أحد ولا يسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام وأما النذر فهو  
 التماس في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولي لكنه يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا لا يحج عنه  
 ولا ينكر عنه إلا إذا كان معذوراً بالتأخير كما يعظم الولي عمن أفطر في رمضان لعذر فاما المفطر من غير عذر  
 أصلاً فلا ينفعه أو غيره عنه لفرض الله تعالى التي فطر فيها وكان هو المأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون  
 الولي فلا ينفع توبة أحد ولا إسلامه عنه ولا أداء الصلوة عنه ولا غير من ذلك أيضاً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فطر فيها حتى مات والله تعالى أعلم والكبير العاجز عن الأداء والقضاء يكفر عن كل يوم  
 باطعام مسكينين لحديث ثمة بن الأكلعج الثابت في الصحيحين غيرهما قال لما أنزلت هذه الآية وعلى  
 الذين يملكونه فدية طعام مسكينين كان من أراد أن يفطر فيقضى حتى أنزلت الآية التي  
 بعد فمسختها وأخرج هذا الحديث أحمد والبوداوي ومن معاذ بنحو ما تقدم وزاد ثم أنزل الله من شئكم

انظار الصوم

الشهر فليصمه فثبت اسديامه على المقيم الصحيح وخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام واخرج البخاري عن ابن عباس انه قال ليس هذه الآية منسوخة بل للشيخ الكبير والمروءة البقرة لا يستطيعان ان يصوما فليطعما مكان كل يوم سكيننا واخرج ابو داود عن ابن عباس انه قال اثبت للجبلي والمرضع ان يفطرا او يطعما كل يوم سكيننا واخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس قال خص للشيخ الكبير ان يفطر يطعم عن كل يوم سكيننا ولا قضاء عليه وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على ان الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم **باب** صوم التطوع يستحب صيام سبعة من شوال لحديث من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر اخرجه مسلم وغيره من حديث ابى ايوب في الباب احاديث قال في الحجة والسنة في عشرها انها بتركة السن الرواتب في الصلوة لكل فائدتها بالنسبة الى امرجة لم تتأتم فائدتها بهم وانما خص في بيان الفضيلة التشبه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان احسنة بعشر امثالها وبهذه الستة يتم الحساب انتهى وتسع ذى الحجة لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند احمد والنسائي قالت اربع لم يكن يدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة ايام من كل شهر واخرجه ابو داود ولفظ كان يصوم بتسعة ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة ايام من كل شهر واول اثنين من الشهر واثنين وقد اخرج مسلم عن عائشة انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صائما في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رويتها وعلمها لا يستلزم العدم واكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية واما صيام شهر محرم فلم يثبت ابى شيعة عند مسلم واهل السنن انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل بعض الصيام بعد رمضان افضل قال اشهر الله محرم واكله يوم عاشوراء لما ورد فيه من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه وامر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يثبت عليكم صيامه وانا صائم فمن شاء صام ومن شاء فليفطر وقد تقدم انه يكفر سنة ماضية وثبت في مسلم وغيره انه لما امر بصيامه قالوا يا رسول الله انه يوم يعظم اليهود والنصارى فقال اذا كان العام للقبيل ان شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام للقبيل حتى توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه اهل العلم واستحب اكثرهم ان يصوم التاسع والعاشر وفي اهل المكية ويكره صوم يوم عاشوراء مسفرا وانتهى وفي الباب احاديث اخرى اوردها الشيخ عبد الحق الدهلوي في ما ثبت بالسنة في ايام السنة وشعبان لحديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصل به رمضان اخرجه احمد واهل السنن وحسنه الترمذي وفي صحيح من حديث عائشة ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله

صوم التطوع



وفي لفظ ورايته في شهر أكثر منه صياما في شعبان والأثنين والخميس لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتجرى صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وابن جابر وصححه وأخرج نحوه أبو داود ومن حديث أسامة بن زيد وأخرجه أيضا النسائي وفي أسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمام كل اثنين خميس فاحب أن يعرض علي وأنا صائم وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وانزل علي فيه وأيام البيض لحديث أبي قتادة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر رمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وابن جابر وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صمت من الشهر ثلاثة فصمت ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فوردنا ما ذكرنا وقد كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين من الشهر الآخر الثلث والأربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر ثلثة أيام وورد أنه أمر بثلاثة أثلاث الاثنين والخميس وكل وجه انتهى وأفضل التطوع صوم يوم وافتار يوم لحديث عبد الله بن عمر وفي الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت اني اقوي من ذلك فلم ينزل يرغني حتى قال صم يوما وافتار يوما فانه افضل الصيام وهو صوم اخي داود عليه السلام وفي الحجة البالغة واختلف سنن الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر يومين او اياما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ولا يفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام تريايق والتريايق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديد الامزجة حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزاقه وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يفطر الا في وكان عيسى عليه السلام ضعيفا في بدنه فارغالا لاهل له ولا مال فاختار كل واحد ما يناسب الحال وكان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عارفا بغيره انما الصوم والافطار مطلعا على مزاجه وما يناسبه فاختار بحسب مصلحة الوقت ما شاء وكبره صوم الدهر لحديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بدنه وفي الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وابن جابر وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم كذا وقبض كذا ولفظ ابن جابر ضيق عليه جهنم كذا وعقد تسعين رجلا رجلا الصبح واقراد يوم الجمعة لحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام يوم الجمعة في رواية ان يفرد بصوم حتى يصح من حديث أبي هريرة لا تصوموا

يوم الجمعة الا وتبليه يوم او بعده يوم وفي لفظ مسلم ولا تقصوا ليلة الجمعة بقيام من الليالي ولا تقصوا يوم  
الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يومه احكام وفي الباب احاديث قال الشافعي  
افراد الجمعة وفي العالمكية يستحب صوم يوم الجمعة بالفرد و يوم السبت لحديث الصمار ثبت بسند صحيح  
وابن داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقصوا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجدا حكم الا وهو غيب  
اولمى شجر فليمنه ويصوم صوم العيدين لحديث ابى سعيد في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم انه نهي عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر وقد اجمع المسلمون على ذلك واما يوم السبت  
لنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سدا حاديته  
الماتن في شرح المنتقى واستقبال رمضان بيوم او يومين لحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما قال  
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقعد من احكام رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يكون من  
كان يصوم صوما فليصمه ويؤديه حديث ابى هريرة ايضا عند اصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره من فروعنا بل  
اذا انتصف شعبان فلا تقصوا وفي الباب احاديث واختلف طويل يسير في المطولات فاب  
الاعتكاف شرح للاختلاف في مشروعيته الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى هريرة يصح في كل  
وقت في المسجد لا يزور والنعيب فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين  
من حديث ابن عمر ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف  
ليلة في المسجد احرام قال فادف بنذرک واما كونه لا يكون الا في المسجد فلان ذلك هو معنى  
الاعتكاف شرعا اذ لا يسمى من اعتكف في غيره معتكفا شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث  
لا اعتكاف الا في مسجد جماعة اخرجه ابن ابى شيبة وسعيد بن منصور من حديث حذيفة في الصحيحين  
الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعاً فخرج للجمعة واجت عليه فاذا خرج يبطل  
اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعاً ولا يبطل عند ابى حنيفة  
كما لو خرج لقضاء الحاجة وهو في رمضان أكد سيما في العشر الاواخر منه  
افضل وأكد كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقيته يوم  
او اكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث نذر عمر المتقدم يرويه وكذلك  
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف  
صيام الا ان يجعله على نفسه اخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني واهب  
وقفه وبالحجة فلا حجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه

الاعتكاف

لا اعتكاف الا بصوم مل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر وقد روى ابو داود عن عايشة مرفوعا من حديث  
 في الاعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قولها وبرج ذلك احتفاظا ويستحب الاجتهاد في العمل فيها  
 لمحدث عايشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر جئى الليل كله يقظا  
 الهه وشدة الميزر وهو في الصحيحين وغيرهما وقيام ليا الى القدر لمحدث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين ليلة القدر  
 اجابته مختلفة واقوال جاوزت الاربعين ذكرتها في مسكب اختتام شرح بلوغ المرام بالفارسية وقد استوفانا  
 المتأمن في نيل الاوطار وفي الجملة البالغة ان ليلة القدر ليلتان احداهما ليست بغير فرق فيها كل امر حكيم وفيها  
 تنزل القرآن جملة واحدة ثم تنزل بعد ذلك تجما تجما وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم  
 برسان منقطة غالبية لها والتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوع من انقشاد  
 الروحانية وبحسب الملائكة الى الارض فتتفق المسلمون فيها على الطاعات فتعكس انوارهم فيها بينهم ويتقرب  
 منهم الملائكة ويتابعونهم شياطين يستجاب لهم دعوتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في اواخر العشر  
 الاواخر تتقدم وتتاخر فيها ولا تخرج منها من قصد الاول قال في كل سنة ومن قصد الثانية قال في  
 في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارى رؤياكم قد توطئت وفي  
 السبع الاواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الاواخر وقال ابي ريث هذه الليلة ثم انكسب شيئا وقدره  
 امسج في ما رويين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الصحابة فيها مبني على اختلافهم في  
 وجدانها ومن ادعية شتى وجدها اللهم لك عفو تحب العفو فاعف عني في المسوى اختلفوا في ليلة هي اربع  
 والاقوى انها ليلة في اواخر العشرة الاخرة تتقدم وتتاخر وقول ابى شعيبه انها ليلة احدى وعشرين وقال المزني  
 وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جمعة بين الاخبار قال في الروضة وهو قوى ونذهب الشافعي انها لا تكون  
 ليلة بعينها وفي المنهاج ميل الشافعي الى انها ليلة الاحد والثالث والعشرين وعن ابى حنيفة انها في رمضان  
 لا يدري آية ليلة هي وقد تتقدم وتتاخر وعندنا كذلك الا انها مستعينة لا تتقدم ولا تتاخر ولا يخرج المختلف  
 الى الحاجة لما ثبت من حديث عايشة في الصحيحين انه كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان  
 مستكفا واخرج ابو داود عنهما قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو مستكف فيمر  
 كما هو ولا يعرج وهو يسأل عنه وفي اسناده ليث بن ابى سليم قال اخافظ والصحيح عن عايشة من فعلها  
 اخرج مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي واخرج ابو داود عن عايشة ايضا قال السنة على العكف  
 ان لا يعود مرضيا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشر بها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم  
 ولا اعتكاف الا في مسجد جامع واخرج ايضا النسائي وليس فيه قالت السنة قال ابو داود وغيره عبد الرحمن  
 بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة ويزعم الدارقطني بان القدر من حديث عايشة قولها لا يخرج وما عداه

من دونها في السومعي القفق اهل العلم على ان المعتكف يخرج للفائط والبول ولا يغسل به اعتكافه ولا يخرج  
 للأكل والشرب ويجوز له غسل الرأس ولا يجزئ الشعر وما في سناه واكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لبيادة  
 المريض وصلوة الجنائزة الا ان يخرج لحاجة فيسأل المريض ما اذا وان شرط في اعتكافه الخروج لشئ من هذا  
 جاز له ان يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند الحنيفة كذا في شرح الستة **كتاب الحج** يجب على كل  
 مكلف مستطيع لنص الكتاب العزيز ولتد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وعليه  
 اجماع الامة قالوا الحج فريضة محككة تكفي جاحدا وقالوا الحرام المكلف القادر اذا وجد الزاد والراحلة ومن  
 الطريق يلزم الحج كذا في السومعي فورا لم يثبت ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تقبلوا الى الحج فان  
 احكم لا يدري ما يعرض لا يخرج احد واخرج احمد ايضا وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل او احد جماعة من الأتباع  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اراد الحج فليتعجل فانه قد يعرض المريض ويضيع الراحلة ويعرض الحاجة وتجيئ  
 سمعيل بن علفيفه العباسي بواسطيل موهود وق ضعيف الحفظ واخرج احمد وابو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي بسند جيد  
 ابني ابنة مرفوعا من لم يحبس مرضا وحاجة ظاهرة او مشقة ظاهرة او سلطان جائر فلم يخرج فليمت ان شاء الله تعالى وان شاء نصرانيا وفي  
 لبيث ابن ابي سليم وشريك ومهما ضعف آخر جال الترمذي من حديث علي مرفوعا من ملك ادا وراحلة يبلغه الى بيت الله  
 ولم يخرج فلا عليه ان يموت نصرانيا او يهوديا وذلك ان الله تعالى قال في كتابه ولتد على الناس حج البيت  
 من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي غريب وفي اسناده مقال والحد يث اضعف وبلال بن عبد الله الراوي  
 له عن ابني اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى من طريق ثالثة من حديث ابني شهيرة عند ابن عبد  
 بنحوه وروى سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد ذهبت ان ابعث رجلا  
 الى هذه الاسصار فينظر واكل من كان له جيرة ولم يخرج فيضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين واخرج ايضا البيهقي وقد  
 الى القول بالغوري الكافي والوصيفة واحمد والغرض اصحاب الشافعي وقال الشافعي والاوزاعي وابو يوسف  
 ومحمد انه على التراخي وفي حجة الله بالغة تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك نراؤا وراحلة الخ قوله  
 ترك ركن من اركان الاسلام شيئا بالخروج عن الملة وانما شبه تارك الحج باليهودي والنصراني وتارك  
 الصلوة بالمشرك لان اليهود والنصارى يصلون ولا يحجون ومشركوا العرب يحجون ولا يصلون والمصلوة  
 المريضة في الحج اعلا كلمة الله وسواقة سنته ابراهيم عليه السلام وذكر كرمته الله عليه انتم وفي بعض نسخ المحققين  
 وكذلك العمرة وما زادوه من نافلة وفي حديث ابيه شهيرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة  
 الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة قلت الحج المبرور هو الذي لا يجالطه شئ من الماء  
 وفي تبينه فلان لم يمتدح في الدين بن ابراهيم النخاس في ذكر منكرات الحج واعظمها فتنه واجلها مصيبتها  
 واكثرها وجودا وليتها هو تضييع اكثرهم الصلوة في الحج وكثير منهم لا يتركونها بل يضعون اوقاتهم جميعا على غير وجه  
 الشرعي وذلك حرام بالاجماع ومن لم يترك ان ذلك نصيبه في حجه حرم عليه الحج رجلا كان او امرأة قال ابن الحج

كتاب  
 الحج

وقد قال علماءنا في المكلف اذا علم انه تفوت الصلوة واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل  
مالك في الذي يركب البحر ولا يسجد موضع السجدة في الأعلى ظهر اخيه يجوز له الحج فقال رحمه الله لا يركب  
حيث لا يصل ويل لمن ترك الصلوة ويل له واما النسيان فلا يمكن احدا من الصلوة في وقتها المشروع  
الا في النسيان الذي لا حكم له بسبب هذا المنكر العظيم امر امر الحاج وتناوهم في الانكار وخوف المصلين من فوت  
الرفقة وشقة اللعوق بهم فالحق الواجب على الامراء ان يلقوا بالحج في اوقات الصلوة اذا دخلت عليهم وهم  
مسافرون ويتفقدون من لم يصل من الجمالين وغيرهم ويشددون عليهم في امر الصلوة ويمنعون من  
يتقدم منهم قبل الصلوة فان لم يفعلوا كان بهم من ترك الصلوة كذلك اني اعنا قمم ومن تركها تهاونا  
وكسلوا ولم يعلموا به فاشته في عنق نفسه وعلمه مذكور في كتب الفقه انتهى حاصله **فصل** واجب تعيين  
نوع الحج بالنية لان المناسك على استفاض من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين اربعة حج  
معه وبعمره مفردة وتمتع وقرآن من تمتع وهو ان يحرم الا فاقى للعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويتم عمرته  
ويخرج من احرامه ثم يبقى على الاصحى يحج وعليه ان يذبح ما استيسر من الهدى او قرآن وهو ان يحرم  
الا فاقى بالحج والعمرة معاً ثم يدخل مكة ويقيم على احرامه حتى يفرغ من افعال الحج وعليه ان يطوف طوافاً  
واحداً ويسعى سعيًا واحداً في قول وطوافين وسعيين ثم يذبح ما استيسر من الهدى فاذا اراد ان يفرغ  
من مكة طاف للوداع او الفراق اى حج مفردا وبعمره مفردة فالحج لحاضر مكة ان يحرم منها ويحجب في  
الاحرام اجماع ودواعيه والحق وتقليم الاظفار وكبس الخيط وتغطية الرأس والتطيب والتصيد ويحجب  
النكاح على قول ثم يخرج الى العرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ميت  
بزدلفة ويدفع منها قبل شروق الشمس فياتي منى ويرمي العقبه الكبرى ويهدى ان كان معه ويحلق او  
يقصر ثم يطوف للفاضة في ايام منى ويسعى بين الصفا والمروة وثلاثا في ان يحرم من سيقات  
فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدوم ورجل فيه وسعى بين الصفا والمروة ثم بقي على احرامه  
حتى يقوم بعرفة ويرمي ويحلق ويطوف ولارل ولا يسعى حينئذ والعمرة ان يحرم من اهل فان كان آفاقيا  
فمن السيقات فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر بالجملة فتعيين نوع بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت  
في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد  
سكناً ان يهل بالحج وبعمره فليفعل ومن اراد ان يهل بالحج فليهل ومن اراد ان يهل بعمره فليهل قالت  
واهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج واهل به ناس معه واهل معه ناس بالعمرة والحج واهل  
ناس بعمره وكنت فيمن اهل بعمره وفي البخاري من حديث جابر ان اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من في الحليفة حتى استوت به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال بيدهم هذه التي تكذبون بها  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذي طيخة

الحج بالنية

الحج بالنية

وقد وقع الخلاف في العمل الذي اهل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الرواة فمنهم من روى انه اهل من المسجد ومنهم من روى انه اهل من بيت اهلته ومنهم من روى انه اهل من البيت الشريف البسيط وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه اهل في جميع هذه المواضع فنقل كل واحد ما سمع وفي نسخة الباقية وبين ابن عباس ان الناس كانوا يأتونه ارسالا فاخبر كل واحد بما رآه والاول اى التمتع افضلها اى الانواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها التراجع واضطربت فيها الاقوال فمنهم من قال بان افضل الانواع القرآن لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا على ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج افرادا لكن الاحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيره من طرق عدة مصرحة بان اهل الحج وعمره فلو لم ير دعة صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله افضل مما فعله كان القرآن افضل الانواع لكنه ورد ما يدل على ذلك انفي الصحيحين وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الناس احلوا لولا المدينى معنى فقلت كما فعلتم قال فاحلنا حتى وطبنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجلسنا مكة بنظر اهلنا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها لو استقبلت من امرى لما استديرت ما سقت المدي ولجلستنا عمرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كاللكن واحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الاول معارض وقد اوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم ان نوع التمتع افضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد اوضح الماتن حج الاقوال وما احتج به كل فريق في شرح الفتوى والعبء الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك اوضح الماتن فيه ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا قال ابن القيم في اعلام الموقعين افتى صلى الله عليه وآله وسلم بجواز منعه الحج الى العمرة ثم افتاهم باستمبابه ثم افتاهم بفعله ثم اولى منه شي بعده وهو الذي ندين الله بان القول بوجوبه اقوى واصح من القول بالمنع منه وقد اصح عنه صحة الاشك فيها انه قال من لم يكن احدي فليهل بعمرة ومن اهدى فليهل بحج ثم مع عمرة واما ما فعله هو فانه صح عنه انه قرن بين الحج والعمرة من بعضه وعشرون رواية عشدة وعشرين نفسا من صحابة ففعل القرآن وامر بفعله من ساق المدي وامر بفسخه الى التمتع من لم يسبق المدي وهذا من فعله وقوله كانه رأى عين وبالله التوفيق فان قيل كيف وقع اختلافنا بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صفة حجة صلى الله عليه وآله وسلم هي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدته في قصة واحدة قلت قال القاضي عياض قد اكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن مذهبنا ومن مقتصر شكك ومن مطيل ماثر ومن مقتصر مختصر قال داود سمع في ذلك نفسا ابو جعفر الطحاوي انفي فانه تكلم في ذلك في زيادة على الف ورق وكلمه في ذلك ايضا ابو جعفر الطبري ثم ابو عبد الله بن ابي عمرة ثم المالك القاضي ابو عبد الله بن وللقاضي ابو الحسن بن القصار البغدادي والحافظ ابو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض والى تعالى في

بين نوع الحج



على انقصناه من كلامهم اختراها من اختيارهم ما هو اجمع للروايات ما شبه بمساق الاحاديث ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اباح للناس فعل هذه الانواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها ولو امر واحد لكان غيره لظن انه لا يخرج من ما ينفذ  
اجمع للمعتمد واذا علم امره وباحه لم ينسب الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا امره وامالتا وليه عليه انتهى وفي التكميل  
في نسك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان مفردا للجماعة فانما تمتعوا سائق المدي ودوجه التطبيق ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم خرج من المدينة المنورة الى مكة العظيمة كان لا ينوي الا الحج فلما بات بك الحليفة في العقيق امر  
بالقران فقال لبيك بحجة وعمرة فلما دخل مكة وتذكر جهالة العرب ان العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور  
وعرف انه في آخر عمره ولا يعيش الى قابل اراد رد هذا التوهم بالبلغ وجه فامر الناس لنسخ احرام الحج وجعله  
عمرة وقال لو استقبلت من امي ما استبرئت ما مضت المدي واطلقت مع الناس كما حلوا فكان  
مفردا بحسب ابتداء الية والشهرة قارنا بحسب تلبية من العقيق حيث امر صلى في هذا الوادي المبارك  
وقل عمرة في حجة وكان متمتعاً سائق المدي بحسب الهم والمرتبة ولم ينقل تجديد الاحرام للحج يوم التروية  
نعم عرف تجديد التلبية عند انشاء السفر الى عرفة من منى فكان قارنا حقيقة مفردا في اول العمر متمتعاً في  
آخرة انتهى وفي المسوي والتحقيق في هذه المسئلة ان الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من افعال  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من انه احرم من ذي الحليفة وطاف اول ما قدم وسعى بين الصفا  
والمروة ثم خرج يوم التروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بزدلفة ووقف بالمسعر احرام ثم رجع  
الى منى ورمى ونحر وحلق ثم طواف الزيارة ثم رمى الجمار في الايام الثلاثة وانما اختلفوا في التعبير  
عما فعل باجتهادهم واداءهم فقال بعضهم كان ذلك حجا مفردا وكان الطواف الاول للقعود والسعي  
لاجل الحج وكان بقاره على الاحرام لانه قصد الحج وقال بعضهم كان ذلك تمتعا بسوق المدي وكان  
الطواف الاول للعمرة كأنهم سمو الطواف القعود والسعي بعمرة وان كان للحج وكان بقاره على  
الاحرام لانه كان متمتعاً بسوق المدي وقال بعضهم كان ذلك قرانا والقران لا يحتاج الى طوافين  
وسعيين وهذا الاختلاف تبليغ سبيل الاختلاف في الاجتهادات اما انه سعى تارة اخرى بعد طواف الزيارة  
سوا قيل بالتمتع او بالقران فانه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر انه لم يسع بعد  
قال النووي في شرح صحيح مسلم واما احرامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بنفسه فاخذ بالافضل فاحرم مفردا  
للحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة واما الروايات بانه كان متمتعاً فعنا بما امر به واما الروايات بانه  
كان قارنا فاخبار عن حاله الثانية لاعن ابتداء احرامه بل اخبار عن حاله حين امر صحابه بالتخلل من  
حجهم وقلبه الى عمرة لئلا يلقوا بها بلية الامن كان معه مدي وكان هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن  
معه مدي في آخر احرامهم قارئين يعني انهم ادخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لاصحابه وتامسهم  
في غلبا في اشهر الحج لكونها كانت منكورة عندهم في اشهر الحج ولم يمكنه التخلل معهم بسبب المدي واعتذر اليهم بلب

فحين نوح الحج

في ترك مواسا تم نصا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارنا في آخر امره وقد اتفق جمهور العلماء على  
 جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنهم من انتهى ويكون الا حواحه وهو في الحج والعمرة بمنزلة  
 التكبير في الصلوة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط غريزة الحج لفعل ظاهره فيجعل النفس متذلة خاضعة  
 لله يترك الملاذ والعادات المألوفة والنوازع الجمل وفيه تحقيق معاناة التعب والتعب والتعب والتعب من  
 المواقيت المعروفة لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لآل المدينة ذى الحليفة وآل الشام بحففة وآل بني نجر في المنازل وآل اليمن بليمة قال  
 فمن لمن ومن اتى عليهم من غير اليمن لمن كان يريد الحج والعمرة فقامت الساقية المنع عن تأخير الاحرام  
 فلو قدم عليها جاز ومن كان دونها فمجلس من اهله وكذلك حتى اهل مكة يملون منها  
 ويشك في الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر وفي رواية من حديث لاهجانه قاس الناس ذات عرت بقر  
 وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لآل البصرة والكوفة النظر واحد وقرن من طريقكم قال فمذمومات  
 عرف في المسيحي وميقات المكي للحج فوسكة ولعمرة المحل في العالم كبرية والتعظيم الفضل وفي المنهاج  
 افضل بتجار المحل الجعارة ثم التعميم ثم الحديث **فصل** ولا يلبس المحرم القميص الفرق بين المحيط  
 واني معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق وبجل وزينة والثاني ستر عورة وترك الاول  
 قواضع شذ وترك الثاني سوادا في الحجة ولا العمامة ولا البراقص ولا السراويل ولا ثوبا  
 مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل  
 من الكعبين ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وما مسه الورس والزعفران  
 لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم  
 فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الثوبا مسه ورس ولا زعفران  
 ولا الخفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين قال القائل عياض اجمع المسلمون  
 على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبس المحرم واخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد خفارا فليلبس اوبل وفي الصحيحين نحوه  
 حديث ابن عباس واخرج احمد والبخاري والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل عن حديث ابن عمر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحرمة ولا تلبس القفازين زاد ابو داود والحاكم والبيهقي ورس  
 الورس والزعفران من الثياب والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء بعد الالف زارا تلبس المرأة في يد  
 فتعطي اصابعها وكفها عند معاناة شيء ولا بتطيب ابتداء ويجوز ان يستمر على الطيب الذي كان  
 على يده قبل الاحرام فذلك هو الرابع مما بين الاول وقد وضع الماثل في ذلك في شرح المنتقى قال  
 صاحب سبل السلام في منسكه لما اراد الاحرام غسل الاحرام ثم طيبه طيبا بذريرة وطيب في مسك

١١٠  
 ١١٠

في يديه ورأسه حتى كان وبين المسك يرى في مغارقه ولحيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدام  
ولم يغسل انتهى ولا يأخذ من شعرة وبشرة الالهة الحديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما  
قال كان بي اذني من راسي فحملت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقمل تنشا على وجهي فقال  
ما كنت اري ان اجد قذيل من ماري اتجد شاة قلت لا قلت الآية فقد ية من صيام او صفة  
او نيك قال هو صوم ثلثة ايام او المعامسة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين  
ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل لنقل القرآن الكريم فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل في  
الحج وهذه الامور لا تحمل للحلال ولكنها مع المحرمات اغلاظ واخرج الشيخان من حديث ابي هريرة قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه قال  
هذا كقطر المذرى المرفث يطلق ويراد به الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الزيل  
المرة فيما يتعلق به الجماع وقد نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت  
فيحرم الجميع وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى اعلم قال الله تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرفث  
الى نسائكم والفسوق الذبح للمصاب والله تعالى اعلم قال تعالى او فسقا اهل بيوتهم الله واولادهم  
الحج ان قريشا كانت تقف عند المشعر الحرام بالمرزوقة بقرن وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة  
فكانوا يتجادلون يقول هو لاء نحن اصوب ويقول هو لاء نحن اصوب فقال الله تعالى لكل امته  
جعلناهم ناسكوه فلا ينازعنك في الامر وادع الى ركب لك على هدى سقيم هذا الجدل في الحج  
فيما نرى والله تعالى اعلم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح  
واما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد عارضه ما في صحيح  
مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال وما أخرجه احمد  
والترمذي وحسنه من حديث ابي رافع ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا  
وكان ابو رافع السفياني ربه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبين ميمونة وبها اعرف بذلك  
وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته للواقع فلا يعارض الاحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا مخالفا  
بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ائمة اختار اهل الجاهل من الصحابة والتابعين والفقهاء ان السنة  
للمحرم ان لا ينكح ولا ينكح واختار اهل العراق انه يجوز له ذلك ولا يخفى عليك ان الاخذ بالاحتياط اقل  
وعلى الاول السرفيين التكاثر من الارتفاعات المطلوبة اكثر من الصيد والاقباس الانشاء على الابقاء  
لان الفرج والطرب انما يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعرض المشل في هذا الباب دون البقاء  
انتهى ولا يقتل صيدا فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حيا والمراو من الصيد عند الشافعي

فانما الحج



او احرم وصيد حرم مدينة وشجرة لحرم مكة لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم المدينة حرام باين غير الى ثور وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الصحيحين ايضا من حديث عباد بن ثيم ان  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها واني حرمت المدينة  
 كما حرم ابراهيم مكة وفي الباب احاديث في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قال ابن القيم  
 سنة الصحيح الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صاحبيا في ان المدينة حرم حرم صيد باود وعوى  
 ان ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله  
 النخيل وبالله العجب اي الاصول التي خالفتها هذه السنن وهي من اعظم الاصول فلما ردد حديث  
 ابني عمير لم ينفته لهذه الاصول ونحن نقول معاذ الله ان نرد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم سنة صحيحة غير معلومة الشئ ابدأ وحديث ابني عمير يحتمل اربعة اوجه قد ذهب الى كل منها طائفة أحدها  
 ان يكون متقدما على احاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا الثاني ان يكون متاخرا عنها معارضا  
 لها فيكون ناسخا الثالث ان يكون النخيل ما حيد خارج المدينة ثم ادخل المدينة كما هو الغالب من الصيغ  
 الرابع ان يكون نخصته لذلك الصغير دون غيره كما يخص الابن بروة في التفضية بالعناق دون  
 غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل اصلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا  
 الاوجه واحدا انتهى الا ان من قطع شجرة او خبطة كان سلبه حلالا لمن وحده  
 لحديث سعد بن وقاص انه ركب الى قنوه بالعقيق فوجد عبد القيطع شجرة او خبطة فسلبه فلما رجع سعد  
 جاره اهل العبد فكلموه ان يريد على غلامهم او عليهم ما اخذ عن غلامهم فقال معاذ الله ان ارد شيئا  
 فقلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واني ان يرد عليهم اخرجهم سلم واحدا وفي لفظ للاحمد  
 وابي داود والحاكم وصحاح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من رايتموه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه  
 ويحرمه ورجع بفتح الواو وتشديد الجيم اسم واو بالطائف وتجره لحديث الزبير ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ان صيد ورجع وعضاه حرم محرم يذبحه رجل اخرج احدهم والوداود والبخاري في تاريخه  
 حسن التذري وصححه الشافعي وقد ذهب الى ما في الحديث الشافعي وهو محقق ولم يأت من قدح في الحديث  
 بما يصلح للفتح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه **فصل** وعند قدم الحاج مكة بطون  
 لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد  
 الطواف بالبيت قد استفاض عن الصحابة ان اول شيء كانوا يبدون بالطواف بالبيت ثم لا يحملون داهنجان  
 ولا يسير طواف القدوم لمن احرم من مكة وعليه اهل العلم في المنهاج ختم طواف القدوم حاج فلما قبل الوقوف سبعة  
 اشواط شرع الطواف في الاصل للاخافة المشركين كما في حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم واضحا فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى شرب فامرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

فاعلم  
 قدوم الحاج

ان يركبوا الاشواط الثلاثة وان يشوبابين الركنتين لم ينه ان يركبوا الاشواط كلها الا لابقا عليه ثم نقى عليه  
 وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف  
 الاول خبث ثلثا ثم شئى اربعاً وفي لفظ رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر ثلثاً ثم شئى اربعاً واخرج  
 احمد والبوداوي وابن ماجه عن عمر بن الخطاب قال فيم الرملان الآن والكشف عن التالك وقد اطلق الله الاسلام  
 ونفى الكفر واله ومع ذلك لا بدع شيئاً لنا لنعلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الجمهور الى ان  
 الطواف للقدر وم قال ابو حنيفة سنة وهو عن الشافعي انه يجزئ للمسجد واحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا  
 بالبيت العتيق يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقى قال في الحجة واول طواف بالبيت رمل و  
 اضطباع واجدة سعي بين الصفا والمروة وكان عمر اراد ان تترك الرمل والاضطباع لا تقضيا سيما ثم غفط  
 اجمالا ان لما سببا آخر غير منقضي فلم يتم كما ويقبل الحجر الاسود لما في الصحيحين من حديث عمر انه كان يقبل الحجر  
 ويقول اني لا علم انك حجر لا تضرك ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فخرج  
 احمد وابن ماجه والترمذي وصحاح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ياتي هذا الحجر يوم القيمة لعينان يصير بهما لسان نطق به شهدا لمن استلمه بحسن ديني والبي  
 احاديث واما الانباء بالحجر فلانه وجب عند التشريع ان يعين محل البداية وجهة المشي والحجر حسن مواضع  
 لانه نازل من الجنة واليمين امين المبتئين ويستلمه وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في استلامه ثلث  
 صفات احدها تقبيله وثانيها انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها ان يشي اليه بالمحج ولم يقبل طوافي لكذا ولا افح  
 بالتكبير كما يفعل كثير من لاعلم عنده وذلك من ابدع المنكرة بمحج ويقبل المحج لما في الصحيحين وغيرهما  
 حديث ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن المحج في اخرج  
 نحوه مسلم من حديث ابى الطفيل وزاد ويقبل المحج ونحوه اخرج احمد من حديث عمر بن الخطاب صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم قال لا يا عمر انك جل قوي لا تنزعهم على الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوه فاستلمه الا فاقبله  
 وبطل وكبر وفي اسناده مجهول ويستلم الركن اليماني لما اخرج احمد والنسائي عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود ويخط الخطا يا خطا وفي اسناده عطارد بن الساس  
 وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه وآله وسلم يس من الاركان الا  
 اليمانيين واخرج البخاري في تاريخه والبيهقي من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم يقبل الركن اليماني وفي اسناده عبد الله بن سلم بن هرم وهو ضعيف واخرج احمد والبوداوي  
 حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الركن اليماني ويضع قدمه عليه قال صاحب السلي  
 وكان يقول عند استلامها بسم الله والركن وكان كلما اتى الحجر يقول الله اكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف  
 الا انه اخرج ابو داود وابن حبان انه يقول من الركنتين ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

في صحيحه





عشر حسنة ورفع له بها عشرة درجات وفي أسناده من تقدم في الحديث الأول وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لاقامة ذكر الله تعالى وفي الباب أحاديث وبعد فراغه يصلي ركعتين وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبان في مقام إبراهيم ثم يعود إلى الركن فيستلمه لحديث جابر عن مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذ وأمن بمقام إبراهيم مصلي ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون قل هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه فقلت وجهر فيها بقراءة نمازها فالتج فيها السنة ليلة ونهار فلما فرغ منها إلى الحجر الأسود فاستلمه ثم خرج إلى الصفا من الباب الذي يقال **فصل** ويسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط داعياً بالماشود والكسعي واجب لقوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع فإنا نؤتي الأجر العظيم وعليه أهل العلم إلا أنه عند الشافعي من الأركان فلا يجبر بالدم وهو الجمهور إلى أنه فرض وعند حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوي والكسعي هو النسك الثالث لأن النسك الأول الأحرار والثاني الطواف كما تقدم ولله الأجر أحمد والشافعي من حديث جديته بنت أبي شجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسعوا فإن الله يكتب عليكم السعي وفي أسناده عبد الله بن الوليد وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فقل عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو ما شاء أن يدعو وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر في صحيح مسلم من حديث جابر أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دنا من الصفا قرأ الصفا والمروة من شعائر الله يدرباً يدرب به فبدر بالصفا قر عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز عده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعاه في ذلك فقال شل نأ ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبقت قدماه في طعن الوادي حتى إذا صعدت ما شئت حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويجوز السعي راكباً ومشياً وهو أفضل وعليه أهل العلم وإذا كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً حتى إذا كان يوم التروية أكل تألج لقول عائشة ما كنت أجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمنا من أهل البصرة فحلوا بين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وهو في الصحيحين وغيرهما أيضاً من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حلوا بين أحراركم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا صلاة لا حتى إذا كان يوم التروية فالحلوا بالبحر واجلوا التي قد تم لها منعة وفي لفظ لمسلم من حديثه أيضاً قال مرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

لما علمنا ان حرم اذا توجهنا الى منى فابلنا من الابل **فصل** ثم ياتي عرفة صوم عرفة ملبيا ملكر وجمع  
العصير الظهور والعصر لها ويخطب لما ثبت من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خطب الناس وهو على راحلة خطبة  
بربعة قر فيها قواعد اسلام وهدى فيها قواعد الشريعة اجمالية وقرر فيها الحرامات التي انفقت اللئ على تحريمها وهي  
الذمار والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين بحسين بينهما وقال في حجة الوداع  
يؤخذ بالاحكام التي يحتاج اليها ولا يصح حملها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنتهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام  
التي يراون بليغها الى جميع الناس انتهى ثم يفيض من عرفة ويبقى المزدلفة ويحج فيها بين العشاءتين المغرب  
والعشاء باذان واقامتين ولا يصح هناك ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يبيت بها قال  
النخاس ان كثيرا من الحجاج لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا يبيت وهذا بدعة يجب على الامير ومن  
قدرا ان يمنع منها لان من ترك المبيت بالمزدلفة وجب عليه اربعة دم في الاظهر وذهب ابن خزيمة وجماعة  
من العلماء الى ان المبيت به اكرن فعلى هذا اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره وشرط المبيت ان يكون  
في سائتة من النصف الثاني من الليل فلو وصل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليها قبل الفجر سقطت  
ثم يصل الفجر حين يتبين الاصبح باذان واقامة ويبقى المشعر الحرام تركه سنة في الوقوف بالمشعر  
الحرام بدعة ايضا ويستقبل القبلة في ذلك كما لا بد عندنا ويدعوه ويكبر ويهله ويوحده ويقف به  
والوقوف هو النسك الرابع من مناسك الحج الى قبل طلوع الشمس ثم يدفع حتى ياتي بطن  
محسر وهو محل تلك اصحاب الفيل ويرزخ بين المزدلفة ومنى ليس من هذه ولا هذه فمن شأن من خاف  
اسد وسلطوة ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويرب من الغضب ثم يسلك الطريق  
الوسطى بين الطريقين الى الجحرة التي عند الشجرة وهي جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات  
يكبر مع كل حصاة مثل حصي الخذف ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس وانما كان رمي الجمار  
يوم الاول غدوة وفي سائر الايام عشية لان من وظيفة الاول النحر والحلق والا فاضته وهي كلها بعد الكرم  
ففي كونه غدوة توسعة وانما سائر الايام ما يام تجارة وقيام سواك فالاسهل ان يجعل لك بعد ما يفرغ من  
حوائجك واكثر ما كان الخراخ في آخر النهار الا النساء والصبيان فيجوز لهم قبل ذلك وحلق رء  
فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمحلقين ثلاثا والمقصود من مرة واحدة او بقصرة وهو النسك  
الخامس فيحل له كل شيء الا النساء ومن حلق او خلع او افاض الى البيت قبل ان يرمى  
فلا يخرج ثم يرجع الى منى فيبيت بها الى التشرية وهو النسك السادس ويرمي في كل يوم  
من ايام التشرية الجمرات الثلاث بسبع حصيات مبتدأ بالجمرة الدنية ثم الوسطى ثم  
الجمرة العقبية لما اخرج احمد واهل السكون وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن  
بن عمار بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرنا بما افادني الحج عرفة واخرج احمد والبوداوي وابن عمر

قال غدار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفته  
 قتل بنبوة وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرقة حتى إذا كان عند صلوة الظهر راح رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم تجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من بعرقة وبنى مسجد  
 من حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فاملأوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ففصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبته  
 من شعر فغضب له بنبوة فزار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشك قرشيين أنه واقف عند الشعر  
 أحرام كما كانت قرشيت تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبته  
 قد ضربت له بنبوة قتل بها حتى إذا زاعت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس  
 وقال إن دماكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة ذنابي شهركم ذنابي بلدكم ذنابي حتى صبح مسلم من حديث أم سلمة  
 بن زيدان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا  
 عليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسرا وفي حديث جابر عند مسلم وغيره إن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم أتى المنزلة ففصل بها المغرب والعشاء بإذان واحد وأقامت من ولم يسبح بينهما شيئا ثم  
 اضطلع حتى طلع الفجر فصل الفجر حين تبين له الصبح بإذان وأقامته ثم ركب القصوى حتى أتى الشعر أحرام فاب  
 القبلة فدعا الله وكبره وثله ووحده فلم ينزل واقفا حتى أسفر جدا فمدفوع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسرا  
 فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرات الكبرى حتى أتى الجمرات التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة منها حتى انخرف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى النحر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث  
 جابر قال رمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجمرات يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس وفيها أيضا من  
 حديث ابن مسعود أنه انتهى إلى الجمرات الكبرى فحبل البيت عن يساره ونهى عن يمينه ورمى بسبع وقال بهذا  
 رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي رواية حتى انتهى إلى جمرات العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث  
 ابن عباس قال لما منى قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضغطة ألم وفيها أيضا من  
 حديث عائشة قالت كانت سودة امرأة منسومة شربة فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تغني  
 من جميع بيل وفي الباب حديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى  
 فأتى الجمرات فرماها ثم أتى منزله بنى وخر ثم قال للحلاف خذوا وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس في الصحيحين  
 وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله  
 قال اللهم اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله اغفر  
 وأخرج الحاكم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا  
 أجمرة فعدل لكم كل شيء إلا النساء وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

واتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند البجعة فقال يا رسول الله خلقت قبل ان ارمى قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال  
 فجمعت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني انضت الى البيت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج  
 وفي رواية فيها فمسل عن شيء لم يمسد الا قال افعل ولا حرج واخرج احمد من حديث علي قال جاء رجل فقال  
 يا رسول الله خلقت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني انضت قبل ان املق قال املق ولا حرج  
 وفي لفظ للترمذي وصححه قال اني انضت قبل ان ارمى وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قيل له في الذبح والجلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج واخرج احمد وابوداود  
 وابن جابر والحاكم من حديث عائشة قالت افاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم  
 حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي ايام التشريق يرمى البجعة اذا زالت الشمس كل جمعة بسبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها  
 وعين ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجماع حين زالت الشمس واهل البيت  
 والترمذي وحسنه وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نختين فاذا زالت الشمس مينا واخرج الترمذي وصححه  
 من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رمى البجعة شتى اليها اذا هبوا ورجعوا وفي لفظ  
 عنه انه كان يرمى البجعة يوم النحر راكبيا وساردا لك ماشيا وخيما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان  
 يفعل ذلك اخرج احمد وابوداود وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر ان المغيرة بن شاذان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليلتي منى من اجل سقايتهم فاذا نزل في البخاري احمد  
 من حديث ابن عمر انه كان يرمى البجعة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم  
 مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يده ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة  
 ثم يدعو ويرفع يده ويقوم طويلا ثم يرمى البجعة ذات العقب من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم يهرف  
 ويقول هكذا ركبت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليعلمه واخرج احمد واهل السنن وصححه الترمذي  
 من حديث عائشة بن حدي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خص لرعاء الابل في بيتوته عن  
 منى يريون يوم النحر ثم يريون الغداة ومن بعد الغداة ليوين ثم يريون يوم النحر واخرج احمد والنسائي  
 عن جابر بن مالك قال رجونا في الحج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعضنا يقول ربيت بسبع حصيات  
 وبعضنا يقول ربيت بست حصيات ولم يعيب بعضهم على بعض ورجال الصريح وليستخب لمن  
 يحج بالناس ان يخطبهم بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائما والاخرة اخف ويجلس مينا كما يجمعون  
 فيها الناس الى اليوم الثاني واذا زالت الشمس اغتسل ان حب يوم النحر لحديث الراش بن بيا  
 قال رايت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقية الغنم يوم النحر اخرج احمد وابوداود  
 واخرج نحوه ابو داود ايضا من حديث ابي امامة واخرج نحوه ابو داود ايضا من حديث عبد الرحمن بن معاذ

فانما

المتنبي واخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكر بن وريد انه قال فان دماكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم  
 هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم الا اهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الشاهد  
 قرب مبلغ أو عني من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويستحب الخطبة في وسط  
 ايام التشريق لحديث سكر بنيت بهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم الروس فقال اي يوم هذا قلنا الله ورسوله اعلم قال اليس او سطا ايام التشريق اخرج ابو داود  
 ورجاله رجال الصحيح واخرج نحوه احمد من حديث أبي بصرة بن جبال رجال الصحيح واخرج نحوه ابو داود عن جليل بن بني كثر قسنت  
 صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة يوم عرفة ويوم النحر وسبأ ايام التشريق يطوف الحاج طواف الافاضة  
 وهو طواف الزيارة يوم النحر لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه والمراد بقوله افاض  
 اي طاف طواف الافاضة قال النووي وقد اجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة من  
 من اركان الحج لا يصح الا به والتفتوا على المستحب فعليه يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان اخره عنه وفعله  
 في ايام التشريق اجزا ولا اهر عليه بالاجماع قال صاحب بل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الوداع  
 ويسمى طواف الافاضة طاف صلى الله عليه وآله وسلم ولم يطف النحر ولم يسبح وقسنت جمته رفع يديه  
 للدعاء سنت مراتب الاولى على الصفا الثاني على المروة الثالثة بعرفة والرابع بمنزلة واما الخامس عند الجمرة  
 الاولى السادس عند الجمرة الثانية سبته واذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع  
 لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم لا يفر احد حتى يكون آخر عمره بالبيت وفي لفظ للبخاري وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم امر الناس ان يكون آخر عمرهم بالبيت الا انه خفف عن المروة اكمال في الباب احاديث  
 وآلى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور قال مالك وداود وابن القثير يهونته لاشي في تركه قال  
 في الجملة والسترة تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر لقصور الكونه هو المقصود من السفر وساقطة  
 لعادتهم في توديع الوفود ملوكا عند التفرد وقال صاحب بل السلام ثم انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 طاف طواف الوداع ليلا سحرا ولم يزل في هذا الطواف وصلى الفجر بالحرم وقر بالطور ثم نادى بالرحيل  
 فارتحل راجعا الى المدينة فلما اتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كثر ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له الملك ولا حميد وهو على كل شيء قدير آجئون تاجبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق وصفه  
 ونصر عبده وهزم الاحباب وصفه ثم دخلها نهارا انتهى **فصل في الهدى** يقول تعالى والبلدين جلنا  
 لكم من شعائر الله والتقوى اهل العلم على ان الهدى مستحب للحاج المفرد والعمر المفرد ووجوب على التمتع بالقلبان  
 وعلى من وجب عليه جوار العدة ان على الاحرام ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الضحايا افضلها الهدى البنية

١٢٠



لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولائها انفع للفقراء شعر البقرة شعر الشاة لأن البقرة  
 انفع بالنسبة الى الشاة وهذا اذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحدا اما اذا كانوا جماعة بعدد ما يجزى عنه  
 البدنة والبقرة فقد وجه اختلاف بل الافضل سبع البدنة او البقرة ام الشاة عن الواحد والظاهر ان الابعاد  
 لما هو انفع للفقراء ويجزى البدنة والبقرة عن سبعة لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال امرنا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشتري في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة وفي لفظ مسلم  
 فقتيل جابر ايشترك في البقرة ايشترك في الجزر فقال ما هي الامن البدن واخرج احمد وابن ماجه عن  
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتمه رجل فقال ان على بدنة وانا موسر ولا اجد ما فتيها  
 فامرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتباع سبع شياه فيذبحهن ورجالهم رجال الصحيح ولا يعارض بهذا  
 ابن عباس عند احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي حسنة قال كنت في سفر فحضر الاسمي فذبحنا البقرة  
 عن سبعة والبعير عن عشرة وكذلك لا يعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قسم فعلى عشرة من الغنم بغير لان تعديل البدنة بسبع شياه هو في المدي وتقدر لها بعشر هو في الا  
 في الغنمة وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في المدي سبع شياه وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع  
 وناصح هذه الدعوى فان خلاف مشهور ويجوز للمهدي ان يأكل من لحم هديه لحديث جابر ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر من كل بدنة ببضعة فحلبت في قدر فطبخت فاكل هو وعلي من لحمها  
 وشربا من مرقها اخرج احمد وسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة انه دخل عليها يوم النحر بلحم بقرة فقالت  
 ما هذا فقيل نحر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن اذواجه قال النور وجمع العلماء على ان الاكل من  
 بدني التطوع وصحته سنة انتهى والظاهر انه لا فرق بين بدني التطوع وغيره لقوله تعالى فاكلوا منها ويكرب  
 عليه اي المهدي على هديه لحديث انس في الصحيحين وغيرهما قال رأي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 رجلا يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وفيها نخوة من حديث  
 ابيريرة وخرج احمد وسلم من حديث جابر انه سئل عن كوب المهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا ايجبت اليها حتى تجد ظهرا ويندب لها اشعاره  
 وتقليده لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى الظهر  
 بذي الحليفة ثم دعا ناقة فاشعرها في صخرة سناكها الامين وسلمت الدم عنها وقلدها نعلين قال ابن القيم  
 في اعلام الموقعين قالوا انها خلاف الاصول اذ لا شعار مثله ولعمرو اللذان هذه السنة خلاف الاصول  
 الباطلة وناضر ما ذلك شيئا والمثلية المحرمة هي العدوان لا يكون محقوبة ولا تعظيما لشعائر الله فاما  
 صفحتها البعير المستحب او الواجب في الجسدين ومنه قليلا فيظهر شعرا الاسلام واقامة هذه السنة  
 التي هي من احب الاشياء الى الله وفق الاصول وآتي كتابا وسنة حرم ذلك حتى يكون خلافا

للاصول قياس الاشعار على المشقة المحرمة من انفس قياس كل وجه الارض فانه قياس ما يحبه الله فيضاه على ما يقضيه لسيخطه ويغني  
ولو لم يكن في حكمه الاشعار الا تعظيم شعائر الله واطهارها وعلم الناس بان هذه قرايين الله عز وجل تساق  
الى بيته تزدحم له وتمتدح بها اليه عند بيته كما يتقرب اليه بالصلوة الى بيته عكس ما عليه عادته المشركون  
الذين يذبحون للاربابهم ويصلون لها فشرع لاوليائه واهل توحيده ان يكون نسكهم وصلواتهم لله وحده  
وان يظهر واشعار توحيده غاية الاطهار ليخلو دية على كل دين فمذهبه هي الاصول الصحيحة التي جارت  
السنة بالاشعار على وفقها والله اعلم ومن بعث بعدى لم يحرم عليه شئ مما يحرم على المحرم  
لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يهدي من المدينة ثم لا ينجس  
شيئا مما يجنب المحرم **باب العمرة المفردة** وقد تقدمت صفتها يحرم لها من الميتة  
اي التنعيم لان الاحرام لها كلاحرام الحج وقد تقدمت الادلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة ومن  
كان في مكة خرج الى الحقل لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله  
بن ابي بكر ان يخرج عائشة الى التنعيم فحرم للعمرة منه شرب طواف ويسجى ويحلق او يقصر ولا خلا  
في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة  
انه امر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعي والحلق او التقصير فمن فعل ذلك فقد حل اصل كاه فواقعوا  
النساء بعد ذلك وهي مشربة في العالم كيرة العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ولشأنه في قولان  
انهم بها انما فرض والثاني سنة في جميع السنة لحديث عائشة عند ابى داود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال وفي الصحيحين من حديث الشيخ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم اعتمر اربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة ومن ذلك عمرة عائشة التي امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمر بها من التنعيم فان ذلك كان مع حجة ما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم وقد كان اهل جبالية يحرمون العمرة في ايام الحج فرد عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعالى عليه وآله وسلم وعتمر وامر  
بالعمرة فيها وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعالى عليه وآله وسلم قال لعمرة في  
رمضان تعدل حجة ومن اراد تفصيل احكام الحج والعمرة على الوجه المأثور فليرجع الى نهكنا رحلة الصديق  
الى البيت العتيق والى كتابنا مسك ختام شرح بلوغ المرام **كتاب النكاح** يشاع لمن  
استطاع الباعثة لما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر  
اشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه غرض للبصر وحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم  
فانه له وجاء والمراد بالباءة النكاح والاماد يثبت الواردة في الترغيب في النكاح كثيرة وتعالى قل للذين  
يفضون البصائر انهم يحفظون افروجهم ذلك لانه ان التشخير بما يصنعون وقل للمؤمنات فليضفن من  
البصائر من يحفظن فروعهم وجب على من شئ الوقوع في المعصية لان اجتناب الاحرام وجب

العمرة المفردة  
كتاب النكاح



ولجالها ولديها فاطمة بذات الدين تربت يداك وفي صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال ان المرأة تنكح على دينها وماله وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك وفي الحجة قال  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير النساء ركن الابل نساء قریش احناه على يده في صغره وارعاه على زوج  
في ذات يده اقول يستحب ان تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نساها صالحة فان الناس يمانون  
كمعادن الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم غالبته على الانسان وبمتركة الامر المجهول هو عليه من  
ان نساء قریش خير النساء من جهة انهن اخنا الننان على ولد في صغره وارعاه على الزوج في ماله ورفيقه في  
ذلك وهذا من اعظم مقاصد النكاح وبها انتظام تدبير المترل وان انت فحشت حال الناس اليوم في  
بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيره لم تجد ارسخ قدما في الاخلاق الصالحة ولا اشد لزوما لها من نساء قریش انتهى  
وتحطت الكبدية الى نفسها لما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارسل الى امرئ سلة فخطبنا  
والمعتبر حصول الرضا منها الحديث ابن عباس عند مسلم وغيره الشيب احق بنفسها من وليها والبكر  
تتأذن في نفسها واذا نكحها شأ في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعائشة نحوه واخرج احمد  
وابو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس ان جارية كبرتها النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم فذكرت ان اباهما زوجها وبجى كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجال اسناده ثقاة  
واخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال جارت فتاة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم فقالت ان ابني زوجني ابن اخته ليرفع بي خميسه قال فضل الامر اليها فقالست قد اجزت ما ضع  
ابي ولكن اريد ان اعلم النساء ان ليس الى الابار من الامر شيء ورجال الصحيح واخرجه احمد والنسائي  
من حديث ابن بريدة عن عائشة في الحجة البالغة اقول لا يجوز ايضا ان يحكم الاوليا فقط لانهم لا يعرفون  
ما تعرف المرأة من نفسها ولان حارة العقد وقارة راجحان اليها والاكسيتما طلب ان تكون هي المرأة  
صريحا والاكسيتان طلب ان تاذن ولا تمنع واذا نكح السكوت واتما المراد استئذان البكر البالغة ولو  
الصغير كيف ولما راي لها قد زوج ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عائشة من رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى لمن كان كفووا الحديث على عند الترمذي ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا توخرن الصلوة اذا اتت واجمالة او حضرت والايم  
اذا وجدت لها كفوا واخرج الحاكم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الصرة  
الكفا لبعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وعلى الحي ورجل لرجل الا حاكم او حجام وفي اسناده رجل مجهول وقال  
ابو حاتم انه كذب لا اصل له ولكن رواه البراء في مسنده من طريق اخرى عن جنداب بن جيل رضى العرب بعضها  
الكفا لبعضهم وفيه سليمان بن ابى الجون وفيه عن كنانة في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
في الاسلام اذا نكحوا واخرج الترمذي من حديث ابى حاتم الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كنا  
نكح

والله وسلم اذا تألم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه وقد صحح الترمذي وقد اخرجنا ايضا الترمذي من حديث  
 ابي هريرة واخرج الدارقطني عن عثمان قال لا تمنع تزوج ذوات الاحساب الا من الكفاة وفي نسخة الباقية  
 قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ان لا تغفلوه تكن فتنه  
 في الارض وفساد عريض اقول ليس في هذا الحديث ان الكفاة غير معتبرة كيف وهي مما جبل عليه طوائف  
 الناس وكاد يكون القبح فيها اشد من القتل والناس على مراتبهم والشرائع لا تشمل مثل ذلك لذلك  
 قال عثمان لا تمنع النساء الا من الكفاة من ولكن اراد ان لا يتبع احد محقرات الامور نحو قلة المال ورثاته الخ  
 وعوماته اجمال او يكون ابن ام ولد ونحو ذلك من الاحساب بعد ان يرضى دينه وخلقه فان اعظم مقاصد  
 تدبير المنزل الاصطحاب في خلق حسن وان يكون ذلك الاصطحاب سببا لصلاح الدين وفي المسوى في  
 باب الكفاة قال الله تعالى فمن كان مؤمنا لم يكن فاسقا لا يستون وقال تعالى اهلهم فيهمون رحمة  
 ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا  
 ورحمة ربك خير مما يجمعون فالتب هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس وان ذلك امر ثابت  
 فيهم ولم يرد الله تعالى فكان تقرير انهم يختلفوا في تحديد المعاني التي يقع بها التفاوت فذهب اكثرهم  
 الى انها اربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والمراد من الدين الاسلام والعدالة واعتبر الشافعي السلا  
 من العيوب المشبهة للنجار ايضا ومعنى اعتبار الكفاة عند الجديفة ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير الكفاة  
 فللاولياء ان يفرقوا بينهما وعند الشافعي ان احد الاولياء المستوين اذا زوجها برضاها من غير كفو لم يصح  
 وفي قول يصح ولم يفسخ اذا زوج الاب بكرة صغيرة او بالغة بغير رضاها وفيه القولان ايضا انتهى و  
 يخطبه الفخيرة الى وليها كما في صحيح البخاري وغيره من عروة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب عائشة  
 الى ابي بكر رضي الله عنه لما تقدم من الاحاديث الصحيحة ويحرم الخطبة في العدة لحديث فاطمة  
 بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجز لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سكتي ولا نفقة وقال الهارثي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا طلقت فاذا نيتي فاذا نيتي وهو في صحيح مسلم وغيره واخرج البخاري عن ابن عباس  
 في تفسيره قوله تعالى في ما تحق من خطبة النساء قال يقول اني اريد التزوج ولو دوت انني استر في امره صاقي واخرج الدارقطني  
 عن محمد بن علي الباقر انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ام سلمة وهي متأينة من ابني سلمة فقال لقد علمت اني  
 رسول الله وغيره من نكاحه ولا نكاحي من قومي وكانت تلك خطبة واحد من منقطع قال في الفتح والنسب العلماء على ان المراد بهذا  
 الحكم من بات عنهما زواجهما اختلفوا في العدة من المطلق البائن كذا من نفك كاحصا واما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز  
 ان يعرض لها بالخطبة فيها والحال ان التصريح بالخطبة حرم لجميع المعتدات والمعتز مباح في الاولى حرام في الثانية فمتلف فيه  
 بالبائن والخطبة على الخطبة لحديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البائن  
 اخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يتابع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذروا وهو في صحيح مسلم

الخطبة

وغيره وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك وأخرج  
 أيضا من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطب قبله أو يأذن له وقد ذهب  
 إلى تحريم ذلك الجمهور ويحوز له النظر إلى المخطوبة لحديث المغيرة بن عبد الله بن النخعي وابن ماجه والترمذي  
 والدائري وابن حبان وصححه انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم النظر إليها فانه أحق  
 ان يودم بينكما فأتى أبوها فاتخبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانما كرم ذلك فسمعت  
 ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن ينظر فانظر  
 الا فاني انشكرك كانما غطيت ذلك عليه فنظرت إليها فتر جثتها فذكر من موافقتها ذكر ما أحمد وأهل السنن  
 وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه رجل فاجهره انه تزوج  
 امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر  
 إليها فان في عين الأنصار شيئا وفي الباب احاديث ولا نكاح الا بولي لحديث أبي موسى عند أحمد  
 وابي داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان والحاكم وصحاحه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 لا نكاح الا بولي وحديث عائشة عند أحمد وابي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم  
 وابي عوانة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايا امرأة تكلمت بغير إذن وليها فنكاحا باطل  
 فنكاحا باطل فنكاحا باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان شجر وانا سلطان وولي من لا  
 ولي له وفي الباب احاديث قال الحاكم وصححه الرواية فيه عن ابي النضر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرور ثم ثمين صحابيات والولي عند الجمهور هو الاقرب من  
 العصبية وروى عن ابي حنيفة ان ذوى الارحام من الاولياء قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه  
 انه يحرم استبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن لمفسار ما قلناه من الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم الكثرة  
 لهم ولا يشايح ان يميز النكاح من السفاح بالتشهير واحق التشهير ان يحضر اولياؤها ولا يجوز ان  
 يحكم في النكاح النساء خاصة لنقصان عقولهن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يتدين المسلمة ولعدم حماية حسب  
 من غالبها فربما غلبن في غير الكفو وفي ذلك عار على قومها فوجب ان يحيل لها وليا وشي من هذا الباب  
 ليست للفسدة وايضا فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة انهن عوانى بايديهم وهو قوله تعالى  
 الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم بعضا انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الا بعارة الولي  
 القريب فان لم يكن قربة بارة الولي البعيد فان لم يكن قربة بارة السلطان فان زوجت نفسها او غيرها  
 باذن الولي او بغير اذنه بطل ولم يتوقف وما يدل قوله لا تنكح المرأة الا باذن وليها لا يزوجه الا وكيل الو  
 ويحكم زوجها بنفسه بالاولى وقال ابو حنيفة ينعقد نكاح المرأة اختراعا لعلها البالغة برضاها وان لم يحق  
 عليها مني بكرة كانت او ثيبا وما يدل الحديث انه يكره لها ذلك خشية ان تقصر في رعاية الكفاة وغيره

ب  
 ك  
 ك



او تمسب الى الوقاحة او تأويله ان للولى حق الاعتراض في غير الكفو فمضى قوله لا تنكح اى لا تنكح نكاحا الا باذنه  
لان له حق الاعتراض في غير الكفو وقال محمد بن يعقوب قوفا على اذنه كذا في المسوى وشاهدين لحديث  
عمران بن حصين عندهما كذا قطنى والبيهقى في العلل واحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن مهران وهو متروك واخرج  
الدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح الا  
بولى وشاهدي عدل فان شاربوا فالسلطان ولى من ماله ولى له واسناده ضعيف واخرج الترمذى  
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي يتكفن أنفسهن بغير نية  
وصح الترمذى وقفه وبزه الاحاديث واورده في معناه يقيى بعضها بعضا وقد ذهب الى ذلك الجمهور  
ففى شرح الشئ كراى العلم على ان النكاح لا ينعقد الا بنية ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضورا حال العقد واخلفوا فى صفة  
قال الشافعى لا ينعقد الا بشهد رجلين عدلين قال ابو حنيفة ينعقد برجل وامرئين وبغاسقين كذا فى المسوى وفى  
فى باب لا يخل نكاح الشتر مالك عن ابى الزبير المولى ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا  
نكاح الشتر ولا اجيزه لو كنت قد كنت فيه لرحمت الا ان يكون الولى العاضل او غيرها مسلم لقول تعالى فلا تغفلون  
ان يتكفن ازواجهن وتزوج بهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ام حبيبة بنت ابى سفيان من غير وليها لما كان  
كافرا حال العقد ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يוכל لعقد النكاح ولو واحدا  
لحديث عتبة بن عامر عن ابى ذر الخدرى ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للرجل ان ترضى ان ازوجهك  
فلانة قال نعم وقال للمرأة ان ترضى ان ازوجهك فلانا قالت نعم فزوج أحدهما صاحب الحديث وقد  
ذهب الى ذلك جماعة من اهل العلم الا فى النكح وريجة والثوري ومالك والوصيفة واكثر اصحابه للبيهقى  
والوثور وحكى فى البحر عن الشافعى وزفر انه لا يجوز قال فى التبع وعن مالك لو قالت للمرأة لوليها زوجي  
بمن رأيت فزوجها من نقتله ومن اختار له مما ذكرك ولو لم يعلم عين الزوج وقال الشافعى يزوجه  
السلطان او ولى آخر مثله او قهر منه ووافقه زفر **فصل** في نكاح المتعة قال فى الحجة خص منها  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياها ثم نهى عنها انا الترخيس او لا نكح كان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس  
فمن يقدم عليه ليس بها اى لا يشرع ابن عباس انها لم تكن يؤخذ استيجار على مجرد البضع بل كان  
ذلك مضمورا فى ضمن حاجات من باب تدبير التزك كسيف ولا يستيجار على مجرد البضع السلخ عن الطبيعة  
الانسانية ودفاعه يحيا الباطن سليم وآما انتهى عنها فلا ارتفاع تلك الحاجة فى غالب الاوقات وايضا  
ففى جريان المرسوم باختلاط الانساب لاننا عند القضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الامر مبدأ فلا يبر  
ماذا تصنع وضبط العمة فى النكاح الصحيح الذى بناه على التاميد فى غاية العسر فانك بالمتعة واهمال  
النكاح الصحيح المتبر فى الشرع فان اشر المرء عشرين فى النكاح انما غالب دعتهم قضاء شهوة الفرج وايضا

فلا ينعقد

[illegible]

ودون الاخذ بساقتها واما في هذه الازمان التي شكت الفروج فيها الى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يتركه المحل  
 سماه يود بل عي في عين الدين وشجاني حلق المؤمنين من قبائح تشمت اعداء الدين به ويمنع كثيرا ممن يريد الزواج  
 فيه بسبب بحيث لا يحيط بقفاصيلها خطاب ولا يصحرا كتاب يراها المتون كلهم من قبح القبايح ويعودونها من  
 اعظم الفضائح قد قلبت منها الدين رسمه وغيرت منها رسمه وسمح التنيس المستعار فيها المطلقة بنجاسته التحليل وزعم  
 انه قد طيلها للتحليل فيا لله العجب اي طيب اعداء هذا التنيس الملعون واي صلوة حصلت لها والمطلقة  
 بهذا الفعل الدون الى غير ذلك انتهى وقد اطال رحمه الله تعالى في تخريج احاديث تحريم التحليل في هذا  
 الموضعين فدير جع اليه وكذلك الشغار للثبوت انتهى هذه في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار واخرج مسلم من حديث ابي هريرة قال نهى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل لزوجتي انتك وازوجك انتي  
 آون ورجني اختك وازوجك اختي واخرج مسلم ايضا من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب احاديث قال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح  
 الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته واخرجهم على البطلان قال الشافعي هذا نكاح باطل كزنا المتعة  
 وقال ابو حنيفة جائز وكل واحد واحد منهما ميثمها انتهى ويجب على الزوج الوفاء بشرط المراجعة لحديث  
 عقبته بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احق الشروط ان يوفى بها ما تحلتم الزمان  
 وهو في الصحيحين وغيرهما قلت هو قول اكثر اهل العلم وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان احق الشروط  
 الخ خاص في شرط المهر افاسمى لها بالآل في الذمة او عينها عليه ان يوفى بها ما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي  
 هي مقتضى العقد واما ما سوى ذلك مثل ان يشترط في العقد المراجعة ان لا يخرجها من دارها ولا ينقلها من بلد  
 او لا ينكح عليها او نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به ولا اخرجها ونقلها وان ينكح عليها الا ان يكون في ذلك عيب  
 فيلزمه السمين كذا في المسوى الا ان يحل حراما او يحرم حلالا فلا يحل الوفاء فيه كما ورد بذلك الدليل  
 وقد ثبت النهي عن اشتراط ما هو كحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 نهى ان يخطب الرجل على خطبة اخيه او يتبايع ببيع على بيعه اخيه ولا تسال المرأة طلاقا اختها لتستكفي ما  
 سمعتها او انما فانما رخصتها صلى الله وآله وسلم واخرج احمد من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل ان ينكح امرأة بطلاق اخرى ويحرم على الرجل ان ينكح زانية او مشركة  
 لقوله تعالى الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكح الا زانية او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولما  
 اخرج احمد باسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والاسط من حديث عبد الله بن عمر ان رجلا من المسلمين  
 استاذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امره يقال لها ام هنول كانت تسافح وتشترط لان  
 ينفق عليه فقر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكح الا زانية او مشرك واخرج ابو داود والشافعي

والترمذي حقه من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كان يحمل الأسارى بكفة وكان بكفة بني  
يقال لها عناق وكانت صدقته قال فحببت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله كم  
عنا قال فسكت عني فنزلت الآية والزانية لا ينكها الا اذن او مشرك فذهاني فقهر ما عني وقال لا تنكها  
واخرج أحمد والبوداؤد باسناد رجاله ثقات من حديث ابن شيرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم الزاني المجلود لا ينكح الا مشد قال ابن القيم اخذ بهذه الفتاوى التي لا محارض لها الا ما هم محمد بن  
وافقه وهي من محاسن مذهبه فانه لم يجوز ان ينكح الرجل زوجا تنكحه ويعضد مذهب بضعه وعشرون دليلا  
قد ذكرنا ما في موضع آخر انتهى واخرج ابن ماجه الترمذي وصححه من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع  
مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله واشنى عليه وذكره وعظم ثم قال استوصوا في النساخ خيرا  
فانما من عندكم عوان ليس تملكون منه من شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجرو  
في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تتبعوا عليهن سبيلا واخرج البوداؤد والنسائي  
من حديث ابن عباس قال جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمنع يدك  
قال عز بها قال اخاف ان يبيها نفسي قال فامتنع بها قال الترمذي ورجال اسناد صحيحهم في الصحيحين  
قال ابن القيم عورض بهذا الحديث التشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تجوز البغايا واختلفت  
مسالك المحرمين لذلك فية فقالت طائفة المراء باللاس ملتئم الصدقة لا تمتس الفاحشة وقالت طائفة  
بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو حرام وقالت طائفة بل هذا من التزام  
اخف المفسدين لرفع اعلاها فانه لما امر بفارقتها خاف ان لا يصير عنها فيواقها حراما فامر من ينكحها بما سلكها  
او سواقعتها بعقد النكاح اقل فسادا من سواقعتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت فاق  
طائفة ليس في الحديث ما يدل على انها زانية وانما فيه نهي لا تمنع من مبيتها او وضع يده عليها او نحو ذلك فهي  
تعتلى اللبان لذلك ولا يلزم ان تعطية الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معها جابتها الداعي الى الفتنة  
فامر بغيرها تارة كما يريه الى ما لا يريه فلما اخبره بان نفسه تتبعها وانه لا صبر له عنها ارمى صلوة امساكها  
ابرج المسالك والله تعالى اعلم انتهى في المسوى اقول لظاهر عندي ان عني اخلا فم هذا اخلا فم في  
مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال احمد مرجع نكاح الزانية والمشرقة وقال غيره مرجع الزنا والشرك  
والمراد على هذا ان العادة قاضية بان الزانية لا يرغب فيها الا اذن او مشرك والزنا والشرك حرام  
على المؤمنين فكما لا يليق بحال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه يبين ثبوت  
الآية ومع ذلك فلا يخلو عن بعد في الكافي مذهب احمد الزانية حرم كاهما كالمعتدة واما غير احمد فقولهم  
جواز نكاح الفاحشة وان كان الاختيار غير ذلك الحديث لا مرد له قال الواجدى عن ابى عبد  
مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فخر الما جرين ارادوا نكاح البغايا لئلا ينقض عليهم

هذا المتن

وذهب سعدان التميمي كان عالما ثم نسخته الرخصة واورد ابو عبيد على هذا الحديث ان خلاف الكتاب  
والسنة المشهورة لان الله تعالى انما اذن في نكاح المحصنات خاصة ثم انزل في القاذف آية اللعان  
وسبق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التفريق بينهما فلا يجتمعان ابدان فكيف يامر بالاقامة على  
ظاهره لا تمتنع من ارادها والمحدث مثل فان ثبت قضاؤه ان الرجل مصف امرأته بالخرق وضعت  
الراي وتضييع ماله في لا تمتنع من طالب ولا تحفظ من سارق وهذا شبهه بالبنى صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم واحرمي بحديثه اقول في الاستدلال بحديث لا ترويدا لمس نظر من وجبين أحدهما ان  
ليس ميا لها بالزنا البتة بل ريبا بقاء الاحتياط في امر الملاستة فحصل ان لا تتورع من اللبس المحرم  
وتتورع من حقيقة الزنا المفضة الى الجدة والمقتضى لمجمل الموجب للفضيحة الشديدة وكل من امره لا تتورع من النظر  
واللبس المحرمين وتتورع من موجب الجدل وسبب الجمل خوفا من الفضيحة فلما لم يصح بالزنا لم يوجب البنى  
تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق وثانها ان حالة الابتداء تغرق حالة البقاء في اكثر المسائل كالمحرم  
بالنكاح في حالة احرامه ولا يضره البقاء فاذا جوزه البنى صلى الله عليه وآله وسلم امساكها في حالة بقاء  
النكاح من اين كذا يجوز ابتداء النكاح انتهى والعكس وانما قال بالعكس لان هذا الحكم لا يختص بالرجل  
ودون المرأة كما تضمن ذلك الآية الكريمة الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكح الا زانيا او مشركة  
ومن صرح القرآن بتحرمة سببه وهو ظاهر بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وبنات  
واخواتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاغة واولادكم نسائكم  
وربا نبيكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان كنتم كنوا فدخلتم بهن فلا جناح عليكم واما  
ابنائكم الذين من اصلابكم وان تصبوا بعين الاختين الاما قد سلف ثم قال اصل لكم ما وراكم في النسب  
اتفقت الامة على انه يحرم على الرجل اصوله وفصوله وقصول اول اصوله واول فصل من كل اصل بعده  
فالاصول هي الاصاات والتجارات وان علون والفصول هي البنات وبنات الاولاد وان سفون  
وفصول اول الاصول هي الاخوات وبنات الاخوة والاخوات من ان سفون واول فصل من كل اصل  
بعده هي العمات والتجالات وان علت ودرجتهن انتهى والرضاع كالنسب لحديث ابن عباس  
في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاغة ما يحرم من الرحم وفي لفظ  
من النسب وفيما ايضا من حديث عائشة من روى ما يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولادة وخرج  
احمد والترمذي وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اشدر  
من الرضاغة ما حرم من النسب قال اهل العلم والمهرات من الرضاغة سبع الامم والاخت بنفس  
القرآن والبنات والعمات والتجالات وبنات الاخ وبنات الاخت فان هؤلاء يحرم من النسب فيحرم  
من الرضاغة وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب وقد حقق الكلام في ذلك

ابن القيم في المدي في المسوى اتفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرأة يحرم النكوة على ابيه  
 النكاح وان علوا وعلى ابناؤه وابناء اولاده من النسب والرضاع جميعا وان سفلوا تحريمها موبدا  
 بحد العقد ويحرم على النكاح امهات النكوة وجداتها من الرضاع والنسب جميعا تحريمها موبدا بالحد والعقد  
 فان دخل بالنكوة حرست عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان غارت قبل  
 ان يدخل بها جاز له نكاح بناتها واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في النكاح فاذا ارضعت  
 المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب الرضعة كل من يحرم على ولد من النسب ولا  
 تحرم الرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليك ام اختك اذا لم تكن امك ولا زوجة ابك  
 ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك ام اخت الا وهي ام لك او زوجة لابك  
 وكذلك لا تحرم عليك ام نافتك اذا لم تكن ابنتك او زوجة ابك ولا جدة ولدك اذا لم تكن  
 امك وام زوجتك ولا اخت ولدك اذا لم تكن ابنتك او ربيبتك وحرمة الرضاع تكون بالبرهان  
 كما تكون بالنسب وهو قول اكثر اهل العلم انتهى والجمع بين المروءة وعمتها او خالتها الحديث بائنه  
 في الصحيحين وغيرهما قال نبي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان شيخ المروءة على عمتها او خالتها وفي  
 لفظهما نهي ان يجمع بين المروءة وعمتها وبين المروءة وخالتها وفي الباب احاديث وقد حكى الشافعي  
 المنع من ذلك عن عاتة اهل العلم وقال لا نعلم بينهم خلافا في ذلك وقليل ابن المنذر ليست اعلم  
 في منع ذلك اختلافا اليوم وقد حكى الاجماع ايضا الشافعي والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت  
 الامة على انه يحرم عليه ان يجمع بين الاثنين وبين الامة وبنت اخيه وبنت الخالة وبنت اختها من  
 الرضاع جميعا وخيلته ان كل امرئين من اهل النسب لو قدرت احدهما ذكر او حرمت الاخرى عليه فاجمع  
 بينهما حرام ولا باس بالجمع بين المروءة وزوجة ابها او زوجة ابنها لانه لا نسب بينهما كذا في المسوى ويحرم  
 ما زاد على العدد المباح للحر والعبد لحديث تيسر بن الحارث قال اسلمت وعندى ثمان  
 نسوة فاتيته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اخبرني من اين جاء اخبرني ابو داود  
 وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن ابن ابى ليلى وقد ضعفه غير واحد من الامة وقال ابن القيم  
 ليس له الاحاديث واحد ولم يات من وجه صحيح ويؤيده ما سياتي في من اسلم وعنده اكثر من اربع  
 واما الاستدلال بقوله تعالى ثلثي وثلاث وربع فعينه ما اوضحه الماتن في شرح المنتقى وحاشية الشفا  
 وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الاربع وفيه نظر كما اوضحه هناك قلت اتفقت الامة على  
 ان الحر يجوز له ان ينكح اربع حرائر ولا يجوز له ان ينكح اكثر من اربع قال الشافعي انتهى الله تعالى بالحرائر  
 الى اربع تحريمها لان يجمع احد غير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين اكثر من اربع واما العبد فاكثرا لانه  
 على انه لا ينكح اكثر من امرئين وفي الآية ما يدل على انها في الاحرار وهو قوله او ما ملكت ايما كنكم وما للمسلمين





الكفار اذا اسلموا ما يوافق الشرع لحديث الفتاك بن فيروز عن ابيه عند احمد واهل السنن والشافعي  
والدارقطني والبيهقي وحسن الترمذي وصحاح ابن حبان قال اسلمت وعندى امرتان اختان فامرني  
النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اطلق احدهما واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان  
والحاكم وصحاحه عن ابن عمر قال اسلم غيلان الثقفي وتحت عشرة نسوة في الجاهلية فاسلمن هو فامر النبى صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم ان يختار منهن اربعا وقد اعل الحديث بان الثابت من ذلك ما هو قول عمر كما قال البخاري  
قال ابن القيم السنة العجيرة الصريحة المحكية فبين اسلم وتحت اختان انه يخير في امساك من شاء منهما وترك لآخر  
وردت بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول يقتضي انك تملك واحدة بعد واحدة فتكاح الثانية فهو  
ونكاح الاول هو الصحيح من غير تخيير وان كحما معا فتكاحا باطل ولا يخير وكذلك حديث من اسلم على عشرة  
نسوة ورثا او لولا التخيير تخيير في ابتداء العقد على من شاء من النكوحات ولفظ الحديث يا بني هذا التاويل  
اشد الا برفاهه قال امسك اربعا وفارق سائرهن رواه عمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم  
فذكره وحديث فيروز المتقدم فذان الحزبان بما الاصول التي يروها خالفهما من الاياس اما ان تقعد  
قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل مخالفتك القاعدة فليمر واسلمدم الف قاعدة لم  
يوصلها الله تعالى ورسوله افرض علينا من حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين  
فان انكح الكفار لم يتعرض لها النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشرط  
المعتبر في الاسلام قصص اسلم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز  
للمقام مع امراته اقربا ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك ان لم يكن  
الآن ممن يجوز له الا تمار لم يقر عليه كما لو اسلم وتحت ذات رحم محرم او اختان او اكثر من اربع فهذا هو  
الذي اصلته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق انتهى  
بلخصا واذا اسلم احد الزوجين انفسه النكاح وجب العدة لحديث ابن عباس عن النخاري  
قال كان اذا باجرت المرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى يحيض وتطهر فاذا طهرت حمل لها النكاح وان جاء  
زوجها قبل ان تنكح ردت اليه واخرج مالك في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة باجرت  
الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم يدار الحرب الا فرقت بهجرتها بينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها  
مهاجرا قبل ان تنقضي عدتها وانه لم يبلغنا ان امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها  
وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على مشرتين من النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم واهل عمد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا باجرت امرأة من اهل الحرب لم تخطب  
حتى يحيض وتطهر فاذا طهرت حمل لها النكاح فان باجرت قبل ان تنكح ردت اليه فان اسلم ولحقه تزوج  
المرأة كانا على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختار اذ لك الحديث ابن عباس

هذا هو  
الصلح

عند أحمد وإبي داود وصحاح الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردا ابنته زينب على ابي العاص زوجها  
 بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئا وفي لفظ ولم يحدث صداقا وفي لفظ للترزذي ولم يحدث نكاحا  
 وقال هذا حديث حسن ليس باسناده باس واخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم ردها على ابي العاص بهر جديد فكاك جديد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف وروى  
 باسناده ضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله وليس بهر جديد قال الترمذي في اسناده مقال  
 وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح اذا قرأها على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت  
 والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردها بالنكاح الاول وقال الترمذي  
 في كتاب العلل لسألت محمد بن سميع عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب صحيح بن جيد  
 عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يخيل هذا الحديث الضعيف اصلا يروى بسنة الصحيح المعلومه بل  
 نملأ الاصول انتهى وقد ذهب الى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا كما نقله  
 ابن عبد البر من الاجماع على انه لا يبقى العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في  
 معناه مخصصا لما ورد من ان العدة اذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج الا بعقد جديد قال  
 في اعلام الموقعين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم و بين امرته  
 اذا لم تسلم مع بل متى أسلم الاخر فالنكاح بحاله فالم تزوج هذه سنة المعلومه قال الشافعي سلم البوسفانيان  
 بن حرب بمر الفهران وهي دار خزاعة وخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع الى مكة وهندين  
 عتبه مقيمتة على غير الاسلام فاخذ له بجيت وقالت اقبلوا الشيخ الضال ثم سلمت هندي بعد اسلام ابي  
 سفيان بايام كثيرة وقد كانت كافرة بقيمتة بدار ليست بدار الاسلام والبوسفانيان بهما مسلم وهندي كافرة  
 ثم سلمت بعد انقضاء العدة واستقر على النكاح لان عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن ارم  
 واسلامه فأسلمت امرته صفوان بن أمية وامرته عكرمة بن ابي جهل بكته وصارت دارا دار الاسلام ولم  
 حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكته وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان  
 يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد خنيثا وهو كافر ثم سلمت فاستقر  
 عنده امرته بالنكاح الاول وذلك انه لم ينقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بالمغازي ان امرته من الانصاف  
 كانت عند رجل بكته فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى **فصل**  
**المهر واجب** وتبين التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبسغوا باسواكم مهنين غير مباز  
 فذلك البقي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه انه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لم يسوغ نكاحا بدون مهر اصلا وفي الكتاب العزيز واتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله ولا  
 تأخذوا منه شيئا وقال وكيف تأخذونه وقد انفضى بعضكم الى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم

النفقة  
 ١٣٥



صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد زوجهما بما سلك من القرآن ولا يعارض ما ذكر حديث لأمير قتل من عيشة  
 وروى عنه الدرر البهية من حديث جابر بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 ابن القيم ردت السنة الصبيحة المكية في جواز النكاح بما قل من مهر ولو فاتهما من حديث نوافقتما  
 لعموم النكاح في قولان فتبعوا ما سلككم وللقياس في جواز التراضي بالعامة على التقليل والكثير باثر ثابت  
 وقيل من أفسد القياس على قلبي بالسارق وابن النكاح من الخصوصية وابن استباحة الفرج به إلى قطع اليد  
 في المسرفة وقد تقدم مرارا أن أصحاب الناس قياسا أهل الحديث وكلما كان العمل إلى الحديث أقرب كان  
 قياسه أصح وكلما كان من الحديث البعد كان قياسا انتهى ومن تزوج امرأة ولم يسهر لها  
 صبرا أو فاقها مهر نسائها إذا دخل بها لم يسهلها عند أحمد وإبني السنن والحاكم والبيهقي ومحمد  
 الترمذي وابن خبان قال أبو عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها  
 صبرا أو فاقها مهر نسائها إذا دخل بها لم يسهلها قال إمامنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليها العدة ثمند  
 معقل بن سنان الأشجعي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بركة ابنته واشتق بشل ما قضى  
 في إعلام القومين رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بل تزوج امرأة ولم يفرض لها صبرا أو فاقها  
 مات فتقضى لها على صداق نسائها وعليها العدة ولا يسهلها ذكره أحمد وإبني السنن ومحمد الترمذي وغيره  
 قال ابن القيم وبه فتوى لا معارض لها إلا بسيل إلى العدول عنها انتهى وليست تحجب نقد مهم شيء من  
 المهر قبل الدخول حديث ابن عباس المتقدم فريبا وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة  
 قالت امرئ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يطيها شيئا  
 ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فإن نكته ما فيه أنه يدل على أن نكته شيء من المهر قبل الدخول غير ثابت  
 ولا ينبغي كونها مستحبة وعليه أحسان الحشمة لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهما  
 من حديث أبي هريرة أن المرأة كالمضلع إن زوجت نكته كسرتها وإن تكاثرت نكته بها فاستوصوا  
 بالنساء وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديثه أيضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 أكمل المؤمنين إيمانا حسن خلقا وخياركم خياركم لنسائهم وأخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي وقال في حجة الإنسان إذا  
 أراد استيفاء مقاصد الشرع منها لا بد أن يجاوز عن محقرات الأمور أو يظلم الغنيظ بما يجده خلاف هواه  
 إلا ما يكون من باب الضرورة المحمودة وتداركها بحجور ونحو ذلك والأوجب الأصل هو المعاشرة بالمعروف  
 وبينما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمرزوق والكسوة حسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستترة  
 إلى الوحي ابن جبريل جنس القوت وتدره مثلا فإنه لا يكاد يتفق أهل الأرض على شيء واحد ولذلك انما ذكر  
 أمره مطلقا في السوسى أو أعمد الزوج بنفقة امرأة فمثل ثبت لها حق الخروج من النكاح قال الشافعي

هذا الحديث

لما اخرج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لما ذكركم وكذلك في الاعسار بالصدوق الا ان عندنا شافعي في الاعسار بالنفقة اذا وضعت مرة ثم بدلتها فلها المخرج وفي الاعسار بالصدوق اذا وضعت مرة سقط حتما انتهى وعليها الطاعة لقوله تعالى فان اطعتم فلا تبغوا عليهم سبيلا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى الرجل امرته الى فراشه فابتان تجبى فبات غضبان عليها لغتها الملائكة حتى تصبح واخرج اهل السنن وصحاح الترمذي من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله واشنى عليه وذكره وعظم ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس يملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجبروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ان لكم من نساءكم حقا ولنساكنكم عليكم حقا فاما حقكم على نساكنكم فلا يؤطينن فرشكم من تكرهون ولا تاذن في بيوتكم لمن تكرهون الا وجره من عليكم ان تحسبوا اليهن في كسوتن وطعن

وفي الباب احاديث كثيرة ومن كان له زوجان فصاعدا عدل بينهما في القسمة وما تدعوا الحاجة اليه كحديث ابي هريرة عند احمد واهل السنن والدارمي وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت لامرئتان ميل لما جد مما على الاخرى جاز يوم القيمة يحجر احد شقيه ساقطا او مائلا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم بين نساءه فكن كل متبعين كل ليلة في بيت التي ياتيها كما في الصحيح واخرج اهل السنن وابن حبان والحاكم وصحاحه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك قال في ابهة والنظايران ذلكت منه صلى الله عليه وآله وسلم كان تبرعا واحسانا من غير وجوب عليه لقوله تعالى تزوجي من تشاء منهم ثوى اليك من تشاء واما في غيره فموضع تامل اجتهاد ولكن جمهور الفقهاء اوجبوا لقسمهم واختلفوا في القرعة اقول وفيه ان قوله فلم يعدل محمل لا يدرى اى عدل اريد به انتهى واذا سافر اقرع بينهما وقالوا حرا الصدر للحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يخرج سفرا اقرع بين ازواجه فاثبتن خرج سهمها خرج بها وللعرسة ان تهب بها او يصالح الزوج على اسقاطها للحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زمعة هبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقا وتزوج غيري فقول لا مسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وانت في صل من النفقة على والقسم لي ويقهر عند الجد يدعة البكر سبيلا واليتيم ثلثا

بنا



لأن البكر الرغبة فيها اتم والحاجة الى تاليف قلبها اكثر فعمل قدرها السبع وقد الثيب لثلاث لحديث ام سلمة  
عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلثة ايام وفي الصحيحين من حديث  
انس قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعة قسم واذا تزوج الثيب اقام عندها  
ثلاثا ثم قسم وفي الباب احاديث ولا يجوز الغزل ايشيه الى كراهته الغزل من غير تحرير وفي المسوي يختلف  
اكل العلم في الغزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكراهته منهم ولا شك ان تركه اولى وبأجملة عليه  
مدريث جلدائه بنت واسبب الاسدية انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الغزل فقال فيك  
الواد انحنى اخرجه مسلم وغيره واخرج احمد وابن ماجه عن عمر قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
عن نفل عن احرة الاباذنها وفي اسناده ابن لميعة وفيه مقال واخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث  
ابن عباس قال نبي عن غزل احرة الاباذنها وقد استدلل من جوز الغزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال كنا  
نفزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية فبلغه ذلك فلم ينهنا  
وغايتنا ان نجابر الم يعلم بالنهي وقد علمه غيره واما ما في الصحيحين من حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال لما سألوه عن الغزل ما عليكم ان لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خالق  
يوم القيمة فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم ان تتركوا وغايتة الاحتمال ولا يصلح للاستدلال  
واخرج احمد والترمذي والنسائي باسناد رجاله ثقات قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
في الغزل انت تخلق انت ترزقه قرأه فانه ذكركم لقد روي احمد وسلم من حديث اسامة بن زيد  
ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني اغزل امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لم تفعل فيك فقال اشفتني علي ولدك فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان خدار  
شرفارس والروم وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يغزل عن الزوجة احرة الاباذنها وتقتب بان الشافعية  
تقول انه لاحق للمرأة في الجماع ولا يجوز اتيان المرأة في دبرها لحديث ابى هريرة عند احمد واصل السنن والبراء  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمنون من باقى امرأة في دبرها وفي اسناده الحارث بن محمد لا يعرف  
حاله واخرج احمد والترمذي وابن ماجه عن داود من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اتي لثنا  
او امرأة في دبرها او كاهنا فصدقه فقد كفر بما انزل على محمد وفي اسناده ابو تيمية عند قال النجاشي لا يعرف لابي تيمية سماع عن ابى هريرة  
وقال البراء لا يحتج به والتفرد به فليس بشئ واخرج احمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم نهى ان ياتي الرجل امرأة في دبرها وفي اسناده عمر بن ابي حمزة وهو مجهول وفي الباب عن علي بن ابي طالب عند احمد والترمذي  
والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تأتوا النساء في عجزهن او قال في اوبارهن من اسناده  
ثقات وعن عمر بن عمر بن شبيب عن جده عند احمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الكنايا امر شديدا  
هل للموطنة الصغرى وفي الباب احاديث وبعضها يقوى بعضها وحكى عن بعض اهل العلم نحو ما استدلوا بقوله تعالى فأتوا آخركم في

اقول كان اليهود يضيئون في هيئة المباشرة من غير حكم سادى وكان الانصار ومن ولينهم ياخذون  
 سنتهم وكانوا يقولون اذا اتى الرجل امرته من دبرها في قبلها كان الولد ارجل قزلفت هذه الآية اى قبل  
 واوبريا كان في صام واحد وذلك لانه لا شئ يتحقق بالصلة المدنية والملتية والانسان اعرف بمصلحة خاصة  
 نفسه وانما كان ذلك من تمققات اليهود فكان من حقه ان ينسخ وفي اعلام المؤمنين وسأله صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم امرته من الانصار عن طي المروقة في قبلها من ناحية دبرها فقل عليها قوله تعالى لساكنكم  
 لكم فأتوا حرثكم اني شئتكم مما ما واحد اذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عمر فقال يا رسول الله  
 هلكت قال يا اهلك قال حولت رحلى البارحة فلم يرد عليه شيئا فاوحى الله تعالى الى رسوله نساكم  
 لكم فأتوا حرثكم اني شئتكم قبل واوبريا اتى بحضرة والدي ذكره احمد والترمذي وهذا هو الذي ابا عبد الله تعالى  
 ورسوله وهو الوطى من الدبر لاني الدبر انتهى **فصل الولد للفراش** وللعاهر الحجر ولا عبرة بالشبهة  
 بغير صاحبه لحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد  
 للفراش وللعاهر الحجر وفيما ايضا من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبيد بن زمعة الى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن اخى عتبة بن ابى وقاص عهد الى  
 انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبيد بن زمعة هذا اخى يا رسول الله ولد على فراش ابى فخطب رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شبهها بينا بعثته وقال هو لك يا عبيد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر  
 واجتنب منه يا سودة بنت زمعة واذا اشترك ثلاثة في وطى مئة في طهر ملكها كل واحد  
 منهم فيه فجاءت ابولاد وادعوا جميعا فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه للاخر  
 ثلثا الدية لما اخرج احمد وابوداؤد وابن ماجه والنسائي من حديث ابن ارقم قال اتى على وهو بين  
 في ثلاثة وقعوا على امرته في كل واحد فسال اثنين وقال اقران لهذا بالولد قال لا ثم سأل اثنين اقران لهذا  
 بالولد قال لا انجل كلما سأل اثنين اقران لهذا بالولد قال لا فاقرع بينهم فاحق الولد بالذى اصابته القرعة  
 وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه واخرجه النسائي  
 وابوداؤد وموقوف على علي بن ابي اسود ابو من الاول لان في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله الكندي المعروف  
 بالاحلج وقد وثقه يحيى بن معين والعجلي وضعفه بالايوجب ضعفا وقد اخذ بالقرعة مطلقا ما لك والشافعي  
 واحمد وابو حنيفة في ذلك منهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد ورد العمل بها في مواضع هذا  
 منها **كتاب الطلاق** هو شق من الاطلاق وهو الارسال والترك منه طلقت  
 البلاد اى تركتها هو جائز لبعض الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعي من  
 قطعيات الشريعة ولكنه كبره مع عدم الحاجة وقد اخرج احمد وابوداؤد وابن ماجه والترمذي وحسنه من  
 حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايا امرؤ سالت زوجها بالطلاق في غير

الولد للفراش كتاب الطلاق

باسم فخرهم عليها راحة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الغرض الحلال الى الله الطلاق وقال في الجنة ان في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم لعموم المبالاة به مفسد كثيرة وذلك ان ناسا يتقادون لشهوة لفرج ولا يقصدون اقامته تدبير المتزل للالتواء في الارتفاقات ولا تحصين الفرج وانما سطح البصار هم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فيهم ذلك الى ابن كثير والطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزنا من جهة ما يرجع الى نفوسهم وان تميزوا عنهم باقائه سنة النكاح والمواقفة بسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله الذواقين الذواقين هذا ايضا ففي جريان الرسم بذلك همال لتوطيئ النفس على البعوضة الداعية او شبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان يضيق صدره او صدرها في شيء من محقرات الامور فيندفعان الى الفراق واين ذلك من احتمال اعتبار الصحة والاجماع على ادامته هذا النظر وايضا فان اعتيادهم بذلك في عدم مبالاة الناس وعدم خزنهم عليه لفتح باب الوقاحة وان لا يجعل كل منهما ضرا للآخر من نفسه وان يخون كل واحدا الآخر يفسد لنفسه ان وقع الافتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناثرين اما السوء خلقهما او الطموح عين احدهما الى حسن انسان آخر او يضيق معيشتها او لخرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب فيكون ادامته هذا القنطرم مع ذلك بلا عظميا وحرجا انتهى من مكلف مختارا لان امر الضعيف الى وليه وطلاق المكره لا حكم له والاولى على باتين المسلمتين مقررة في سواضعهما وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا عتاق في اغلاق معناه في اكره وطلاق المكره به ولو هان كما هو الذي يتكلم من غير قصد لموجبته وحقيقته بل على وجه اللعب ونقيضه الجاد من الجاد كسبهم هو نقيض النزل الحديث ابيه بركة عند احمد وابي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جد من جد ونزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناده عبد الله بن حبيب بن ازديك وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عن الطبراني مرفوعا ثلاث لا يجوز فيمن اللعب الطلاق والنكاح والعتق وفي اسناده ابن ابي عمير وعن عبادة بن الصامت عن ابي حنيفة ابن اسامة في مسنده مرفوعا بخوة وزاد من قال من فقد حبين وفي اسناده القطاع وعن ابي ذر عن عبد الله بن ربيعة عن طلحة وهو لاعب فطلاقه جائز ومن عتق وهو لاعب فعتقه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز وفي اسناده ايضا القطاع وعن علي موقوف عن عبد الرزاق ايضا وعن عمر مرفوعا عنده ايضا وفيه الاحاديث يقوى بعضها بعضا قال ابن القيم والاطلاق الهازل يقع عند الجهول وكذلك نكاحه صحيح كما صرح بالنص وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حنيفة ايضا عن احمد وهو قول الصحابة وقول طائفة من اصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي نص على ان نكاح الهازل صحيح بخلاف طلاقه ونكاحه مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند اصحابه ان نزل النكاح والطلاق لا نكاح

بخلاف البيع انتهى من كانت في طهر لم يحسب فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله أو في حمل  
 قد استبان وجزم إيقاعه على غير هذه الصفة كحديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انطلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له فليأجرها ثم لم يطلقها طاهر  
 أو حاملا وفي لفظ انه قال ليأجرها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض فتطهران بدلا ان يطلقها فليطلقها قبل ان  
 يسكنها فذلك العدد كما امر الله به في الصحيحين وغيرهما في رواية في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم  
 يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل غدهن ولحديث الفاظ وقع الخلاف بين الرواة  
 بل حسب تلك التعليلية امر لا ورواية عدمه بحسبان لما ارجح وقد اوضح الماتن هذه المسئلة في شرح المتن  
 وفي رساله مستقلة والخلاف طويل والادلة كثيرة والراجح عدمه قطع البدعي لما ذكره هناك وقد روى  
 سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليس فيك شيء وقد روى ابن خزم في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر انه قال  
 في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك واستأذنه جميع وقد تابع ابا الزبير الراوي لعدم احسبان التعليلية  
 ابن عمر المذكورة في الحديث اربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن ابي رواد ويحيى بن سالم  
 بن ابي حنيفة ولو لم يكن في المقام الا قول السدي وحمل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد غدهن  
 وقد رآه ان الامر بالشيء انتهى من هذه والنهي يقتضي الفساد وقول الله تعالى فاسكباك معروف او تسريح  
 باحسان والمطلق على غير ما امر الله تعالى به لم يترج باحسان وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف  
 كابن عليته واليه ذهب ابن خزم وابن تيمية وذهب الجمهور الى الوقوع وفي وقوعه ووقوع ما  
 فوق الواحدة من دون تحلل رجعة خلاف قال الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف اهل العلم  
 فيها على اربعة اقوال الاول وقوع جميعها وهو مذهب الاثني عشرية والعلامة وكثير من الشكابة وفريق من اهل البيت  
 الثاني عدم الوقوع مطلقا لا واحدة والما توفى لها لا بدعة محبته وهذا المذهب يحمله ابو خزم وحكى للامام احمد  
 ما يكفي وقال هو مذهب الرافضة قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن عليته  
 وبهشام بن الحكم وبمعجم الامامية ومن اهل البيت عليهم السلام الباقر والصديق والثالث وهو قال ابو عبيدة  
 وبعض الظاهريين لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي لا يقع والثالث بل فقط واحدا والفاظ متشابهة  
 لا يقع الثالث وقوع الثلاث ان كان المطلق مدخولا واحدة ان لم يكن كذلك وهذا هو مذهب  
 جماعة من اصحاب ابن عباس والحق وابن راهويه الرابع انه يقع واحدة رجعية من غير فرق المدخول بها  
 وغيره وهذا مذهب ابن عباس على الاصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة واكثر اهل البيت وهذا اصح الاقوال  
 انتهى ثم سرد اوله ورجع القول الرابع فليرجع اليه قال ابن القيم قد صح عنه صلى الله عليه وسلم  
 ان شئت كانت واحدة في مده وعهد الي بكر وعهد اسن خلافة عمر وخاتمة ما يقدر مع بعده ان الصلابة

كتاب الطلاق

١٢٢

كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان المستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتون في حياته وحيات الصديقين بعد  
 وقتا فتي هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمذه فتواه وعمل اصحابه كانه اخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر  
 رضي الله تعالى عنه ان يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة وزجرهم لئلا يرسلوها جملة وهذا جهل منه وفعل منه  
 تعالى عنه غاية ان يكون سائغا المصلو راء ولا يجوز ترك ما فتي به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وكان عليه اصحابه في عمده وعمد خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل امر وما شاء وبالله التوفيق انتهى الراجح  
 عدم الوقوع قال الماتن ذهب الجمهور الى انه يقع ولان الطلاق يتبع الطلاق وتوجب جماعة من اهل العلم  
 الى ان الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن ابني موسى وابني عباس وطاؤس وعطاء  
 وجابر بن زيد واحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زبير بن علقم وذهب شيخ  
 الاسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابني مسعود وعبد الله  
 بن عوف والزبير وحكاها ايضا عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس واهل  
 الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله انه طلق امرأته سيمية البتة فاخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك  
 فقال والله ما اردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما اردت الا واحدة قال  
 ركانة والله ما اردت الا واحدة فزواها اليها خربة الشافعي وابو داود والترمذي وصححه ابو داود وابني حبان الحكم  
 وفي اسناده الزبير بن سعيد الغاشمي وقد ضعفه غيره واحد وقيل انه مشترك وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع  
 الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك ابرح من اجمع حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم ان الطلاق  
 كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابني بكر وصدر من ائمة عمر الثلاث واحدة فلما كان  
 في عهد عثمان تابع الناس فاجازه عليهم انتهى والظاهر ان ابن القيم في تخرجه احاديث الباب والكلام عليها واثبتة بالكتاب  
 والسنة واللغة والعرف وعمل اكثر الصحابة ثم قال بعد ذلك فكذا الكتاب الله تعالى وبه سنة رسول الله  
 تعالى عليه وآله وسلم وبه لغة العرب وبذا عرف الخطاب وبهذا خليفته رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والصحابة  
 كلهم في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو علموا العادة باسمهم واحدا واحدا انهم كانوا يرون الثلاث  
 واحدة اما لفتوى واما باقرار عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا بالفتوى بل كانوا  
 مغيبين ومقرضينها وسألت غير منكر وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وعمر بن  
 علي الالف قلعا كما ذكره بن بكير عن ابني اسحق فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة لفتوى وقرار وكوت  
 ولقد ادعى بعض اهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة ولله الحمد على خلافة بل لم ينزل فيهم من افتى به قرا بعد  
 قرن والي يومنا هذا فافتي به جملة الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كمار وادعاه من زيد عن ابي  
 عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال انت طالق ثلاثا بغير واحد في واحدة وافتى بانها واحدة الزبير بن العوام  
 وعبد الله بن عوف حكاه عنها ابن ابي عمير واما التابعون فافتي به عكرمة وطاؤس واما التابعون السابغون

منه

فأفتى به محمد بن إسحاق وعلاء بن عمرو وأحرب العكلي وأما إقبال تاجي التائبين فأفتى به داود بن علي وأكثر أصحابه  
وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الحنفية وأفتى به بعض أصحاب أحمد والمقصود أن هذا المقول قد  
دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده إجماع يبطله ولكن رأي أسير المؤمنين  
عمر بن موسى السدقي عن أن الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جهلة واحدة فرأى من صلوة عقوبتهم  
بامضاء عليهم فرأى عمر أن هذا صلوة لهم في زمانه والذي يدين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وسواله صدر في  
هذا الباب أن الحديث إذا صح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر فإنه انقض  
علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا يترك خلافت أحد من الناس كائنا من كان انتهى حاصله  
وتمام هذا البحث في اعلام الموقعين وأغاثة اللعنات للمحافظ ابن القيم ورسالة مستقاة لثلاثين وكتابنا مسك الختام  
فليرجع الطالب اليها إن أراد التفصيل والتحقيق وبإسناد التوفيق **فصل** ويقع بالكتابة مع النية  
حديث عائشة عند البخاري وغيره أن ابنة أبي بكر لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ودفي منها قالت اعوزي بأبيك فقال لها لقد عذبت بعظيم الحق بأهلك وفي الصحيحين وغيرهما في حديث خلف  
كعب بن مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر أن تقتل امرأتك فقال  
أطلقها أم ماذا أفعل قال بل اعتر لها فلا أقربها فقال لا مرة الحق بأهلك فافادها بخيرها إن هذا اللفظة  
تكون طلاقا مع القصد ولا يكون طلاقا مع عدمه ويقع الطلاق بالتحديد إذا اختارست الفرقة  
لقوله تعالى يا أيها النبي قل لا زوج أبك إن كنتن تردن الحياة الدنيا والآية وإن كنتن تردن الله ورسوله  
والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا نساء ما تز  
الآية فخيرهن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخيرنا  
فلم يعد شيئا وفي السلسلة خلافت وهذا هو الحق وبه قال الجمهور وإذا جعله الزوج إلى غيره وقع منه  
لأنه لو قيل بالابتاع وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك إلا ما خصه  
دليل قد سئل أبو هريرة وابن عباس وعمر بن الخطاب عن رجل سئل أمر امرأته ببيعها فاجازوا طلاقا كما أخرج  
ابن كبر اليرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين ولا يقع بالتحديد لما في الصحيحين عن ابن عباس قال إذا حرمت  
امرأة فبيعتين يكرها وقال لقمان لكم في رسول الله حجة وأخرج عنه النساء أنه أتاه رجل فقال إني جئت  
امرأتي على حراما فقال كذبت ليست عليك بجرم ثم تلى هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما حل الله لك عليك  
أغلظ الكفارة عتق رقبة وأخرج النساء في أيضا بأسناد صحيح عن النبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كانت لامة يطأ فلم تزل به عائشة وقصة حتى حرما على نفسه فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تحرم ما حل  
لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه السلسلة نحو ثمانية عشر بابا  
وأحق ما ذكرناه وقد ذهب إليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم ومسيح أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهذا إذا لم

يقع الطلاق بالكتابة



تحریم العین واما اذا اراد الطلاق بلفظ التحريم غیر قاصد لمعنی اللفظ بل قصد التبریح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الکنایة کسائر الکنایات والرجل احق بامرته فی عدة طلاقه یراجعها متى شاء اذا كانت الطلاق رجعیاً لمحدث ابن عباس عند ابی داؤد والنسائی فی قوله تعالی والمطلقات یتربصن بانفسن ثلثة قروء ولا یحل لمن ان یمتن ما خلق الله فی ارحامهن الاية قال وذلك ان الرجل كان اذا اطلق امرته فلو حق برجعتها وان طلقها لثلاث فتنح ذلك الطلاق مرتان وفي اسناده علی بن الحسین بن وافد وفيه مقال أخرجه الترمذی عن عایشة قالت کان الرجل یطلق امرته ما شاء وان یطلقها وهی امرته اذا راجعها وهی فی العدة وان طلقها مائة مرة او اكثر حتى قال الرجل لامرته واعد لا اطلقک فینسئ منی ولا اویک ابدان قالت فکیف ذلك قال اطلقک فکلما سمعت عدتک ان تنقضی راجعتک فذهب المرأة حتى دخلت علی عایشة فایتبر فسكنت حتى جاء البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم فاجتره فسکت البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامساک بحروف او تسریح باحسان قالت عایشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من کان طلق ومن لم یکن یطلق وأخرج ابو داؤد وابن ماجه والبیہقی والطبرانی عن عمران بن حصین ان رجل عن الرجل یطلق امرته ثم یقع بها ولم یشهد علی طلاقها ولا علی رجعتها فقال طلقت لغيرته وراجعت لغيرته اشد علی طلاقها وعلی رجعتها ولا تعد ولا تحل له بعد لثلاثه حتى تسلم من وجا غیرک لتقول الله تعالی حتی تنکح زوجاً غیره ولما فی الصحیحین وغيرهما من قوله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم لامرته رفاعة القرظی لا تنکح من بعدک من غیري ویدوق خبیلتک وموتک مع علی ذلك **باب الخلع** وفيه شناعة مالان الذي عطا من المال وقد وقع فی مقابلة المسیس وهو قوله تعالی وكيف تأخذونه وقد انقضی بعضکم الى بعض واخذن منکم ميثاقاً علی غلظ واعتر البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم هذا المعنی فی اللعان حیث قال ان صدقت علیها فهو بما استحللت من فرجها ومع ذلك فربما تقع الحاجة الى ذلك فذلك قوله تعالی فلا جناح علیهما فیما افترت به قلن ذلكت والایة الاولى علی النهی عن الخلع والثانية علی جوازها فتکلم الفقهاء فی ترتیبها قال البغوی وغيره اذا ما منع بعض حقوقها حتى ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لان الله تعالی قال فی سورة النبی فلما تعضلوهن لثمة حبوا ببعض آیتهم من والعصل التصیق والمنع وقال و ان اردتم استبدال زوج مكان زوج وهذا اشارت الى طوع البصر الى غیره من غیر ان یرى منها التقصیر والخلع المباح بلا کراهية ان تکره المرأة صحبة الزوج ولا یکنها القیام باوار حقوقه فتخرج فتخلع نفسها لقوله تعالی الا ان یخافا ألا یقیما حدود الله الى ان قال فلا جناح علیهما ولتقریه صلی الله تعالی علیه وآله وسلم حیث منبت سهل علی الخلع حين ذکرت الشقاق ولو اختلعت نفسها بلا سبب فجاءت مع الکراهية لان البنی صلی الله تعالی علیه وآله وسلم واصحابه لم یفتشوا عن سبب الاختلاع من جانبها وقد ثبت ان رسول الله صلی الله تعالی علیه وآله وسلم قال ان یخلف الحلال الى الله تعالی الطلاق أقول فی قوله لم یخلف هذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لان

قوله تعالى لا تأخذوا من شيئا اناخذونه بآياتنا وما نبينا وقوله ولا يحل لكم ان في تحريم انما البذل <sup>يقضي</sup>  
 بطلان العقد كما في كثير من سائل الميعر وما ان يكون العقد باطلا من اصله او يفسى الطلاق ويرد  
 عليها ما لها كما قال مالك واما في العلم على ان طلقها على بال فبطلت فبطل الملاقاة  
 واختلفوا في الخلع فقال ابو حنيفة تطليقه بالية وهو اصح قول في الشافعي وقوله انما نسخ وليس بطلاق ولا  
 بالعدوك في المسمى واذا خلع الرجل مسرعة كان امرها اليه بعد خلع لا يرجع فيه بغير  
 الرجعة ويجوز بالتفصيل والكشيد واليه يحاوتها صارا اليها منه كمرثية ابن عباس  
 عند البخاري وغيره وان امرأة ثالثة بن قيس بن شماس جارت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قتلت يا رسول الله في ما اعتد عليه في خلق والدين ولكني اكره المكفر في الاسلام فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتردين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل الحقيقة  
 وثلاثة وثلاثين رواية لابن ماجه والنسائي باسناد رجاله ثقات انها قالت لا يطبقه بفضا فقال لها النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم اتردين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ياخذ احديتيه واليها  
 وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح ان ابا الزبير قال انه كان اصداقها حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 نعم اتردين عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اما الزيادة فلا  
 ولكن حديثه قالت نعم فمذه الفرقة انما كانت بسبب ما افتتت بل مرة فلو لم يكن امرها اليها كانت القدره صا  
 وقما قادم ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان ياخذ منها الا ما صار اليها منه وقد ذهب الى هذا علي وطاوس  
 وعطاء والزهرجي وابو حنيفة واحمد واسحق وذهب الجمهور الى انه يجوز ان ياخذ منها زيادة على ما اخذت منه  
 استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترت به فانه عام للمقيل والكثير وحجاب بان الروايات المتقدمة  
 للنبي عن الزيادة مخصصة لذلك ولانما اخرج البيهقي عن ابي سعيد الخدري قال كانت اختي تحت رجل  
 من الانصار فارفعنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها اتردين عليه حديثه قالت ازيد  
 عليها فودت عليه حديثه وزادته فنفى اسناده ضعف مع انه لا حاجة فيه لانه لم يقررها على تسليم الزيادة وايضا  
 قوله تعالى فلا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا الا يقيموا حدوا والشديد على منع الاخذ مما  
 اتوا من الامع ذلك الامر فلا بأس بان ياخذوا مما اتوا من الاكل فضلا عن زيادة عليه ولا بد من  
 التراضي بين الزوجين على الخلع او الزام الحاكم مع الشقاق بينهما لقوله تعالى ولا جناح  
 عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير واما اعتبار الزام الحاكم فلا تغاير ثابت وامرته الى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم والزامه بان يقبل الحقيقة ويطلق ولقوله تعالى فان خفتم شقاق بينهما فابعثوا  
 حكما من اهله وكلما من اهله وانه الله كما يدل على بعث حكيمين يدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل  
 على ذلك ايضا قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا الا يقيموا حدوا والله

ب

وہی کہ علیہ تھبت امر وہ ثابت التذکرہ وقولہ الامیر المکذوب الا سلام وقولہ الامیر المکذوب  
 الشقاق فی الخلع وهو قسین وعدت حیضہ لحدیث الربیع بنت معوذ بن النکاح فی قصۃ امرہ  
 ثابت ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم قالہ الذی ہما لیکہ وفل سبیلہما قال انہما ہما ہما ہما  
 صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم ان اعتد بحیضہ واثبتہما واثبتہما واثبتہما واثبتہما واثبتہما  
 عند التزوی والنکاح وابن ماجہ ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم امر بان یعتد بحیضہ فی النکاح  
 بخمر بن اخیق وقد سرج بالحدیث وامنہج ابو داؤد والترمذی حوسہ عن ابن عباس ان امرہ ثابت بن  
 اختلعت من زوجها فامرہ بالنبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم ان تعتد بحیضہ واخرج الدارقطنی بالسنن  
 بالشیخ عن ابی ہریرۃ فافہیما فافہیما فافہیما فافہیما فافہیما فافہیما فافہیما فافہیما  
 کہ ایدل علی ان العدة فی الخلع حیضہ تدل علی انہ فسخ لان ہاتھ الاطلاق ثلاث حیض والیضا تہلک السبیل  
 فی الخلع لا الطلاق واما ما وقع فی بعض روایات الحدیث بانہ طلقہا الطایقۃ فقد اجیب عن ذلک بحجج  
 طویاتہ اور عما عاتر فی شرح منتقى خیر حج الیہ قال ابن القیم وانتلف الناس فی عده المختلفۃ فذهب الحق  
 واحکم فی الصحیحین عند لیل انما تعتد بحیضہ واحدة وهو سبب عثمان بن عفان وعبد اللہ بن عباس  
 وقد کنی اجماع الصحابة ولا یعلم لہما مخالفت وقد دلت علیہ سنۃ رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ  
 وسلم الصحیحۃ ولانہ نہ یحیی ویزید من خالفہا انما تلغہ او لم یصح عندہ او ظن الاجماع علی خلاف موجبہا فہذا  
 القول هو الراوی فی الاثر والحدیث اما حجة اثرا فان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم لم یأمر المختلفۃ قط ان  
 تعتد بثلاث حیض بل قد روی اہل السنن عنہ من حدیث الربیع بنت معوذ وحدیث امرہ ثابت بن قیس  
 المتقدمہ وہذہ الاماویث لما طرق یصدق بعضها بعضا فیکفی فی ذلک فتاوی رسول اللہ صلی اللہ  
 تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم قال ابو جعفر النخاس فی کتاب الناسخ والنسخ هو اجماع من الصحابة انتهى حاصلہ

**باب الایلاء** ہوان یحلف الزوج من جمیع نساءہ او بعضهم لا اقربھن وهو  
 ظاہر فان وقت بد وفعاربعة اشھراعتزل حتی ینقضی ماوقت بہ لماثبت فی الصحیحین  
 غیرہا ان النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم آلی من نساءہ شہرا ثم دخل من بعد ذلک وان وقت  
 بالکثر منها خیر لہم مضیہا بین ان یفئی او یطلق لقولہ تعالیٰ للذین یولون من نساءہم ربیع  
 اربعة اشھر الا یتہ وقد اخرج البخاری عن ابن عمر قال اذا مضت اربعة اشھر یوقفت حتی یطلق قال البخاری  
 ویکر ذلک عن عثمان وعلی وابی الدرداء وعایشۃ واشقی عشرہ رجلا من اصحاب النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ  
 وآلہ وسلم واخرج الدارقطنی عن سلیمان بن یسار قال اذکرت بضع عشر رجلا من اصحاب النبی صلی اللہ تعالیٰ  
 علیہ وآلہ وسلم کلہم یوقفون المولی واخرج الضاعن سہل بن ابی صالح عن امیہ قال سالت اشقی عشرہ رجلا  
 من اصحاب النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم عن رجل یولی قالوا لیس علیہ شیء حتی یمضی اربعة اشھر

ع  
ج

فيوقف فان فاذا اطلق في السوي اختلفوا فيما اذا انقضت اربعة اشهر وهو المقيت قال الشافعي لا يقع  
الطلاق بمسما بل يوقف فلما ان لقي ويكر من مينة او يطلق فان طلق فيها او اطلق عليه السلطان قال  
ابو حنيفة او انقضت اربعة اشهر وقعت عليها طلاقه بانه وقال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها  
طلاقه حية انتهى قال الماتن وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى انها اربعة اشهر نعماء عدا والواذان  
حلف على انقص منها لم يكن مولىا واتجوا بالآية وهي لا تدل على سطلوهم لانها البيان المدة التي تضرب للمولى في  
بعد ما يطلق وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الايلاء شهر او دخل على نسائه بعدة فلو كان الايلاء اربعة  
اشهر فصاعدا ولا يصح اقل منها لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك وقد ذهب الى جواز الايلاء دون العدة  
اشهر جماعة من اهل العلم وهو الحق في السوي ايلاء العبد نحو ابي ارحر وهو عليه واجب وابل العبد شهران قلت  
وعليه مالك ان مدة الايلاء تنصف بوقت الحمل قال ابو حنيفة هذه الايلاء تنصف بوقت المدة وقال الشافعي  
احر والعبد في مدة الايلاء سواء انتهى **باب الظهار وهو قول الزوج لامرأته انت على**  
**لظهار اقي او ظاهرتك او غوذه لك فيجب عليه قبل ان يمسه ان يكفر لعقب رقية**  
فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين وانما جعلت  
كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكلف ما يكرهه عن الاقدام في الفعل خشية ان  
يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونها طاعة شاقة تغلب على النفس اما من جهة كونها بديل الشئ باو من جهة  
مقاسات جوع او عطش مفرطين والدليل على ما شتم عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب في الدان  
الكريم والذين يطاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فخرير رقية من قبل ان يجاسا ذلك ثم يفسون  
به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يجاسا ممن لم يستطع فليطعم  
مسكينا ذلك تؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب اليم وقد بينه النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن سخرملة بن ابراهيم ثم طليها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم اعتق رقية فقال لا والذي بعثك بالحق ما اصححت املك غير ما وضرب فخفة رقية قال فصم شهرين  
متتابعين قال قلت يا رسول الله ويل لصابني ما اصابني الا في الصوم قال فتصدق قال والذي بعثك  
بالحق لقد نيتنا ليلتنا ما لنا عشاء قال اذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم  
منها وستقامن ثم شين مسكينا ثم شتم بسائر عليك وعلى عيال لك اخرج احمد وابوداود والترمذي  
والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود واخرجه نحوه اهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس  
ايضا الحاكم قال ابن حجر عاكة ثقات لكن اعلم ابو حاتم والنسائي بالارسال وقال ابن خزيمة رواه ثقات  
ولا يضره ارسال من ارساله والحمد لله شواهد واخرج نحوه ابوداود واحمد من حديث خولة بنت مالك  
بن ثعلبة واخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة واخرج الحاكم ايضا وقد قام الاجماع على ان الكفارة

١٢٨

تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف اهل العلم في وجوبها العود او النظار  
واختلفوا ايضا هل المحرم الوطى فقط ام هو مع مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل ان  
يتماسا وذهب البعض الى الاول قالوا لان المسيس كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال فتاوة  
وسعيد بن جبير وابوصيفة واصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالنظار لانه اذا اراد فعدا ومن عزم الترك  
الى عزم الفعل سواء فعل الموطى قال الشافعي بل هو امساكها بعد النظار وقتا يسع النظار ولم يطلق تشبيها  
بالام ليقضي ابانتها وامساكها ليقضيه وقال مالك واحمد بل هو الغرم على الوطى فقط وان لم يطأ وقدر  
الخلافت ايضا اذا وطى النظارة قبل التكفير فيقبل تحجب عليه كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة  
وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تفيده الاول المذكورة ويحيز للامامان  
بعينه من صدقات المسلمين اذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يصرف  
منها لنفسه وعياله واذا كان الظهار موقفا فلا يرفعه الا انقضاء الوقت لتقريره  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلمة بن صخر لما قال له انه ظاهرين امرته حتى ينبلغ رمضان وهو في سنة محمد  
وسنن ابى داود والترمذي وحسنه واحكامه وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم قطا به القرآن انه لا يوجب  
الكفارة الا العود بالنظار الموقت اذا انقضى وقته لم يكن اراقا لو طى عودا فلا يحجب فيه كفارة واما اذا كان  
الموجب للكفارة قول المنكر والنزوب في واجبة وموت لانه قد وقع القول بمحرمات الطهار واذا وطى  
قبل انقضاء الوقت او قبل التكفير كفت حتى يكفر في المطلق او ينقضى وقت الموقت لم يثبت  
ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للنظار الذي وطى امرته لا تقربها حتى تفعل ما امرت  
اخر جابر بن السنن وصححه الترمذي واحكامه وطا به العبد نحو طهارا حر وصيام العبد في النظار شهران كالحكم بالاتفاق  
**باب اللعان** والاصل فيه انه ايمان موكدة تبرى الزوج من حد القذف ويثبت اللوث  
عليها تخمس الاجل ويضيق عليها به فان لكل ضرب ايمان موكدة منها تبرها فان كلت ضربت  
بالحد وباجلته فلا احسن فيما ليس فيه بنية وليس مما يهدر ولا يسمع من الايمان الموكدة اذا رمى الرجل  
امرته بالنزى حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن  
لهم شهود الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات باسناد من الصادقين وانما مسته ان لعنة الله عليه  
ان كان من الكاذبين يدبر عن العذاب ان تشهد اربع شهادات باسناد من الكاذبين وانما مسته ان  
غضب الله عليهما ان كان من الصادقين واستفاض حديث عويمر الجبلى وبه ان بن امية ولم يقرر  
بدن لك ولا مرجع عن رصيه لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يحث التلاعنين على ذلك  
ففى الصحيحين وغيرهما انه رغب الزوج وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهنون من عذاب الآخرة ثم رغب  
للزوجة واخبره ان عذاب الدنيا اهنون من عذاب الآخرة فاذا اقريت المرأة كان عليها حدان ففى المحسن

اللعان

اذا لم يكن هناك شبهة واذا اقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف لا غيرها فيشهد الرجل امرئ  
 شهادات بالله انه من الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين  
 ثم تشهد المرءة اربع شهادات بالله انه من الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها  
 ان كان من الصادقين وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملائحته صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم بين عويمر العجلاني وامرته وبين بلال بن امية وامرته ويفرق الحاكم بينهما وبين  
 عبيد ابل الحديث سهل بن سعد عن النبي واووه قال مضيت السنة بعدني المتلاعنين ان يفرق بينهما  
 ثم لا يجتمعان ابدا وفي حديث ابن عباس عن الدارقطني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا  
 نفر قال لا يجمعان ابدا واخرج نحوه عنه ابو داود وفي الصحيحين وغيرهما ان عويمرا طلق امرته ثلاث تطلقات  
 قبل ان يامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال النبي شهاب فكانت سنة المتلاعنين وليحق الولاء  
 بامه فقط ومن رصاها به فهو فاحش الحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قضى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولات المتلاعنين انه يرتسامه وترثه ومن رماها به جلد ثمانية  
 اخرجته الله وفي اسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الادلة الدالة على ان الولاء  
 لا فراش ولا فراش منها والاولاة الدالة على وجوب حد القذف والملاعة وانما في المحرمات  
 لم يثبت عليها ما يخالف ذلك وهكذا استتوفت ولدها فانه لقذف امره يجب المحرم على القاذف  
**باب الحد** وكانت من المشهورات المسلمة في الجاهلية وكانت مما يكادون تيركونه وكان  
 فيها من صالح كثيرة فاقرب الشارح هي للمطلاق من الحاصل بالوضع ومن الحايض بثلاث  
 حيض لقوله تعالى والمطلقات تيرصن بانفسهن ثلثة قروا والقرو هي الحيض كما تقدم في قوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التعلوة ايام اقرانك والقرو وان كان في الاصل ثلثة كما بين الله  
 والحيض لكنه هنا قول الدليل على ان الواحدة معنى المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم تعتد بثلاث حيض وقوله تجاس ايام اقرانها وقوله وعدتها حيضتان ومن غيرهما  
 اي غير الحامل الحايض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها والتي تقطع حيضها بعد وجوده فانها تعتد  
 بثلاثة اشهر لقوله تعالى واللائي يئسن من الحيض من نساكم ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر واللائي  
 لم يحضن الاية وقد وقع اختلاف في منقطة الحيض لعرض فقيل انها تيرصن حتى يعود فتعتد بالحيض ويأمر  
 فتعتد بالاشهر والحق ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللائي لم يحضن وللوفاء  
 اربعة اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا تيرصن بانفسهن اربعة  
 اشهر وعشر هذا في غير الحامل وان كانت حاملة فبالوضع لقوله تعالى واولات الاحمال اربع  
 ان يضيعن حملهن وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكل بيان فصحى الصحيحين وغيرهما



أم سلمة ان امرأة من اسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبل فخطبها أبو السبايل  
بن لبعك فابت ان ينكحها فقال واسد ما تصيح ان تنكحني حتى تعدي آخر الاجلين فمكثت قريبا من شهر لئلا  
ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكحي واخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى  
عنها زوجها وهي حامل قال اتجداون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة انزلت سورة النساء والقصر  
بعد الطولي واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن وقد اخرج احمد والدارقطني قال قلت يا رسول الله  
واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن للمطلقة ثلثا للمتوفى عنها قال هي للمطلقة والمتوفى عنها واخره  
ابو ليلى واليضا في المختارة وابن مروي في اسناد المثنى بن الصباح وثقة ابن معين وضعفه الجمهور وقد اخرج  
ابن ماجه عن الزبير بن العوام انها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت وهي حامل طيب نفسي بتطليقة  
فطلقها تطليقة ثم خرج الى الصلوة فرجع وقد وضعت فقال بالما قد خدعتني خدعها اسد ثم اتى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب اجله خطبها الى نفسها ورجال اسناده رجال الصحيح الا محمد بن عمر بن  
بيلاج وهو صدوق لا بأس به وقد تسك بعض الصحابة بالآيتين فجعل عليها الطول الاجلين فقال اذا مات  
قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تمضي اربعة اشهر وعشر واذا انقضت الاربعة الاشهر ولم تنقض  
لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال اجماع من اهل العلم والمحقق ان عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاة للمادة  
التي ذكرناها وهي انصوص في محل النزاع وبنيته لا مرد وقال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى  
عنها انها ترخص بعد الاجلين ثم حصل الاتفاق على القضاء بها بوضع الحمل واما عدة الوفاة فتجب بالموت  
سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة والاتفاق الناس انهي ولا عدة  
عليه غير مدخولة لقوله تعالى في غير المهورات فما لكم عليهن من عدة تعتدونها واكلامه اى  
عدتها كالحركة لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال طلاق الامة تطليقتان  
وعدهما حيضتان اخرج الترمذي وابوداؤد والبيهقي قال فيه ابوداؤد هو حديث مجهول وقال الترمذي  
حديث غريب لا يعرفه مرفوعا الاسن حديث منظره بن اسلم ومنظره لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث  
انتهى واخرج ابن ماجه والدارقطني ومالك في الموطأ والشافعي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال طلاق الامة اثنتان وعدتهما حيضتان وفي اسناده عمرو بن شبيب وعطية القوس  
وبهما ضعيفان وصحح الدارقطني انه موقوف على ابن عمر واخرج الدارقطني من حديث ابن مسعود  
وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد اعل بالوقف واخرج احمد عن علي نحو ذلك واذا  
كان الصحيح الوقف فيما حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة ضعيف  
كما عرفت فوجب الرجوع الى اولى الكتاب السنة الشاملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة باحرار وعلى  
المعتدة للوفاة ترك التوفين لحديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال لا يسل للمراة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحذفون ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر عشر  
وفي الباب عن ام حبيبة وزينب بنت جحش في الصبيح وغيرهما ايضا من حديث ام سلمة ان امرأة  
توفى زوجها فحشاها على عينها فاتوار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستاذنوه في الكفيل فقال  
لا تكمل كانت احدكن تمكث في شرا حلا سها او شر بيتها فاذا كان حول فمكك بعت ببعرة فلاحى تضى  
اربعة اشهر وعشرا وفي الصحيحين من حديث ام عطية قالت كنا نسكن ابن جحش على ميت فوق ثلث الا على زوج  
اربعة اشهر وعشرا ولا تكمل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا صبوغا الا ثوبا صيب وقد رخص لنا عند الطهر اذا  
امدانا من ميفهما في نيفة من كسنت الظفار وفي الباب احاديث وقدرى بالعارض هذه الاحاديث  
فاخرج احمد وابن حبان ومحمد بن حديث اشجار بنت عميس قالت فخر على رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن ابى طالب قال لا تحدى بعد يومك هذا هي كانت امرته  
بالاتفاق وقد اجيب بانه حديث شاذ مخالفت للاحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على خلافه وقيل انه  
منسوخ وقد اعاد البنيغي بالانقطاع وهذه الاحاديث الموقفة في الاحاد اربعة اشهر وعشرا في غير حال  
واما هي فعليها ذلك حتى تنقضى عدتها بالوضع والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت  
زوجها او يلوغ خبره لمحدث فرقة بنت مالك عند احمد وابن السنن وصححه الترمذي وابن حبان في الحكم  
قالت خرج زوجي في طلب علاج له فادر كهم في طريق القديم فقتلوه فاتي بنيه وانا في دار شاسعة من دور  
ابى فاتيته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقلت ان النوى زوجي انا في دار  
شاسعة عن اهل من دور اهل ولم يدع نفقة ولا مالا ورثته وليس المسكن له فلو تحولت الى اهل واخوتي لكان  
ارفق بي في بعض شائي قال تحولى فلما خرجت الى المسجد والى الحجرة وعانى وامرني فدعيت فقال امشي  
في بيتك الذي اناك فيه يعني زوجك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرا  
وفي بعض النفاذ انه ارسل اليها عثمان بعد ذلك فاجبرته فاخذ به وقد عمل بهذا الحديث بما لا يفسح  
في الاحتجاج به واخرج النسائي والبود اود وعزاه النذري الى البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم فيذرون ازواجا وصية لازواجا وصية لازواجا وصية لازواجا وصية لازواجا  
بما فرض الله تعالى لما كن المربع والمثنى ونسخ اجل حول ان اجل اربعة اشهر وعشرا وقد ذهب الى ان  
بعد ذلك فرقة جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روي جواز اخروج للعذر من جماعة من الصحابة فمن بعدهم ولم يأت  
من اجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فرقة وغاير ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة لا بما  
او اعارضت المرفوع واخرج الشافعي ومحمد الرزاق عن مجاهد مرسل ان رجلا استشهد واما بعد فقال  
نساكم يا رسول الله انا نستوحش في بيوتنا اقبضت عندنا فاذا نسين ان يتخذن عندنا من خافا  
كان وقت النوم كما وي كل واحدة الى بيتها ونها مع ارسال لا تقوم بالحجة **فصل** وجوب تبرؤ

والاحتجاج

الامة المسبية والمشتراط ونحوهما بحیضة ان كانت حائضا والحامل بوضع الحمل لما اخرج  
 احمد وابوداود والحاكم وصححه من حديث ابی شعيبان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبایا او طاس  
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حیضه ولما اخرج به سلم وغيره ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 هم ان يلين الرجل الذي اراد وطئ امرؤة حامل من السبي لغتة يدخل معه قبره واخرج الترمذی من حديث  
 العرباض بن سارية ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطئ السبایا حتى يضعن ما في بطون  
 واخرج ابن ابی شيبه من حديث علي قال نبی رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان توطأ حامل  
 حتى تضع ولا توطأ حامل حتى تستبرئ بحیضه وفي اسناده ضعف وانقطاع واخرج احمد والطبرانی قال  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا یقعن حل على امرؤة وحملها لغيره وفي اسناده بقیة والحاك  
 بن ابرطابة وجمادسان وهو شتم المسبية ونحوها كالمشتراة والموهوبه وكذلك حديث روثع بن ثابت  
 عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان یؤمن بالله والیوم الآخر فلا یسقی ماله ولد غیره اخرج  
 احمد والترمذی وابوداود وابن ابی شيبه والدارمی والطبرانی والبیهقی والیضا المقدسی وابن حبان صححه  
 والبرار حسنه وهو كما یقال ان حامل المشتراة ونحوها كذلك یتناول من یجوز حملها من غیرها من الناس كما  
 لان العلة كونه یسقی بماله ولد غیره واخرج الحاكم من حديث ابن عباس ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم نبی یوم خیبر عن سید المعانم حتى یقسم وقال لا تسق مارك زرع غیرك واصابه فی النسائی واخرج البخاری  
 عن ابن عمر اذا وهبت الولیده التي توطأ او سعت او اعتقت فلتستبرئ بحیضه ولا تستبرئ العذراء  
 ویدل على استبراء المشتراة التي هی حامل او مجوز حملها الادلة الواردة فی السبیه لان العلة واحدة واما العذراء والضعیف  
 فلیست من تصدق علیه تلك العلة وان كان حل العذراء البالغة مكنا مع بقاء البكارة ولكنه فی غایة التدرؤة فلا  
 اعتبار به واما ما اخرج البخاری وغيره ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث علیا الى الیمن لیتقبض الخمس فاستطاع  
 علی منه سبیه فاصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلك النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ینكره بل قال فی بعض  
 الروایات لنصیب علی افضل من وصیغه فحمل علی انها كانت صغيرة او بكرا بها لکن الادلة او انه قد كان  
 مضى لها من وقت الصبا ما تبين بانها غیر حامل ومنقطع الحیض تستبرئ حتى یبنین حملها لانه  
 لا یمكن العلم بعدم حمل الا بذلك اذ لا حیض بل المفروض انه منقطع لعارض او انها ضاها واما من قد بلغت  
 سن الاياس من حیض فقد صار حملها ما یوسا حیضها ولا اعتبار بالنادر ولا یستبرئ بركه ولا یغیر  
 مطلقا ولا یلزم الاستبراء علی البایع ونحوه لعدم الدلیل علی ذلك لا بنص ولا بقیاس صحیح بل یحیی  
 رأى **باب النفقة** تجب علی الزوج للزوجة لا عرف فی ذلك خلافا وقد اوجبها  
 القرآن للزوجه قال الله تعالى وارضقوهن فیها واكسوهم وقد قرر دلاله هذه الآیة علی المطلوب الموزعی فی تفسیر  
 ولحديث اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعند بنت عتبة ان تاخذ من مال زوجها ابی سفیان ما یکفیهما

وفلدها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قل عن حق الزوجة على الزوج  
 ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسبت وهو عند اهل السنن وغيرهم قال في السوسى تجب نفقة الزوجة  
 على الزوج موسرا كان او مسرا قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله و  
 قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك ادنى الا تقولوا قلنت قال الشا  
 هي لا بكسر تن تقولون وفيه دليل على ان على الرجل نفقة امرته وقد انكر على الشافعي بعض اهل العربية في تفسير  
 فاجاب البغوي بان الكسائي قال يقال عال الرجل ليعول اذا كان عياله والنفقة اجمدة اعال واجاب النجاشي  
 بانه بيان حاصل المعنى ووجه ان قيل من توكلت عال الرجل عياله ليعولهم كقولهم بانهم يموتونم اذا انفق عليهم ومن  
 كثر عياله لزم ان يعولهم وهذا مما اتفق عليه اهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المتقدم تضمنت هذه الفتوى  
 امور اشد بان نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف لنفي تقديرها وان لم يكن تقديرها مسروفا في زمن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا الخصامة ولا التبعين ولا التاييم للشا ان نفقة الزوجة من  
 جهش نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث افراد الاب بنفقة اولاده الرابع ان الزوج والاب اذا لم يدا  
 النفقة الواجبة عليه فللزوجة والاولاد وان يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف انما شئت ان المرة اذا قدرت على  
 اخذ كفايتها من بلل زوجها لم يكن لها الى الفسخ سبيل السادس ان الم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الوا  
 فالمرجع فيه الى المعروف السابع ان من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهرا فليست تحق ان يأخذ بيده  
 اذا قدر عليه كما انقضى بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا انتهى حاصله والمطلقة رجعا لحديث  
 فاطمة بنت قيس انه قال لها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرة اذا كان لزوجها الرجعة  
 اخرج احمد والنسائي وثني لفظ احمد فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي اسناده مجاهد بن سبيد  
 وقد تروى واعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح خبرها او حسن وقد اثبت لها القرآن الكريم  
 السكنى قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واقولوا الله  
 لا تخرجوهن من بيوتهن ويستفاد من النني عن الاخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قول تعالى ان  
 من حيث سكنتم من وجدكم ويدل على وجوب النفقة قول تعالى والمطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى  
 في آخر الآية الاولى اعل الله حديث بعد ذلك امر او هو الرجعة فكان ذلك في الرجعية لا بائنا فالباينة  
 لان نفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المطلقة  
 ثلاثا لا نفقة ولا سكنى وفي الصحيحين وغيرهما عنهما انها قالت اطلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثها بالمترايع وقد اخرج احمد ومسلم وابوداود والنسائي انه  
 قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وقد انكر عليها عمر وعائشة  
 في الحديث وقال عمر لا تترك كتاب الله سنة بيننا القول امره لا ندرى لعلها حفظت او نسيت وقد قا

النفقة

فأطاعت حين بلغها ذلك بنين وبكتم كتاب الله قال الله تعالى فطافوا بين لوعتين حتى قال لا تدري لعل الله يحيرث  
 بعد ذلك امرافاتي امرحيث بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد وأبو حنيفة  
 وأبو ثور وأبو داود وأبو عاصم وحكاة في البحر عن ابن عباس وأبي بصير وعطاء والشعبي وابن أبي ليلى والاوزاعي  
 والامامية وذهب الجمهور الى انه لا نفقة لها ولا سكنى لقوله تعالى اسكنواهن من حيث سكنتم من وجدكم وقولهم  
 ما يدل على انها في الرجعية وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري واهل الكوفة الى وجوب النفقة  
 والسكنى ولا في عدة الوفاة فلا نفقة تتولا سكنى الا ان تكونا حاضرتين لعدم وجود دليل يدل  
 على ذلك في غير الحال ولا سيما بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها  
 عليها رجعة فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى ويؤيده ايضا تعليل الآية المتقدمة لقوله تعالى لعل الله  
 يحيرث بعد ذلك امر او هو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الامر ويغنيه ايضا مفهوم شرط في قوله تعالى  
 فان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملن وهي ايضا تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت  
 في عدة الرجعي او البائن او الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاطمة بنت  
 قيس الا ان تكوني حاملة وقد روى البيهقي عن جابر بن رافع في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن حجر  
 ورجالها ثقات لكنه قال المحفوظ وقفه ولو صح فمعه لكان نصا في محل النزاع وينبغي ان يقتيد بعدم وجوب  
 ما يسكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعطاء ما في البيت الذي بلغها موت زوجها وهو فيان  
 ذلك يفيدها انما اذا كانت في بيت الزوج لقيت فيه تنقضي العدة ويكون ذلك جمعا بين الادلة من  
 باب تقييد المطلق او تخصيص العام فلا اشكال وفي المسوى اختلف اهل العلم في السكنى للمعدة عن الوفاة  
 فقال ابو حنيفة لا سكنى لها بل تعتد حيث شارح وقال المالكية لها السكنى وللسان في قولان كالمذنبين  
 ونسأله ذلك تردده في تاويل حديث قرينة فرائي مرة ان اذنه لها في الخروج حكم وقول مكثي في بيتك تجيب  
 ورائي مرة اخرى ان اذنه صار ينسوخا بقوله آخر المكثي في بيتك اقول محتمل ان يكون اذنه لها من حيث انها  
 ذكرت ان زوجها لم تتركها في مسكن يملكه انتهى ويجب على الوالد المؤسر لولده المعسر والعكس  
 لحديث بندي بنت عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يعجز واما العكس  
 فلان النفقة هي اقل ما يغنيه قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقوله بالوالدين احسانا وقوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انت وملكك لابيكم اخرجيه احمد وابو داود وابن خزيمة وابن الجارود ومن  
 حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث ابن ابيب ما اكل الرجل من كسبه دولده من كسبه  
 فكلوا من اموالهم اخرجيه احمد واهل السنن وابن حبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث من اتى بامر رسول الله  
 قال امك قال نعم من قال امك قال نعم من قال اباك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة في  
 المسوى تجب على الابن نفقة الابوين اذا كان مؤسرا وهما مؤسرا قال تعالى وبالوالدين احسانا

وقال وضاحها في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف بل ان  
يوتا جوعا والولد في ارغد عيش قلت على هذا بل العلم الا ان الشافعي قال ان كان واحد منهما قويا سوا  
يملكه تحصيل قوته لا تحجب نفقته وان كان محسرا وادب سائر الفقهاء نفقتهم عند الاعسار ولم يشترطوا الزنا  
وفي اعلام المؤمنين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احق الناس بحسن صحابتي قال اكنت قال نعم  
من قال ثم انك قال ثم من قال ثم ابوب تنفق عليه قال الامام أحمد الطائفة للاب وللأمثلة اربع  
البروق على السيد لمن يملكه لحديث ابنه شيرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال للمملوك طعامة وأسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق وحديث فليطعمه مما ياكل وليلبس  
مما يلبس ويوفى بالصحيح وغيرهما من حديث ابني ذرقلت وذلك انه مشغول بخبرته من الاكتاب  
فوجب ان يكون كفاية عليه وعليها بل العلم ولا يجب على الفقير بقرية الا من باب صلة الوهم  
اعدم ورود دليل مخيص ذلك بل جازت احاديث صالة الرحم وهي عاتة والرحم المحتاج الى نفقة حق الا حاكم  
بالصلة وقد قال تعالى فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله  
نفسا الا ما آتاه على الوسع قدره وعلى المقتر قدره وعت ابني داود ان رطله سأل النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم من قال انك والباك واخراك واخاك وسواك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم محولة  
ومن وجبت نفقته وجبت لسوته وسكناته لما استفاد من الآيات القرآنية والا حاكم  
الصحة المتقدم ذكرها **باب الرضاعة** انما ثبت حكمه بخمس رضعات لحديث عائشة  
عند مسلم وغيره انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس  
رضعات فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي فيما يقر من القرآن ولحديث طرق  
ثابتة في الصحيح ولا يخالف حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحرم المصته ولا  
المصتان اخرجه أحمد ومسلم واهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصته والمصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة  
ولا الاملاجتان واخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن ابي رزير لان غاية ما في نه  
الا حاكم ان المصته والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين لا تحرم وهذا هو  
معنى الاحاديث منطوقا وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لانهما يدل على ان ما دون الخمس لا يحرم  
ولما معنى نه الاحاديث مفهوما وهو انه يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فمدنوع حديث الخمس  
ويجوز على زيادة فوجب قبولها والعمل بها لا سيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على المنكر نفيد  
التخصيص بالرضعة هي ان يأخذ المص المصته ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض  
وقد ذهب الى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء بن ابي رزير وسعيد بن جبير



وعروة بن الزبير والثبيث بن سعد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقدرهم  
 ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الوصل إلى الجوف ليقضي التحريم وإن  
 قل في المستعمل ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمسة رضعات متفرقات وذهب  
 أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات  
 أقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصصة ولا المصتان ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل  
 من عشر رضعات وهو قول شاذ وبالنسبة إلى عائشة رضي الله عنها أنها كانت تدهبان إلى عشر رضعات  
 ثور عائشة رضي الله عنها من جهة حكم الشارع كما ذكرنا في ليل قال النجاشي قول عائشة فتوفي رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مما يقر في القرآن أرادت بقرب عهد الفسخ من وفاة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغ الفسخ يقرر على الرسم الأول لأن الفسخ لا يفسخ  
 بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقرار الحكم مع نسخ التلاوة كالجم في الزنا حكمه  
 باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن وإن الحكم يثبت بأخبار الأحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت  
 بأخبار الأحاد فلم يجز كذب بين الدفتين انتهى وتماثل في كتابنا أفادة الشيوع بمقدار النسخ والمنسوخ  
 فأي جع إليه مع تنقّل وجود الدين لا سبب ثبوت حكم الرضاع فلو لم يكن وجوده معلوماً وأما  
 الصبي منه معلوماً لم يكن لإثبات حكم الرضاع وجه يستوعق قال في المحجة يعتبر في الرضاع شيان أحدهما  
 القدر الذي يتحقق بهذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلوبات يحرم من ثم تسع  
 خمس معلوبات والثاني أن يكون الرضاع في أول قيام السكّل وشج صورة الولد إلا فهو غداً  
 بمنزلة سائر الأغذية الكائنة بعد التشبع وقيام السكّل كالشباب لكل خبر انتهى وكون الرضاع قبل  
 الفطام لحديث أم سلمة عند الترمذي ومحمّد وأحمد أيضاً وصحّ قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني  
 والبيهقي وابن عدي عن حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما كان  
 في الحولين وقد صحّ البيهقي وتفه ورجحه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود والطحاوي عن حديث  
 جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال النضر  
 أنه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما دخل علي رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أمي من الرضاعة قال يا عائشة الطران من أخوانك  
 فأنما الرضاعة من الجافة ويحرم به ما يحرم بالنسب قد تقدم الاستدلال عليه من يحرم كاحه من  
 كتاب النكاح من أم وأخت وغيرها ويقبل قول المصنف لما أخرجه البخاري وغيره من  
 حديث عقب بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي طالب فجلوت أمه سعد فقلت قد ارضعتكما

في المحجة

قال فذكرت ذلك للبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعرض عني قال فتنهيت فذكرت ذلك فذكرت  
 ايضاً وقد زعمت انها ايتعتكما فنهاه وفي لفظ وعما عنك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف وقد قيل  
 ففارقها عقبته وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهرى والحسن والشافعي والاوزاعي واحمد  
 بن حنبل والبخاري وروى عن مالك ويجوز ان رضاع الكبير ولو كان خال الحية ليجوز النظر لحدث  
 زينب بنت ام سلمة قالت قالت ام سلمة لعائشة ان يدخل عليك هذا الغلام الذي لا يقع الذي ما احب  
 ان يدخل على فقالت عائشة مالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوء حسنة وقالت ان امرؤ  
 ابي مذيقة قالت يا رسول الله ان سألما يدخل على وهو رجل وفي نفس ابي مذيقة منه فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارضعيني حتى يدخل عليك اخبرني سلم وغيره وقد اخرج نحوه البخاري من حديث  
 عائشة ايضاً وقد روى هذا الحديث من الصحابة امهات المؤمنين وسننهم بنات هليل وزينب بنت ام سلمة  
 ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنه جميع الجمع وقد ذهب الى ذلك علي وعائشة وعروة بن الزبير  
 وعطاء بن ابى رباح والليث بن سعد وابن علية وداود والطاهري وابن حزم وهو الحق وقد ذهب الجمهور  
 الى خلاف ذلك قال ابن القيم اخذ طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ بها اكثر اهل العلم  
 وقد رواها عليها احاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام وبالبغور بالحولين لوجود احد ما كثرته الفوائد  
 حديث سالم الشافعي ان جميع احوال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوى عائشة في شق النزع الثالث  
 انه احوط الركن ان رضاع الكبير لا يثبت لها ولا ينشأ عنها فلا يحصل به البعضية التي هي سبب التحريم انما  
 انه يحتمل ان هذا كان مختصاً بشا لم وحده ولهذا لم يحكي ذلك الا في قصة السادسة ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعند بارجل فاعدا فاشد ذلك عليه غضب فقالت انه انما من الرضا  
 فقال انظر من اخوانك من الرضا فانا الرضا فانا الحاجة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي قصة سالم  
 مسك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سألما كان قد تبشاه ابو مذيقة ورتابه ولم يكن له منه ومن النجول  
 على الهبة فاذ اوجعت الحاجة الى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد ولعل هذا المسلك قول على المسالك  
 واليه كان شيخنا يرجح والله تعالى اعلم انتهى قال في المسوى بحبيب احياء المولود وبالارضاع حولين كاملين الا  
 اذا اجتمع رأي الوالدين عن تشاؤمهما على ان الفطام لا يضره فحجوز الفطام قبل الحولين والمرجع يجوز ان  
 يكون الوالدة او الظاهر المستتر فانه لم يسم المستتر فانه اولم يقدر الوالد على استجارها بقيت الوالدة  
 فان ارضعت الوالدة فليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان بسبب الزوجية وان ارضعت الظاهر  
 فلما اجرأ قال تعالى والوالدات يرضعن اولادهم من حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاة وعلى المولود  
 وكسوته بالمعروف لا تخلف لنفسه ولا لغيره ولا تضار والدة بولده ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل  
 ذلك فان ارادوا فصلاً من تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما وان لم يترددوا فلا جناح  
 عليهما

عائكم اذ سلمتم ما آتيتهم بالمحروف واتقوا الله فقلت الظاهر ان الوالدات نعم المطلقات وغيره ما قيل فختصر  
 بالمطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات اقول وح يؤخذ حكم غير المطلقات بالاولى وقوله على المولود  
 له يدل على ان الوالدة ما هست زوجة او مستعدة لا تحت الاجر وعليه ابو حنيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد  
 منه وارث الاب وهو الصبي اى يكون المرضعة من مالها ذمات الاب قوله فان ارادوا فضلا لا يعنى قبل الحسين  
 قوله ان تسترضعوا اى المراضع او لا وكم اى تاخذوا مراضع لا ولا وكم قوله ما آتيتهم اى ما اردتم اثاره كقوله  
 تعالى واذا قمتم الى الصلوة انتهى **باب الحضانة** الاولى بالطفل امله ما لم يتكلم حديث  
 عبد الله بن عمر ان اميرة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يلطمني له وعاء وحجرى له حمار وبيدي له سقاء  
 وزعم ابوه انه ينزع عني فقال انت احق به اى انك اخرجي اخذوا ابو داود والبيهقي والحاكم وصححه وقد وقع الاسماء  
 على ان الام اولى بالطفل من الاب وكلى ابن المنذر بالاجماع على ان حقها يبطل بالنكاح وقد روى عن  
 ابنه لا يبطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا ببقا ابن ام سلمة في كفالتها بعد ان تزوجت  
 بالبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجاب عن ذلك بان مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يحتج به لاحتمال انه  
 لم يبق له قريب عيىز ما و احتجوا ايضا بما سياتى في حديث ابنة حمزة فان البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قضى بان الحق لها انتهى وكانت تحت جعفر بن ابى طالب وقد قال النخالة بمنزلة الام ويجاب عن هذا بان لا يرفع  
 النكاح الوارد في الام وكفى ان يقال ان هذا يكون وليا على ما ذهب اليه الحنفية من ان النكاح لمن هو  
 للصغير فلا يبطل بالحق ويكون حديث ابنة حمزة منقيد بالقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم تنكحى ثم النخالة  
 اولى بعد الام بمن عداها حديث البراء بن عازب في الصبي وغيرهما ان ابنة حمزة اختصم فيها اعمى وجعفر  
 وزيد فقال اعمى انا احق بها هى ابنة عمى وقال جعفر بنت عمى ونحوها تحتى وقال زيد ابنة اعمى فقضى بها  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لخالتها وقال النخالة بمنزلة الام والامراة يقول زيد ابنة اعمى ان حمزة  
 قد كان البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخى بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث انه قد ثبت بالاجماع  
 ان الام اقدم من غيرها من غير ما من غير فرق بين الاب وغيره وقيل  
 ان الاب اقدم منها اجماعا وليس في ذلك صحيح والخلاف معروف والحديث صحيح من خالفه وفى المسوى اذا  
 فارق الرجل امراته وبينهما ولد صغير فالام و ام الام اولى باعضائه من الاب لرواية مالك عن يحيى بن سعيد  
 انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عامم بن عمر ثم انه  
 فارقها فجاب عمر بن الخطاب قمارا فوجد ابنه عامم يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضه فوضه بين يديه على الدابة فلدته  
 جده للعلم فزار عته اياه حتى اتيا ابا بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر خل بيننا وبينه  
 قال فما راجعه عمر الكلام ثم اصاب وان لم يرد بذلك ليل محضه لكنه قد استغنى عن مثل قوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم للام انت احق به ما لم تنكحى فان هذا يدل على ثبوت اصل الحق للاب بام الام ومن ههنا انتهى

جمع  
 في  
 النكاح

وحي انما كان وكذلك ثبات التخيير منه وبين الام في الكلفات فانه يفيد اثبات حق له في الجملة وقال في نسو  
 روى الشافعي باسناد عن ابيه عن ابيرثرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير غلاما بين ابيه وامه  
 ثم طلق بين الحديث والاثريان المولود واذا كان دون سبع سنين فالام اولى به واذا بلغ سبع سنين فالحق  
 عقل مثل خيرة بين الابوين سوار كان ذكره او انشى فايما اختاره يكون عنده واخذ هذا النوع من التطبيق  
 من قضاء علي رضي الله تعالى عنه فانه خير تصبيا كان ابن سبع سنين او ثمان سنين بين الام والاب قال لاني  
 في سنة من سنة النبوة بلغ هذا خيرة وقال ابو حنيفة الام احق بالعلم حتى ياكل وليس وحده وباجازة  
 في سنين ثم نجى فذلك الاب احق بما شئ يعين الحاكم من القبل بلة من راعى فيه صلاحا لانه اذا  
 في سنة الام والخال والاب فالصبي محتاج الى من تحضنه بالضرورة والقرابة اشفق به فحين احكام من يتقدم  
 منهم من يرى فيه سلاما للصبي وقد اخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب فاحمته  
 الى ابكر في ولديها فقال ابكر يحي اعطف والطف وارحم واحني وهي احق بولدها لم تترفع فمذرة  
 الام واثبات تخيير ان ابكر يحل العطف والطف والرحمة والمحنو وبعده بلوغ سن الاثنتي عشرة  
 بخير الصبي بين ابيه وامه لحديث ابيرثرة عند احمد واهل السنن وصححه الترمذي ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم خير غلاما بين ابيه وامه وفي لفظ ان امرأة جارت فقالت يا رسول الله ان زوجي  
 يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر ابي عتبة وقد لغني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 انما عليه قال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ابوك فمذرة  
 انك قد بينا ما شئت فاخذ بيد امه فاطلقت به اخرج اهل السنن وابن ابى شيبة وصححه الترمذي وابن جابر  
 وابن القطان واخرج احمد والبيهقي والدارقطني من حديث عبد الحميد بن بعض  
 الانباري عن جده ان جده سلم وابنت امرته ان تسلم فجا ابنا صغيرا لم يبلغ قال فاجلس النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم امه فذهب الى امه قال ابن القيم المحضنة  
 قضى فيها من قضايا احدا قضى بابنة حمزة بن كنانة وكانت تحت جعفر بن ابى طالب وقال انما له بنت  
 الام فتضمن هذا القضاء ان اخالة مقام الام في الاحتقاق وان تزوجها لا تسقط حضانتها اذا كانت جارية  
 القنينة الثانية ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وامه ولم يسلم فاجلس رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم امه فذهب الى امه فمذرة  
 القنينة الثالثة ان رافع بن سنان سلم وابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم وقالت ابنتي فليكن وشبيهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقتنيت  
 وقال لها اقتدي ناحت فاقول الصبية بينما ثم قال ادعوا لها فالت الى امها فقال النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم اللهم امه فمالت الى ابيها فاخذها وذكره احمد القنينة الرابعة جارية امرأة فقالت ان زوجي يريد

الخصانة

في هنب بابي الخ ذكره ابو داود والقيصة انما مسته بارة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرته فقالت يا رسول الله  
 ان ابني هذا كان يلطن لي وعار الخ ذكره ابو داود فعلى هذه القضية يا انمسن تدور الحضارة وبالله التوفيق فان  
 له يوجد من له في ذلك حق بنص الشرع اكفله من كان له في كفالة مصلحة لكونه محتاجا  
 الى ذلك فكانت المصلحة معتبرة في بدنه كما اعتبرت في ماله وقد ولت على ذلك الادلة الواردة في اسوال  
 اليتامى من الكتاب والسنة كتاب البيع المعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقة التراضي لا عليها  
 الا الله تعالى والمراد هنا امارته كالايجاب والقبول والتعاظم عند القائل به وعلى هذا اهل العلم وكو  
 باشارة وينقده بالكناية من قاذبه على النطق لكونه لم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض اهل العلم من  
 الفاظ مخصوصة وانه لا يجوز البيع بغير ما ولا يفيد بهم ما ورد في الروايات من نحو اجبت منك ولتلك  
 فانما لا فائدة ان البيع يصح بذلك وانما التراجع في كونه لا يصح الا بهاء ولم يرد في ذلك شيء وقد قال الله  
 تعالى تجارة عن تراض فدل ذلك على ان مجرد التراضي هو للمناط ولا بد من الدليل عليه بلفظ او اشارة  
 او كناية باي لفظ وقع وعلى ابي حنيفة كان وبابي اشارة مفيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يل  
 مال امر مسلم الا بطيبة من نفسه فاذا وجد طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك ولا يجوز بيع الخ  
 والميتة والخنزير والاصنام لمحدث جابر في الصحيحين وغيرهما انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 يقول ان اسد حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام والكلب والسنور طافي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي مسعود  
 قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب فيها البض من حديث ابي حنيفة نحوه وفي صحيح مسلم  
 وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور واخرج النسائي باسناد حله  
 ثقات قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب لا طعم صيد وفي المسوي اختلفوا في بيع الكلب  
 فقال الشافعي حرام قال ابو حنيفة جائز بغير ثمن مثله والدم لم يرد في صحيحين قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم حرم ثمن الكلب على كل من يملكه كبريا حبه لينسرى به لما اخرج به البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عسب الفحل ومثله في صحيح مسلم من حديث جابر وفي الباب يحد  
 وخصص في الكرامة وهي ما يعطى على عسب الفحل من غير شرط شيء عليه كذا في الحجة والمحرام لما في الصحيحين  
 وغيرهما من حديث جابر قيل يا رسول الله اريت شحوم الميتة فانه يطلى بالسفن وتدين به الجلود  
 يستصبح به الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جلوده ثم باعوه  
 واكلوا منه واخرج احمد وابوداود من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها فان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم  
 ثمنه قال ابن القيم في الاعلام وفي قوله حرام قولان احدهما ان هذه الافعال حرام والثاني ان البيع حرام  
 وان كان المشتري يشتره لذلك والقولان ببيان على ان السؤال بل وقوع عن البيع لهذا الارتفاع

فذكر في هذا الخبر أن الأمانة لا تكون إلا لمن لم يخبرهم أو لا من تحريم هذا الاستفاد حتى يذكر له حاجتهم  
 إليه وانما من تحريم البيع ما خبرهم به من يتبعونه لهذا الاستفاد فلهذا من خص له في البيع ولم يمتنع من الاستفاد  
 لما كثر ولا لما كان بين يدي البائع بل المنفعة والله تعالى اعلم انتهى فذكرت والا قرب الى السنة ما ذهب  
 اليه الثامن وفضل الماء لحديث ابي اسحق بن عبد الله بن النخعي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى عن فضيل  
 المارزواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي وصححه وقال القشيري هو على شرط الشيخين ولحديث جابر  
 عن سلمة واحمد وابن ماجه بنحوه وقد ورد في الصحيحين من حديث ابي هريرة مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل  
 الماء يمنع به فضل الكفار وفي لفظ لا يباع فضل الماء يمنع به الكفار وهو في مسلم ومات فيه غرض وهو استتار  
 عاقبة الشيء وترويه بين جنتين مملكتين كبيع الطير في الموار والسماك في المار لحديث ابي هريرة عن سلمة وغيره  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى عن بيع الغرر واخرج احمد من حديث ابن سعد وان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا تشترء السمك في المار فانه غرر وفي اسناده يزيد بن ابي زياد وقبرج البقيع  
 وقنه ولكنه دخل في بيع الغرر في المسوى قال مالك ومن الغرر والمخاطرة ان يعجز الرجل قد ضللت رابته  
 او ابق غلامه فشن شيء من ذلك فمسيون دينار فيقول بل انا آخذ منكم بعشرين دينارا فان جدد  
 المبتاع فذهب من البائع ثمانون دينارا وان لم يجد فذهب البائع من المبتاع بعشرين دينارا قال  
 مالك وفي ذلك ايضا عيب آخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يدرى اذا ردت ام لم تدرى ام لم تدرى  
 بها من العيوب وهذا اعظم المخاطرة قال مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراؤه ما في بطون  
 الاناث من النساء والدواب لانه لا يدرى يخرج ام لا يخرج فان خرج لم يدرى ان يكون حسنا ام قبيحا ام تاما  
 ام ناقصا ام ذكرا ام انثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا فقيته كذا وان كذا فقيته كذا انتهى و  
 جبل الجبلية كناية عن الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك كما في مسلم وغيره من حديث ابن عمر ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى عن بيع جبل الجبلية اخبره مالك وفي الصحيحين كان بل الجبلية يتابعون  
 لحوم الجوز والى جبل الجبلية جبل الجبلية ان تخرج الناقة ما في البطنها ثم تحمل الذي نتجت فنها من ذلك  
 وقد قيل انه بيع ولد الناقة الحامل في الحال وقيل بيع ولد ولد ما كما في الرواية وقد روي عن النبي صلى الله  
 ما في بطون الانعام كما في حديث ابي سعيد عن احمد وابن ماجه والبركة والذكر كقضي وفي اسناده شهر بن  
 حوشب وفيه ضعف وروى مالك عن سعيد بن المسيب انه قال لا يباع في الحيوان دنانير من حيوان  
 من ثلثه عن المصنوع والملاقي من الحيوان فاما المصنوع من مافي الحيوان انما الاذن والملاقي مافي  
 عليه الجبال فذكرت وعليه ان العلم قال محمد بن ابي عيسى كل ما كبره ولا ينبغي مباحة ثمانية عشر سنة  
 وفي التلخيص من رآل الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بل الجبلية وهو متاجر في التلخيص من بيع متاجر  
 التلخيص او من التلخيص للتاج وعن الملاقي وهو مافي البطون والمصنوع من مافي في اصلها التحول

٣٠  
 ٢٠

والمنايذة ان ينبد الرجل الى الرجل ثوبه وينبد الآخر اليه ثوبه على غير تامل يقول كل واحد منهما هذا بهذا  
 نمذ الذي نرى منه والملازمة ان ليس الرجل الثوب ولا يشتره ولا يبتين ما فيه او يتباعه ليلاد ولا  
 يعلم ما فيه لحديث ابى سعيد في الصحيحين قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملازمة والمنايذة  
 في البيع واخرج نحوه مالك في الموطا من حديث ابى هريرة ونسجهما بالتقدم وتخط الماكن الملازمة لمس  
 ثوب الآخر بيده بالليل او بالنهار ولا يقاب والمنايذة ان ينبد الرجل الى الرجل ثوبه ويكون ذلك معهما  
 من غير نظر ولا تراش كذا في الرواية وفي الباب عن النبي عند البخاري قلت وعلمه بل العلم قال الحلي  
 والسبلان فيما عدم الرواية او عدم للصيغة او الشرط القاسداى لا خيار له اذ ارأه كذا في المسولي وما  
 في البصر والعبد الابن والمغانم حتى تقسم والشر حتى يصلح والصوف في الظهور والسمن  
 حتى اللبث لحديث ابى سعيد المتقدم في النبي عن ثوبه ما في بطون اللعام فان فيه النبي عن بيع ما في  
 منعه ما عن شرار العبد الابن وعن شرار الغنم حتى تقسم وقد ورد النبي عن بيع المغانم حتى تقسم من حديث  
 ابن عباس عن النبي عن حديث ابى هريرة عند احمد والى داود وقد ورد النبي عن بيع الثمر حتى يطعم  
 والصوف على الظهور والسمن في البصر والسمن في اللبن من حديث ابن عباس عن النبي عن بيع الثمر حتى يطعم  
 وفي اسناده عمر بن قيس فروغ وقد وثقه يحيى بن خنيس وخبره واما حديث النبي عن بيع الفريضة من عند جميع  
 ما في هذه الروايات لان اخرها ينفرد على جميع هذه الصور واخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن  
 عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهي عن بيع التما حتى يرب وصدلاهما منى البائع والمبتاع واخرج نحوه  
 مسلم من حديث ابى هريرة وفي الصحيحين من حديث الشرح نحوه قال مالك الامر عندنا في بيع البليغ والنشأ  
 واخره بنو الجوزان يبعه اذا بدأ سلامه حامل جائله ثم يكون للمشتري ما يبيعه حتى ينقطع ثمره بهلك وليس في  
 ذلك وقت سوق وذلك ان وقته معدوم وبما دخلته العاهة فقطعت ثمره قبل ان ياتي ذلك الوقت  
 فاذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ البلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه والمحاكمة بيع الزرع  
 بكيل من الطعامة علوم قال مالك المحاكمة كراء اللبس باحتملة وقال في المسوي المحاكمة بيع الزرع بعبد  
 اشتد او احب نقيما والمزاينة بيع ثمر النخل او ساق من التمر وقال مالك المزاينة اشتد او التمر في روك  
 النخل وقال في المسوي المزاينة بيع الثمر على الشجر يجنبه على الارض قال مالك وبنى رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم عن المزاينة وتفسير المزاينة ان كل نخلة من نخلات الذي لا يعلم كيلة ولا وزنه ولا عدده او يبيع  
 بشئ مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك ان يقول الرجل لا يعلم كيلة ولا وزنه ولا عدده او يبيع  
 من حنطة او تمر او ما شابه ذلك من الاطعمة او يكون للرجل السلعة من اقمشة او ثياب او نحو او يختصم او العنصر  
 او انك سعت او كنت ان او النخيل او اشبه ذلك من السلعة لا يعلم كيلة ولا وزنه ولا عدده  
 فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك بهذا او وزن كيلة او وزن من ذلك او وزن او اعددها

عن  
ابى سعيد  
في الصحيحين

عن  
ابن عباس  
عن النبي



ما كان يخذلها نقص من كذا وكذا أصاعا للتسمية ليس بها أو وزن كذا وكذا أو عدوكذا وكذا أو كذا أو كذا أو نقص من ذلك فعل على عز وجل حتى أو فيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو على منمن ما نقص من ذلك على أن يكون ما زاد فليس في ذلك بوجاهة ولكنه النجاسة والخمر والقمار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئا بشئ آخر حتى ضم من له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك التسمية اخذ من مال صاحبه بالنقص يعني شئ من إعطاه إياه وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية اخذ الرجل من مال رب السلعة بالابغض من ذلك التسمية طيبة بها نفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يرد على قلبي في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم والعلية في النهي أن السواقة بينهما شرط وما على الشجر لا يخرج زكبيلا ولا وزن وإنما يكون تقديره بالخمر وهو وحده فلو لم يكن لا يؤمن فيه من التفات وما على الشجر لا يخرج زكبيلا ولا وزن وإنما يكون تقديره بالخمر وهو وحده فلو لم يكن لا يؤمن فيه من التفات فاما إذا باع بمجنس آخر من الثمار على الأرض أو على الشجر يجوز لأن المماثلة بينهما غير شرط والتقابض شرط في المجلس وقبض ما على الأرض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخايط أقول ومعنى هذا الكلام أن سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك أن سبب التحريم معنى القمار وكلام الاميرين صحيح انتهى وللعامة وصلة بين النخلة لاكثر من سنة في عقد واحد أو جميع بيع غزو جهالة والخاضعة ببيع الثمر فخره قبل به وصلا حامدا ليس في ذلك حديث النسخ عند البخاري قال بنو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة والخاضعة والسائبة والملازمة والمزانية وفي الصحيحين من حديث جابر قال بنو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة والملازمة والمزانية وفي الباب احاديث والعربون هو ان يعطى المشتري البائع درهما ونحوه قبل البيع على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع غير شئ لما اخرج به احمد والشافعي والبوداؤد من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال بنو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع العربون ولا يعارض هذا ما اخرج به عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن اسلم انه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العربان في بيع فاحله لان في اسناده ابراهيم بن ابي يحيى وهو ضعيف وايضا الحديث مرسل في المسوي قال مالك وذاك فيما نرى والله تعالى اعلم ان يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو ميكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو ميكاري منه اعطيتك دينار او درهم او اقل او اكثر من ذلك على اني ان اخذت السلعة او ركبت ميكاريك منك فالذي اعطيتك من ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العبد بان يشتري ويعطيه دراهم ليكون من الثمن ان رضى السلعة والافهوهية قال الحلبي وعدم صحته لا شتما له على شرط الرد والعتبة ان لم يرض السلعة انتهى والعصير الى من يتخذ خمر الحديث لعن بائع الخمر وشاربها وشترها وعاصرها اخرج به الترمذي وابن ماجه ورجالهم ثقات من حديث النسخ واخرج نحوه احمد وابن ماجه والبوداؤد وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي ومعاذ بن ابي غير معروف وقيل انه معروف

باب  
البيع

وهو من أمر الأندلس وسمع الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني في الأوسط عن بريرة مرفوعاً عن النبي  
 أيام الغطاف حتى يبيع من يهودى أو نصرانى أو من يتخذ خمرافندة لقم النار على بصيرة واسناده حسن وفي رواية  
 أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر أن رجلاً من أهل العراق قالوا لربنا يا أبا عبد الرحمن أما ابتاع من ثمر النخل  
 والعنب فخرافنيها فقال عبد الله بن عمر أني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الحسن: الإنسان أني  
 لا أملككم أن تبيعوا ولا لا تبتاعوا ولا لا تعصروا ولا لا تسقوا فانهما حبس من عمل شيطان فقلت وعليه  
 أهل العلم والكألى بالكألى إلى المحدثين بالحدود ومحدثين بن عمر عند الدارقطني وأما حكم وصحة الحديث صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكألى بالكألى ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج أن النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكألى بالكألى ودين بدين وفي أسناده موسى بن عبيدة الزبدي وضعيف  
 وقد قال أحمد فيه لأجل الرواية عنه عندي ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضاً حديث  
 يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين انتهى وتقوية الأحاديث الواردة في اشتراط التقاض  
 كحديث إذا كان يدا بيد وهو في الصحيح وحديث ما لم تفرقا وبنيكما شئى وما استقرأه قبل قبضه حديث  
 جابر عند مسلم وغيره قال قلل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه  
 وأخرج مسلم أيضاً وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يباع السلع حتى يستوفى وأخرج أحمد  
 من حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقضه  
 وفي أسناده العلل ابن خالد الواسطي وأخرج أبو داود والدارقطني وأما حكم وابن حبان وصحاحه من حديث  
 زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يباع السلع حيث تبتاع حتى يجوز بها التجار  
 إلى رحالهم وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور في إجماع قبل مخصوصين بالطعام لأنه المأمور  
 فتأودراً وحاجته ولا يتفجع به إلا بالملك فإذا لم يستوفيه فربما تصرف فيه لبايع فيكون قضيته في كسبه وقيل  
 يجوز في المنقول لأنه منقولة أن يتغير ويتعيب فتحصل الخصومة في الخصومة وقال ابن عباس ولا حسب  
 كل شئ إلا مثله وهو الأقبح بما ذكرنا في العلة انتهى قال في المسوى قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا الذي  
 للاختلاف فيه أنه من اشترى طعاماً براً أو شجيرة أو دابة أو دابة أو شيئاً من الحبوب القطنية أو شيئاً  
 مما يشبه القطنية مما تحب فيه الزكاة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن والحسل والحل والجبن واللبن والخبز  
 وما أشبه ذلك من الأدم فإن المتباع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقضه ويستوفيه وفي شرح السنة اتفق  
 أهل العلم على أن من ابتاع طعاماً لا يجوز له بيعه قبل القبض وتختلفوا فيما سواه فقال الشافعي ومحمد لا فرق  
 بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شئ منها لا يجوز قبل القبض قال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز بيع العقار  
 قبل القبض ولا يجوز بيع المنقول وقال مالك ما صد الطعام يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الأمر مكتوباً  
 للناس بلزاتهم وطبائهم كتبوا وكان الناس يبيعون ما فيها قبل أن يقضوها ويعطون المشتري مصلح

باب

بعضى به وليقبضه فذلك بيع المصكوك انتهى والطعام حتى يجرى فيه الصاعان لحديث عثمان  
 عند أحمد والبخاري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا اتبعت فاكثل واذا البعت فكل  
 واخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وفي اسناده ابن ابي ليلى  
 وفي الباب عن ابي هريرة باسناد حسن وعن غيره باسناد فيها مقال وقد ذهب الى ذلك الجمهور  
 ولا يصح الاستثناء في البيع مثل ان يبيع عشرة افرق الاشياء لان فيه جهالة منقضية الى المنازعة  
 والمفسد هو المفضى الى المنازعة الا اذا كان معلوماً الحديث جابر عند مسلم وغيره وان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نهي عن بيع الثياب وزاد النسائي والترمذي وابن حبان وصححه الا ان تعلم والمراد ان  
 يبيع شيئاً يستثنى منه شيئاً مجهولاً الا اذا كان معلوماً فيصح ومنه اي من الثياب الملوثة استثناء  
 جابر لظهور البيع اى جملة الى المدينة بعد ان باع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين  
 وغيرهما من حديثه قال النووي في شرح مسلم الثياب المبطله للبيع قوله فيك هذه الصبغة الا ان يصبها  
 وهذه الاشجار الا بعضها فلا يصح البيع لان يستثنى مجهول ولو قال بعثك هذه الاشجار فلهذه الشجرة  
 او الاربعها او الصبغة الالوانها او بعثك بالعت الادريهم صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبغة الا صاعاً  
 منها فالبيع باطل عند الشافعي وصح مالك ان يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها واذا باع ثمرة نخلات  
 واستثنى عشرة اصبع للبائع فلهيب الشافعي وابي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع وقال مالك وجا  
 من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزود على قارثلث الثمرة ولا يجوز التفريق بين المحارم لحديث  
 ابي ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والده وولده  
 فرق الله بينه وبين اصبته يوم القيمة اخرج أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي بن ابي  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ابيع غلامين اخوين فبعتما وفرقت بينهما فذكرت ذلك لرسوله  
 فقال اذكرهما فارتجما ولا تبغما الا جميعاً اخرج أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم  
 وغيرهم وحديث ابي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله من فرق بين  
 الوالد وولده والاخ واخيه اخرج ابن ماجه والدارقطني والابان باسنادهم وحديث علي بن ابي  
 وولد له منها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك ورد البيع اخرج ابو داود والدارقطني والحاكم  
 وصححه وقد اعل بالانقطاع وفي الباب احاديث وقيل انه مبيح على ذلك وفيه نظر وكذا ان يبيع حلاً  
 لبياد لحديث ابن عمر قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيع حاضر لباد واخرج البخاري اخرج  
 مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد وعو الناس في  
 اصديقكم من بعض وفي الصحيحين من حديث النضر قال يميناً ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لابيته

3  
7  
ن

قلت وعليه كل العلم وفي النهاج بيع حاضر لبادوان يقدم غريب بمتاع تهم الحاجة اليه لبيعه لبيعه يومه  
 فيقول بلدي اتركه عندي لابيعة على التديج وفي الوقاية كرهه بيع الحاضر للبادوي طمعا في الثمن الغالي  
 زمان القحط انتهى والتناجش وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند  
 مالك قال النجش ان اعطيه السلعة اكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراء فيقتدي بك غيرك  
 وفي الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يبيع حاضر لبادوان تتناجش  
 وفيها من حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النجش واخرجه مالك ايضا  
 قلت وعليه كل العلم في النهاج ومن النهي عند النجش بان تريد في الثمن لا ترغب بل ليخرج غير ما فشتريها  
 وفي الوقاية كره النجش والبيع على البيع لم يثبت ابن عمر عند احمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال لا يبيع احدكم على بيع اخيه وهو في الصحيحين ايضا بخود لهما وفيها ايضا من حديث ابي هريرة  
 مرفوعا لا يبيع الرجل على بيع اخيه وقد ورد ان من باع من جلين فهو للاول منها اخراجه احمد والبوداود  
 والنسائي والترمذي وسنه وصححه ابو زرعة والكوحاطم والحاكم وفي الموطا من حديث ابن عمر ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض قلت وعليه الشافعي وفي النهاج ومن النهي  
 عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثله والشارع على شراء بان يامر البائع  
 بالفسخ لبيعه مثله بالكثر وفي شرح النجفة عند الحنفية المراد بالبيع على بيع اخيه هو السوم لان عنده خيار المكا  
 لا يثبت بالبيع فلا يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه وتلقى الركبان بان يلقى طائفة يحملون متاعا  
 الى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرضهم بالشعر ولا خيار اذا عرف الغبن لهذا في النهاج لم يثبت ابي هريرة  
 عند مسلم وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يلقى احلب فان تلقاه انسان فاتباعه  
 فصاحب السلعة فيها باختيار اذا ورد السوق وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم عن تلقي البيوع وفيها ايضا بخود لك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطا  
 من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان بالبيع ولا يبيع  
 بعضكم على بعض ولا تتناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الابل والغنم قلت وعليه كل العلم والاحتكار  
 لم يثبت ابن عمر عند احمد والحاكم وابن ابي شيبة والبراء والي اعلى مرفوعا من احتكار الطعام ابعين لبيته  
 فقد روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اسناده اصح بن زبير وفيه مقال واخرج مسلم وغيره من حديث عمر  
 بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الا خاطي واخرج نحوه احمد والحاكم من حديث ابي هريرة قلت وعليه كل العلم  
 قال النووي في شرح مسلم قال اصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الاتوات خاصة وجموعا يشتري الطعام  
 في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يتخير ليخلو ثمنه فلما اذا اشتراه او باع من قرينة وقت الغرض واخرجه او  
 اتباعه في وقت الغلاء حاجته الى اكله واتباعه لبيعه في الوقت فليس بالاحتكار ولا تحريم فيه ولما في الاتوات



عن صفقتين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البعير فيقول بناكنا ونبتكنا ورجاله رجال الصريح  
وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعة وقد تقدم تفسير بشرطين في بيعة بثلثا وليس يصح بالرجل  
بالبشرطين في بيعة ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهذا البيع بيعان قلت وفي شرح السنة  
فسروا البيعتين في بيعة على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب بعشرة نقدا وبعشرين  
تسديت الى سنة فهو فاسد عندنا كثر اكل العلم فاذا اياه على احد الامرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه  
والآخر ان يقول بعتك عبدي هذا بعشرين ديناراً على ان يبيعك بثلثيك فمذا فاسد لا يجزى  
ثمان الغب عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك بشرط لا يلزم واذا لم يلزم فذلك بطل بعض الثمن  
تقصير بالقبض من المبيع في مقابلة الباقى مذهبنا اذ اجمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع و اراد  
بعدها بغير واحد فهو جائز وليس من باب البيعتين في بيعة انما هي صفقة واحدة جمعت شيئين وبيع  
مالهما ضمن لما تقدم في دليل لا يحل سلف وبيع وهو ان يبيع شيئاً لم يدخل في ضمانه كالباع قبل القبض  
وبيع ما ليس عند البائع لحديث حكيم بن حرام قال قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيسألني  
عن البيع ليس عندي ابيعه بثلثي من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك اخرج احمد واهل السنن  
وصححه الترمذي وابن ماجه والترمذي يقول ما ليس عندك اني ما ليس في ملكك وقد ترك في معنى بيع ما ليس  
عنده ان يبيع مال غيره بغير اذنه لانه غرر لا يدرى هل يجزيه غيره او لا وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة  
يجوز بيع الفضولي ويكون سقوفا على اجازة المالك وبيع القطوع عندنا كالعالم لا يجوز حتى تفصل للمالك  
كثبت له فيملك ثم يبيع القطع الصك ومنه قوله تعالى فكل لنا قطناً ويجوز بفساد عدم الخداع  
لحديث ابن عمر في الصحيحين قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يبيع في البيوع فقال  
من بايعت فقل لا خلافة وفي الباب احاديث وانما في الحديث وطلسمه ان من قال بكذا ثبت  
لا خيار سوار عن ابن عمر بن الخطاب في المجلس ثابت ما لو يفسر بالحديث حكيم بن حرام في الصحيحين ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيما ايضا نحوه من حديث ابن عمر وايضا في الموطأ من  
حديث ابن عمر لفظ ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه لم يتفرقا والبيع بالخيار  
وفي الباب احاديث وقد ذهب الى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي و ابو برة الملايكة  
وابن عمر وابن عباس و ابو هريرة وغيرهم ومن التابعين شيخنا والشعبي وطاؤش وعطاء وابن ابي شيبة  
تقل ذلك عنهم النجاشي وتقل ابن السند والقول بالخيار عن سعيد بن المسيب والزهري وابن ابي ذئب  
من اهل المدينة وعن الحسن البصري والاذناعي وابن جريح وغيرهم وبالغ ابن خزم فقال لا يعرف  
لهم مخالف من التابعين الا النخعي وحده وحكاها صاحب البحر ايضا عن الشافعي و احمد واسحق والي بن وهز  
وذهب الى بطلان خيار المالكية وغيرهم الى انها اذا وجبت الصفقة فلا خيار وحق القول الاول باب الخيار

باب الخيار

قال الله تعالى للذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس فذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا وقال يحق لله الربا ويربي الصدقات وقال وذرهم وما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله واتفق اهل العلم ان الربا من الكبار وان اذ وقع هذا العقد فربما بطل ولا يجب الا بالمراس المال وان كان ذو عسرة فحكمه لا ينظر الى الميسر يخرج من بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الا مثلاً بمثل يد بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يد بيد والستة الاجناس المذكورة هي المنصوص عليها في الاحاديث كحديث ابى سعيد يلفظ الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يد بيد فمن زاد او ازيد فقد ربي لا تأخذ المعطي فيه سوا وروى في الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما بهذا ليس فيها الا ذكر الستة الاجناس وفي اجماع الفقهاء ان الربا المحرم يجري في غير الاعيان الستة المنصوص عليها وان الحكم متعدي منها الى كل ملحق بثبوتها في شرح الستة اتفق العلماء على ان الربا يجري في هذه الاشياء الستة التي ليس الحديث عليها وذهب عاظمهم الى ان حكم الربا غير مقصور عليها باعيانها انما ثبت لاوصافها منها ويتعدي الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى ان الربا ثبت في الدراهم والدينارين بوصف وفي الاشياء الاربع بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف فقال الشافعي ثبت في الدرهم والدينارين بوصف النقدية وقال ابو حنيفة بعلته الوزن حتى ان الربا يجري في الحديد والنحاس والفضة وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربع بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب في الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط واثبت في جميع الاشياء المطعومة مثل الثمار والفواكه والبقول والادوية وانما قال ذلك في الجديد لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل خلق الحكم باسم الطعام فدل على ان ماخذ الاشتقاق ملته وقال ابو حنيفة ثبت في الاشياء الاربع بوصف الكيل حتى ان الربا يجري في اجسام المنورة وفي الحاق غيرها بها بخلاف اهل الحق بهذه الاشياء المذكورة غير بان يكون حكمها في تحريم التفاضل والناسخ الاتفاق في الجبنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجبنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية انه لا يلحق بها غير ما ورجع في سبل السلام وقال قدا فردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة مبينة بالقول المجتبى انتهى وتفصيل ذلك في مسك ختام فذهب من عاظمهم الى انه يلحق بها ما يشكك في العلة فاشتركوا في العلة ما هي فثبت للاتفاق في الجبنس الطعم قبل الجبنس والطعم قبل الجبنس والتقدير بالكيل والوزن واللاقيتات وقيل الجبنس ووجوب الزكاة وقيل الجبنس والتقدير بالكيل والوزن وقد ثبت ان قال بالالحاق بما اخرج الله عن الجبنس من حديث عبادة

١٤٠



والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل مثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل  
ذلك فاذا اختلفت النوعان فلا باس به وقد اشار الى هذا الحديث صاحب التكميل ولم يكتف به عليه  
وفي اسناده الكرخ بن سريج وثقه ابو ذرعة وغيره وضعفه جماعة وهذا الحديث كما يدل على الاحتياط في غير  
هذا كذلك يدل على ان العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس وما يدل على ان الربا ثبت  
في غير هذه الاجناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الميزان  
ان يبيع الرجل ثوبا بالطلح ان كان ثوبا بكميل او ان كان كروا ان يبيعه بزميل او ان كان زرعا ان  
يبيعه بكيل طعام نهي عن ذلك كله وفي لفظ المسلم عن كل تمر نخرة فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا  
في الكبر من الزبيب ورواية مسلم يدل على عدم ذلك وما يدل على الاحتياط ما أخرجه مالك في الموطأ  
عن سفيان بن السيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع اللحم بالحموان واخرجه ايضا  
الشافعي والبوداودي في المراسيل واصله المذكور قطني في الغريب عن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسله وتبعه ابن عبد البر ولا شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي اسناده  
ثابت بن زيبر وهو ضعيف واخرجه ايضا من رواية ابني امية بن يعلى عن نافع ايضا وابو امية ضعيف  
ولا شاهد اقوى منه من رواية الحسن بن علي بن شريك عندهما الحكم والبيهقي وابن خزيمة وحماد بن زيد ذلك حديث رافع  
بن ربيع وسهل بن ابی حمزة عند الترمذي في رخصته العرايا وفيه عن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر نخرة  
وما يدل على ان العنب الاتفاق في الوزن حديث ابني سفيان عن احمد ومسلم بلفظ لا تبعوا الذهب بالذهب ولا  
ولا الورق بالورق الا وزننا بوزن مثله مثل سوار بسوار واخرج احمد ومسلم والنسائي وابن خزيمة  
الذهب بالذهب وزنا بوزن مثله مثل الفضة بالفضة وزنا بوزن مثله مثل وعنده مسلم والنسائي في قوله  
من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب ولا وزننا بوزن ومما روي في  
الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كروا ان يبيعه بزميل او ما سياتي قريبا من النبي عن بيع الصبر  
كذلك فان اختلفت الاجناس جاز التفاضل اذا كان يدا بيد لما ثبت في الصحيح من حديث عباد بن  
الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير التمر  
بالتمر والماء بالماء مثل سوار بسوار ولا يبيد فان اختلفت هذه الاوصاف فليبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد في البيع  
اما حديث ولا يجوز بيع الحسن جند ما عدم العلم بالنسابة لما وقع في الاحاديث الصحيحة من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم مثل سوار بسوار وزنا بوزن فان هذا يدل على ان البيع بغير الوزن لا يبيد في البيع والمساواة  
بل على ان كل ما يبيع بغير وزن غير ما قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الصبر بغير الكيل او الكيل  
من التمر فان هذا يدل على ان البيع بالكيل لا يبيد وان يبيع بغير ما في التاجر صاحبه شيء آخر لا يبيد حديث فضالة بن عبيد  
في قوله ان شئت فقله يوم يبيع بغير شيء يبيعها بذهب خبز ففصلتها فوجرت بينها الكسر شيئا وشئنا ان يبيد

سجدة

للبني صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تفصل وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب  
وقال يا شافعي واحمد واهل الحق وذهب جماعة منهم الحنفية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر اذا كانت  
الزيادة مساوية لما قبلها ولا يبيع الرطب بما كان يابساً الى ريث ابن عمر المتقدم في النهي عن ان يبيع الرطب  
ثم قال ابن عمر ان كان الرطب يابساً وان كان كراماً ان يبيع بزمبيك كيلاً وكذا لك حديث رافع بن خديج  
رسول بن ابي حنيفة ان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان يابس الرطب اذا يابس فقالوا  
انهم غشوا من ذلك فانت رعاية الشافعي وهذا الحديث اصل في انه لا يجوز بيع شيء من الطعام بمبينة احدها  
رطب والآخر يابس من شيء من الرطب بالتمرز مع العنب بالزبيب ومع اللحم الرطب بالقديد وهذا قول  
اكثر اهل العلم واليه ذهب ائمة الشافعي وصاحب ابى حنيفة وجوز ابو حنيفة ومعه ورقة بالمشابهة من قوله  
تسالي وانما يبيع حرم الربا وبالمشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان  
يكون بزمبيك والآخر يابس او يابس واحد وعلى التقديرين فلا يمنع بيع احدهما بالآخر قال ابن القيم واذا  
انفردت الى هذا القياس رتبة مساو والمساوية اعظم مساوئته ومع انه فاسد في نفسه بل جاء بسنن اصاحبه  
ازيد من الآخر قطوعاً للبيعة فواريداً من الآخر زيادة ولا يمكن فصلاً وميزاناً ولا يمكن ان يجل في مقابلة  
تلك الاجزاء من الرطب ما يتساويان به عند الكفاية اذ هو ظن حشبان فكان المنع من بيع احدهما  
بالآخر محض القياس لم يثبت به سنة ومتى لم يكن راي ولا القياس يقتضيه لكان اصلاً قائماً بنفسه  
بمسبب التسليم والافتقار الى ما يجب التسليم سائر نصوص المحكمات التي لا اهل العلم يالحي ريث زهير بن جابر  
عن النجاشي وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خص في بيع العرايا ان تباع بخرصها كيلاً  
وفي لفظ في الصحيح خص في العرية ياخذها اهل البيت بخرصها تراياكلونها رطباً واخرج احمد والشافعي  
وصحاح ابن خزيمة وابن حبان واحكامهم من حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
وسلم يقول حين اذن للعرايا ان يبيعوا بخرصها الواسق والموسق والثلاثة والاربعة وفي الباب  
احاديث وانما اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لخص للفقراء الذين لا نخل لهم ان يشتروا  
من اهل النخل رطباً ياكلونه في شجرة بخرصة تراياكلونها رطباً واخرج احمد والشافعي  
وقد ذهب الى ذلك الجمهور ومن خالف قال لا حديث ترد عليه فقلت العرية بمعنى مفعولة من عراه  
يعرره اذ اقتصد وهي عقد مقصود او بمعنى فاعلة من عرعى يعرعى اذا خلج ثوبه كانها عرست اي بيع الرطب  
على النخل في الارض العنب الشجر بزمبيك فيما دون سواد وسق فقال محمد وهذا لا يخلو لفظ النخل في ما تباع به العرايا قال  
العريه ان يعر الرطل الرطل النخلة ثم ياتي بخواريه فخصه ان يشتريها منه وقال ابن ابي ريس العرية ان ياكلها بالكيل من التمر يابسه  
ولا ياكلها بخرصها فلو كان يبيع بالكيل لكان يبيع بالكيل من التمر يابسه

ب  
١٠

كانت العرايا ان يعرى الرجل في مال النخل والتخمين وقال يزيد عن سفيان بن عيينة العرايا نخل تحت  
 قوته بالساكنين فلا يستطيعون ان يفتكوا بها خض لم ان يبيعوا بها شاة من التمر انتهى وكذا  
 بيع النخل بالحيوان لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب عن ذلك ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان  
 باللحم اي من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كوله وغيره في شرح السنن وذهب جماعة من الصحابة والتابعين  
 الى تحريمه واكيد ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب ان كان مرسل لكنه يقيس بعمل الصحابة وروى الحسن  
 بن سعيد عن ابن المسيب وذهب جماعة الى اباحته واختار ما لم يروى في الحديث وكان فيه قول من تقدم  
 فمن يكون لقوله اختلاف ولان الحيوان ليس بالارباب بل هو من جنس حيوان يبيعون فيه اللحم  
 بالحيوان يبيع مال الربا بالارباب في يجوز ذلك في القياس الا ان ثبت حديث فاخذ به وذهب القياس  
 وقال محمد بن الموطا وهذا نأخذ من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية لا يدري اللحم اكثر او ما في الشاة اكثر  
 فالبيع فاسد كرهه ولا ينبغي وهذا مثل المزابنة والمحاكمة وكذا بيع الزيتون بالزيت وذهب  
 بالسمسم قول والاسن عندى ان معنى الحديث ان يقول بالقصاب كم يخرج من هذه الشاة  
 فيقول القصاب عشرون مثلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين مثلا من اللحم ان خرج اكثر فلك ادقل  
 فذلك وهذا نوع من القمار وخرج الحديث الى القياس وجوز بيع الحيوان بالتبني او اكثر من جنسه  
 لحديث جابر عند احمد واهل السنن وصححه الترمذي قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى  
 عبد العبد بن واخرجه ايضا مسلم في صحيحه واخرج مسلم ايضا وغيره من حديث النضر بن ابي العباس  
 صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية ببيعته من رؤس من وحيته الكلبى واخرج احمد ابو داود ومن حديث  
 ابن عمر بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم اشترى جارية من اهل كنانة عنده قال فاعلمت الناس  
 عليها حتى نفدت الابل فبقيت بقية من الناس قال فاعلمت يا رسول الله الابل قد نفدت وبقيت بقية  
 من الناس لانهم لم فقال لي ابيع علينا ابلا بقلص من اهل الصدقة الى محلهما حتى تنفذ هذا البعث قال كنت  
 ابيع البعير بقلصين وثلاث قلص من اهل الصدقة الى محلهما حتى نفدت ذلك البعث فلما جارت ابل الصدقة  
 اداها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال وقوى في الفتح اسناده  
 واخرج احمد واهل السنن وصححه الترمذي وابن الجارود من حديث ثمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسمعه عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته وهو من رواية الحسن بن عرفة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين  
 الحديثين بان المراد بالنسيته من الطرفين فيكون فلك من بيع الكالى بالكالى لا من طرف واحد فيجوز  
 وفي الموطا ان علي بن ابي طالب باع حمالة يدعى عصفور بعشرين بعيرا الى اهل وآن عبد الله بن عمر اشترى

عن جابر

رابعة البقرة مشفوعة عليه يوفيهما صاحبها بالبركة وحصل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد  
 الى ابل فقال لابس بذلك قال الشافعي يجوز سواء كان بجنس واحد او مختلفا ما كول اللحم وغيره كقول  
 اللحم سواء باع واحدا بواحد او باثنين وقال ابو عتيقة لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسبة خلاف  
 ولا يجوز بيع العينه لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ضمن النسيء بالنيء  
 والدرهم وتبايعوا بالعينه واتبعوا اذنا البقر وتركوا ايهما وفي سبيل الله انزل الله بهم بلا فلا فخر  
 حتى يرادوا منهم اخرجهم احمد والبوداود والطبراني وابن القطان وسجود وقال ابا فطر رجاله ثقات والرو  
 بالعينه كبسر العين للملكه بيع الساجر سبعة مثمن الى ابل ثم يشترى بها من اقل من ذلك الثمن ويدل  
 على النفع من ذلك ما روى ابو جعفر السبيعي عن امروته انها دخلت على عايشة فدخلت معها ام ولد  
 زيد بن ابيهم فقالت يا ام المؤمنين اني ابيعك غلاما من زيد بن ارقم ثمان مائه درهم نسيت وانني  
 ابيته منه بثمانه فقالت لها ما بيته بشيئا وبس ما اشتريت ان جهاده مع رسول الله  
 على الله عليه وآله وسلم قد بطل الا ان يتوب اخرجهم الدارقطني وفي اسناده الغالية بنت الفج وقدرى  
 عن الشافعي انه لا يصح وقر كلامه ابن كثير في ارشاده وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينه مالك  
 وابو عتيقة واحمد وجوز ذلك الشافعي في حكاية وقد ورد النهي عن العينه من طريق قد روى الباقى في سننه  
**باب الخيارات** يجب على من باع ذاعيب ان يبيته ولا تثبت للمشتري  
 الخيار لحديث عتبة بن عامر عن ابن عباس والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يخل المسلم لايحل المسلم باع من الخبيث بيا وخبيث البائنه وحدث  
 اسناده ابا فطر في الفتح وخرج نحوه احمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث واثله مرفوعا  
 وفي اسناده ابو جعفر الرازي وابو سباع والاول مختلف فيه والثاني مجهول واخرج ابن ماجه والترمذي  
 والشافعي وابن الجارود والنجاشي ثلثه من حديث العلاء بن خال قال كتب الى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله اني اشتري القدامى بن خالد بن جلوده من محمد رسول الله اشتري منه عبدا ذات لسان  
 ولا عمامة ولا خيشة كبسر انما يبيع المسلم المسلم وتؤيد هذه الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في  
 صحيح مسلم وغيره من حديث ابى هريرة فدللت هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يبيته فقد  
 باع بيا لا يخل شرعا فيكون المشتري باختيار ان رضيه فدا ثم البائع وصح البيع لوجود المناط الشرعي  
 وهو التراضي وان لم يرضه كان له رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضاء الواقع حال العقد  
 فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد في رد العيب وكسب اتي والخراج بالضمان لحديث عايشة عند  
 احمد كواهل السنن والشافعي وسجود الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة  
 ابن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي روايه ان رجلا ابتاع غلاما

١٤٢  
 باب الخيارات

فاستغله ثم وجد به عيبا فزده بالعيب فقال البائع غلة عبيدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 الغلة بثمان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من البيع بثمان المثل الذي  
 عليه أي بسببه قال مالك في الرجل يشتري العبد فهو أجرة بالأجارة العظيمة أو القليلة ثم يجد به عيبا يردونه  
 أنه يره بذلك العيب وتكون له أجارته وغلته وذلك الأمر الذي كانت عليه أجرة ببلدنا وذلك لو أن  
 حلالا ابتاع عبدا فبني له دارا قيمته بثمان من العبد اضعا فاقم يوجب عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد  
 عليه أجرة فيما عمل له ذلك فذلك تكون له أجارته إذا أجرة من غيره لأنه ضامن له قلت وعليه أصل العلم و  
 للمشتري الرد بالضرر لأن المشتري انما مضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالضرر فإذا تبين له الضرر كونه  
 بمن عدم الرضا الذي هو المناد بالبشرى ومنه أن من ذلك الضرر انصافا فإدعاء ما عا  
 من ثمنه فإدعاء ثمنه اختيار فيها بوجود الضرر الكيان بالتسوية وجوبه من المدين في الشرع لغير المشتري  
 غزارته فمقتضى وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا أكل  
 الأبل والغنم من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن غلبها أن يسكنها وأن يخطئها رطل  
 وصاعا من تمر وفي رواية مسلم وغيره من يشتري مائة من ثمنها بأخيار ثلاثة أيام إن شاء أسكنها وإن  
 شاء ردها ومهما صاعا من تمر أسكنها أو تلبثت وعليها المضاف في يوم في المنهاج التسوية رطل وثبت اختيار  
 علي الفور وقيل ممتد إلى ثلاثة أيام فإن رد بعد تلف اللبن رطلها صاعا من تمر ويكفي صاع قوت الأصح  
 أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن في شئ السنة قال أبو حنيفة لا خيار له بسبب التصرف وليس له  
 رد بالعيب بعد ما جازى وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف يرد ما ويرد ما قيمته اللبن قال في الحجة  
 واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث يذهب قاعدة من عنده نفسه فقال كل حديث لا يرويه  
 إلا غير فقيه أو إذا ساء باب الرأي فيه ترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تطبق على ما نحن فيه لأنه  
 أخرجه البخاري عن ابن مسعود والضاوية ناهيك به ولأنه بشره سائر القوادير التي عتبه بذكر العقل حسن  
 تقديره فيه ولا يتقبل معرفة حكمه هذا القدر خاصة العلم الأعقول الراسخين في العلم انتهى قال ابن القيم  
 رد الحكم الصحيح الصحيح في مسألة المصراة بالمشا من القياس من عملهم أن هذا حديث يخالف الأصول فلا  
 يقبل فيقال الأصول ككتاب سدوخته رسول واجماع الأمة والقياس الصحيح الموافق للكتاب سنة  
 فما حديث الصحيح هل نفسه فكيف يقال الأصل يخالف نفسه هذا من الظل الباطل والأصول في الحقيقة  
 اثنتان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام رسوله وما عداهما فإسنته قائم بنفسه القياس  
 فرع فكيف يرد الأصل بالفرع قال الإمام أحمد إنما القياس أن يقيس على أصل فاما أن يحكي إلى أصل فينته  
 ثم لقيس على الأصل فيس و قد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس والبطال قول من علم  
 خلاف القياس وأنه ليس في الشرع حكم يخالف القياس الصحيح وإنما القياس الباطل فالشرعية

كما مخالفته له وبأنه العجب كيف وافق الوضوء بالنبي المشتد للأصول حتى قبل ومخالفة غير المصاهرة  
 للأصول متى رُتوا حتى رتاهم في البحث في شرونها بالبيع المرام فإيه حج اليه أو ما يتراضيان عليه  
 لأن حق المأدومى مغفول فيه فاذا رضى بأخذ عمن عنه جاز ذلك كما لو رضى بإسقاطه أو أخذ  
 بعضه ونبت الخيار لمن خدع فإن كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم  
 من حديث ابن عمر أن رجلاً كان يبيع في البسوة فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 من بايعت فقل لا خلافة وهو في الصحيحين والموطأ ورواه في مكان الرجل فإذا بايع يقول لا خلافة  
 وقد ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل خياراً بن منقذ الذي كان يبيع في البسوة  
 خيار ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية من ترك ذلك في حديث غيره وأما إذا لم يشترط البيع  
 الذي وقع ليس هو بيع السلم إلى السلم بل هو مثل على الخبث والخداع والغاكة فلهذا وقع الخيار  
 لكونه كذلك ولكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تفسيره  
 فقلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال المحكي لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وفي رواية  
 البسيطة وابن ماجه ثم انت باختيار في سلمة اتبعته ثلاث ليال وقال محمد بن زكريا ان هذا كان لذلك  
 الرجل خاصة يريد ان خيار القبن ليس بمطرد وفي شرح السنه عند احمد اخبر عام في حق كافة الناس  
 اذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد اذا ظهر في بيعه القبن وببطلان سبيل من باع واشترى بشرط  
 الخيار في المنهاج لما لا حد ما شرط الخيار وانما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة ايام او باع  
 قبل وصول السوق لحديث ابيه في رواية عن مسلم وغيره قال نبي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ان يلقى الجلب فان تلقاه انسان فاجتأه فصار له السلعة فيها خيار اذا ورد السوق وتلقى الجلب  
 هو ان يقدم ركب تجارة فيلتقاه رجل قبل ان يدخلوا البلد ويعرفوا التسعة فيشتري منهم بائخص من  
 سعر البلد وهذا منقذ من البائع لانه ان نزل بالسوق كان اعلى له ولذلك كان له الخيار اذا عثر  
 على الضرر وكل من المتبايعين بيعا منها عند الورد كذلك الصور المتقدمة ووجه ان النبي  
 كان مقتضيا للفساد والمراد للبطلان كما تقر في الاصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما  
 فالرد باختيار هو معنى الرد لما هو غير لازم وان كان النبي غير مقتض للفساد فتوقع العقد على صورة  
 من تلك الصور ان رضي كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان لم يحصل الرضا  
 منها او من احدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فسد المناط ومن اشترى شيئا لم يرد له  
 ردة اذا رآه لحديث ابيه في رواية مرفوعة من اشترى بالمره فلا خيار اذا رآه اخبره الدارقطني والبيهقي  
 وفي اسناده عمر بن ابراهيم الكروي وهو ضعيف ولكنها اخبرنا عن كحول بن سلا عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم نحوه وفي اسناده ايضا ابو بكر بن ابي مريم وهو ضعيف وشمل هذا القوم بهجة ولكن خيار

في الغائب يمكن الاستدلال عليه باحد ميث النبي عن الضرر فان ما لم يقف الانسان على حقيقة الخلو  
عن نوع غرسه او كان بعناية البائع اعم لا والينا لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي فاذا  
لم يرش المشتري بالمبيع عند رويته فقد فقد الرضا وهدم المصحح وله رد ما اشتراه بنياره وذلك  
نحو ان يشتري شيئا على ان له فيه اختياره معلومه لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار  
لفظ كل يتعين لاي بيع بينهما حتى يتفرقا لاي بيع الاختيار وفي لفظ الا ان يكون صفقة خيار وهما في جميع  
وفيها الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الاختيار فبعض هذا قيل غيره ولو يثبت خيار الشرط  
ما تقدم من حديث من كان يجمع في البيوع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت  
فقبل للاختلاف وفي بعض الروايات ذلك بخيار ثمانية ايام وقد تقدم ذلك واذا اختلف البيعان  
فالقبول ما يقوله البائع لخديث ابن مسعود وعنده احمد وابي داود والنسائي وابن  
ناجة والبلدلة قطنى والبيهقى وصححه الحاكم وابن اسكن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وااله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما ميثه فالقول بما يقول صاحب السلعة او تروا  
وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول  
قول البائع وفي لفظ ولا يميته لاحدهما وفي الباب روايات كثيرة استوفانا  
المصنف في نيل الاوطار وحاصلا في بيان القول قول البائع وقيل ان هذا  
الحديث يخص لاحاديث ان على المدعى البينة وحيثما لم يبين وسببا في وقيل  
بين ما عومر وخصوص من رجه وقد اختلف في ذلك اختلف على قول قال مالك الامر عندنا في الزل  
يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع بعثكم بعشرة وثمانين ويقول المتبع ابيعتهما منك  
بثمانين وثمانين يقال للبائع ان شئت فاعطهما المشتري بما قال وان شئت فاحلف باسده ما بعيت  
سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف باسده  
ما اشتريتهما الا بما قلت فان حلف برعى منهما وذلك ان كل واحد منهما مدعى على صاحبه وفي شرح الستة  
ولا فرق عند الشافعي بين ان يكون السلعة قائمة او تلفت في انهما يتجالفان ويرد قيمة السلعة واليه رج  
محمد بن الحسن وذهب ابو حنيفة الى انهما لا يتجالفان بعد ملك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري  
مع يمينه فاذا اختلفا في الاجل او الخيار او الزمن او الضمين فهو عند الشافعي كالالاختلاف في الثمن يتجالفا  
وقال ابو حنيفة القول قول من يفيها ولا تجالف عنده الا عند اختلاف الثمن وفي نسخة القول قول  
صاحب المال لكن المتبع بالخيار لان البيع مبنية على التراضي **باب السلم** هو نوع مخصوص  
من انواع البيع فلا يجوز ان يكون اما لان موطن لان ذلك هو بيع الكالي بالكالي وقد تقدم النع  
منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد ان يسلم راس المال في مجلس العقد وقد اقر



الاتفاق على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من  
 اهل العلم شروط لم يدل عليها دليل على ان يعطيه ما يتراضيان عليه معلوما الى اجل معلوم  
 لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة  
 وهم يساقون في الشام سنة وستين فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى  
 اجل معلوم واخرج احمد والنجاشي من حديث عبد الرحمن بن ابراهيم وعبد الله بن ابي اوفى قال كنا  
 نصيب المناء مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ياتينا ابناط من ابناط الشام  
 فنسقفهم في الحنطة والشعير والزيت الى اجل مسمى قيل كان لهم زرع او لم يكن قال ما كنا نسألهم عن  
 ذلك وفي لفظ للاحمد واهل السنن الا الشريفي وما رواه عنه في شرح السنة السلف لمعنيان في  
 المعاملات احدهما القرض والثاني السلم وعنه عن الشافعي لو كان مؤجلا اشترط معرفة الاجل  
 ولو كان مكيدا او وزنا اشترط معرفة الكيل او الوزن ونظم معرفة اجنس الوصف بالادنى وفي الوقت  
 يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كما حيوان وشرطه بيان جنسه ونوعه وصفته  
 وقدره حيا واما اجله معلوما او قلته شهر او في آخره قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة  
 وهم يساقون في الشام سنة وستين والثالث فقال من اسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن  
 الى اجل معلوم وذلك ليرفع المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي يبين بها  
 من غير التفتيش في القرض على التبرع من اهل الاسلام في معنى الامانة فلذلك بازت النسبة وحرم  
 الفضل انتهى ولا يأخذ الا ما سماه او راس ماله لحديث ابن عمر عن ابي ابي سلمى قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اسلف شيئا فلا شرط على صاحبه غير قضاءه وفي لفظ من اسلف  
 في شيء فلا يأتونه الا ما اسلف فيه او راس ماله قال مالك الامر عندنا بمن اسلف في طعام لسبع معلوم  
 الى اجل مسمى فاجل الاجل فامر بحد البيع عند البائع وفادما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ  
 الا فريقة او زينة او الثمن الذي دفع اليه بینه ولا يتصرات فيه قبل قبضه لما اخبره ابو داود  
 من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اسلف في شيء فلا يصرفه  
 الى غيره وفي اسناده علقمة بن سعيد العوفي وفيه مقال والمعنى انه لا يحل حال المسلم فيه من شيء قبل  
 قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد استلقت اهل العلم في ذلك قال مالك لا يشترى منه بذلك  
 الثمن شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفع اليه او صرفه في سلفة غير الطعام  
 الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يسوي في قلته وعليه اهل العلم في الوقتية ولم يحرم التصرف  
 في رأس المال والسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي النهاج ولا يصح بيع السلم فيه قبل قبضه  
 ولا الاعتراض عنه **باب القرض** يجب ارجاع مثله لانه اذا وقع التواطى على ان يكون

ت  
 ح



وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وإبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه  
قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار حق بشفقة جاره ينتظر بها ان كان غائبا اذا كان عاتيا  
واحد هذا الحديث يؤيد ما قلناه من انه لا شفعة الا لمخيط لان الطريق اذا كانت واحدة فاخلطت كانت  
فيها ولم تقع القسمة الجارية لان الشفعة لعدم تعلق الطريق فالحق ان سبب الشفعة هو واحد وهو  
الشركة قبل القسمة فماتيل من ان سببا بها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر او جاري  
الماء وهو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الشئ او في سواقيه هو اشتراك  
في بعض ذلك الشئ وقد حقق الماتيل المقام في رسالة مستقلة اوردها فيها جميع ما ورد في الشفعة من  
الادلة وجميع مبنها جميعا نفيا فإيرج اليها وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب  
بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيع بن مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وسحق وعبيد الله بن  
والاماميت ان الشفعة لا يثبت الا باخلط ولا يثبت الا بالاشتراك في الشئ او في سواقيه هو اشتراك  
سير من ان الشفعة يثبت بالجوار واستدلوا بالاحاديث الواردة في شفعة الجار قال في شرح السنة  
التفريق اهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الشئ المخلوط باحد الشركاء نصيبه قبل القسمة فاما من  
اخذه بالشفقة قبل الشئ الذي وقع عليه البيع وان باع بشئ متقوم من ثوب او عبد فباخذ بقيته فخلعوا  
في ثبوت الشفعة بالجوار قال الشافعي لا شفعة للجار وذهب ابو حنيفة الى ثبوت الشفعة بالجوار وفي المنهاج  
وكما لو قسم لطلت منفعة المقسومة كما هو روي لا شفعة فيه في الاسح في الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة  
في بئر ولا خل في اجمة اري ان الشفعة شفتان شفعة يجب على المالك ان يعرضها على الشفيع فيما بينه  
وبين السدان يؤثره على غيره ولا يحبر عليها في القضا وهي للجار الذي ليس بشريك وشفقة يحبر عليها  
في القضا وهي للجار الشريك فقط وبذا وجه الجمع بين الاحاديث المختلفة في الباب انتهى ولا يحل للشريك  
ان يبيع حتى يؤذن شريكه لحديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى  
بالشفقة في كل شركة لم تقسم اية او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء  
ترك فان باعه ولم يؤذن فهو حق به ولا تبطل بالتراخي منافي الاحاديث الصحيحة الواردة في الشفعة  
من الاطلاق واما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ لا شفعة لغائب ولا الصغير والشفقة محل  
العقال ففي اسناده محمد بن عبد الرحمن البجلي ما في وهو ضعيف جدا وقال ابن حبان لا اصل للحديث  
وقال ابو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بتأبوت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل لما روي من قول  
شرح فانه لاجته في ذلك على ان هذا الحديث قد اشتمل على ثلثة احكام نفى شفعة الغائب ونفى شفعة الصغير  
واعتبار الغيرة وقد سجد ظاهره في الحكمين الاولين فكان ذلك مفيد الترك الاحتجاج به في الحكم الثالث  
على فرض انه غير باطل **كتاب الاجارة** قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام

وَالْأَمَانَةُ  
فِي الشَّفْعَةِ  
وَالْأَمَانَةُ  
فِي الشَّفْعَةِ

قالت سأحد بهما يا ابت استأجرة ان خير من استأجرت القوي الامين وقال تعالى وان اردتم  
 ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا اسلمتم ما آتيتكم بالمعروف في هذه الآية مشروطة  
 الاجارة مطلقا وشروطها الاجارة بتسليم نفسه للخدمته وعليه ابل العلم وتدل ايضا على انه ان اطلق الحق  
 فهي محمولة على المتعارف ولا يضر الجهالة في الجملة لان الاضاع والرعى لا يمتبطان حق الضبط بخود  
 على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي لاطلاق الادلة الواردة في ذلك كحديث ابى شعبة قال  
 بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استجار الاجير حتى يبين له اجرة اخبره احمد ورجال سنده  
 رجال الصحيح واخرجه ايضا البيهقي وعبد الرزاق واسحق في سنده والبودافى في المراسيل والنسائي  
 في الزرائع غير منوع ولفظ بعينهم من استأجر اجيرا فليسلم له اجرة ولا طلاق حديث ابى هريرة عند البخاري  
 واحمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلثة انا خصمهم يوم القيمة  
 من كنت خصم خصمته حل اعطاني ثم غدر ورجل باع حرا واكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا واستوفى منه ولم يوف اجرة وقد استأجر  
 الدينى صلى الله عليه وآله وسلم ولبلد عند هجرة الى المدينة كفا في التجارى وغيره وثبت من حديث ابى هريرة عند البخاري  
 قال قال الدينى صلى الله عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا الا ارعى الغنم فقال اصحابه انت قال نعم كنت اربعا على  
 قراريط لاهل مكة واخرج احمد واهل السنن وصححه الترمذى من حديث سويد بن قيس قال جلبت انا ومخزومة العبد بنى  
 من حجر فاتي بنا بكة فجاوز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاشى فساو منا سريلا فبعناه ثم حل نحن بالانفال  
 لذنوب ارجع وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكره اجرة بل اعطاه ما يشاءه في مثل ذلك وقد كان الصحابة  
 رضى الله تعالى عنهم يوجبون الفسخ في عتقهم صلى الله عليه وآله وسلم ويعلمون الاعمال المختلفة حتى  
 ان عليا اجر نفسه من امر ربه صلى الله عليه وآله وسلم ان ينزع لها كل ذنوب بتمرة فترع ستين عشرة ذنوبا حتى مجلت  
 يداه فدرت له ست عشرة تمره فاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجزه فاكل مومنها اخرجه احمد  
 من حديث علي باسناد جيد واخرجه ايضا ابن ماجه وصححه ابن السكن واخرجه البيهقي وابن ماجه  
 من حديث ابن عباس ان عليا اجر نفسه من يهودى لىقى له كل ذنوب بتمرة واما المانع الشرعى  
 فهو مثل الصور التي سيأتي ذكرها ويكون الاجرة معلومة عند الاستئجار كحديث ابى سعيد  
 المتقدم فان لم يكن اجرة كذلك اى معلومة استحق الاجير مقدار عمله عند اهل  
 ذلك العمل كحديث سويد بن قيس السابق ويكون ذلك هو الاقرب الى العدل وقد ذكرنا النهى  
 عن كسب الحجام ومهمل البغى وحلوان الكاهن كحديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عليه  
 وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهمل البغى وشن الطيب اخرجه احمد ورجال الصحيح واخرجه ايضا المطبراني  
 في الاوسط ومثله من حديث رافع بن خديج عند احمد وابى داود والنسائي والترمذى وصححه وهو الضياء  
 في صحيح مسلم وفي الصحيحين وغيرهما عن ابى مسعود البدرى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الاجرة



باطل فقد اكلت برقيته من اخربه احمد وابوداود والنسائي لا على تعليمه لحديث ابى بن كعب  
قال علمت رجلا القرآن فابدى لي قوسا قد كرت ذلك للبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
ان اخذتها اخذت قوسا من نار فردتها اخبر ابن ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتعقب  
واعل ايضا بهالة بعض واته وتعقب وله شاهد عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمرو الدوسي قال  
اقرني ابى بن كعب القرآن فابدى لي قوسا فعذ الى البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قلنا  
تعالى الله تعالى عليه وآله وسلم قلنا من جهم وعلى هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن سبل  
عن البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقررو القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجوعوا عنه ولا تاكلوا  
به ولا تستكثروا به اخبره احمد برجال الصحيح واخرجه ايضا ابن ابراهيم وشواهد وعديث عمران بن حصين ان  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم قوما يقرؤن القرآن  
نيسابون الناس به اخبره احمد والترمذي وحسنه وفي الباب حديث ورجل النع من اخذ الاجرة  
على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وصحابة  
وابو حنيفة وبه قال عطاء والفضائل والنسائي والحق وعبد الله بن شبيب ويجوز ان يكون النع  
مدة معلومة باجرة معلومة كما ورد من اكره الاراضى في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كحديث رافع بن رافع بن رافع في الصحيحين قال كنا اشرارا لئلا نصار قولا فكننا نكرى الارض على ان لنا به ولم  
نذه فربما اخربت نذه ولم تخرج نذه فمنها ما نحن في ذلك قائلنا بالورق فلم يمتد في لفظ مسلم وغيره فاما  
شيء معلوم مضمون فلا باس به وسائر الاعيان لها حكم الارض وفي شرح الكنت ذهب عامة اهل العلم  
الى جواز كراؤ الارض بالدراهم والدنانير وغيره من صنوف الاموال سواء كان ما تمنت الارض  
اولا ثبتت اذ كان معلوما بالعيان ما وبوصف كما يجوز اجارة غير الارض من العبيد والدواب وغيره  
وجله ان ما جاز بيعه جاز ان يحبل اجرة قال محمد لا باس بكراؤ الارض بالذهب والورق وبالحنطة كيلة  
معلوما وضربا معلوما الشئ ط ذلك مما خرج منها فان اشترط ما يخرج منها كيلة معلوما فلا خيرة به وتقول  
ابن حنيفة والعامية من فقهاءنا ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها لان احاديث ان  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من تمر او زرع وان كانت ثابتة في الصحيحين وغيرهما  
في منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم وما ورد في معناه وفي السئلة مذاهب متنوعة واولا مختلفة و  
اجتهادات مضطربة قد اوضحها الماثن في شرح التتقى وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسك المختار  
ومن اصرح احاديث النبی حديث جابر بن عبد الله قال كنا نخابر علي بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
عليه الله وسلم فنصيب من القصص من كذا ومن كذا فقال البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من  
كان له ارضان فليزرهما او ليحرثها اخاه والافليم عما في حديث سعد بن ابى وقاص انه لما هم ان يزرعا

الاجرة

بذلك وقال الكرد ابا الذهب والغضنة اخرج احمدا والبوذاود والنسائي ورجال ثقات وفي الصحيحين  
سنة حديث ابن شاذان نحوه حديث جابر وفي نسخة اخذت الرواية في حديث رافع اخذت فافاضوا  
كان وجوه التباين يتعاملون بالزراعة ويدل على احوال حديث معاملة اهل خيبر واحاديث النبي  
عنها معمولة على الاجابة بما على لما ذيات او قطعة معينة وهو قول رافع او على التنزيه والارشاد  
وهو قول ابن عباس او على مصلحة خاصة بذلك الوقت من جهة كثرة مناقشتهم في هذه المعاملة  
ح وهو قول زيد بن ابي اسد قال صلى الله عليه وسلم العلم والزراعة ان يكون الارض والبذر الواحد  
والعمل والبقر من الآخر والخبرة ان يكون الارض الواحد والبذر والعمل من الآخر وتوعد آخر

يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر انتهى ومن افسد الاستحباب عليه واختلف ما استاجره  
ضمن مثل حديث علي السدي ما اخذت حتى توديه اخرج احمدا والبوذاود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه  
وهو من حديث الحسن بن علي بن شاذان عن سمرة وفي نسخة كذا في شهر والمراود على السيد ضامن ما اخذت حتى توديه  
واخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم من تطيب فوضا من وقد اخرج النسائي مسندا  
وشقيلوا ولؤديه حديث عبد الغني بن عمر بن عبد الغني قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على  
ابي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايا طيب تطيب على قوم لا يعرفون له طيب  
قبل ذلك فاعثت فهو ضامن اخرج ابو داود والبيهقي حديث انا ضامن لكونه اقدم على بدن المريض  
غير عالم بما يعلم به اهل هذه الصناعة فكان ضامنا وبكذا من استوجر على عمل عمن فاقدم على العمل فيها  
غير عالم بالصناعة وافسد بالتعاطية ضمن وبكذا من استاجر ذابة ليركب عليها الى مكان فصار سيرا  
غير معتادا فملك او تركت علفها فماتت فانه ضامن **باب الاحياء والافطاع من سبق**

الى احياء ارض لم يسبق اليها غيره فهو احيائها ويكون ملكا له لحديث جابر ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له اخرج احمدا والنسائي والترمذي  
وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ من احاط حائطا على ارض فهي له اخرج احمدا والبوذاود واخرج  
احمدا والبوذاود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود ومن حديث الحسن بن علي بن شاذان عن سمرة مرفوعا عن جابر  
حائطا على ارض فهي له واخرج احمدا والبوذاود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق واخرج  
البخاري وغيره من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احيى ارضا  
لم يستل احد من اهل حق بها واخرج ابو داود ومن حديث اسلم بن مضر قال اتيت النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له فخرج للناس يتعادون ويتجادلون



اى يحلون في الارض خطوطا كما بقوا اليه وسجوا ايضا في التختارة في شرح السنة من احياء ما تاملت بحجبه عليه  
 ملك ائمة في الاسلام عليك وان لم ياذن السلطان وبه قال الشافعي وذهب بعضهم الى انه يحتاج الى  
 اذن السلطان وهو قول ابي حنيفة وخالفه صاحباه وقوله ليس لعرق نظام حق هو ان يقتصب  
 ارض الغير فيغرس فيها او يزرع فلاحق له ويقطع غراسه وزرعه وفي المنهاج ولو سبق رجل الى موضع  
 من رباط مستعمل اى وقف او فقيه الى مدرسته او صوفي الى خانقاه لم يرجع منه ولم ينطل حقه بخروج  
 لشراء حاجته ونحوه انتهى في ايجته الارض كلها بمنزلة مسجد او رباط جعل وقفا على ابناء السبيل وهم شرار  
 فيه فيقدم السابق فالسابق ومعنى الملك في حق الادمى كونه احمق بالانتفاع من غيره انتهى ويجوز لانا  
 ان يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الارض الميتة او المعادن او المياه لما في  
 من حديث اسماء بنت ابى بكر من انها كانت تنقل النوى من ارض الزبير التي اقطعها رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم واخرج احمد وابوداود عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اقطع الزبير حفره واجر الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال اقطعوه حيث بلغ السوط وفي اسناده  
 عبد الله بن عمر بن حفص في مقل خفيف واقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وائل بن حجر ارضا  
 بحفر موت كما اخرج الترمذي وابوداود وابن جبران والبيهقي والطبراني والمنذرى باسناد حسن  
 وصححه الترمذي واخرج احمد من حديث عروة بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال اقطعني النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب ارض كذا وكذا واخرج البخاري وغيره من حديث النضر قال  
 دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاغصاء ليقطع لهم البحر بن فقالوا يا رسول الله ان فعلت  
 فاكذب لاخواننا من قرش مثلنا فلكم يكن ذلك عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكم  
 ستلقون بعدى اثره فاصبروا حتى تلقوني واخرج احمد وابوداود من حديث ابن عباس قال  
 اقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلال بن الحارث المزني معادن القباية جاسيها وغوريها  
 واخرجاه ايضا من حديث عمر بن عوف المزني واخرج الترمذي وابوداود والنسائي في صحيحه  
 ابن جبران في الترمذي من حديث ابيض بن حماد ان قدامي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم هنتقطعه الملع فمطع له فلما ان ولى قال رجل من الجساس اترى ما اقطعت لانا اقطعت  
 المال القدر قال فانتزع منه وفي الباب غير ذلك في المنهاج المعدن الظاهر وهو ما يخرج بالاعلاج  
 كما ثبت فيه اختصاص التجار ولا اقطاع والمعدن الباطن هو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة  
 وصد يد ونحاس لا يملك باعتر العمل في الاظهر قال المحلى والثاني يملك بذلك بالسلطان او طاعة  
 على الملك وكذا على غيره في الاظهر ولا يقطع الا لرايتا في العمل عليه قال في ايجته ولا شك ان  
 المعدن الظاهر الذي لا يحتاج الى كثير عمل اقطاعه لو احسن المسلمين اضرار بهم وتضييق عليهم انتهى



رجل على عين او واد فلما يدع احدًا ليعتق منه ماشية الا بالاجرة فانه ليعتق الى بيع الظل والمباح يعني بصيرة الله  
من ذلك بازا مال وهذا باطل لان الماء والكلأ مباحان وقيل يحرم بيع الماء الفاضل عن حاجته  
لمن اراد الشرب او سقى الدواب واما ماء البئر فلا يمنع من اراد شربه او سقى بهائه كما في الموطأ  
من حديث عثمة بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع نفع بئر من  
فضل ما فيها قلت وعليه بل العلم في المنهاج وخاف من كموات للمار تفاق اولى بما فيها حتى يرتحل والمحفوة  
اي في ارض موات للملك او في ملك يتملك ما ربا في الاصح وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بذل ما فضل  
عن حاجته ليربع ويجب لما شئت قال المحلل في المحفوة للمار تفاق وقيل ارتحال ليس له منع ما فضل عنه  
عن محتاج اليه للشرب اذا استسقى بدلو لنفسه ولا منع سوا شية وله منع غيره لسقى ليربع قال محمد و  
بهذا نأخذ اجماعا رجل كانت له بئر فليس له ان يمنع الناس منها ان يستقوا منها بشفاهم بالترعهم فخلعهم  
فان منع ذلك وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا وللأمام ان يحج بعض المواضع ليرعى  
دواب المسلمين في وقت الحاجة لحديث ابن عمر عندهما اخذوا ابن حبان ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم سمى النقيع للخيول الميمية واخرجه احمد وابوداود والحاكم من حديث الصعب  
بن جثامة وزاد الاحمد في الحديث في صحيح البخاري وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم سمى النقيع في بئر من بئرته وعلما في المنهاج والانه ان كان  
ان يحج بقعة موات ليرعى اعمدة وصقعة موات في حقته ويرعى في ذلك استحقاق  
الحج فيمنع على الناس رعايا الميمية والاضرار الميمية في الاشترار في النقوق والتجارات  
ويقسم البرع على ما اخرجنا في كتابه لم يترك السائب بن الربيع السائب ان قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انك لا تشركي في اجمالية فكنت خير من ركب لا تدارين ولا تمارين اخرج ابو داود  
وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه وفي لفظ ابى داود وابن ماجه ان السائب المخزومي كان شركي  
البنى صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجار يوم الفتح فقال مرحبا بانجي وشركي لا تدارين و  
لا تمارين وله طرق غير هذه وخرج البخاري عن ابي النعمان ان زعيم بن ارقم والبراء بن عازب كانا  
شركيين فاشترى بافضته بنقده ونسيت فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما ان ما كان يدا  
بيد فخره وما كان نسيت فردوه وخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال اشركت  
انا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجار سعدا بسيرين ولم احج لنا وعمار لبني وفيه القطار  
واخرج احمد وابوداود عن ربيعة بن ثابت قال ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لياخذ فضواخيه على ان لا النصف مما نعيم ولنا النصف وان كان احدنا يطيير  
لا النصف ليرشين ولما اخر القحج واخرجه الدارقطني والبيهقي ويجوز المضاربة وهو في لغة اهل البصرة

الشيخ  
في

القرائن والضرب يعني السفر والمضاربة المعاملة على السفر واليضا الضرب بمعنى الشركة والمضاربة المعاملة على الشركة القلق اهل العلم على جواز المضاربة ولا يجوز الا على الدراهم والدنانير وسهوان يعطى شيئا منها الرجل لم يمتحج تجر فما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة او اثلاثا على ما يتشاركان ما لم يشتمل على ما لا يحل لما روى عن حكيم بن خزام انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا متعارضة يضرب له بان لا يعمل في كبد رطبته ولا يحملة في بحر ولا ينزل بطن سبل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي وقد قيل ان لم يصح في المضاربة شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانما فعلها الصحابة منهم كحكيم المذكور ومنهم علي بن ابي طالب ورواه عبد الرزاق ومنهم ابن مسعود كما رواه الشافعي ومنهم عباس بن كمار ورواه البيهقي ايضا ومنهم ابو موسى وابن عمر كما رواه في الموطا والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كما رواه الشافعي ومنهم عثمان كما رواه البيهقي وقد روى في ذلك من المرفوع ما اخرج ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خير من البركة البيع الى اهل المتعارضة واخلط البر بالشعر للبست لا للبيع ولكن في اسناده مجهول واذا تشاجر الشاكاء في عرض الطريق كان سبعة اذرع الى ريث ابهريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذرع واخرج معناه عبد الله بن احمد في المسند والطبراني من حديث عباد بن الصامت واخرجه ايضا عبد الرزاق من حديث ابن عباس واخرجه ايضا ابن عدي من حديث الشافعي ولا يمنع جارية ان يجره خشية في جداره الى ريث ابهريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع جارية ان يجره خشية في جداره وروى نحوه احمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من الصحابة ولا ضرر ولا ضرار بين الشاكاء الى ريث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا ريب ان يضع خشية في حائط جاره واذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذرع اخرج احمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثة اما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وابي سعيد الخدري وهو حديث مشهور انتهى فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب وحديث عباد اخرج ايضا البيهقي وحديث ابني سعيد اخرج ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في الكبير والبيهقي ويحوز للامام عقوبة من ضار شاكيه بقلع شجر او بيع داره لحديث ثعلبة بن حنبل انه كانت له غصن من نخل في حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل اليه قال وكان سمته يذخل الى نخلة فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه ان ياقله فاني فاني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

باب

ان مبيعه فابى فطلب اليه ان يناقله فابى قال فبىه لي ولك كذا وكذا امر ارا عنه فيه فابى فقال انت  
 مضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للانصارى اذهب فاقطع نخله وهو من رواته  
 جعفر بن محمد عن ابيه عن شجرة ولم يسمع منه وقد روى المحبت الطبري في احاديث الاحكام عن واسطع بن  
 حبان قال كان لابن ابى لبابة غنق في حائط رجل فكلته ثم ذكر نحو قصته شجرة **كتاب الرهن** يجوز  
 رهن ما يملكه الراهن في دين عليه الرهن جائز بالاجماع وقد نطق به الكتاب العزيز  
 وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع  
 الا في السفر وقد روى ابن النجاشي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رعا له عند يهودى بالمدينة و اخذ منه شعير  
 لابل كما اخرج البخاري وغيره من حديث النسخ وهو في الصحيحين من حديث عائشة واخرجه احمد والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل  
 على مشروعية الرهن في حضر كما قال الجمهور والظاهر يركب اللبن يشرب بنفقة المهر لما اخرج البخاري  
 وغيره من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان يقول النظر يركب بنفقة اذا كان يهودا  
 لبن الدر يشرب بنفقة اذا كان يهودا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة والحديث الفاظ والمراد ان المهر  
 ينتفع بالرجل وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك احمد واسحق والبيهقي وخبر قال ابن القيم  
 واخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال الشافعي والبخاريقة ومالك  
 وجمهور العلماء لا ينتفع المهر من الرهن بشئ بل الفوائد للمهر من المهر عليه قالوا واخذ الحديث بروا على  
 خلاف القياس ويحاج بان القياس فاسد الاعتناء بنى على شفا جرت بار ولا يصح الاحتجاج به  
 لما ورد من النبي عن ان يركب ما شئت الرجل بخير اذنه كما في البخاري وغيره لان العام لا يرد به الخاص  
 بل يبنى عليه وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من آسن الاحكام واعداهما ولا يصح للراهن  
 منه وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يبيع ويتجزر على المهر من ماله بالنفقة التي تنفق  
 الرهن ويشق عليه او يعجزه فلهذا الى احكامه واشبات الرهن واشبات ثبته الراهن واشبات قدره  
 عليه قدر حله وركوبه وطالبه منه احكم له بذلك في هذا من العسر والحزن والشفقة ما ينافي اعنفقة السمحة  
 فشرع الشارع الحكم القيم بصالح العباد للمهر ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعاليفته وهذا  
 محض القياس لو لم تات السنة الصحيحة انتهى ثم اطال في تخرج هذا القياس الى ما لا يسعه هذا القدر  
 ولا يعلق الرهن بما فيه الحديث ابى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن  
 من صاحبه الذي رهنه له ثمه وله غرمه اخرج الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان  
 في صحيحه وحسن الدارقطني اسناده وقال الحافظ بن حجر في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا ان المعفوظ  
 عند ابى داود وغيره ارساله واخرجه ابن ماجه من طريق اخرى والرفع زيادة وقد خرجت من حج

على  
 ١٨٩







عن كاتبة المسلمين ومجمع على وجوب رد المغصوب اذا كان باقيا وعلى تسليم عوضه ان كان تافيا  
عليه رد ما اخذ ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه كما تقدم عليه وليس  
لعرق ظالم الحق ومن زرع في ارض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء ومن  
غرس في ارض غيره غرسا فعه لحديث رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال من زرع في ارض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء ولا تفقته اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه  
والترمذي والبيهقي والطبراني وابن ابى شيبة والطبراني والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي  
والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي  
ايضا نهي له لو ليس لعرق ظالم الحق قال ولقد اخبرني الذي عدتني هذا الحديث ان علي بن ابي طالب  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غرس احداهما نخلا في ارض الآخر فقضى لصاحب الارض  
بارضه وامره صاحب النخل ان يخرج نخلهما قال فلقد رايتهما وانها تضرب اصولهما بالقبوس وانها تحل  
عنه واخرج احمد وابوداود والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ولا يحل الا انتفاع  
بالمغصوب لما تقدم من الاول القاسية بانه لا يحل مال الغير لا عينيا ولا انتفاعا وقد ورد في غصب  
الارض التي لا ثمرة لغيرها الا الانتفاع بها بالزرع ونحوه احاديث منها من عايشة في الصحيحين  
وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شبر من الارض طوقه الله من سبع  
اجناب من ربه ما يقضى من حديث ابى سعيد نخوة وفي البخاري وغيره من حديث عمر نخوة ايضا وفي  
سائر من حديث ابى سعيد نخوة ايضا ومن انقلبه فعليه مثله او قيمته لحديث عايشة  
انما اكسرت امار صقيته الذي اهدت فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لما انا انا واطعام  
كطعام اخرجه احمد وابوداود والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي والترمذي والبيهقي  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارسلت احدي امهات المؤمنين  
مع خادم لها بقصعة فيها طعم فمضت بيدها فاكسرت القصعة فمضت بها فاكلوا ودفع القصعة فمضت  
وحبس المكسورة ونفذ الترمذي قال اهدت بعض نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فمضت  
عايشة القصعة بيدها فاكلت ما فيها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وانا وانا وقد تقدم  
بذلك من قال ان القيمتين بثلث ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم الشك وهو لا يضمن الكوفيين قال مالك  
ان القيمتين بثلث مطلقا قيل لا خلاف في ان الشك يضمن بثلث ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح  
رواه وصاعا من تمر واللبن مثلي والبحث مستوفى في موطنه **كتاب العتق** الترغيب في العتق ثبت  
عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاديث الصحيحة كحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اعتق رقبة مسلمة اعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى يخرج من  
 وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال أيما امرئ مسلم اعتق امرئ مسلماً كان فكأنه من النار يخرج بكل عضو منه عضواً من النار حتى يخرج من  
 اعتق امرئ من مسلمين كأننا فكأنه من النار يخرج بكل عضو منهما عضواً من النار حتى يخرج من  
 مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكأنها من النار يخرج بكل عضو من أعضائها عضواً من النار حتى يخرج من  
 وإسناده صحيح وفي الباب أحاديث أفضل الرقاب أنفسها لها في الصحيحين من حديث أبي ذر  
 تالي قال يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال لا يملك من نفسه شيء فباع نفسه بدينار أو بدينارين أو بدينار  
 الرقاب أفضل قال أنفسها عليها لها وأكثرها ثمناً ويحوز العتق ببشرط الخدم مئة ونحوها  
 بنحوه بن عبد الرحمن قال اعتقني أم سلمة وشهدت علي ابن أبي طالب صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بآءه في آخر حياته وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بإسناده وأخرجه الحاكم وفي إسناده  
 سعيد بن جهمان أبو حفص الأسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو داود لا يحتج به شيء وذكره البخاري  
 من هذا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفتي عليه شيء من كثرة قيل أنه لم يفتي العتق بشيء ولا  
 يصح إجماعاً ومن ذلك حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا بأس  
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك ذراعاً من حرمة فهو عتق ومن  
 زوايا الحسن عن شجرة وفي سماعة عنه مقال مشهور وقال علي بن أبي طالب هو حديث منكرو وقال البخاري  
 لا يصح وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم من ملك ذراعاً من حرمة فهو عتق ومن روى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عنه قال النسائي حديث منكرو ولا يعلم أحد رآه عن سفيان غير منقول وقال الترمذي لم يتابع من قوله  
 بن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه ابن  
 حزم وعبد الرحمن وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفاً مثل حديث  
 من قوله وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع عنه وقد ذهب إلى من ملك ذراعاً من حرمة عتق عليه آية العلم  
 من الصحابة والتابعين إليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وقال الشافعي وبإسناده من أن العلم أنه  
 يعتق عليه الأولاد والآباء والأهبات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابة وزوايا ملك الأحرار ولا يفتي  
 ما ذكرناه حديثاً بغيره عنه سلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يخرج  
 ولد عن والده إلا أن يجده مملوكاً يفتقه لأن الباع العتق تاركه لا يفتي وتوى بالملك  
 وقد شكك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا لا يعتق أحد على أحد ومن مثل مملوكه فعليه  
 أن يعتقه لحديث ابن عمر عنه سلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

يقول من اعظم ملوكه اوضربه فكفارت ان يعتقه وفي مسلم ايضا عن جندب بن مقرن قال لابي بن مقرن  
 علي بن عبد ربه ان اسد علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه  
 ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقوا يا وقي رواية اذا استفتوا عنها فليخروا سبيلها  
 وفي مسلم ايضا من حديث ابي مسعود البصري قال كنت اضرب غلاما بالسور فسمعت صوتا من  
 خلفي الى ان قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان اسد قد منكس على هذا  
 الغلام وفيه قالت يا رسول الله هو جرد بعد فقال لا تفعل الفتح ك النار او لمستك النار  
 والا اعتقد الامام او الحكماء حديث ثم بين تعريبه على امير المؤمنين جده في المملوك الذي سببه  
 ذكره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه علي بن عبد ربه  
 عليه وآله وسلم اذهب فانت حرا تنجى اليك والذين ابين باخا وقد اخرجنا محمد وفي اسناده ابو ابي بن  
 اوطاة ومهناقة ولكن مدرس بقيقه وبال اخذ ثقة واخره بهذا الطبع الى وقتي في البحر من علي بن  
 واشتاقه واعنيته انه لا يعتق السبي مجر المشرك بل يؤمر سبدا بالعتق فان تمرو فاحكم وقال مالك  
 والليث وداود الا وراعي بل يعتق مجر واما قال النضر وفي شرح مسلم انه جميع العلماء على ان ذلك  
 العتق ليس واجبا وانما هي من ريب رجاء النكاح وانما اثم المظلم وذكره ابن ابي عمير اذنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم بالرجوع فلو كانا قد قدم ردعوى الاجماع غير صحيحة واذا صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالاعتق ان لا يدل على عدم الوجوب بل المأمور بل من الوجه والاذن بالاعتق فدام دل على كونه  
 وجوبا بشرائيا الى وقت الاستتابة فاما ما في من اعتق شركا له في عبادة ضمن لشركائه  
 نصيبهم ولا اعتق نصيب فقط واستسعى العبد ليدفع ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من اعتق شركا له في عبادة كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد بنية  
 عدل فاحسب شركاره صحتهم وعتق عليه العبد ان فقد عتق عليه عتق زاد الدار قطنى ورق باب  
 واخرج احمد والنسائي وابن ابى شيبة عن ابي الميخ عن ابيه ان رجلا من قومه اعتق شقيقا له  
 من مملوك فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه وآله وسلم فعلن خلاصه عليه في ماله وقال ليس  
 شركاء وفي الصحيحين ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
 من اعتق شقيقا من مملوك فعليه خلاصته في مال فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى  
 في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر بل الجمع ممكن  
 وهو ان من اعتق شركا له في عبادة ولا مال له لم يعتق الا نصيبه وبقي نصيبه شركاء مملوكا فان  
 اختار العبد ان يستسعى لما بقي استسعى والا كان بعضه حرا وبعضه عبدا واخرج احمد من حديث  
 اسمعيل بن ابي عمير عن جده قال كان لعم غلام يقال له طهمان او ذكوان فاعتق جده نصفه

في العبد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعتيق في  
 عتقك وترق في ترك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله ثقات وأخرجه الطبري  
 في المسيقي قلت عليه الشافعي أن من اعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو يوسر  
 بغيره نصيبا لشريك يعتيق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق وإن كان معسرا اعتق نصيبه نصيب  
 الشريك لا يفتق لا يكلف اعتاقه ولا يستع العبد في فكه قوله فاعطى شركاؤه حصصهم بحمل من بين أحدهما  
 إذا لا يفتق نصيب الشريك بنفس اللفظ ما لم يؤد إليه قيمته وقال به الشافعي في القديح وثانيهما أنه  
 يعتق كله عليه بنفس الاعتاق ولا يتوقف على أدائه القيمة وذلك لأن إعطاء القيمة والاستحقاق  
 حكمه أن لم يعتق شركاؤه في عبد يزدان عليه جبريا وقال به الشافعي في الجديح وقال أبو حنيفة  
 أن من اعتق موصرا فالذي لم يعتيق باختياره ان شاء اعتق نصيبه وإن شاء استع العبد في  
 قيمته نصيبه فإذا أدى عتق فكان الولاء بينهما وإن شاء ضمن المبتق قيمته نصيبه ثم شريكه بعد ما من  
 يرضى على العبد بمشواه فإذا أداه عتق وولاءه كله وقال أصحابه لا يعتق نصيب الشريك بنفس  
 إلا ما وافق من يستع العبد فإذا أدى قيمته النصف الآخر كله والولاء بينهما وما خذ قوله حديثا بهزيمة  
 مرفوعا من اعتق شقيقا في عبد عتق كله إن كان له مال والأشيعي غير شقيق عليه رواه الشيخان  
 قوله غير شقيق عليه لا يتعل عليه في الثمن وتاويل هذا الحديث على قول الشافعي أن معنى يستع  
 يستع ويسد الذي لم يعتيق أن كان معسرا ومعنى غير شقيق عليه أنه لا يحمل من الخردة فوق ما يملك  
 أنما يطالبه بقدر ما فيه من الرق انتهى ولا يصح شرحه الولاء لغیر من اعتق لحديث عائشة  
 في الصحيحين وغيرهما أنها جارتها برة تسعينها في كتابتها ولم تكن قدمت في كتابتها شيئا فقالت  
 لها عائشة ارجعي إلى الهك فان أجواء ان اقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكر  
 برة ذلك لا يلزمها فابوا وقالوا ان شار ان تحسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت  
 ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ابتاعي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال الناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله  
 تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وإن شرط ما مرق شرط الله حق وأوثق وأشد  
 طرق والفاظ قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم باشرط الولاء لصحاح هذا الشرط ولا باحله ولكن عقوبة لشترطه أو إلى ان يبيع جارية  
 إلا باشرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فأم به ان تدخل تحت شرطه الباطل ليطهر به حكم الله تعالى  
 في ان الشرط الباطل لا يغير شرعه وإن من شرط ما يخالف دينه لم يحل أن يوفى له بشرطه ولا يطل  
 من البيع به وإن عرف فساد الشرط وشرطه الفاء بشرطه ولم يعتبر والله تعالى أعلم قلت وعليه الحكم

ان من اعتق عبداً يثبت له عايد الولاة ويرث به ولا يثبت الولاة بالخلف والموالاته وبان يسلم رجل على  
يحيى بن زبل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اضاف الولاة الى المعتق بالالف واللام فوجب لك  
قطعة من غيره كما يقال الدار الزيدية ايجاب الملك فيها الزيد وقطعها عن غيره وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة  
يثبت الولاة بعقد الموالاته ويجوز التدين بغير معتق لموت ماله واذا احتاج المالك جاز له  
بيعته لحديث بابكر بن الصيحين عن عيسى بنهما ان رجلاً اعتق غلاماً له من يده فاحتاج فافقه النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه النعمان بن عبد الله بن كذا وكذا فافقه اليه واخرج القسطنطيني  
من حديث ابن عمر مرفوعاً او موقوفاً بلفظ المدرس في التلث ورواه الدارقطني مرفوعاً بلفظ المدرس  
لا يباع ولا يوهب وهو حر من التلث وفي رواية عبيدة بن حسان وهو نكاح الحديث وقد ذهب  
الى جواز بيع المدرس للحاجة الشافعي وابن ابي عمير في المعرفة عن اكثر الفقهاء وكل من يوهب  
عن احمد ورواه لا يجوز بيع المدرس مطلقاً وبه قال أبو حنيفة ولقبة الشافعي بالمدنى من جازر وتقديمه عليه باجماع  
ان يكون تدبيره مقيداً بشرط او زمان ورواه ابن ابي عمير في معرفة من التدبير اذا اطلق ففهم من التدبير المطلق غير  
والفقهاء على جواز وطى المدرسة ومن اجاز بيعه قال عياض في اجتنابه ويجوز مكالمة المملوك على  
مال يورثه لقوله تعالى فكا تبوهن الاتية وقد كانوا يكاتبون في اجمالية فقر ذلك الاسلام للاعر  
خلا فاني مشرعتها قلت وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي اقله حائلي النحر في العبد بلاك الكتاب  
الاكتساب مع الامانة فاحتب ان لا يمنع من كتابته اذا كان كذا فيصير عند الوفاء حراً  
وليعتق منه بقدر ما سلم لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يورث  
المكاتب بجهته ما أدى دية احرره وبالبقي دية العبد اخرج احمد والبوداودي والترمذي واخرج احمد  
والبوداودي نحوه من حديث علي وقد ذهب الى هذا بعض اهل العلم وذهب آخرون الى ان حكم المكاتب  
حكم العبد حتى يوفى مال لكتاتبه ويستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ايمان عبد كوتب بمائة اوقية فاذا ايا الا عشرة اوقيات فهو رقيق رواه احمد  
والبوداودي وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي لفظ لابن داود المكاتب عبد بالبقي عنه من مكاتبة  
ورحم ولا يعارض هذا ما تقدم فاجمع ممكن قبل هذا على ما لا يمكن تبينه من الاجماع وفي حديث ام سلمة  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحد كفن مكاتب وكان عنده ما يودى فليعتقه  
منه اخرج احمد والبوداودي وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له ههنا حكم احر لان العبد يجوز له ان  
ينظر الى مولاه لقوله تعالى او ما ملكك ايمان من وفي السوسى المكاتب عبد بالبقي عليه شيء وعليه اكثر  
اهل العلم فلا يرث من قريب شيئاً واذا اصاب حداً ضرب حداً العبد واذا اخرج عن تسليم مال  
الكتاتبة عا حفي الرق لكون المالك لم يعتقه الا بعوض واذا لم يحصل لم يحصل العتق وقد افترق

ب  
١٩٤

عائشة بئريرة بعد ان كاتبها اليها كما تقدم ومن استولد امته له حمل له ببيعها لحديث ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وطئ امته فولدت له نبي معتقة عن بئريرة اخرج احمد وابن ماجه والترمذي  
والبهقي وفي اسناد الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف واخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس  
قال ذكرت ام ابي ابيهم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقها ولد لها واخرج ابن  
الدارقطني وفي اسناد الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم واخرج الدارقطني والبيهقي من حديث  
ابن عباس ايضا ام الولد حرة وان كان سقطا واسناد ضعيف واخرج البيهقي من حديث ابن ابي  
عن جبير بن عبد الله بن ابي جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لاسم ابيهم اعتقها ولك  
وهو مفضل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس واخرج الدارقطني عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن بيع امهات الاولاد وقال لا تبعن ولا توهم ولا يورث  
يستمتع بها السيد ما دام حيا واذا مات نهي حرة وقد اخرج مالك في الموطا والدارقطني ايضا من قول  
ابن عمر واخرج البيهقي في معجمه وسوقا وبه الاحاديث وان كان في اسانيد ما تقدم فهي تنهض للتجوز  
بها وقد اخذ بها الجمهور وذهب من عدلهم الى الجواز وتسكوا بحديث جابر قال كنا ببيع سرارنا امهات  
اولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر فلما كان عمرنا فانتمينا اخرجنا ابو داود  
وابن ماجه والبيهقي واخرج ايضا احمد وابن حبان والحاكم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم اطلع على ذلك والخلاف في السنن بين الصحابة فمن اجدهم معروف شهرور وعثقت بموته  
اي سيدة الذي استولد بالقوله في الحديث المتقدم فهي معتقة في بئريرة اي في برحيات او تحنيرة  
اي تحنير مستولدا بالعتق لان القاع العتق يوجب عتق من لم يورثه لعتقه سبب فمن قد وجد سبب  
عتقه اولى بذلك ولا يابعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها ولد لها فانه يدل على انه قد وقع  
العتق بالولادة ولكن لقي بسيد حتى يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فاذا انخر العتق  
نقد ضي باسقاط ذلك انما كتاب الوقف قال في الحجة وهو من البرعات كان اهل الحجة  
لا يعرفونه فاستنبط النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات قال الانسان  
ربما يصرف في سبيل الله ما لا كثير ثم يعني فيحتاج او لك الفقر او تارة اخرى وتجبى اقوام آخرون من  
الفقراء فيسبون محرومين فلا احسن ولا انفع لاحد من ان يكون شيئا للفقراء وابن ابي  
يصرف عليهم منافعة ثم يفتي اصله على ملك الوقف انتهى من حبس مملكه في سبيل الله صار محبسا  
قد ذهب الى مشروعية الوقف ونزوه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والتقدمين  
من اهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه انكره وقال ابو حنيفة لا يلزم وخالفه  
جميع اصحابه الا في قول حكي الطحاوي عن ابي يوسف انه قال لو بلغ ابا حنيفة يعني الدليل لقان

وقال القزويني رآه الوقف مخالف للجماع فلا يلتفت اليه وما يدل على صحته ولزومه حديث ابي هريرة  
عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلثة  
اشياء صدقة جارية وعلم ينفع به او ولد صالح يدعوه وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر عن  
اصاب ارضا بجنبه فقال يا رسول الله اصببت ارضا بجنبه لم اصب بالاقط النفس عندي مبت  
فما امرني فقال ان شئت حبست احلها واتصدق بها فتصدق بها عمر على ان لا تباع  
ولا تؤمب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب الضيف وابن السبيل لا جناح على  
من وليه ان يأكل منها بالمعروف ولا يطعم بغير تمول واخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تعليقا  
من حديث عثمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستغيب غير  
روية فقال من يشتري بيرونة فيبذل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بجزء منها في الجنة فاشترتها من  
سلب مالي وفي الحديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اما خال فقد بسل اذ راعه واعتده  
في سبيل الله وان يجعل غلاما لا ياتي مصروف شاة صافية فربك لقوله صلى الله تعالى عليه  
والله وسلم في الحديث السابق ان شئت بستانا ما واتعيرت بتا فاطلاق الصدقة ليشح  
بان للواقعة ان تصدق بكيفية شاة فيما فيه قرية وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على الفقراء  
وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل كما تقدم وللمتول عليه ان يأكل منه بالمعروف  
ما تقدم في وقت غزاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وللواقعة ان يجعل نفسه في وقفه  
كسائر المسلمين ما تقدم في حديث عثمان من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما دلوه مع دلاء  
المسلمين ومن وقف شيئا تضاراة لوارثه كان وقفه باطلا لان ذلك مما لم يأذن به الله  
سبحان من لم يأذن الا بما كان صدقة جارية فينفع بها صاحبها لا بما كان اثما جازيا وعنا باستمراره في  
الله تعالى من الضر في كتاب العزيز عموما وخصوصا ومنى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عموما كحديث لاضر  
والاضر في الاسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضار الجار وضرار الوصية ونحوهما ومن وضع ماله في  
مسجد او مشهد لا ينفع به احد يجوز صرفه في اهل الحاجات ومصلح المسلمين من  
ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجد الله تعالى عليه وآله وسلم لحديث عائشة  
في صحيح مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان توكل حديثو عهد بجاهلية  
او قال بكفر لانفقت كثر الكعبة في سبيل الله فذايدل على جواز انفاق ما في الكعبة اذا زال المانع وهو  
عداثة عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر امر الاسلام وثبت قدره في ايام الصحابة فضلا عن زمان  
من بعدهم واذا كان هذا هو الحكم في الاسوال التي في الكعبة فالاسوال التي في غيرها من المساجد اولى بذلك  
بفتحوى الخطاب ممن وقف على مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او على الكعبة او على سائر المساجد بنا

باب  
في  
البركة  
النورية



يبقى فيها لا يتفجع به احد فهو ليس بمنقرب ولا واقف ولا متصدق بل كان يريد خل تحت قوله تعالى الذين  
يكنفون الذهب والفضة الآية ولا يعارض بها ما روى احمد والنجاشي عن ابي وائل قال جلست الى شيبة  
في نيل المسجد فقال عيسى بن عمر في مجلسك هذا فقال لقد كنت ان لا ادع فيها صفرا ولا بيضا الا قسمتها  
بين المسلمين قلت ما انت بفاعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هاهنا ان يقتدى بهما لان هذا  
عمر بن شبيب بن عثمان بن طلحة اقتدار بما وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واني بكبر وقرابان حدة  
عائشة السني الذي لاجله ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لك والوقف على القبور لرفع سملها او تزئنها  
او فعل ما يجلب على زائر هافنة باطل لان فيها قد ورد النبي عنه كما في حديث علي بن ابي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لا يدع قبر امشرف الا سواه ولا مثالا الا طمسه وهو في مسلم وغيره وكذلك  
تزينها واشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائر بما يوضع الستور الفاخرة والاحجار النفيسة ونحو ذلك فان  
هذا مما يوجب ان يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائرة من العوام فيعتقد في ما لا يجوز وبكذا اذا وقف  
للنظر عند القبور ونحوه مخافة مخالفة لما جاء عن الشارع اما اذا وقف على الطعام من كنف الى ذلك القبر  
او نحو ذلك فهذا هو وقف على الجوارح لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على القبر الا ما يعرضه للاثم فقد يكون  
ذلك هبانا لاعتقادات الفاسدة وبأجماع فالوقف على القبور مفسدة عظيمة وشكر كبير الا ان يقف  
على القبر مثلا لاصلاح ما به من عمارته التي لا اسراف فيها ولا رفع ولا زينة فقد يكون لهذا وجهته وان كان  
غيا للقبر اوجب الى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه اولى بالمجدين المالكفان او كما قال  
**كتاب المدايا** مع حديثه قال في نسخة مما يتبع بها قامة اللفظة فيما بين الناس الميم هذا المقصود  
الابان يراد اليه مثل فان المدي تحبب المدي الى المدي له من غير عكس ايضا فان البعد العليا خير من البعد  
السفلي لمن اعطى الطول على من انذر فان عجز قلبه بشكره ولينظر نعمته فان النساء اول اعتداد بنعمته واضمار  
لمحبته وانه يفعل في ابراش احب ما يفعل المدي ومن كثر فقد خالف عليها اراده وناقض صلته الا بتلاف  
وعمر طه من انظر ما ليس في حقيقة فذلك كذب انتهى يشيع قبولها وكفاة فاعلمها الحديث بغيره  
عند البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع او ذراع لاجبت ولو اهدى  
الى ذراع او كراع لقبلت واخرج احمد والترمذي وصححه نحوه من حديث النسخ واخرج الطبراني من حديث  
ام حكيم النخعيته قالت قلت يا رسول الله تذكره واللفظ قال ما تقبله لو اهدى الى كراع لقبلت  
واخرج احمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاره  
من اخيه معروف من غير اشرف ولا سئله فليقبل ولا يرد فاما ما روى ساقه الله عليه واخرج البخاري  
وغيره من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل المدي ويثيب عليها ما ولاها  
في قبول المدي والمكافاة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بين المسلم

هذا  
هو  
الكتاب

والكا فرلان البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي لهم كما اخرج احمد والترمذي  
 وابن ابي شيبة عن علي قال اهدي كسري لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقبل منه واهدي له  
 قبيصة فقبل منه واهدي له الماوك فقبل منها واخرج ابو داود من حديث بلال انه اهدي الى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم عظيم فرك وثق ابي حنيفة بن عمار في حديث النش ان الكبير روى عنه اهدي لرسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم جبة سندس واخرج ابو داود من حديثه ان ملكا لروم اهدي الى النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم مشقة سندس فلبسها ولبسها ايضا من حديث علي ان الكبير روى عنه اهدي الى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حريفا عطاءه عليا فقال شقة خمر ابعين الفواطم واخرج البخاري من حديث  
 اشما بنت ابي بكر قالت انتهي اتي بعنقة في عهد فرس من بني بكر فقلت النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم اسلمها قال نعم قال ابن عيينة فانزل الله فيها لا يملكها الا من اهدى اليه لم يقبلها في الدين وقد  
 اخرج احمد والطبراني من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها اني قد اهديت الي  
 النجاشي حلة واواني من سكك ولا اري النجاشي الا قد مات ولا اري هديتي الا مردودة فان ردت الي  
 لك وفي نسخة سلمة بن خالد الخزجي وثقه يحيى بن حنين وغيره وضعه جماعة والاحاديث في قبوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الهدايا الكافية كثيرة جدا وانما اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة وصحاحه من حديث  
 عياض بن جهم ان اهدي للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية او ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اسلمت قال لا قال اني قد نيت عن زب المشركين واخرج موسى بن عبيدة في المعادي عن عبد الرحمن بن كعب  
 بن مالك ان عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب لا سنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 واهدي له فقال اني لا اقبل هدية مشرك قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل قال الخطابي يشبه ان يكون  
 هذا الحديث منسوخا وقيل انما روى ذلك لقصد الاغاطة او لئلا يميل اليهم ولا يجوز الميل الى المشركين اما قبوله  
 لهدية من تقدم ذكره فهو كونه قد صاروا من اهل الكتاب وقيل ان الرد في حق من يريد بهدية التوجه  
 والولاء والقبول في حق من يرجي بذلك تانيسه وتاليفه ويمكن ان يكون النبي محجرا للكرامة التي لا ينافي  
 ابجواز جميعا بين الادلة وزب المشركين فهو مستحب الزاوي وسكون الموحدة بعدا وال مملعة قال في الفتح هو الرد  
 انتهى ويحرم الرجوع فيها لكون الهدية هي هبة لغة وشرعا وقد ورد في ذلك حديث ابن عباس  
 عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العائد في هبته كالعاك في هبته وفيه وهون في سلم  
 ايضا وفي لفظ البخاري ليس لنا مثل السور واخرج احمد واهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم  
 من حديث ابن عمر وابن عباس فعاه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمل للرجل ان يعطي عطية  
 فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب اكل حتى اذ اشبع قاوم  
 رجع في قيئه وقد دل قوله لا يمل على تحريم الرجوع من غير نظر الى التمثيل الذي وقع اختلاف فيه بل على

الهدايا  
الكافية

او التحريم وقد ذهب الى التحريم جمهور المسلمين الا بهتة الوالد لولده كذا قال في الفتح ويحسب التمسك به  
بين الاولاد لحديث جابر عن عبد الله بن مسعود قال قالته اميرة بشير بن ابي غلام ارادته ان يزوجها  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاتي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان  
سألتني ان اخل ابنها غلامي فقال له اخوة قال نعم قال فكلم اعطيت مثل ما اعطيت قال لا قال فليس  
يصلح هذا واني لا اشهد الا على حق وفي لفظ لا احمد من حديث النعمان بن بشير لا تشهدني على جوارن  
لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم في اي صحيح من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال له اكل ولدك نخلته مثل هذا فقال لا فقال فارجعه وفي لفظ لمسلم من حديثه انقوا الله واعدوا في  
اولادكم فرجع الي في تلك الصدقة وكذا في البخاري واكنه بلفظ الدخيلة واخرج احمد والبوداوي والبيهقي  
من حديثه قال قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعدوا لامين ابناكم اعدوا لامين اولادكم اعدوا لامين  
واخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ ستودوا بين اولادكم في الدخيلة  
ولو كنت غفلة لما احد الفضل النساء وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح  
اسناده وبه الا حديث تدلى على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جريح على قاعده اشتراطه  
وبه قال طائفة من الثوري والشافعي والحنفي وبعض المالكية وذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فقط  
ويجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه وقال ابن القيم في حديث النعمان بن بشير المتقدم هذا  
الحديث هو من تفصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقاسم بالسموات والارض وان ثبتت  
عليه الشرعية فهو اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو يحكم الدلالة غاية الاحكام فرد  
بالمشايير من قوله كل احد حق بماله من ولده ووالده والناس جميعين فيكونه احق بالعتق جواز تصرفه فيه  
كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاغنياء من المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس  
لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي والحنفي الى ان تفضيل  
بعض الاولاد على بعض في النخل مكروه ولو فعل نفذ وقد نقل ابو بكر عايشة جبار وعشرين وستا خلفا  
دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه وكذلك  
الاصحات والاجداد وما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلموا القول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
العائد في هبته كالعائد في قبضه وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده والرد  
لغيره مانع شرعي مكروه لما قدمنا في اول البحث من الادلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول  
الهدية لم يحل قبولها وذلك كالمدايا لاهل الولايات توصلوا الى ان يميلوا مع المهدي فان ذلك  
رشوة وسياقي الادلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هدايا الامراء ما يفيد انها لا تحل وسياقي الكلام  
على طرق هدايا الامراء في كتاب القضاء والعلة انها تؤل الى الرشوة اما في الحكم او في شيء مما يجب

قيام الامر اياه ومن ذلك المدة الى من يعلم المدة في القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجازة  
وكذا اهلوان الكاهن ومما ينبغي ونحوهما ومن ذلك المدة لمن يقضي للمدة حاجة لحديث ابى ابي  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من يشفع لاختيه شفاعة فامري له بدية عليها فقبلها فقد  
اتي بابا عطيها من ابواب الربا اخرجه ابو داود ومن طريق القاسم بن عبد الرحمن الاسوي مولاهم  
الشامي وفيه يقال وباجته فكل مانع شرعي قام الدليل على نالقيته ومن قبول للمدايا الحكم ما ذكرناه  
**كتاب الحيات** ان كانت بغيرة عوض فلها حكم المدة في جميع ما سلف  
فكون المدة مبنية على شرط عام الفرق بينهما انما هو اصطلاح جديد وان كانت المدة بغيرة عوض كانت  
المكافاة عليها مشروطة ويجوز لا كافرون بل الرجوع فيها بحسب النسوة بين الاولاد وبكره الرد بغير  
مانع شرعي وان كانت بغيرة عوض فهي حرة ولها حكم لان المدة في التبايع انما هو لترضي والتعاوض بها حاصلان في  
المدة بغيرة عوض وان كان ذلك اقل من التواضع اذا كان الموهوب له كافاة غير اذلة للموهوب عند المدة  
كالمدة وباجته تطبق على المدة بغيرة عوض لاوله المتقدمة في المدة وينطبق على المدة بغيرة عوض لاوله المتقدمة  
في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايراد ما يهين العريضة في المدة وسكون البيع مع القصة  
عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو حياة سميت بذلك لانهم كانوا في اجمالية يعطى الرجل الرجل  
ان يارو يقول لا عمة لك اياها هي اجتهاتك مدة عمرك وحياتك فقبل المدة عمرى لذلك والرسالة  
بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهما يقبل الآخر متى يموت شرع اليه كذا درست  
يقومون متعانة هذا الصلابة فوجبان الملك للمعمر المرقب ولعقبه من بعده لحديث  
ابيريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لاهلها او قال  
جائزة وفيها من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى لمن هببت  
له وفي لفظ مسلم نفع عمرى فني للذي اعمر حيا وميتا ولعقبه وفي لفظ احمد ومسلم وابى داود انما  
العمرى التي اجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لك لعقبك فانما اذا قال  
هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبه ولكن قد قيل ان ذلك من كلام ابى سلمة مرسج في حديث  
جابر فلا يقوم بهذه الرواية ابجته ولا يصح لتقيدها بالحديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث  
زييد بن ثابت عن احمد وابى داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من اعمر عمرى فني لعمره حيا وميتا ولا ترقبوا من الرقب شيئا فهو سبيل الميراث  
واخرج احمد والنسائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقروا ولا  
ترقبوا فمن اعمر شيئا او ارقبه فهو له حيا وميتا ورجال سناوه ثقات وورد في محل النزاع ما اخرجه  
النسائي من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمرى ان يهد الرجل للرجل

باب  
العمرى

ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فني الى والى عقبى انهما لمن اعطيا ولعقبه وهكذا الخ  
 اخبرني حديث جابر ان رجلا من الانصار اعطى امره صدقة من خيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن  
 فيه شرع سوار قال فاني فاخصموا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا ورجاله رجال  
 الصحيح وقد اخرج ايضا ابو داود ومحمد بن ابي بكر في حديثهما انهما لم يكونا للوارث وان لم يذكر بل ذكر المورث بل  
 وان استثنى وقال ان حدث بك حدث فني الى فان ذلك لا يفيد بل يكون للميراث والميراث ولو ثبت  
 من بعده وقد ذهب الى هذا جماعة من الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال حي بك ما عشت فاذا  
 رجعت الى فني عاربه موقته يرجع الى المعية عند موت الميراث وتسكوا برأية جابر المتقدمة وقد قد سننا قبل  
 فيها من الادراج **كتاب الايمان** الحلف انما يكون باسم من اسماء الله وهو طاهر  
 او صفة له من صفات ذاتة تحلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تحلف بالقلوب كما في حديث  
 ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال كان اكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لا وتعالى  
 في الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة وايم الله  
 ان كان تخليقا للمادة وكذا ثبت عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما ثبت بقوله الذي نفسي بيده هو  
 في الصحيح وحكى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام ان قال عرفت لا يسمع بها احد الا اذما  
 يعني الجنة وسهوا في الصحيح ايضا والاباويث في هذا كثير جدا وخبرهم بخير ذلك ابي جابر اسم الله تعالى وسما  
 فان اهل الجاهلية كانوا يعتقدون في الناس ان اسماءهم مباركة منطمة وكانوا يعتقدون ان الحلف باسمهم  
 على الكذب يستوجب جزا في ماله واله فلا يقدحون على ذلك ولذلك كانوا يحلفون بانفسهم باسماء  
 الشركاء بزعمهم فهو اعين ذلك كما في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان  
 وسلم سمع عمر وهو يحلف بآية فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او  
 وفي لفظ ومن كان حالفا فلا يحلف الا بالله وفي حديث ابي هريرة عن ابي رافع والنسائي وابن جابر  
 والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا بآبائكم صادقون  
 واخرج ابو داود والترمذي حقه واحكامه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله  
 فقد كفر وفي لفظ فقد كفر وكذا عند احمد من هذا الوجه وفي لفظ الترمذي واحكامه فقد كفر واشكر في آيات  
 احاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحققين على معنى التغليظ والتهديد لا اقول بذلك غاملا  
 عند البيهقي المنعقدة واليمين النعوس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا في المسوى قال الشافعي من حلف  
 بغير الله فهو يمين مكروبة وخشى ان يكون معصية فان قيل اليس قد قسم الله بعض مخلوقاته فقال السما  
 ذات البروج والشمس وضئها اليس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الامام ابي ارفع  
 وابيه ان صدق فاجواب يكون بوجوبين احدهما ان فيه انما اسماه ورب السماء ورب الشمس آية

في الصحيحين

ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما وهو الماصح ان النبي انما وقع عما كان على قصد التعظيم للمخلوق باسمه كالمحلف  
 باسمه ليقتصد بذكره التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله تؤكد به كلامها من غير ذلك التعظيم اقول المحلف  
 باسمه غير الله تعالى على اعتقاد تعظيم بحيث يكون بحسب ما ذكرنا اسمه موجبا عنده للقبولة في الدنيا والآخرة  
 شكر وفيه زيادة التعظيم كما رده لاجل المشابهة مثل ما ذكرنا من التفصيل في النبي عن القول بمطرنا بنوء كذا وكذا  
 انتمى ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه لحديث ابهريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث اخرج احمد والترمذي  
 وابن ماجه وابن حبان ولفظ ابن ماجه فله اثني عشر سنة ولفظ النسائي فقد استثنى واخرج الحاكم وقد صحح ابن حبان  
 واخرج ابو داود عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله  
 ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال  
 قال والله لا اغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغير وهم قال ابو داود انه قد اسند غير ذلك  
 عن ابن عباس وقدره والله الذي لا اله الا هو لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله  
 بن داود قال لا طوفن الذي لا اله الا الله لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله لا يغيره الا الله  
 لو قال ان شاء الله لم يحنث وقد حجب الى ذلك الجمهور حتى ان ابن العربي الاجماع على ذلك فقال  
 اجمع المسلمون على ان قوله ان شاء الله لا يمنع النفاذ اليقين بشرط كونه متصلا وفي الموطا عن ابن عمر من  
 قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك احسن ما سمعت في التثنية  
 انما الصاحب ما لم يقطع كذا وكذا من ذلك استقايته لئلا يفسد بعضا قبل ان يسكت فاذا سكت قطع  
 كلامه فلا تثنية عليه وعلى من اهل العلم ان الاستثناء اذا كانت موصولة باليمين فلا حنث عليه ومن  
 حانث على شيء فمضى غير ذلك خيرا منه فليات الذي هو خير ولي كفر عن يمينه لما ثبت  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذ احلفت على يمين فرأيت خيرا فافترسها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكلع عن يمينك  
 وآت الذي هو خير وفي لفظ للنسائي والى داود فكلع عن يمينك ثم آت الذي هو خير واخرج مسلم وغيره  
 من حديث عدني بن حاتم ومن حديث ابهريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث ابن موسى لا احلف على  
 يمين فارسي غير ما خير منها الا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب احاديث قلت قال الله  
 تعالى وحفظوا ايمانكم وتخلفوا في وجهي جمع بينه وبين حديث ابهريرة فقال ابو حنيفة قوله تعالى مخصوص  
 بما اذا كان المحلف على معصية او من المعلوم ان الله تعالى لا يأمركم بمعصية فمن حلف على معصية ترك  
 الكلام مع ابهريرة وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف على معصية او حلف على ترك مندوب او  
 نحل بمراده لقوله تعالى ولا تجلوا الله عرضة لايمانكم ان تبروا الى ما نكلمكم عن البر قوله صلى الله عليه وآله وسلم

باب  
الحلف

فليكن من يمينه ويفعل الذي هو خير فقال ابو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث نعمناه فليقتصد  
او ارا الكفارة كقوله فاذا قرئت القران فاستعدا بسد وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث بغير احوال  
وعلى قياس هذا كل حق مالي تعلق بشيئين يجوز تقديمه على الشيئين كالزكاة اذا تم المنسأب ومنهم من  
احول ومن اكره على اليمين ففي غير لازمة ولا يشهد بالحنث فيها لكون فعل المكروه كذا فعله  
رفع الله تعالى الخطاب به في الحكم كناية الكفر فقال تعالى الامن الكره وتكلمه طمأن بالايان والحيث رفع  
عن متى اخطأ والنسيان وما استكبروا عليه وهو حديث فيه مقال طويل وكليف الحالف يمينه  
التي اكبره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالاولاد العقلية والتقليدية واليمين الغموس هي التي  
يعلم الحالف كذبها الحديث ابن عمر قال جاءني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
يا رسول الله ما الكبار فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه تملك وما اليمين الغموس قال التي تقطع  
بها مال لم يمسلم هو فيها كاذب اخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه  
بعشرة وما يشره مبيعاً بذلك او يحلف بغيره من علامته ثم لا يضر به ونحو هذا هذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه  
وليس في اللغو كفارة واما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم انه اثم ويحلف على الكذب وهو يعلم انه كذب  
او يعتذر به الى محذره او ليقطع به بالافهم الا عظم من ان يكون فيه كفارة ولا هو اخذة باللغو  
لعله تعالى لا يؤخذكم اسد باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وفي البخاري عن عايشة انها  
قالت انزلت هذه الآية لا يؤخذكم اسد باللغو في ايمانكم في قول الرجل لك واسدي واسدي وقد نقل ابن  
نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين واخرج ابو داود عن عايشة قالت  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كلام الله وبلي والله واخرجه ايضا  
البیہقی وابن حبان وصحح الدارقطني الوجه قال ابو داود ورواه غيره ومحمد بن عطاء عن عايشة موقوفاً  
احققت الى ان لغو اليمين ان يحلف على الشيء بظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل ان يحلف وهو غافل  
واخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم قلت الايمان ثلثة قسم  
لغو الكفارة فيه ومنعقدة تجب فيها الكفارة ان حنث وغموس اختلفوا في كفارتها قالت عايشة  
لغو اليمين قول الانسان لا والله وقال مالك اسرأ بهعت في ان اللغو حلف الانسان على شيء  
يستيقن انه كذلك ثم يوجب على غيره ذلك فهو اللغو وذهب الشافعي في تفسيره للغو الى قول عايشة وابو حنيفة  
الى ما حسنه مالك ومن حق المسلم على المسلم ابرار قسمه لما ثبت في الصحيحين من ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بذلك كما في حديث البراء وغيره واخرج احمد بن حنبل الى الزهري عن عايشة ان امرته اهدت اليها مراً فاكلت بعضه  
وتقي بعضه فقالت اتسمت عليك لا اكلت بعقبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهدت اليها مراً فاكلت بعضه  
وبطلت عايشة والصحيح وكهانة اليمين هي ذكره الله في كتابه العزيز وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان



فكفارة الطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام  
ثلاثة ايام ذلك كفارة انما انكم اذا حافظتم قلت فوجب ابن عمر الى ان اؤمروا بالتقسيم لا للتخيير ولتلقب عاتمة  
ابن العاصم بالقياس الجلي على فدية اخلق في الاحرام فقالوا يتخير الرجل بين ان يطعم عشرة مساكين  
او يكسوهم او يعتيق رقبة فان عجز عنها صام ثلثة ايام واما قدر الاطعام والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن  
باطلها عشرة مساكين لكل مسكين ثوب من جنلة مختصر وقال سليمان بن يسار ادرت الناس يوم اذ اطلبوا  
في كفارة اليمين اعطوا ثلثة من جنلة بالمد الا صغيرا ورواؤا ذلك مجز يا عنهم قال مالك حسن ما سمعت في ذلك  
يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسى الرجل كساجم ثوبا ثوبا وان كسى النساء كساها ثوبين ثوبين  
ورعا وخمارا وذلك اذ في ما يجزى ثلثة من جنلة فقلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة اولا  
مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اتقوا الكسوة فطلي يمكن مسكين ثوب واحد من قميص او شتر  
او مئنة او اذا اصابك كبير او صغير اعطى اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء وقال ابو حنيفة لا يعتد  
والاطعام كما هو في الظاهر واما الكسوة فالحل ان ثوب يستمر عاتمة بدنه فلا يجوز السلويل والازار ونحوها  
قال مالك لما بالتوكية فموطعت الانسان في الشيء الواحد يرد وفيه الايمان يمينان كقولهم  
لا افقصة من كذا وكذا يجعل ذلك كذا او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل  
كفارة اليمين **كتاب الزكاة** اذا اتبعني به وجه الله فلا يجد ان يكون  
قربة ولا نذر في معصية الله لان نذر النهي عن الذنوب كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن  
قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذنب شيئا وانما يستخرج من مالي  
البخيل من ثيما ايضا من حديث غيره نحوه ثور والاذان بالنذر في الطاعة والنهي عن المعصية كما  
في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطعم  
عليه طوبى من نذر ان يعصي قالوا نعم وعلى ذلك حمل قول تعالى يوفون بالنذر وقد اخرج الطبراني بسند  
صحيح عن قتادة في قول تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يذرون طاعة الله من الصلوة والصيام  
والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم من امور الله وورد بلفظ لا يذنبون الا فيما اتبعني به وجه الله  
كما اخرج احمد والبوداوي وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله وسلم قال لا نذر الا فيما اتبعني به وجه الله واخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة يمين ولا يخرج احكم واهل السنن من حديث  
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين الا ما روي في هذا الباب  
لشيرة ومن النذر في المعصية ما فيه فحالفه للتسوية بين الاولاد لما قدرنا في كتاب الهدايا او معاخذة بين  
الوثرية فحالفه شرع الله لان النجاة كذا لك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم ومنه النذر على القود ولو





سبحم وقد روي عنها خلاف ذلك قلت هو القول القديم لما شأني ان من فاته شيء من رمضان لم يمكن  
 من قضاءه ثم مات ولم يقبض وكذا النذر والكفارة تدارك عنه وليه اما بالصوم عنه او بالطعام من تركته  
 قال النووي في القديم بهذا الظاهر وقال محمد ما كان من نذر او صدقة او حج قضاء بالولي اجزاء ذلك  
 ان شاء الله تعالى وهو قول ابني منيفة والعامية من فقهاءنا **كتاب الاطعمة** الاصل  
 في كل شيء المحلل ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله وما سكت عنه فهو عفو لمشل  
 قوله تعالى قل لا اجد فينا اوحى الى محمد با على طائفة اهل البيت فان النكرة في سياق النفي يدل على العموم  
 بل في حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السمسم الخبيث الذي  
 يقال احمال ما احل الله في كتابه واخبرني ما ترمي به في كتابه وما سكت عنه فهو ما عفا الله اخراج ابن ماجة  
 والترمذي وفي اسناد ابن ماجة سيف بن امارون البرجي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث ابن عباس  
 ابي وقاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان اعظم المسلمين في المسلمين جرما من قال  
 عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من اجل سألته وفيها من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم قال ذروني ما تركتكم فانما يكذب من قبلكم لكثرة سوالهم واخلوا فهو على ابيانهم فاذا انيتكم عن شيء  
 فاجتنبوه واذا امرتكم بما امرتكم فاقوموا ما استطعتم واخرج الترمذي وقال السنن له صالح واخاكم او يحرم من حديث  
 ابني العرواء وروى لفظ ما احل الله في كتابه واخلوا واما ما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا ابن  
 عافية فان الله لم يكن ليجعل شيئا وتكلم وما كان ركب نسبيا واخرج الدارقطني من حديث ابني عافية  
 رفعه ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وصدقوا واغلاما اتحدوا برسكيت عن شياء رحمة لكم غير شياء  
 فلا تجشوا عنها وفي الكتاب بالسنة مما تقر به هذا الاصل الكثرة الطيبة فتتوجه للاقتصار في رفع كل  
 على ما ورد في ليل الخيرة بغير تخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان يكون ميتة او ماسفوحا  
 او لم يختره وكذلك قول تعالى حرمت عليكم الميتة الى آخر الآية فيجزم ما في الكتاب الغريم  
 وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة اي امات حشف الفة والدم وهو المسفوح صرح بذلك  
 في الآية الاخرى والمفسر قاض على بهم وهذا ما يقتضيه قول القائل المبعث على بهام والمفسر على تفسيره  
 فانهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد ولحم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لانه  
 يقصد في العادة اكثر خنزير حيوان منسج بصورته قومه ولم ينزل نوح ومن بعده من الانبياء وجراسون  
 الخنزير ويا مرون بالتبعد عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فمقتدا وشبهه ان اختير كان ياكله فومظقت  
 الشرايع بالتمهيته وبجرامه واشد ما يكون وما اهل الغيرة الله به اى ذكر اسم غيره عند ذبحه والمختصة  
 هي التي تحتمل شتموت والموقوفية هي المقتولة بالعصا والمقربة هي التي تروى من مكان عال  
 شتموت والنطيحة هي التي تنطىم الاخرى فتموت وما اكل السبع يريد ما بقي مما اكل السبع لانه لا بد

الاطعمة

الطيب بما قصد ازهاق الروح به تعالى المحذوف في ملحقه اوله فجز ذلك الى تحريم الاشياء الا ما حكمتم  
 اني يا اوتوكم من هذه الاشياء وفيه حياة مستقرة فذبحتموه اما ما صار الى حالة المذبح فهو في حكم الميتة  
 وما ذبح على النصب قيل مفرد كعنتي وقيل جمع نصاب وهو الشيء المنسوب من حجر ونحوه اماره للطاغوت  
 والجمع بينه وبين ما اهل لغيره يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند النصب قصد تعظيم  
 الطاغوت ولان لم يلفظ باسمه فهو بمنزلة ما اهل لغيره وان تستقسموا بالازلام ذلكم  
 فسق الى قوله فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثرة فان الله عفو رحيم بكت  
 قوله اتفق المسلمون على ذلك في ائمة وان كان امر في التفاصيل اختلاف وكل ذي ناب من  
 السباع يخرج طبيعته من الاعتدال والشكاسته اخلاقها وقسوة قلوبها الحديث ابني ثعلبة انخسني  
 عند سلم والكت وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع  
 فأكله حرام والمراد بالناب السن الذي خلف الرابعة جموع انياب كل ذي ناب يتقوى به ويصاد في الفاعل  
 السبع بضم الباء المقترن من الحيوان وفي النهاية هو ما يفتسر من الحيوان وياكل قسرا انتهى واراو بندي ناب  
 ما بعدوا وانيابة على الناس من اموالهم مثل الذئب والاسد والكلب والغدة والنمر على هذا اهل العلم الا ان  
 الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والثعلب وقال ابو حنيفة ما حرام ان كسائر السباع وكل ذي ناب  
 من الطيور الحديث ابن عباس عنده سلم وغيره قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذي ناب من السباع وكل ذي ناب من الطيور والثعلب بكسر الهمزة وفتح اللام قال اهل اللغة المراد به ما هو في  
 بمنزلة الظفر للسان وسائر منه عظام والعصفور لانها من بيت طاب ومن ذلك الحمار الانسية  
 وكان كثير من اهل الطبائع السليمة من العرب يجرمونه ويشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فينبق وهو قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمع منبقة الحمار فتعوزوا بالاسد من الشيطان فانه رأى شيطانا ويضرب  
 بالمثل في الحمق والموان وقد حرمه من العرب اذ كانوا هم فطرة والطيبهم نفسا كما في حديث البراء بن عازب  
 في الصيحين وغيرهما انه صلى الله عليه وآله وسلم نهي يوم خيبر عن لحوم الحمير الانسية وفيها من حديث  
 ابن عمر نحوه وفيها ايضا من حديث ابني ثعلبة انخسني نحوه وفي الباب غيره ذلك وقد ذهب الى ذلك  
 جمهور العلماء قلت واما الحمار الوحشي فاتفقوا على اباحته كذا في السنن والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي  
 واهل السنة والجماعة فكله كذا في الحجة ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة الحديث ابن عمر عنده  
 واهل داود وابن ماجة والترمذي وحسنه قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اكل الجلالة  
 والبانها واخرج احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن سبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن  
 ربيع العميد من حديث ابن عباس النبي عن اكل الجلالة وشرب لبنها واخرج احمد والنسائي والحاكم  
 والدارقطني والبيهقي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب

الشافعي  
 ذهب الى اباحة الضبع والثعلب

الى ذلك احمد بن حنبل والثوري والشافعية وذهب بعض اهل العلم الى الكراهة فقط وظاهر الرغبي التحريم والعلامة  
غير لهما ولينها فاذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الاثر فلا وجه للتحريم لانها حلال مقيم انما  
حرمت لما منع وقد زال قال في الحجة البحيقة واما اثرها بحيث في جميع الامم والممل فانما تمنع الجنيث من  
غيره القبي الجنيث واكل الطيب وان لم يكن التمييز حرم اكله ودل الحديث على حرمة كل نجس ونجس في  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اكل الجلالة والبيان لانها لما شربت اعضائها النجاسة وانتشرت في اجزائها  
كان حكمها حكم النجاسات او حكم من يتعیش بالنجاسة ومن ذلك الكلاب والاختلاف في ذلك يعتمد  
وهو متخبط وقد وقع الامر قبله عموما وخصوصا وقد روي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اكل ثمنه  
كما تقدم وسياتي وتقدم ان السادة احرمت شيئا حرم ثمنه وقد جعله بعضهم دخلا في ذوات الناب من  
السباع في الحجة ويحرم الكلب وسنور لانها من سباع وياكلان احييف والكلب شيطان ومن ذلك  
الحديث جابر عن ابي داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن اكل  
الهر واكل ثمنها وفي اسناده عمر بن يزيد الصنعاني وهو ضعيف لكن يشهد بن عضده ما ثبت من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ثمن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والاهلي والشافعية وجه في كل الكو  
ومن ذلك ما كان مستحبنا لقوله تعالى ويحرم عليكم الخبائث فما استخبثه الناس من حيوانات  
لا لعلة ولا لعدم اعتياد بن هجره والاختباء فهو حرام وان استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار  
بالاكثر كمشترات الارض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس اكلها ولم ينهض على تحريمها لئلا يخل بخيفها  
فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخبثة فتسدرج تحت قوله ويحرم عليكم الخبائث وقد اخرج  
ابوداود عن مقام بن ثعلب قال صحبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم اسمع المشترات الارض  
تحريمها وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي ينبغي ان يكون بمقام من ثلث بين المشهور  
وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماه بشئ من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وهو لا يدل على العدم وقد اخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم نهى عن اكل الرخمة وفي اسناده خارجة بن صعب وهو ضعيف جدا فلا ينبغي للاحتجاج  
به واخرج احمد وبلوداود ومن حديث عيسى بن ميثلة الفراري عن ابيه قال كنت عند ابن عمر فدخل عن  
اكل القنفذ فقلنا هذه الآية قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الآية وقال شيخ عنده سمعت  
ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اخبئني من الخبائث فقال ابن عمر  
ان كان قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال عيسى بن ميثلة ضعيف فلا يصح  
الحديث لتخصيص القنفذ من اكلة الحلة وقد قيل ان من سباب التحريم الامر بقتل الشئ كما في الفوارق  
والوزن ونحو ذلك والنهي عن قتله كالثمل والنحلة والهدبة والصدرة والنفذ ونحو ذلك ولم يأت

عن الشارح بالغدير تحريم اكل ما امر بقتله ونهى عن قتله حتى يكون الامر والنهي دليلين على ذلك، لا ملازمة  
عقائيه ولا عرفية فلا وجب لوجله ذلك احكاما من اصول التحريم بل ان كان المأمور بقتله او النهي عن قتله  
مما يدخل في انجاسه كان تحريمه بالآية الكريمة وان لم يكن من ذلك كان حلالا بما اسلفنا من  
اصالة اكل قيام الاولة الكلية على ذلك ولهذا قلنا وما عدا ذلك فهو حلال قال الشارح  
ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا امر بقتله ولا نهى عن قتله فالمرجع فيه الى العرب من سكان البلاد والقرى  
دون اجلاط البوادي فان كانت العرب او منتهى باسم حيوان حلال فهو حلال ان استجشته او منتهى  
باسم حيوان حرام فهو حرام فاما ما امر بالشرع بقتله ونهى عن قتله فلا يكون حلالا فقد قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم خمس تقتلن في اكل ما احرم احديث وامر بقتل الوزع ونهى عن قتل اربعة من الابل  
التملة والنحلة والصدرة والهدى وباجزاء تحل الطيبات وتحرم انجاسات لقوله تعالى وحل الموطأ الطيبات  
ويحرم عليه انجاسات والطيبات ما يستطيه العرب ويستلذه من غير ان ورد بتحريمه نص من كتاب  
ابن كاسب **باب الصيد** وكان الامطيا ودينا للعرب وسيرة فاشتبته فيهم حتى كان ذلك  
احكاما سبب التي عليها ما شتم فاجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صيد بالسلاح  
الجوارح والجموح ارجح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه لحدوث ابى لقابله انجاسته في الصحيحين قال  
قلت يا رسول الله انا بارض بيه اسيد بقومى وكابى المعلم وكابى الذى ليس منكم فما يصنع لي فقال  
ما صدت بقومك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكابيك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكابيك  
غير المعلم فادركت ذكاه فكل في الصحيحين من حديث عدى بن حاتم قال قلت يا رسول الله انى ارسل الكتاب العتمة  
فيمسك علي واذا ذكر اسم الله قال في رواية راسك كالك المعلم وذكر اسم الله فكل ما مسك عليك قلت  
وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها قال قلت فاني ارمى بالمعرض الصيد فاصيد  
قال فامسك بالمعرض فخرق فكل وان اصابه بعرضه فلا تأكل في رواية اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم  
فان امسك عليك فادركت حيا فاذهب وان ادركته فاقبل لم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاه و  
في لفظ من حديثه عند احمد وابى داود قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فانما امسك عليك  
وفي الصحيحين من حديثه فكل مما امسك عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف انما يكون امسك  
على نفسه وفي حديث ابن عباس عن احمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارسلت  
الكلب فاكل من الصيد فلا تأكل فانما امسكه على صاحبه وقد اخرج احمد والبوداود من حديث عبد الله بن  
عمر وان ثقلت انجاسته قال يا رسول الله ان لي كلابا مكاتبه فافقتني في صيده قال ان كانت كالك  
مكاتبه فكل مما امسك عليك فقال يا رسول الله ذكاه وغير ذكاه قال ذكاه وغير ذكاه قال وان اكل منه قال  
وان اكل منه قال يا رسول الله فافتني في قومي قال كل ما امسك عليك قومي قال ذكاه وغير ذكاه قال ذكاه

باب الصيد



وغير ذلك قال فان تغيب عنى قال وان تغيب عنك ما لم يصل لغيري تغيبا وتغيبا فيه اشر غير سمك وقا قال  
ابن حجر انه لا بأس باسناده وفيه نظر لان في اسناده اود بن عمرو والاودى المشقى وفيه مقال وخلاف  
وقد اخرج نحو هذا الحديث ابو داود من حديث ابى ثعلبة نفسه ولا يفتض هذا المعارضة ما في الصحيحين <sup>الصحاح</sup>  
عن اكل ما اكل منه الكلب واخرج احمد وابوداود من حديث عدى بن حاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عاهه وآله وسلم قال ما علمت من كلب او باذن من رسلته وذكر اسم الله عليه فكل ما مسك عليك فكل  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار الحوش الذي صاده البؤقتادة طعنا برحمته وهو في الصحيح وقد تقدم  
في الحج وقد ذكر اسناده في كتاب الغريز تحليل ما صيد بالجوارح فقال ما علمت من الجوارح وما باح الاكل فقال فكلوا  
ما اسكن عليكم وقد دل ما ذكرناه من هذه الادلة على ما حمل عليه المختصر من ان ما صيد بالجوارح والجوارح  
كل من ملأ لا وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكية وقد نزل صلى الله عليه وسلم  
المعاش اذا اصاب فخرق منزلة الجوارح واعتبر مجر وخرق كما في حديث عدى بن حاتم المذكور وفي لفظ  
لا يمتد من حديث عدى قال قلت يا رسول الله ما قوم نرمي فما حمل لنا قال حمل لكم ما ذكيتهم وما ذكروا هم  
عليه فخرقتم فكلوا فدل على ان المعنى مجر وخرق وان كان القتل مشقلا فكل ما صاده من يرمى بهذه الادلة  
التي يرمى بها بالباروت والرصاص لان الرصاص تخرق خرقة اذا خرقت السلاح فلهما حكمه وان لم  
يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذ ذكر اسم الله على ذلك وفي المسوسى حلى ما اصطاد بكتبه اذ ذكر اسم  
عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى وما علمت من الجوارح مكلمين تعلمون ما علمكم الله فكلوا مما  
اسكن عليكم واذا ذكروا اسم الله عليه والتعليم هو ان يوحى بنية لثمة اشياء اذا اثنيت تهلكت واذا اخرجت  
انزجرت واذا اخذت الصيد اسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها اياها اوقا ثلث فرات كانت حيلة  
يحل صيدها وعلى هذا كله اهل العلم في الجملة واكثر اهل العلم على ان المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم كالقند  
والكلب ومن سباع الطيور كالبارى والصقير مما يقبل القايمة فيل صبيحها والكلب هو الذي يرمى الكلاب  
على الصيد ويعلمها فكلوا مما اسكن اراوان الحاجة المعلنة اذ اخرجت بارسال صاحبها فاخذت الصيد  
وقلتة كان حلالا قلت وهذا هو ذهب مالك والقول القديم لا شافعى ثم تعقبه الشافعى بحديث عدى  
بن حاتم المذكور وهو ذهب ابى حنيفة وسمع مالك اهل العلم لقيه لون في البازي والوقاب والصقور  
ما شبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما تفتقه الكلاب لعلمته فلا بأس باكل ما قتلوه مما صادت اذا ذكر  
اسم الله على ارسالها قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المسلم اذا ارسل كلب المجوسى الضارى فصاد او قتل  
انه اذا كان معلما فاكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكره المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم في شقوه  
المجوسى او يرمى بقوسه او ببيلة فتقتل بها نصيده ذلك وذبحته حلال لا بأس باكله قال مالك اذا ارسل  
المجوسى كلبا بسهم الضارى على صيد فاخذ فانه لا ياكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل ذلك من المسلمين

على

ونبله يا نجدي في رمي بها السيد فيقتله وبجتره شقة المسلم يذبح بالجوهي فلا يحل أكل شيء من ذلك  
 انتهى وإذا شارك الكلب لمعلمه كلب آخر لم يحل صيدهما لما تقدم في حديث عدني من  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشك كلب ليس معها وفي لفظه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله  
 اني ارسل كلبى وسميت كلبك وسميت فانخذ فقتل فكل وان اكل منه فلا تأكل فانما اسك  
 على نفسه قلت اني ارسل كلبى اميد كلبا لا اورى ايما اخذه قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك  
 ولم تسمه غيره وفي لفظه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري على يما قتله  
 وإذا أكل الكلب لم يعلم أو نحوه من الصيد لم يحل فانما أمسك على نفسه لما تقدم من الآلة  
 على ذلك وتقدم ايضا برزحها على حديث عبد الله بن عمرو وإذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية  
 فيه ميتا ولو بعد أيام في غير ماء كان حلالا لم يمتن أو يعلم ان الذي قتله غيرهما  
 الحديث إلى ثمانية أشهر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت بسهمك فغاب ثلثة  
 أيام وأوركته نكلا ما لم يمتن أخيه سلم وغيره في الصحيحين من حديث عدني من حاتم قال سألت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن السيد قال إذا رميت سهمك فاذا كبر اسمك فان وجدت قد قتل  
 فكل إلا ان تجده قد وقع في ما فأكلك لا تدري المات قتلا أو سمك وفي لفظه من حديثه لأحمد والبخاري  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت السهم فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا  
 سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظه سلم نحوه وفي لفظ البخاري من حديثه أنا رمي الصيد  
 فنقتني اشارة اليومين والثلثة ثم تجده ميتا وفيه سهم قال يأكل ان شاء وفي لفظ الترمذي وصحاح قال  
 قلت يا رسول الله رمي الصيد فثاب فيه سهمي من الغد قال إذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفيه اثر سبع  
 بكل ثبات وعلى هذا اهل العلم في اجابة **باب الذبح هو ما انفصل الدم اى أسأله وفرسه**  
 اى قطع الاوتار وجماعهم ان ينما الخلقوم وذكر اسم الله عليه ولو بجح أو نحوه كخشب غيره  
 ما لو يكن سنا أو ظفرا الحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله انما نقتل  
 العدو وعدا وليس معنا رمي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما انزل الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا  
 ما لم يكن سنا أو ظفرا اسألكم عن ذلك اما النس فظفر واما الظفر فمذموم الجشته وأخرج ابو داود ومن حديث  
 ابن عباس وداود بن قيس قال لا رمي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شرطية الشيطان وهي التمر  
 تبسح فيقطع الجلد ولا تفرى الا فواج وفي اسناده عمرو بن عبد الله الصنفاني وهو ضعيف وأخرج احمد  
 والبخاري من حديث كعب بن مالك انها كانت لهم غنم ترعى ليلع فابصرت جارية لنا شاة من غنمنا  
 موتا فكسرت حجر فاذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او اسأل  
 اليه من يسأله عن ذلك انه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ملك وارسل اليه فامر به باكلها

٢١٢

وفيه دليل على ان نوح النصارى والرفيق جائز وعليه كل العلم واخرج احمد والنسائي وابن ماجه متينين  
 زعيمين ثابت ان نوحا نيتب شاة قد سجوا بمروة فخص لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 في اكلها واخرج احمد والبوداوي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عتيق بن حاتم  
 قال قلت يا رسول الله انما نصيب الصيد فلما نجد سكيننا الا انظر وشقة العصا فقال صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم امر الدم بما شئت واذكر اسم الله عليه وانظر الى البحر المدروا واخرج البخاري وغيره من حديث  
 عائشة ان قومًا قالوا يا رسول الله ان قومًا يا توننا باللحم الكندي اذكر اسم الله عليه ام لا فقال  
 سمو اعلية انتم وكلوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر فنهوا الا يثا في وجوب التسمية كعلي الذابح بل فيه الترخي  
 لغير الذابح اذا شك في اللحم بل كره عليه اسم الله عند الذبح ام لا فانه يجزأ ان يسمى ويأكل ويسم  
 لقن ييب الذبيحة لحديث شداد بن اوس عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاسنوا القتلية واذا ذبحتم فاسنوا الذبح وليد احكم  
 شفرت وليرح ذبيحة اخرج احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه واخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن  
 عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر ان تحب الشفاء وان تواسي عن البهائم وقال  
 اذا ذبح احدكم فليجهر اى يهيا وفي اسناده ابن لهيعة وفيه فقال عرفت قلت في اضيقا قريبا طري  
 طلقه لاق الروح اتباع داعية الرمة وهي غلة يرضى بهاربا لعالمين ويتوقف عليها اكثر المصالح المنيعة  
 والمدنية والمثلية لهما ما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهي غامة وتحريم  
 ذبحها الخيال الله لما ثبت عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لعن من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم  
 وغيره ولقوله تعالى وما اهل به لغير الله وكان اهل الجاهلية يتقربون بالبح الاصنام والنجوم بالذبح كالمج  
 اما بالالهلال عند الذبح باسمائهم واما بالذبح على الانصاب المخصوصة لهم فنهوا عن ذلك وهذا احد مظان  
 الشرك واذا تعدل الذبح لوجه جازا الطعن والرمي وكان ذلك كالبذخ لحديث ابى العشائر  
 عن ابيه قلت يا رسول الله انما تكون الذكاة الا في الخلق والنبية قال لو طعنت في نخذ ما لاجراك  
 اخرج احمد واهل السنن وفي اسناده مجهولون وابوالعشائر لا يعرف من البوه ولم يرو عنه غير ما ذكر من سلمه  
 فهو مجهول فلما تقوم الحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما  
 قال كنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فندبنا من اهل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه  
 رجل اسهم فحسبه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لهذه البهائم اوابدا وكا وابد الحوش  
 فما فعل منها نذا فافعلوا به هكذا وذكاة الجنين ذكاة امه الحديث ابى شعيبه عند احمد وابن ماجه  
 وابى داود والترمذي والداقطنى وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال في الجنين  
 ذكاة ذكاة امه وللحديث طرق يقوى بعضها بعضا وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة يشهدون

قلت وعالية الشافعي ووافقه محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة لا يجوز حتى يخرج شيئا فينكح قال ابن القيم  
وروت السنن الصحيحة الصريحة المحكمة بان ذكاة الجنيين ذكاة أمه بانها خلاف الاصول وهو تحريم الميتة  
فيقال الذي كجاء على لسانه تحريم الميتة استثنى السمك اخرج من الميتة فكيف وليست بميتة فانه اجزء  
من اجزاء الامم والذكاة قذات على جميع اعضائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنيين  
تابع لما خرج منها فهذا هو مقتضى الاصول الصحيحة ولو لم تر السنة بالاباحة فكيف وقد روت بالاباحة  
الموافقة للقياس من الاصول فقد اتفق النفس والدليل والقياس على ابي محمد ومما ايلين من الحجة فهو  
حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها فهو ميتة  
واخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني وقيل انه مرسل اخرج الحارثي والترمذي والبوداودي والدارقطني والحاكم  
مسند حديث ابن ابي رافع العديشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة  
واخرج ابن ماجه والطبراني وابن عدي نحوه من حديث تميم الدارسي قلت وكان اهل الجاهلية يحثون  
سنة الابلاع ليقطعون الياض الغنم فمنها عن ذلك لان فيه تقديرا ومناقضة لما شرح الله تعالى  
من الذبح وتحلل ميتتان ودمان السمك والجراد وعليه اهل العلم والكبد والطحال وهما  
عنهم وان من اعضا ر بدن البهيمة لكنهما يشبهان الدم فاذاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الله تعالى عليه وآله  
وسلم الشبهة فيما وليس في احوت واجزاء دم سفوح فلذلك لا يشترع فيها الذبح وروى حديث ابن عمر  
عند احمد وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
احل لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فاحوت واجزاء واما الدمان فالكبد والطحال وفي سنده  
عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف وفي الصحيحين وغيرهم من حديث ابن ابي اوفى قال غزونا مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات ناكل الجراد ونشما ايضا من حديث جابر بن الجهمي  
روى ما سياتي فاكل منه الجاهل فقالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا رزقا اخرج الله  
لكم الامم نامن ان كان حكمهم تاما لا يضر شيئا وفي البخاري عن عمر بن الخطاب قال احل لكم صيد البحر قال صيده  
ما اصطيده وطعامه ما رمى به وفيه من ابن عباس قال طعامة ميتة الا ما قدرت منها وفيه قال ابن عمار  
كل من صيد البحر صيد يهودي او نصراني او مجوسي انتمى دالي بهذا سبب جمهور فقوالوا ميتة البحر حلال  
سواء ماتت بنفسها او بالانسيا او ذبحت الخفية الى انه لا يحل الاموات بسبب آدمي او بالقاد والمبلر  
او جرده عنه وانما مات او قتل حيوان غير آدمي فلا يحل ولا يتعدى لواء ما اخرج البوداودي من حديث جابر  
مرفوعا باللفظ ما القاه البحر او جرده عنه فكلوه ومما استنبه قطفها فلما تاكلوه وفي سنده يحيى بن سليم وهو ضعيف  
احفظ وقد روى من غير هذا الوجه وفيه ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البحر كلها ولا  
منها كل العيش في البحر فانما اخرج منه كان عيشه يعيش المنجب كالمسك فكل ذلك حلال في نواحه ولا حاجة الى وجوب

ب  
ن

سوار يוכל مشد في البرك البقر والغنم ولا يוכל كالكلب والتخزير والكل سمك وان اختلفت الصور بخلاف ما يعش في الماء فاذا اخرج وام حيايته فان كان طائرا كالبط فذبح فحلال ولا يحل متيتها وان كان غيرا كالضفدع والسرطان والسحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فحرام وعليه الشافعي اقول وعلى هذا قوله تعالى اجل لكم صيد البحر المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار وقوله وطعامه المراد منه سبب البحر مما لم يصيب بالاختيار كمنى عن الميتة كراهية لذكر الميتة في مقام التحليل وقوله متاعا لكم اباحت لاهل الحضر وقوله وللسيارة المراد منه اباحت لاهل السفر وقال ابو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام الا السمك المعروف وكل الميتة للمضطر لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجمهور من حديث ابي ذر قال البجلي عن ابي محمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عن ابي محمد وابي ذر وهشام لا يطعن ومن حديث النجاشي العامري عن ابي ذر وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية انه يحل ما يدفع الضرورة لان من انذعت ضرورة فليس مضطرا في المسوى اما ذبيحة اهل الكتاب فتحل بنفس الكتاب وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم اقول معنى الآية باتفاق المفتين ذباح اليهود والنصارى حلال لكم وذباحكم حلال لهم قيل اى فائدة في احل لهم وهم كفار ليس من اهل الشرع فقال الزجاج معناه حلال لكم ان تطعموهم واذ اقول معناه حلال لهم لو اذ التزموا شيعتنا اكلوها وكان اليهودي يذبح ان بنى السبيل لا يحل لهم ذباح الجرمين اى الله تعالى ان الامكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم ومن قوم وعليه اهل العلم ان ذباح اليهود والنصارى حلال لنا وذباح المجوس لا حل وفي القول اسئل من عباد الله عن ذباح النصارى العرب فقال لا باس بهما وتلى هذه الآية ومن يقول بملكهم فانه منهم قلت عليه ابو حنيفة وقال الشافعي لا تحل ذبيحة التضمر بعد التحريم والنسب والمشكوك فيه **باب الضيافة** **باب الضيافة** من وجد ما يقربى به من نزل مع الضيوف ان يفعل ذلك وجد الضيافة المثلثة ايام وما كان وراء ذلك فصداقة ولا يحل للضيف ان يشوى عندا حتى يخرج به واذا لم يفعل القادر عليه الضيافة ما يجب عليه كان للضيف ان يأخذ من ماله بقدر قسرة الحديث عقبه بن عامر في الصحيحين قال قلت يا رسول الله انك تجتني فتشرب بقوم لا يقربونا فما ترى قال ان نزلتم بقوم فامرواكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا فخير وانهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وفيما بين حديث ابى شريح اخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يومين باسدا واليوم الآخر فايكم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليك والضيافة ثلثة ايام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يشوى عنده حتى يخرج اى يضيئ سدره واخرج احمد والبخاري وابن جرير عن حديث المقدام بن اشعث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بفناء محروبا كان دينه عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وسناده صحيح واخرج احمد

والبوذاؤد وانما حكم سن حديث ابيه بترية نحوه وسناده صحيح وفي الباب حديث عوف بن عبد الجبار  
 ان الضيافة مندوبة لا واجبته واستدلوا بقوله فليكرم ضيفه جائزته قالوا والجائزته هي العطية والصلوة  
 واستدلوا بالنسب ولا يخفى ان هذا اللفظ لا ينافي الوجوب واول الباب مقتضيه لذلك لان التفرغ  
 لا يكون للاختلال بما هو مندوب وكذلك قوله واجبة فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله فما واد  
 ذلك فهو صدقة في المسوى وفي قوله جائزته قولان احدهما بتكلف له في اليوم الاول بما اشبع له ويقدر  
 له في اليوم الثاني والثالث ما كان يحضره ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعرفة  
 ان شاربها وان شارب تركه والثاني ان جائزته ان يعطيه ما يجوز به سافر لوما وبلية وجمهم اكل  
 طعام الغدير بغير اذنه لقوله تعالى ولا تأكلوا مما اكتم بكممكم بالباطل وكل ما دل على تحريم مال الغير  
 على ذلك لانه مال انا خص منه ما ورد فيه ليل خصه كالضييف اذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما  
 ومن ذلك حطب شية واخذ ثمرته وزرعه لا يجوز الا باذنه الا ان يكون مهنجا الى  
 ذلك فليناد صاحب البئر او الحائط فان اجابه والا فليشرب وليأكل غير متخذ خبئه  
 للاداة العامة وانما صفة العامة فظاهرها كالاية الكرمية وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك واما الاداة  
 فنقل حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجلبن احدكم ماشية  
 احد الا باذنه بحسب احدكم ان يوتي مشربة فينشئ طعامه وانما يخرج لهم ضررع مواشيه لم طعمتهم فلا يجلب احد  
 ماشية احد الا باذنه واخرج احمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجلبن احدكم ماشية  
 ولو ناس من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في ظهرهم فاصابني مجاعة شديدة قال فمضى بعض من خرج من المدينة  
 فقالوا لو دخلت المدينة فاصب من ترحوا يطها قال قد دخلت حائطاً فطعمت منه قنوين فأتاني صاحب  
 الحائط واتى بي رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبره خبري وعلى ثوبان فقال لي ايما فضل  
 فاشرت الي احدكما فقال فذه واعط صاحب الحائط الآخر فمضى سبيلى وفي سناده ابن ابي عمير ولا طريق اخرى  
 عن احمد وفي سناده ايضا ابو بكر بن يزيد بن المهاجر غير معروف الحال وقد اعل هذا الحديث بان في سناده  
 عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وهو ضعيف واخرج احمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر  
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يأكل غير متخذ خبئه واخرج ابو داود  
 والترمذي وصححه من حديث ثمر بن انثى صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم على ماشية فان منها  
 كان بها فليستأذنه فان لم يلبس لم يشرب ان لم يكن فيها احد فليصوت ثلاثا او اربعاً فليستأذنه فان لم  
 يجبه فليجلب ويشرب لا يمل هو من سماع الحسن بن علي عن حمزة وفيه قال معروف بن احمد وابن ماجه وابو يعلى وابن جابر  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم حائطاً فاراد ان يأكل فليناد صاحب  
 ثلاثاً فان اجابه الا فليأكل وانما امر احدكم باكل فان راد ان يشرب من البانها فليناد يا صاحب لابل او يا داعي الغنم فان

والأفليس رب وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال كنت ارمي نخل الانصار فأتوني أفهم بهواي  
الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رافع لم ترمي نخلهم قال قلت يا رسول الله راجع قال لا ترم  
وكل ما وقع شبعك الله وارواك وأخرج أبو داود والنسائي من حديث شريك بن عبد الله في نسخة مثل قصة  
رافع وفيها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت اذ كان جابلا ولا طمست  
اذ كان جالعا والمراد بالخجبة ما يملأ الانسان في حضنه وهي البغمة الخ المبعجة وسكون الباء الموحدة وبعد ما لون  
ويمكن الجمع بين الاحاديث بان تغير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابي اللحم لعدم المناداة منه لو  
فرضا عدم صحة الجمع بهذا كانت احاديث الاذن عند الحاجة مع المناداة ارجح **باب داب**  
**الاكل** فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابا يتأدبون بها في الطعام كما ستاتي تشريع  
تلك كل التسمية الحديث عايشة عند احمد وابي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه قالت  
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي من اوله فليقل  
بسم الله صلى اوله وآخره وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر بن سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا  
دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فلم يذكر الله  
عند دخوله قال الشيطان اوركتم المبيت فاذا لم يذكر الله عند طعامه قال اوركتم المبيت والعشاء وأخرج  
مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الشيطان  
كيس تحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه الحديث وأخرج الترمذي عن عايشة قالت كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ياكل طعاما في ستة من اصحابه فجارا اعرابي فاكل بلقمتين فقال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اما انه لو سمي لكفى لكم وقال حسن صحيح وفي الباب احاديث قلت وعليه اكل الطعام  
قال النووي الا فضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة والا كمل من العبد  
لحديث ابن عمر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ياكل احدكم بشماله ولا يشر  
بشماله فان الشيطان ياكل بشماله ويشرب بشماله قلت وعليه اكل العلم ومن حافتي الطعام لا من  
وسطه لحدث ابن عباس عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه وأخرج أبو داود بلفظ اذا اكل  
احدكم طعاما فلا ياكل من اعلى الصفحة ولكن لياكل من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها وما يليه  
لحديث عمر بن ابي سلمة في الصحيحين وغيرهما قال كنت غلاما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكنت  
يدي تطيش في الصفحة فقال لي يا غلام تمم الله وطل سميتك وكل مما يليك ويلعق اصابعه والصفحة  
لحديث الشرف عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاما لعق اصابعه  
وقال اذا وقعت لقمة احدكم فليطعمه الا الذي اوليا كلها ولا يدعها للشيطان امرنا ان نسلط القصة



وقال ثم لا تدرون في أي طعامكم البركة وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم فلا يمسح به حتى يلغيهما ويلغيهما وأخرج مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يلعق الأصابع ولا شقفة وقال لا تدرون في أي طعامكم البركة وقال في حجة الباقية وقد اتفق لنا أنه زار يذات يوم جبل من أصحابنا فمر بنا إليه شيئا فبينا يأكل إذ سقطت كسرة من يده وقد هدت في الأرض ففعل مبتغها وجعلت مبتعا عنده حتى تعجب الحاضرون بعض العجب وكابد هو في تتبعها بعض الجهد ثم انه أخذها فأكلمها فلما كان بعد أيام تحبب الشيطان الإنسان وتكلم على أنه فكان فيما تكلم أني مررت بفلان وهو يأكل فأعجبني لك الطعام فلم أطمعني منه شيئا فمطقت من يده فنازعني حتى أخذه مني وبينا يأكل أهل بيتنا أصول الجوز إذ تدبره بعض ما فوشت اليه الإنسان فأخذه وأكاه فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تحبب الشيطان فأخبر على لسانه أنه كان أخذ ذلك المتدبرة وقد قرع اسمنا شئ كثير من هذا النوع حتى علمنا أن هذه الأحاديث ليست من باب إرادة المجاز وإنما هي حقيقة فمن العلم الذي أعطاه الله نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملائكة والشياطين وانتشارهم في الأرض انتهى والحمد عند الفراع والدعاء لحديث أبي أمامة عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع يده قال الحمد لله الذي أطعنا مباركاً فيه غيري ولا مودع ولا يغني عن ربنا وأخرج أحمد والبوذاؤود والترمذي وابن ماجه والنسائي في البخاري في التلخيص من حديث أبي شعيبه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أظلم شرب قال الحمد لله الذي أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي في مسنده من حديث عاذ بن انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاماً فقال الحمد لله الذي أطعني هذا وزقنيته من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خير منه وإذا سقى لبناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شئ يحبس من الطعام والشراب إلا اللبن وأخرج الترمذي في نحوه وثبت ولكن في أسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حريز قال أبو حاتم بصري لا أقر ولا يأكل متكئاً لحديث أبي حميفة عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنا أنا فلا أكل متكئاً لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث في العرب وعادتهم وسط العادات ولم يكونوا يتكلمون تكلف العجم ولا أخذ بها أحسن ولا أسن لأصحاب الملة من أن يتبعوا سيرة أممها كل نقيصة قطرية وأكل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان ولاني سكرجة ولا جنزله مرقق ولا إني شاة سميطا بعينه فقط وأراي من خلا كانوا يأكلون الشعير غير منخول **كتاب الأشربة كل مسكر حرام** لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمير وكل مسكر خمير فكل مسكر فكل مسكر جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما فبينا أنه قول تعالى إنما الخمر والميسر الآية وفي لفظ



بقارنا خطه ما وبه قال مالك وأحمد ولا يجوز انتباذ جنسين مختلطين لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا ونهى أن ينبذ الرطب والبجبر جميعا ونهى  
عن حديث أبي قتادة نحوه وسلم نحوه من حديث أبي شعبة ولا يضاف نحوه من حديث أبي شيرة وفي الباب حديث و  
وجه النهي عن انتباذ المختلطين أن الاسكار ليس في ذلك بسبب خلط فينظر الانتباذ أنه لم يبلغ حد الاسكار فقلبه  
قال النووي ونحوه بسبب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه لا التحريم وإنما يحرم إذا صار سكرا ولا يخفى ما فيه وقال  
بعض المالكية هو التحريم وقد ورد ما يدل على منع انتباذ جنسين سواء كان مما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو  
ما أخرجه النسائي وأحمد من حديث النضر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بين جنسين فينبذ  
يعني إذا جمعا على صاحبهما من أسناده ثقات وفي المسوى اختلف أهل العلم فذهب جماعة إلى تحريمه وإن لم يكن بشرا  
المتخذه من سكران لا يحد فيه وبه قال مالك وأحمد وقال الآخرون هو حرام إذا كان مشتملا وسكرا أو سكران المعنى فيه  
الاسكار وإنما خفف كرهه لأنه كان من عادتهم اتخاذ البنية السكر بذكره قال الألباني أنها جاءت الكراهية أن ينبذ  
جميعا لأن أحدهما يشرب صاحبه ويصيرهم تخليلا الخمر لحديث النضر عندهما أحمد وأبو داود والترمذي وصححه  
ابن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الخمر في هذا فقال لا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن  
أيضا أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إتيانهم ورثوا خمر فقال أخرجها قال أفلما نجعلها  
خلقا قال لا وقد غراه النضر في مختصر السنن إلى ما سلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج أحمد  
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب من أبي الزبير وجابر وسخ ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يعلم في  
مخالفة ولم يزل أهل المدينة ينكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا الحسن علي بن عيسى الجعفي يقول سمعت محمد  
بن أحمد يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قد رثت المدينة أيام مالك فتقدمت إلى قاض فقلت عندك  
نخل نه تعالى سبحانه أسدني حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك  
لعمرو بن نكير علي أحد أمارة من علي بن اصطفاة النخعي وعن عائشة أنه لا بأس به فهو خل الخمر إذا تخللت بنفسها لا  
بانتهاذها انتهى وفي نسخة سئل عن الخمر في هذا قال لا قيل إنما منعها للدوا فقال إنه ليس بدوا وكنه دوا أو قول  
لما كان الناس مواعين بالخمر وكانوا يتخللون لما حيل لهم من المصلحة إلا بالنهي عنها على كل حال للتأني في عذر الله  
ولا سيلة انتهى ويجوز شراب العصير والبنين قبل غلبانه لحديث أبي شيرة عن أبي داود والنسائي وابن ماجة  
قال علمت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثم يفتت فطره فينبذ صنعة في ديار ثم أتيته فاذا هو  
نيس فقال ضرب بها الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير  
قال أشر به بالم ياخذ شيطانه قيل وفي كرم ياخذ شيطانه قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس أنه  
كان يمنع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبيب فيشر به اليوم والغد وبعد الغد إلى ساء والثالثة ثم يأمر بغيره  
أخاوم أو يراق قال أبو داود معنى سبقي أخاوم أي يبادر بالفساد ومظنة ذلك فإذا على ثلاثة أيام لحديث

ب  
ج  
د  
هـ  
و  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق  
ك  
خ  
د  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق

ابن عباس المذكور وقد اخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تنبذ لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غدة فاذا كان من العشي فبعثني شرب على عشاءه وان فضل شئ صبتة او افرغت ثم تنبذ له بال  
فاذا اصبح تغذي فغذي على غدا قال تغسل السقا غدة وعشية وهو لا ينافي حديث ابن عباس في تنقيته  
انه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد الى سائر الايام لان الثلاث شتملة على زيادة غير منافية والاصل في ايام  
وآداب الشرب ان يكون ثلثة افلاس لحديث النسي في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشرب ثلاثا ويقول انه اروى وامراء والراد  
انه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاناء واما النفس في الاناء فممنوع من الحديث التي قتادة في الصحيحين وغيرهما  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل ان يشرب احذم فلا يتنفس في الاناء واخرج احمد والبو وودون  
باجته والترندني وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الاناء  
او يفتح فيه واخرج احمد والترندني وصححه من حديث ابى شعيبه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النفخ  
في الشرب فقال الرجل القذاة راها في الشرب فقال ارقها فقال اني لا اروى من نفسي احد قال فابعد  
اذا عن فيك قلت وعلى هذا العلم والنهي عن التنفس فيه من اجل ما يخاف ان يبرز شئ من ريقه او مخاطه  
فيقع في الماء وقد يكون النكاسة من بعض ملين يشرب تمخيرة فيخلق الراحة بالماء لرقته ولطفه ثم انه من اجل  
الدواب اذا كرس في الاواني جرعت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت فيكون الاجس من الادب  
ان يتنفس بعد ابدانته الاناء من فم النفخ فيكون لاحد من فان كان من حرارة الشرب فليصبر حتى يبرأ وانما  
من اجل قذسي فليطه باصبع او خلل وان تعذر فليقرها كما جاء في الحديث وبالكمين لما تقدم في آداب البطل  
ومن قعود لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة واقرب مجرم النفس والرسى وان اقرت الطبيعة السا  
في محله الحديث ابى شعيبه عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما واخرج  
مسلم ايضا من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشرب من احدكم قائما  
نفسا فليكن تقى ولا يعارض في حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى  
من ما وزنه قائما ولما اخرج البخاري وغيره من حديث علي انه شرب هو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب  
قائما وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع مثل ما صنعت ولما اخرج احمد وابن ماجه والترندني  
من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن  
قيام لانه يمكن ان يكرهه للتشربة وان كان قوله من نمشي فليصبر حتى يشرب على ان فعله صلى الله تعالى عليه  
والله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامنة فخص القول الشامل له ولما لم يكن الفعل فاصا به كما تقر  
في الاصول فقلت وعليه اكثر اهل العلم ورواها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب قائما ولا ينافي  
ليكون متناولا على يكون وطمانية فيكون البعد ان يكون منه فساد في المعدة كالكياد وغيره وقد قيل

فمن شرب  
من ماء  
فليصبر  
حتى يبرأ

فأما يمين الحديث النسخ في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبس ثوبين لم يلبسهما  
 اعمالي وعن يساره ابوكبير فشرب ثم اعطى الاعرابي وقال الامين فالامين وفيه ما من حديث يكره  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبس ثوبين لم يلبسهما وعن يساره ابوكبير فشرب فقال للامام  
 اما ذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام والسديار رسول لا اوثر بنصيب منك هذا فتدبري من عند رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في يده وفي الحجة اراد بذلك قطع المنازعة فانه لو كانت السنة لتقديم الا فضل  
 بما لم يكن الفضل مسلما بينهم وربما يجحدوا في النفسهم من تقديم غيرهم حاجة انتهي ويكون الساقى آخرهم  
 شرابا الحديث ابني فتادة عند ابن ماجه وابي داود والترمذي وصححه وقال الترمذي رجال اسنده ثقات  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شرابا وقد اخرج مسلم بلفظ قلت لا اشرب حتى  
 شرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم ويسمى في اوله ويميد في  
 آخره الحديث ابن عباس عن الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا انفسا و  
 كشراب البعير ولكن اشربوا شئنا وثلاث وسوا الساد انتم شربتم واحمدوا الساد انتم رفعتم واخرج احمد وابوكبير  
 والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اكل وشرب  
 قال الحمد الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ويكره التنفس في السقا والنفخ فيه وقد تقدمت ابوكبير  
 ذلك في الشرب بثلاثة النفاس والشرب من فيه لانه اذا شئتم القربة فشرب منه فان الماء يندفع ويصعب  
 حلقه فنه وهو يورث الكباد وينثر بالمعدة ولا يمتنع عنده في دفع الماء والفسا به القداة ونحوها ووليه حديث  
 ابني سعيد في الصحيحين قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية ان يشرب من  
 وفي رواية لهما واختناثا ان يقلب منها ثم يشرب منه وفي البخاري من حديث ابيريرة ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يشرب من في السقاء وزاد احمد قال ايوب فانبت ان رجلا شرب من في السقاء  
 فخرجهت يته وزاد في الحجة فدخلت في جوفه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يمارضه مارواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث  
 كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة قائما فمعت الى فيها فمعت  
 واخرج احمد وابني شاهين والترمذي في الشامل والطبراني والطحاوي من حديث ابي سلمة بن خنوخه واخرج ابو داود  
 والترمذي من حديث عبد الله بن يسير بن خنوخه ايضا لان فعلة صلى الله عليه وآله وسلم قد يكون بيانا  
 اجواز فحمل احاديث النهي على الكراهية لا على التحريم وقد يكون ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم لعذر فحمل البخاري  
 النهي على عدم العذر وقد جزم ابن حزم بالتحريم ورزى من احمد ان احاديث النهي منسوخة واذا وقعت النجاسة  
 في شئ من الماء ثقات لم يحمل شربه وان كان جامدا القيت وملحها الحديث ميمونة عن النبي  
 وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شغل عن فارة فمعت في سمن فمعت فقال القوبا واحولها وكملها

باب  
الشرب

سمكتهم وأخرج أبو داود في لفظهما من نهدي الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن المغارة تقع في بين  
فقال ان كان جامدا فالقوت وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وصححه ابن حبان وأخرج احمد وابو داود  
والترمذي من حديث ابى هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن غارة وقعت في بين  
فقال ان كان جامدا فمخدوا وما حولها ثم طوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه وقد اخرج ايضا للنسائي و  
حكم غير المغارة مما به مثلها في النجاسة والاستعداد حكمها اذا وقع في بين ما نحوه قلت وعليه اهل العلم ومنه عندكم  
اذا كان جامدا فان كان مائعا تجس كل فلا يجوز اكله بالاتفاق وجوز ابو حنيفة بيعه ولم يجوز الشافعي ومالك  
الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة لحديث حنيفة في الصميمين وغيرهما قال سئل رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الذهب ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا  
في صحناتها فانما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيها ايضا من حديث ابي سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال ان الذي يشرب في اناء الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم ولفظ مسلم ان الذي ياكل ويشرب في  
اناء الذهب والفضة واخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة واخرج احمد وابن ماجه من حديث  
عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قلت اجزء صوت وقوع اناء في الجوف وعليه اهل العلم في حكمه الذهب ونحو  
الشافعي في تضبيب الاناء لتقليل من الفضة عند الحاجة لحديث النضر ان قدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسية من فضة قال الشيخ محمد بن الدين بن ابراهيم النخاس في تنبيه الغالين  
ومنها استعمال واني الذهب والفضة للرجال والنساء في الاكل والشرب والادمان والاكتحال ونحو ذلك  
وكذا قال الشيخ شمس الدين بن القيم وغيره ولا فرق بين ان تكون الآنية كبيرة كالصحف الزبدية ونحوها او صغيرة  
كالملحة والسيل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال واني الذهب والفضة يحرم اتخاذها لغير استعمال على الرجال والنساء  
ويحرم على الصانع عملها ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب وفضة ولم يستطع الاكثار فبقية ان يأخذ الطعام  
من الآنية ويفته في وعاء آخر او على الخبز او في يد الشمال ثم ياكل منه لان اذن ذلك ليس باكل فيها وكذلك  
اذا اراد الاكتحال من كل في كحلة فضة افرغ منه في شيء ثم كحل منه والله تعالى اعلم انتهى كتاب اللباس  
ستة العورة واجب في الملاء والخلاء الحديث حكيم بن حزام عن ابيه عند احمد وابي داود وابن ماجه  
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قلت يا رسول الله عورانا ما نأمن منها وما نذكر فقال احفظ عورتك الا  
من زوجتك او ما ملكك يمينك قلت فاذا كان المقوم بعنهم في بعض قال ايهما طلعت ان لا يراها احد  
يرينها فقلت فاذا كان احدا خاليا قال فاستبارك وتعالى امن ان يجي منه وقد اختلف اهل العلم  
في العورة وكذلك اختلفت الاوله وقد استوفينا الماتن في شرح التنقي ولا يلبس الرجل الخالص من  
الحجور الحديث غير في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فانه







احاديث صحيح بينها بان المنوع منه هو الاحمر الذي تصبغ بالقصفر والبياض هو الاحمر الذي لم تصبغ به ولا قلوب  
 شهمرة لمحدث ابن عمر من ليس ثوب شهرة في الدنيا البسده ثوب مذلة يوم القيامة اخرجه احمد  
 وابوداود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده ثقات وامر اذ بالشوب الذي يشهر لابسه بين الناس  
 ولمحق بالشوب غيره من الملابس ونحوه مما يشهر به اللابس له لوجود العلة ولا ما يختص بالنساء ولا  
 العكس لمحدث ابن جرير عند احمد وابو داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من  
 الرجل لم يلبس من المرأة والمرأة لم يلبس من الرجل في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التشبهات من النساء بالرجال الممتشبهين من الرجال بالنساء  
 وفي الباب احاديث ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا بغيره لما تقدم من الاحاديث الواردة  
 في تحريم الذهب وهو لا يكون الاطلاقة اذ لا يمكن لبسه واما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير او غيره فهو  
 فضة لا ذهب وان سماه الناس ذهباً ومن الادلة على ذلك ما ورد في النع من خاتم الذهب ما ورد  
 فيمن نحل جيباله ولو بخر بصيصته وقدم مع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بغير الذهب وكثير  
 وجميع ايضا رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك ام لا فاي رجح اليهما قال المحدث في نقاش  
 جربصيصته اى نهي من التحلي ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث اجر بصيصته المنة التي تتراعى في  
 التزل لها بصيصس كأنها عين جردة وفي الحجة ومن تلك الرؤوس الحلى البترة ومنها اصلاان احتياجا الى  
 هو الذي يفاخر به العجم ويفضون جريان الرسم بالتحلي به الى الاكثر من طلب الدنيا دون الفضته ولذلك  
 شد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها والثاني ان  
 النساء اوجع الى التزين ليرغب فيهن ازواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعا بان يكون تزين  
 اكثر من تزنيهم فوجب ان يخص من انشر ما يخص لهم ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احل الله  
 واحمر لاناث ما نكح منى وحرم على ذكورا وقال في خاتم ذهب في يد رجل ايحداكم الى جبر من نار فجلاله  
 في يده وخصص في خاتم الفضة لاسيما لدى سلطان قال لا ولا تجمته شقالا بنى النساء من غير المقطع من الفضة  
 وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال من حب ان يحلق جديبه حلقه من نار فليحلقه من ذهب وذكر على  
 الاسلوب الطوق السوار كذا جاء التصريح بقلادة من ذهب وسلسلة من فضة ومن المعنى في هذا  
 الحكم بيت قال امانه ليس تنكر امرأة تحلى ذهباً تظهره الاخذيت به وكان لام شكلة او ضاخ من ذهب لظاهر  
 انها كانت مقطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احل الذهب للاناث معناه احل في جملة هذا ما يوجب  
 مفهوم هذه الاحاديث ولم اجد لها معارضا ونذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل مطلقا  
 بلا فرق بين المقطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **كتاب الاصبغة** تشريع لاهل كل  
 بيت لمحدث ابن ابي ايوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كتاب الاصبغة

يفصح بالشاة عنه وعن اهل بيته اخرج ابن ماجه والترمذي ونحوه واخرج نحوه ابن راجه من حديث ابى شريحه  
 باسناد صحيح واخرج احمد وابوداود والنسائي من حديث مخنف بن سليم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم يقول يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام ضيعة وفي اسناده ابو رمله واسمها قال الخطابي  
 مجهول وقد اختلف في وجوب الضيعة فذهب الجمهور الى انها سنة غير واجبة وقال مالك وقال  
 لا صبر من اتقى على ثمنها ان تركها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وابوصيفة والليث وبعض المالكية  
 الى انها واجبة علم الموسر وحكى عن مالك والنخعي وتبسك القائلون بالوجوب بشئ حديث على كل اهل بيت  
 ضيعة المتقدم وبشئ حديث ابيه شجرة عند احمد وابن ماجه وصححه الحاكم وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف  
 في رفعه ووقفه والموقوف اشبه بالقبول قال الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ومن ادله المجيبين قوله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب  
 وقد قيل ان المراد تخفيض الرب بالنحر لالا صنام من ذلك حديث جندب بن سفيان الجلي في الصحيحين غير ما  
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح سكانا اخر من لم يكن ذبح  
 حتى يصلي فليذبح باسم الله ومن حديث جابر بن خوجه جعل الجمهور حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد  
 من لم يضح من اشته بكبش كمان في حديث جابر عند احمد وابى داود والترمذي واخرج نحوه احمد والطبراني والبر  
 من حديث ابى رافع باسناد حسن قرنية صارفة لما تفيد اوله المجيبين ولا يخفى انه يمكن الجمع بينه وبين غير  
 الواحد من من امته كما يفيد قوله من لم يضح من امته مع قوله على كل اهل بيت ضيعة واما مثل حديث امرت  
 بالاضحية ولم يكتب عليكم ونحوه فلا تقوم بذلك الحجة لان في اسانيد من رمى بالكذب ومن هو ضعيف بمرة  
 واقلاها شاة لما تقدم وقال الحلي البقرة تجزى عن سبعة والشاة تجزى عن الواحد وان كان اهل البيت  
 حصلت جميعهم كذا يقال في كل احد من السبعة يعني الشترين في البقرة والبقرة فالضيعة سنة كفاية لكل اهل بيت وسنة  
 لمن ليس له بيت وعند النفية الشاة لا تجزى لاعتبار احد البقرة والبقرة لا تجزى لاعتبار سبعة ولم يفرقوا بين البيت  
 وغيره وقاويل الحديث عندهم ان الضحية لا تجزى لاعتبار غنى لم يكن الغنى في ذلك الزمان فالبا لا صاحب البيت شاة الى اهل  
 بيته على معنى انه ليساعد في التضحية وياكلون لحمها ويتفقون بها وتصح اشراك سبعة في ذبته او بقرة وان كان اهل البيت حتى يقول  
 العلماء وقاسوا الضحية على الهدى لا الضحية عن الحسين بن عرقول العلماء ووقفها بعد صلوة عيد النحر لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانا اخرى ومن لم يكن ذبح حتى يصلي فليذبح  
 باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث النضر بن سفيان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 انه قال من كان ذبح قبل الصلوة فليذبح قال ابن القيم ولا قول الا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ابو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال قبل الصلوة قال نعم قال تلك شاة لم يذبح قال ابن القيم  
 وهو صحيح صحيح في ان الذبح قبل الصلوة لا يخفى سواء ذبح وقتها او لم يذبح وهذا الذي ندين

السيرة قطعاً ولا يجوز غيره انتهى وفي الباب احاديث وفيها التصريح بان الغيبة صلوة الامام وميتة الى آخر  
ايام التشريع الحديث جابر بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ايام التشريع ذبح  
اخرجه احمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي والطبراني في معجميه بعضهما بعضاً وقد روى ايضا من حديث جابر وغيره  
وقد روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم واختلف في المسئلة معروفة وفي الموطأ عن ابن عمر الانحى يومنا  
بعد يوم الانحى مثل ذلك عن علي بن طالب وعائيه الخنفية ونذهب الشافعية انه يمتد وقتاً الى غروب الشمس  
من آخر ايام التشريع الحديث احكام الدال على ذلك وافضلها اى الضحايا اسمها الحديث الى رافع  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا شغل شترى كشيئين يمينين الحديث وهو عند احمد وغيره  
باسناد حسن واخرج البخاري من حديث ابى امامة بن سهل قال كنا نسمن الانحية بالمدينة وكان المسلمون يمينون  
ولا يجزى ما دون الجذع من الضان الحديث جابر عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم لا تذبحوا الا سنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضان واخرج احمد والترمذي من حديث  
ابيهرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم انتم انذختم من الضان اخرج  
احمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث ام بلال بنت بلال عن ابىها ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضان حديثه وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحايامين صحابة فصارت لعلية جذعة فقلت يا رسول الله اصابني جن  
نقال ضعبه وقد ذهب الى انه يجزى الجذع من الضان جمهور ولا يجزى دون الثني من المعز وهو  
ما يتكلم سنتين ولعن في الثالثة الحديث ابى بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي  
واحدة جذعة من المعز فقال اذ بها ولا يصلح لغيرك اما روى في الصحيحين وغيرهما من حديث عقبة ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطا غنما ليقسمها على صحابته ضحايافبقى عقوه فذكره للنبي صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم فقال ضح لانت والعقوه من ولد المعز اتي عليه حول فقد اخرج البيهقي عنه باسناد صحيح انه قال  
اعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنما اعسمها ضحايامين صحابي فبقى عقوه منها فقال ضح  
انت ولا خصه لاصد فيها بعدك وقد روى النووي الاتفاق على انه لا يجزى الجذع من المعز قلت اتفقوا على انه لا  
من الابل والبقر والمعز دون الثني والجذع من الضان تجزى عندهم ولا تجزى مقطوعة الاذن الا ان باهنية  
قال ان كان القطوع اقل من النصف فيجوز ولا الاعود والمرضى والا عرج والا عجف واعضبالقرا  
والاذن الحديث البراء عند احمد واهل السنن وصحة الترمذي وابن حبان واحكام قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اربع لا يجوز في الاضاحى العور واليبين عوراً والمرضى البين مرضها والعرج والبين  
ضلعها والكسيرة التي لا تنقي اى التي لا مخ لها وقد وقع في رواية الجفاء بدل الكسيرة واخرج احمد واهل السنن  
وصحة الترمذي من حديث علي قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انضحي عصباً لقرن الاذن قال

لا يذبح

تقادة العصب النصف فاكتر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود وأحمد والنجاشي في تاريخه قال أنما نبي سول  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المصنف والمستصلحة والنجاشي والكسيرة فالمصنف التي تستاصل  
 اذنها حتى يبدو صماها والمستصلحة التي ذهب قرننا من أصله والنجاشي التي تخون عينا وشيعة التي  
 لا تتبع الغم عجا وضعفا والكسيرة التي لا تنقي وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب احاديث وآثار  
 الالية فانخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابى شعيبه قال اشتريت كبشا اضحى فعدي الذئب فاختار الالية  
 فسالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضحيه وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا ويصلي  
 منها وياكل ويدخل الحديث عايشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا واأخروا وتصدقوا  
 وهو في الصحيحين وفي الباب احاديث والذبح في المصلي افضل انظر الشعائر الدين الحديث ابن عمر  
 عند النجاشي وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويخر بالمصلي ولا يأخذ من  
 له اضية من شعرة وظفركا بعد دخول عشرين ذبيحة حتى يصح الحديث امثله عند مسلم  
 وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم لئلا في ذبيحة واراد احدكم ان يضحي فليترك  
 عن شعره واطفاره وفي لفظ لمسلم وغيره ايضا من كان له ذبيحة فاذا اهل بالمال ذبيحة فلا يأخذ  
 من شعره واطفاره حتى يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأبو  
 حنيفة وبعض اصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه اخذ شيء من شعره واطفاره حتى يصح في وقت الاضحية قال  
 الشافعي وصحابه هو ما روي كراهية نزيه وعلى المحدث في البحر عن الشافعي وغيره ان ترك الحلق والتقصير  
 لمن اراد الاضحية مستحب وقال ابو حنيفة لا كرهه **باب الوليمة** هي مشروعة الحديث  
 ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف ولم يرو  
 بشاة وقد اطم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نساء فاولم على سقاية تمر وسويق كما اخرجهم  
 وابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث النسي وأخرج مسلم وغيره من حديثه انه جعل لبيتها  
 التمر والاقط والسمن وهو في الصحيحين بخونها وفيه التصريح بانه ما كان فيها من خبز وتمر وفي الصحيحين ايضا ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اولى على شيء من نساءه ما اولى على زينب او لم يشاة وقد قال ابو جابر  
 وليمة العرس بالكت وقيل ان المشورة لنا مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وابن الشافعي والاطلاق  
 وذهب الجمهور الى انها شئ غير وجبة ويجب الاجابة اليها الحديث ابهر في الصحيحين من غير ما شر الطعام  
 طعام الوليمة يدعى اما الانعيا ويترك الفقراء ومن لم يحبل لدعوة فقد عصى الله ورسوله وفيما من حديث  
 ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اجليوا هذه الدعوة اذا دعيت لها وفي لفظ لما من شيء  
 اذا دعي احدكم الى الوليمة فليأتها وفي آخر مسلم وغيره من حديثه من دعي فلم يحبل فقد عصى الله ورسوله  
 وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعي احدكم الى طعام

ع  
 ح  
 ح

فليجب فان شاربهم وان شاربهم وفي لفظ من حديث ابى هريرة عنده وسلم وغيره اذا دعى احدكم  
 فليجب فان كان صالحا فليصل وان كان مفطرا فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض  
 والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور ما قال  
 العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والمناابلة بانها فرض عين ونفس عليه بالكسب وعن بعض الشافعية  
 والمناابلة انها مستحبة وحكى في البحر عن الشافعي ان الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها والمادة المذكورة  
 تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بان من لم يحجب فقد عصي الله ورسوله ووقع الخلاف في اجابة غيره  
 غير العرس بل تجب ايم لا فمن قال بالوجوب استدلل بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب  
 المطلقة محمولة على المقيدة وقد اوضح الساتر ما هو الحق في شرح المنتقى قال البغوي من كان له عذرا وكان  
 الطريق لعبا بالحققة المشقة فلا بأس ان يخلف وفي الانوار من شروط وجوب الاجابة الى الوليمة ان يتم عشر  
 اوجبة او اهل حرفة اغنياهم وفقراهم فان خص الاغنياء فلا يجب ولو دعى اهل حرفة وهم اغنياء لم تكن الاجابة  
 قال في المسوى في كونه شرطا لوجوب الاجابة نظر لان معنى كلام ابى هريرة اثبات الشرية لهذا الطعام بوجبه  
 من الوجوه واثبات المعصية لمن لم ياتها وذلك صادق بان يكون تخصيص الاغنياء مكرها للداعي لا يكون  
 مانعا لتاكيد الاجابة ويقدم السابق شه الاقرب بابا الحديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل  
 من الصحابة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب قريبا بابا اقربهما  
 فاذا سبق احدهما فاجب الذي سبق اخرج البخاري في مسنده زيدا بن عبد الرحمن الدالاني وقد  
 وثقه ابو حاتم وضعفه ابن جبار اخرج البخاري وغيره من حديث عائشة انها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فقالت ان لي جارين فالي ايما هدي فقال لي اقربهما منك بابا فهذا يشعر باعتبار القرب في الباب لا  
 يجوز حضورها اذا اشتملت على معصية الحديث على عند ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح قال شعيب  
 طحايا قد عوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجار فرأى في البيت تصاوير فرجع واخرج ابو داود  
 والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طلعين عن الحابس  
 على ما تده ليزرب عليها الخمر وان ياكل وهو نبط وفي اسناده القطاع وقد ورد النسي عن القعود على المائدة  
 التي يداء عليها الخمر من حديث عمر بن الخطاب باسناد ضعيف ومن حديث جابر بن عبد الله الترمذي حصة واخرجه  
 احمد والنسائي والترمذي والحاكم من حديث مرفوعا وفي الباب غير ذلك ويؤيده اولة الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر ومن ذلك من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه وهو في الصحيحين  
 وغيرهما **فصل** والعقيقة مستحبة يدل على مشروعيتها حديث سلمان بن عامر الضبي عن جابر  
 وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة فاهريقوا عنه دما واسيطوا عنه الاذن  
 واخرج احمد وابو السنن وصححه الترمذي والحاكم وعبد الرحمن بن عبد الله بن محمد قال قال رسول الله

في العقيقة

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام ربهنية بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويخلق رأسه وقيل أن الحسن  
لم يسمع من شجرة الاندلس الحديث وأخرج أحمد وابوداؤد والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا حسب العفوق وكان كرهه لا تحمقوا  
يا رسول الله انما نساك عن احدنا يولد له قال من احب منكم ان ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان  
مكافاتان ومن اجارته شاة فكان هذا الحديث وليلا على ان الاحاديث الواردة في رحمن الغلام ربهنية  
ليست على الوجوب بل للاختباب فقط قلت العقيقة سنة عند كثير اهل العلم الا عند حنيفة فانه قال ليس سنة  
وهي شاتان عن الذكورة وشاة عنها الانثى وبذلك قال الشافعي بحديث عمرو بن شعيب المذكور ولعله  
عائشة عند احمد والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم عن الغلام شاتان مكافاتان وعن ابنة شاة واخرج نحوه احمد والنسائي والترمذي والحاكم والذهبي  
وصححه الترمذي من حديث ام كرز الكعبية والدارقطني مكافاتان المستوياتان والمتقاربتان ولا يعارض هذه  
الاحاديث ما اخرج ابو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن عمن شاة والحسين كبشاً كبشاً لان الاحاديث المتقدمة متضمنة لانها  
وهي ايضا خطاب مع الانثى فلا يارضها فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول قد وقع الخلاف  
على ان العقيقة عنه شاتان وقال مالك شاة وقال المحلى يحصل اصل السنة في عقيقة الذكر وشاة بكمال سنة  
شاتان وقال الشافعي العقيقة في الاكل بالتصدق كالا نحية وليس بطنها ولا يكسرها انتهى يوم سابع  
المولود لانه لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فان الهمة شغلون باصلاح الوالدة والولد في اول  
الامر غلاما يكفون حجا ايضا عفت شغلهم وايضا قرب النسان لا يجد شاة الا يسمى فلو سقى كونه في اول  
يوم مضاق الام عليه السبعة ايام مدة صالحة للفصل المعتد غير الكثرة وفيه يسمى واحسب لاسماء الى الله  
عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانها اشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غير ما ذكرت  
تستطيع ان تعلم من هذا سر اختيار تسمية المولود بمحمد واحمد فان طوائف الناس وليعوا بسميته او لاقا  
باسماء اسلافهم العظمين عندهم وكان يكون ذلك تنويها بالدين وبمشاركة الاقرار بانه من الهمة صدق الاسماء  
همام وحارث واحسانا ملكا لالملك ويحلق واماطة الاذي للتمشيه بالحاج وقد اذن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلوة والسرقية ان الاذان من شعار  
الاسلام واعلام الدين الحمدي ومن خاصيته الاذان ان الشيطان يفر منه والشيطان يوذى الولد في  
اول نشأته حتى يروني الحديث ان اسم الله لك وبه صدق بوزنه ذهباً وفضة لامة صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم فاطمة الزهراء عليها السلام ان يخلق شعر رأسه في تصدق بوزنه من الورق اخرج احمد  
والبيهقي وفي اسناده ابن عتيق وفيه مقال ويشهد له ما اخرج مالك وابوداؤد في المراسيل والبيهقي من حديث



من المريض فالتداوى افضل لان فضيلة التفويض قد ذهبته بعدم الصبر وجههم بالحسد ما  
 لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدوا والخبيث اخرج مسلم وغيره  
 واخرج ابو داود من حديث ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله  
 انزل الدوا والدوا وحبل لكل داء دواء فتداوا ولا تدواوا بحرام وفي اسناده اسيل بن حياش  
 وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهى عن التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره في البخاري  
 عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما جرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوى بالادوية  
 النجسة والمحرمات الجمهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتداوى بالبول الابل  
 كما في الصحيح لانها لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها كان اجمع مكانا مبنيا العام على الخاص  
 في المسوى اختلاف اهل العلم في التداوى بالشئ النجس فاباح كثير من التداوى به الا انهم لان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم اباح للمريض العذيق شرب ابواب الابل والاما انهم فقال انها ليست دوا وبها  
 داء وقال بعضهم لا يجوز التداوى بالنجس لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدوا والخبيث المذكور  
 النجاسة وقال آخرون المراد بالخبيث من جهة الطعم والسم انتهى وفي الحجة الا المداواة بالخمر او للخمر ضرادة  
 لا تنقطع والمداواة بالخبيث اى سمها المكن العلاج بغيره فانه ربما يقضى الى القتل والمداواة بالكي ما لمكن  
 بغيره لان الحرق بالنار احد الاسباب التي تمنع منها الملائكة انتهى ويكره الاكتواء لحديث ابن عباس  
 عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفا في ثلاثة في شرطة محجم او شربة  
 عسل او كية بنار وانى امتى عن الكى وفي لفظ وما احب ان اکتوى واخرج احمد وابوداود وابن ماجه  
 والترمذي ومحمد بن حنبل عن حديث عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكى  
 فاكتوىنا فما افلحنا ولا انجحنا وقد ورد ما يدل على ان النهى عن الكى للتنبيه لا للتحريم كما في حديث جابر  
 عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في الحلة مرتين واخرج الترمذي  
 وحسنه من حديث الشن عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوكية  
 ووجه الكراهة ان في ذلك تعذيبا بالنار ولا يجوز ان يعذب بالنار لارت النار وقد قيل ان وجه الكراهة  
 غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بمجموعات غير ما ذكرنا ولا بأس بالحجامة لحديث جابر في الصحيحين  
 وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان في شئ من ادويةكم خير فغنى شرطة  
 محجم او شربة عسل ولذعة نار توافق الداء وما احب ان اکتوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله  
 وقد ثبت من حديث الشن عن الترمذي وابى داود واسناده صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم يجثم في الاذنين والكاهل وكان يجثم سبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين واخرج ابو داود  
 من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اجثم سبع عشرة وتسع عشرة

واحد وعشرين كان شفاؤه من كل داء ولا بأس بالسنادة وفي الباب حديث متضمنة لذكر الأيام التي  
ينبغي فيها الحجامة وليس المراد هنا الاستدلال على جوازها فقلت وعلى هذا عمل المسلمين ولا بأس بالوقية  
وواقعتهما متساوية كجملات لما تحقق في المثال واثروا القواعد العملية لاندفاعها ما لم يكن فيها شرك لا سيما إذا كان  
من القرآن أو السنة أو تشبيهها من التضرعات إلى الله تعالى بكل حديث فيه شيء من الرقي والتعائم والقول  
فمحمول على ما فيه شرك أو انما كان في التسبب بحيث يغفل عن البراءة عن البراءة في شأنه وفي السؤالي تختلف الأحاديث  
في الاسترقاء ووجه الجمع أن يحمل على الأحوال المتغايرة فالمنهي من الرقي ما كان فيه شرك أو كان يذكر فيه  
مردة الشياطين أو ما كان منها بغير لسان العرب ولا يدرى ما هو ولعله يدخل فيه سحر وكفر وأما ما كان  
بالقرآن وبذكر الله تعالى فإنه يستحب ثم للرقي أنواع بعضها ما تواتر عن السلف فقد روى عن عائشة  
أنها كانت لا ترضى بأسا أن يعوذ في الماء أي يقر التعوذ وينفث في الماء ثم يعالج به المريض وقال  
مجاهد لا بأس أن يكتب القرآن والفسيلة وليسقي المريض وأما ابن عباس رجلا أن يكتب لأميرة  
يعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم يغسل وتسقى وسئل سعيد بن المسيب عن السجف الصغار  
يكتب فيه القرآن تعلق على النساء والصبيان فقال لا بأس بذلك إذا جعل في كبر من ورق أو  
من اللاديم أو يحرق عليه وقد روى النفث في الأحاديث المرفوعة بما يجوز من العين وغيرها  
أحد عشر حديث عند مسلم وغيره قال نخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية من العين  
والحمية والنملة والمراد بالحمية السم من ذوات السموم وبالنملة القروح تخرج من الجنب وأخرج مسلم وغيره  
من حديث عوف بن مالك قال كنا نرقي في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك  
فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله  
عليه وآله وسلم عن الرقي فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا يا رسول الله انما كانت عندنا رقية نرقي بها من  
العقرب وانك نهييت عن الرقي قال فعرضوها عليه فقال يا أبا هريرة يا أبا هريرة ان ينفع أخا فلا يفعل  
وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مرض أحد من  
نفث عليه بالعوزات فلما مرض مرض الذي مات فيه جعلت النفث عليه مسح بيد نفسي فما أعظم كربته من يدي  
وما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن الرقي وانما من الشرك فهي محمولة على الرقية بما لا يجوز كالتي تكون بأسما  
الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبه عن أحمد بن حنبل  
وصحبه الترمذي وابن جبان والحاكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من كتوى أو سترقي  
فقد برئ من التوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم يأمرني أن أسترقي من العين وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أسماء بنت  
عميس لما قالت يا رسول الله ان بنى جعفر نقيبهم العين اغتسرت في لهم قال نعم فلو كان شيء سبق القدر

سبقة العين وأخرج نحوه مشكوك وغيره من حديث ابن عباس وفي الباب حديث وفيها ذكر الاستئذان  
من العين اغشى غسل وجهه العائن وبدنه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخل ازاره في القدر ثم يصيب  
على من اصيب بالعين على راسه ظهره من خلفه اخرج ذلك احمد ومالك في الموطأ والنسائي وصححه  
ابن حبان قال الزهري يوتي الرجل العائن بقدر فيدخل كفه فيه يغمض ثم يحج في القدر ثم يغسل وجهه  
في القدر ثم يدخل يده اليسرى فيصّب على كفه اليمنى في القدر ثم يدخل يده اليمنى فيصّب على يده اليسرى  
ثم يدخل يده اليسرى فيصّب على مرفقه الايمن ثم يدخل يده اليمنى فيصّب على مرفقه اليسرى ثم يدخل  
يده اليسرى فيصّب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصّب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى  
فيصّب على كفة اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصّب على ركبته اليسرى ثم يدخل داخله ازاره ولا يوضع  
القدر في الارض ثم يصيب على راس الرجل الذي اصيب بالعين من خلفه صبت واحدة **كتاب**

**الوكالة** ان يكون احدهما يعقل العقود لصاحبه يجوز لهما ان يتصرفا ان يوكّل غيره  
وكل شيء ما لم يمنع عنه مانع لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل

في قضاء الدين كما في حديث ابن عباس ان امرئاً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضي الرجل بكبره قد  
تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في استيفاء الدين كما في حديث واغدا انيس  
الى امرأة هذا فان اعترفت فارجعها وهو في الصحيح وسيأتي وثبت عنه التوكيل في القيام على بدنه وتيمم  
جلالها وجلوها وهو في الصحيح وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في حفظ زكوة رمضان كما  
في صحيح البخاري من حديث ابي هريرة وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعطى عتيقة بن عامر غلاما  
ليتم بها بين اصحابه وقد تقدم في الضحايا وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ابا رافع ورجلا  
من الانصار فزوجه بمكة وقد تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ابا رافع ورجلا  
ففي سنة خمسة عشر وسقيا اخرجوا ابو رافع والدارقطني في الباب احاديث كثيرة فيهما ما يفيد جواز الوكالة  
فلا يخرج عن ذلك الا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل ان يفعل ويجوز للتوكيل  
بالتوكيل المسلم للذمي في بيع الثمر والخمر برأ ونحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يكون محلا لاثمن لما ثبت  
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان العدا احرمت شيئا حرم منه وقد تقدم وقد ورد في الكتاب العزيز  
ما يدل على جواز التوكيل لقوله تعالى فابعثوا احدكم بامر الله بقوله فابعثوا احدكم بامر الله وقوله وقدا ورد  
البخاري في الوكالة ستة وعشرين حديثا مستقلة وبالباقي موصولة وقد قام الاجماع على مشروعيتهما  
واذا باع التوكيل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للموكل لما ثبت في صحيح البخاري  
وغيره من حديث عروة البارقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاه ونيالا يشتري به اشد شاة  
فاشتري له به شاتين فباع احدهما بدينار وجار بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشتري

في صحيح البخاري

التراب ليرج فيه وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعنه الله  
 لا ضيعة يدنيار فذكر نحو حديث عروة الباقى وفي أسناده القطاع لأنه من رواية حبيب بن ابى ثابت  
 عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج ابو داود من حديث ابى حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم نحو ذلك  
 وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب الى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعى في المجدي واصحابه ان العقد باطل  
 اى عقد البيع الواقع من الوكيل فى مثل الصوة المذكورة لأنه لم يامر الموكل بذلك واذا خالفه الى  
 ما هو انفع او الى غيراه ورضى به صحته تكون الرضا من اطا مسوغا لذلك ومجوزا له اذا لم يرض  
 لم يلزمه ما وقع من الوكيل مخالفا لما سمعه لعدم المناط المعبر وقد ثبت فى البخارى وغيره من حديث  
 معن بن يزيد قال كان ابى خريج يدناير تصدق بها فوضعها سند رجل فى المسجد فاخذتها فأتيتها بها  
 فقال والله ما اياك اردت بها فخاصمه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كك بانوت  
 يا يزيد ولك يا معن ما اخذت واعلم هذه الصدة تصدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الاجماع  
 على انها لا تجزى فى الولد **كتاب الضمان** يجب على من ضمن على حلى وميت تسليمه  
 مال ان يغرمه عند الطلب لما اخرج البخاري وابوداود وابو حنيفة والترمذي من حديث ابى امامة  
 انه سلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم ايم وفى اسناده معميل بن عياش وكناثة ثقة فى الشافعى  
 وقد رواه جنان عن شامي وهو مشربيل بن مسلم قال يصيب ابن حزم تبضعيف الحديث باسم معيل بن عياش  
 وقد اخرج النسائي من طريقين احدهما من طريق عامر الوصالى والاخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما  
 عن ابى امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم بن حريث واثبت الدارقطني وقد اخرج الحديث ابن حبان  
 والطبراني من طريق سعيد بن ابى سعيد عن ابن شفل واخرج ابن عدى من حديث ابن عياش و  
 باسمعيل بن زياد الشكونى ورواه ابو موسى المدينى فى الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال الكذا  
 لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبعضهم ليقول له صحبة ورواه الخطيب فى اثنافين من طريق ابن ابي عمير  
 عن عبد الله بن حبان الليثى عن رجل عن اكر مناهم واخرج البخارى وغيره من حديث سلمة بن الاكوع  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلوة على من عايه الدين فقال ابو قتادة صلى عليه  
 يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه واخرج هذه القصة الترمذي من حديث ابى قتادة وصححه واخرجا احمد  
 وابوداود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر وفى لفظ من حديث جابر هذا  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ابى قتادة فلا وفى السحق الغريم وبرئ منه الميت قال نعم  
 فصلى عليه فلما قضا بما قال للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا ان بردت عليه جلده اخرج ذلك  
 احمد وابوداود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم ويرجع على المضمون عنه ان كان  
 ما موردا من جهته لكون الدين عليه والامر منه للمضمين بالضمان كالامر له بالتسليم فبرئ عليه ذلك

كتاب الضمان



لعموم الادلة واندرج الصلح عن انكار تحتها ولم يأت من منعه بيان وقد ذهب الى جواز الجهو وحكي في الخبر  
عن الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح الصلح عن انكار وقد ثبت في الصحيح في قصة التخيصين في المسجد  
في دين فاشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين ان يضع شرطه فيه ويجعل الباقي  
وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض في الحجة ومنه وخرج جزو من الدين  
لقصة ابن حذر وهذا الحديث احد الاصول في باب المعاملات **كتاب الحوالة** وهي  
بالزدة وعليه ان العلم من اصيل على ملئ فيجوز ان يقبل ذلك لحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال بطل الغني ظلم من اجل على ان يفتحل وفي لفظ لهما واذا  
اتبع احدكم على ما يفتيح وقد اخرج نحوه ابن ماجه واحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي سناد  
ابن ماجه اسمعيل بن قوتبه وهو معدوق وبقية رجاله رجال الصحيح في شرح السنة قوله اتبع اهل بيته  
معناه اذا اصيل احدكم على ما يفتيح انما يقبل الحوالة يقال اتبعته غريمي على فلان فتبعه  
انما حالته فاحتمال وقوله يفتيح ليس في كل على طريق الوجوب بل على طريق الابادة اى النسيان  
انما يقبل الحوالة وان شاركه يقبل انتهى وقيد قيل انه ليس شرط في صحتهما انهما المحيل بالاختلاف والمحال  
عندنا كاشروا المحال عليه تدعى اهل العلم في الحجة هذا امر مستحب لان فيه تضييع المناقشة واخذ  
المحال عليه او افلس كان المحال ان يكلف المحيل بدينه لكون الدين باقيا بذمة المحيل  
لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحال من المحال عليه فاذا حصل التسليم كان دينه باقيا كما كان قبل الحوالة  
ويستفاد ذلك من قوله على بن فان مطلقا وافلس ليس بالمسلي الذي ارشد على الله تعالى عليه وآله  
وسلم صاحب الدين ان يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالكا يقول لا امرئ ان في الرجل يحيل الرجل  
على الرجل بدين له عليه ان افلس الذي يحيل عليه او مات ولم يدع دفاء فليس للمحال على الذي حاله  
شيئ وان لا يرجع على صاحبه الاول قال مالك في ذلك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فاما الرجل يحيل على  
بدين له على رجل آخر ثم يهلك التحمل وافلس فان الذي يحيل له يرجع على غريمه الاول كذا في الموطأ قلت  
وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة تحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه لا يرجع للمحال  
على المحيل من غير عذر فان افلس المحال عليه او مات ولم يترك دفاء قال الشافعي لا يرجع له على المحيل  
بمحال وقال ابو حنيفة يرجع اذا افلس او مات ولم يترك دفاء **كتاب المفلس** يجوز لا هل  
الدين ان ياخذوا جميع ما يجدونه معه اى مع المفلس الا ما كان لا يستغنى عنه  
وهو المنزل وستر العورة وما يقيه البرد ويسد رمقه ومن يقول لحديث ابي سعيد  
عند مسلم وغيره قال اصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار اتباعا  
فكثروا فقال تصدقوا عليه فلم يباغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كتاب الحوالة





واحمد الى انها تكون اسوة الغراء وقال الشافعي البائع اولى بها واذا نقص مال المفلس عن الوفا  
بجميع دينه كان الموجود اسوة الغراء لان ذلك هو العدل لان الديون اللازمة مستوية  
في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها باولى من بعض البعض ولا يخص هنا وقد اشار  
الى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب المتاع اسوة الغراء واذا تبين اقله فلا يجوز  
حسبه لانه خلاف حكم الله سبحانه قال تعالى فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وبمفهوم قوله لي  
الواجب ظلم وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلسين بواجبه وتحيل عرضه  
وعقوبته واما اذا لم يتبين اقله لكونه واحدا فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب  
الامكان حتى يتبين كونه واحدا فيعاقب بالحبس ونحوه كما دل عليه حديث مطلق الغنى ظلم يحل عرضه  
وعقوبته وفي لفظ لي الواجب ظلم والكل في الصحيح او يتبين كونه غير واحد فينظر الى ميسرة واما حبس من  
تبين اقله فلا يحل لوجه فانه ظلم كحسب وفي المجتهلي الواحد يحل عرضه وعقوبته اقول هو ان يظلم في القو  
ويحبس ويحجر على البيع ان لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول اهل العلم ان مال المفلس تقسم بين  
غناه على قدر ديونهم فان تعدد فضل المديون ينظر الى الميسرة قال مالك اذا كان على رجل مال  
وله عبد لاشي له غيره فاعنته لم يحجر عنته وعند الشافعي تصرف المديون باقائه ما لم يخرجه عليه القاضي ثم بعد  
الحجر لا ينفذ تصرفه في مال وفي شرح السنة ايضا اما العسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتاخير فيها  
قول مالك والشافعي فان كان له مال تخفيفه حبس وعز حتى يظهر له وذهب شريح الى ان المعتسر محبس  
وهو قول اهل الراي ويجوز للحاكم ان يحجره عن التصرف في ماله ويبيعه لقضاء دينه  
لحجره صلى الله تعالى عليه وآله ولم على مخاذا كما تقدم وكذلك بيع الحاكم مال المفلس لقضاء دينه كما فعله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال مخاذا وكذلك يجوز له الحجر على المبدر ومن لا يحسن التصرف  
اقوله تعالى ولا توتوا السفهاء اسواكم قال في الكشف السفهاء المبذرون موالهم الذين يخفونهم فيما  
لا ينبغي ولا يدري لهم باصلاحها وتيسر التصرف فيها والخطاب للمال والبار واضاف الاموال اليهم  
لانهما من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقتلوا انفسكم فيما ملكت ايما كنتم من فتيانكم المؤمنين  
والدليل على انه خطاب للمال ليا في اسوال اليتامى قوله وارزقوهم فلها واكسوهم كما يدل على ذلك  
عدم كحجره صلى الله تعالى عليه وآله ولم على قرابة حبان ان يحجر عليه ان صح ذلك ويدل على ذلك  
رواه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لامل له كما اخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة  
من حديث جابر وكذلك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق باحد ثوبيه  
كما اخرجه اهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابي شعيب وكذلك صلى الله تعالى عليه  
ولله وسلم عتق من اعتق عبدا له عن بر وللال لغيره كما اشار الى ذلك البخاري وتزعم عليه باب من رد

امر السفيه والضعيف العقل ان لم يكن حجر عليه الامام واخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة  
 بن الزبير قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيا فقال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان بن فلا جرح عليه فاعلم  
 ذلك ابن جعفر الزبير فقال انما شركتك في بيعتك فاني عثمان قال فقال احجر علي هذا فقال الزبير انا  
 شركتك فقال عثمان احجر علي رجل شركتك الزبير ففني هذه القصة دليل على ان الحجر كان عندهم امرامعروفا  
 ثابتا في الشريعة وله لا ذلك لا كره لبعض من اطلع على هذه القصة وكان الجواب من عثمان اعلى على  
 هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لهما عن تلك الشرية  
 مندوحة وقد ذهب الى جواز الحجر على السفهاء الجمهور وعليه بل العلم وفي الوقاية الحجر منع لفاذ تصرف تولى  
 وسببه الصغر والجنون والرق فممن ائلفوا شيئا ضمنوا وفي النهج ولا يصح من الحجر عما به سفيه تج  
 ولا شر ولا عتاق وميتة وكاح بغير اذن ولا يصح باذن الولي كاح لا التصرف المالي في الاصح و  
 لا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يوفى منه الرشيد لقوله تعالى فان استنتم  
 رشدا في النهج حجر الصبي يرتفع ببلوغه رشدا فاذا بلغ غير رشيد وام الحجر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد  
 لم يسم اليه ماله حتى يبلغ خمس او عشرين سنة مع تصرفه قبله وبعده ليعلم اليه ولو بالارشاد ويجوز  
 ان يأكل من ماله بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل  
 بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة انها قالت تزلت هذه الآية في ولي اليتيم اذا كان فقيرا انه  
 يأكل منه بالمعروف واخرج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عمر بن شبيب عن ابيه  
 ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ولي يتيم فقال كل  
 من مال يتيم غير مسرف ولا مبادر ولا متائل والمراد بقوله ولا مبادر ماني قوله تعالى ولا تأكلوا  
 اموالا وابدانكم كبر الايتام فهذه الآية والى حيث مخصصان بقوله تعالى  
 ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا في شرح السنة  
 اختلفوا في ذلك فذهب قوم الى انه يأكل لا يقضي وعليه احمد واخرون الى انه يأكل يرو مشاهير  
 اقوال اختاره محمد بن الحسن والولي يتجر في اموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك  
 قال عمر بن الخطاب يتجر واني اموال اليتامى لا تأكلها الزكوة وكانت عائشة تعطى اموال اليتامى من تجر  
 لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال اليتامى لانه اذا كان الولي مامونا فلا ارى عليه ضمانا  
 وعليه الشافعي في النهج وله اي للولي بيع ماله بقرض من ماله للصحة ويزكي ماله ويغني عليه بالمعروف  
**كتاب اللقطة** من وجد لقطة فليعرف عفا صحتها وهو الوعاء الذي تكون  
 فيه من بلبدا وخرقة او غير ذلك من العفص وهو الفنى والعطف ويسمى وهو الجلد الذي يكون على  
 راس الخادمة ووكاتها وهو الخيط الذي يشد بالوعاء قبل فائدة المعرفة انه لو اداها احد ووجدها

وفهم اليه وقيل ان لا يختلط بالاختلاط لا يمكن هو التميز اذا جاز بالكلية في شرح السنة قال الشافعي اذا  
عرف الرجل الغصاص والوكار والعدد والوزن ووقع في نفسه انه صادق فله ان يعطيه ولا يجبر عليه  
الابنية لانه قد يصيب الصفة بان يسمع الملتقط يصحها وفي الهداية فان اعطى علامتها حل للملتقط  
ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى فان جاء صاحبها فدفعها اليه لم يثبت عليه  
بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل او يحفظ  
عفاصها ووكائها فان جاء صاحبها فلا يترقبها حق بها وان لم يجئ صاحبها فهو مال الله يوتيه من شاء  
آخر جابر بن محمد وابن ماجه والبوداود والنسائي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكائها وعفا  
ثم عرف بها سنة فان لم تعرف فاستغفها وتكفن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر  
فاذها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها وعفا فان معها خدار لم يستقر بها ترو الماء وتاكل الشجر  
حتى يجدها ربهها وسأله عن الشاة فقال خذها فانها هي لك او لانك او للذئب وفي لفظ لمسلم فان  
جاء صاحبها وعرف عفاصها وعدوها ووكائها فاعطها اياه والافني لك وفي مسلم وغيره من حديث  
ابن شبيب ان ابنه صلى الله عليه وآله وسلم قال عفاها فان جاء احد يخبرك بعدتها ووكائها  
ووكائها فاعطها اياه والا فاستغفها بما فعل ما ذكرنا على انه اذا جاء صاحبها فدفعها اليه وفي اعلام النبوة  
قال يارسول الله فالحققة يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولا فان وجدت باعينها فاذا اليه الا  
فهي لك قال ما يوجد في الخراب قال فيه وفي الركاز الخمس فذكره احمد واهل السنن قال ابن القيم  
والافتاء بما فيه متعين وان هذه الفقيهين خالفه فانه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى ولا يعرف بها  
حولا وبعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع هجج صاحبها يعني ان جاء  
صاحبها بعد ذلك عرفها ان كان قد اتلفها وارجعها بعينها ان كانت باقية كما يفيد قوله صلى  
الله عليه وآله وسلم فان جاء طالبها يوما من الدهر فاذا اليه وقد ذهب الجمهور الى انه لا يجب التعريف  
بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث ابني مائيل على ان التعريف يجب بعد الحول وللفظ  
قال حديث صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها  
فلم أجدها من يعرفها ثم أتيت ثانيا فقال عرفها حولا فلم أجدها ثم أتيت ثانيا فقال احفظ وعار لم وعدوها  
ووكائها فان جاء صاحبها والا فاستغفها بما فعلت بها فلحقته بعد ذلك وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ  
في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذين  
يعطون ان سلمة اخطأ فيها ثم ثبتوا على عام واحد وجميع بعضهم بان الزيادة على العام محمولة على  
من يلويع والكلام في ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث وتكفن وديعة عندك انه يجب ان لا يتجاوز

كتاب القطة

يذكر الوديعه عن وجوب الرد لعرضها بعد الاستنفاق بها في المسوى قوله عرف سنه عليه الشافعي <sup>ومعني</sup>  
 وخض منه الحقيقه الحديث على انه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج  
 والاصح ان الحقيقه لا يعرف سنه بل زمننا يظن ان صاحبه يعرض عنه غالباً وفي الوقايه عرفت مدة الطلب  
 بعد ما ولقطه مكره المكره زاوله اسد شر فاشد تعريفاً من غيرها لما ثبت في الصحيح انها لا تل  
 لقطه بكنهه المعروف مع ان التعريف لا بد منه في لقطه مكره وغيره فمحل ذلك على المبالغة في التعريف لان  
 الحاج قد يرجع الى لمده ولا يعود فاحتاج المتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك ولا يأس  
 بان ينتفع المتقط بالشئ الحقيقه كالعصا والسوط وخوفاً بعد التعريف به ثلاثاً لما أخرجه  
 أحمد والبوداوي من حديث جابر قال خص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط  
 والجبل اشباهه يلتقط الرجل ينتفع به وفي اسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكيع وابن معين  
 وابن خلدون وفي الصحيحين من حديث النسيان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تمر في الطريق فقال  
 لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لاكلتها وقد اخرج أحمد والطبراني والبيهقي من حديث يعلى بن  
 مرة مرفوعاً من التقط لقطه بسيرة جبلاً او درهما او ما يشبه ذلك فليعرفها ثلثة ايام فان كان فوجاً  
 فليعرفه ستة ايام هذا بطريقين فان جاز ما بينهما والافلتت من ذنقها وفي سناده عمر بن عبد الله بن  
 وهب ضعيف واخرج عبد الرزاق من حديث ابي سعيد ان علياً جازاً الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بدنياً وجده في السوق فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلثاً ففعل فلم يجد احد يعرفه فقال كله  
 واما اذا كان الشئ مأكولاً فلا يجب التعريف به بل يجوز اكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم في التمرة وتلتقط ضالة الدواب الا الابل للحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق باب  
 الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك اولا خيك اولدب  
 ولا يخرج من ذلك الا الابل كما سرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث  
 زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يؤمى الضالة الا ضالاً بالمعرفة فان الضالة  
 تصدق على الشاة وغيره وقد قيد ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط وخرجت الابل بالحديث لا  
 في المنهاج والحيوان المتمتع من صفات سباع بقوة او بعدد او طير ان وجد بفازة فللقاضي التقاط  
 ويجرم التقاطه للملك وان وجد بقرته فالاصح جواز التقاطه للملك وما لا يتمتع منها كشاة يجوز التقاطه  
 في القرية والمفاضة ولا فرق عندنا في خفيفة بين ان يكون بية او غير **كتاب القضاء** انما  
 يصح قضاء من كان مجتهداً لما في الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وبما اراه الله  
 ولا يعرف العدل الا من كان عارفاً بما في الكتاب السنه من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان القل  
 انما يعرف قول الله دون حجة وهكذا لا يحكم بما اراه الله من كان مجتهداً الا من كان مقلداً فما اراه الله شيئاً

نسخ

بل رآه امامه ما يختاره لنفسه مما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بمرئجة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القضاة ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فمجل عرف الحق وقضى به وجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار وجل قضى للناس على جل فهو في النار اخرجه ابن ماجة وابوداود والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جمع ابن حجر طرقة في جزء مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا واما المقلد فهو يحكم بما قال امامه ولا يدرى احق هو ام باطل فهو القاضى الذي قضى للناس على جل وهو احد قاضين لنا ومن الاول على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون النظامون والفاستقون ولا يحكم بما انزل الله من لا يعرف التنزيل والتاويل وما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له بانقضى قال ككتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنن رسول الله قال فان لم تجد قال فبالامم قال الامم وهو حديث مشهور قد بينت طرقة ومن خضع في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا راي له بل لا يدرى بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقضى او لا يوجد فيجتهد برايه فاذا اوعى المقلد انه حكم برايه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لاعتدافه بانه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا علم انه حكم برايه فقد اقر على نفسه انه حكم بالطائفت والمكيدة والحكمة محمد بن مهمل الا ليس سألته مستقلة في ميسر الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فليجمع اليه متورعا عن اموال الناس عاجلا في القضيبة حاكما بالسوية تكون من لم يتورع عن اموال الناس لا يتورع عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما سياتى وهكذا من لم يكن عادلا لمجرة فيه او مداهنة او محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو احد قضاة النار لانه عرف الحق وجار في الحكم في الحق اقول لا يستوجب القضاء الا من كان عدلا بريئا من الجور والميل وقد عرف منه ذلك عالما يعرف الحق لا سيما في سائل القضاء والستر في ذلك واضح فانه لا يتصور وجود المصلحة المقصودة الابهاء ويجزم عليه الحرص على القضاء وطلبه لحديث عبد الرحمن بن سمرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل للمارة فانك ان اعطيتها من غير مسألة اعطيتها وان اعطيتها من مسألة وكلت اليها واخرج احمد وابوداود وابن ماجة والترمذي حقه من حديث الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه يتزل عليه ملك يستدوه واخرج البخاري وغيره من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم تتخرجون على الامارة وستكون نذامة يوم القيمة فنعمل المصلحة ونسب الفاطنة ولا ياتي في هذه الاعادى باخرجه ابو داود باسناد لا يطلع فيه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى ينال ثم غلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار لان الله اعلم بالطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور قال الامم في نيل الاوطار وقد كفر المتابع من الجور في هذا المنصب الشريف واشتد به بالاموال ممن هو اجل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار الجمعية

كتاب

قامت ومثل ذلك وقع في الحرم الشريفين من جهة الترك فانما الله وانما اليه الرجوع ولا يحل للاصنام قولية  
 من كان كذلك امي حريصا على القضاء او طالبا للحدوث ابني موسى في الصحيحين قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم  
 تعالى عليه آله وسلم انا ورجلان من بني عبي فقال احدهما يا رسول الله اننا نرى على بعض ما وراك اسد غرول  
 وقال الآخر مثل ذلك فقال انا واسد لا نؤتي هذا العمل احدا ياله او احدا يحرس عليه والشرعية ان الظلم  
 لا يخلو غالباً من داعية نفسانية من مال وجاه او التمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه  
 خلوص النية الذي هو سبب نزول البركات ومن كان متاهلاً للقضا فهو على خطر عظيم  
 ابني هيريرة عند احمد وابني داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني حصة الترمذي وصححه ابن  
 وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد بوح بغيره  
 في الحجة هذا بيان ان القضاء محل لثقل وان الاقدام عليه نطقة للملاك الا ان يشاء الله انتهى واخرج احمد  
 وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ما من حكم يحكم بين النار  
 الا حبس يوم القيمة ومالك اخذ بقضاة تليق به على جهنم ثم يرفع راسه الى اسد غرول فان قال القه  
 النقاد في موسى فهو يابسين خريفا وفي اسناد عثمان بن محمد الخثمي فيه مقال واخرج ابن ماجه  
 والترمذي حصة والحاكم في المستدرک وابن حبان من حديث عبد الله بن ابي او في قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الى اسد مع القاضي بالمسح فاذا جاز وكلم الى نفسه وفي لفظ الترمذي فاذا جاز  
 تغلب منه ولزيم الشيطان وفي الباب احاديث شتمه على الترهيب واحاديث شتمه على الترغيب  
 وفي استوفاء الماتن في شرح المتن في له مع الاصابة اجران ومع الخطاء اجران له وبالجملة  
 في البحث يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان  
 ان يجتهد وليس في وسعه ان يعيب الحق البتة وكيلا حديث عمرو بن العاص لما ثبت في الصحيحين وغيرهما  
 عنه صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اجتهد فاطا فله اجر وقد ورد  
 في روايات انه اذا اصاب فله عشرة اجور ويحرم عليه الرشوة في الانوار في تفسير الرشوة وجبان الاول  
 ان الرشوة هي التي يشتط على قائلها الحكم بغير الحق او الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لا بغيره  
 سجاها الى غرضه اذا كان جابها بالقضا والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة  
 للحكام لئلا يتسلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكام اخذها قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولما  
 بها الى الحكام لتأكلوا فريقتا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون كذا في المستوي وروى مالك باسناد  
 ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خيبر فاما ما غصتم من الرشوة فانما هي سحت وانا لاناكلها والمدينة  
 التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا الحديث ليهيريرة عند احمد والترمذي حصة وابن حبان  
 وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الراشي والراشي في الحكم واخرج احمد وابو داود

في

وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والداقطنى من حديث عبد الله بن عمرو وكثير بن عبد الله  
واخرج احمد والحاكم من حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الراشى والرشى  
والرشى بمعنى الذى يشى منبها وفى اسناده لبيث بن ابي سليم قال انبأ ربه انه تفرد به وفى اسناده ايضا  
ابو الخطاب قيل هو مجهول وفى الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عايشة وام سلمة  
اشارة اليهما الترمذى وقد اجمع اهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى كالوا  
لاست كما روى عن الحسن وسفيان بن عيينة بن جبير انها من الآيات بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود  
انه لما نزل عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الرشوة فقال لا وزن لم يحكم ما نزل سد فاولئك هم الكافرون والظالمون  
والفاسقون ولكن السحت ان يتعينك لرسل على منطلقة يهدى لك فان اهدى لك فلا تقبل  
وقد سبق حديث فى هذا المعنى فى كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التى اهديت للقاضى لاجل كونه  
قاضيا حديث هدايا الامراء غلول اخرج البيهقي وابن عدى من حديث ابن حميد قال ابن حجر واسنا  
شعبه وعمل وجه الضعف انه من رواية سميل بن عباس عن اهل الحجاز واخرجه الطبراني فى الاوسط  
عن حديث ابن خزيمة قال ابن حجر وسناده اشد ضعفا واخرجه مسكين بن داود فى تفسيره من حديث  
جابر وفى سناده سميل بن مسعود وهو ضعيف واخرجه الخطيب فى تخفيض المشايخ من حديث ابن مسعود بلفظ  
هدايا العمال شئت اخرج ابو داود ومن حديث برثمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ من  
استتمناه على عمل فزرقناه رزقا فما اخذه بعد ذلك فهو غلول وقد بول النجاشي فى ابواب القضا باب  
هدايا العمال وذكر فيه حديث ابن اللثية المشهور وما يؤيد ذلك ان الهدية للقاضى لاجل كونه قاضيا  
من الرشوة عاجلا او آجلا قال ابن القيم اما الهدية فغيرها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عادة  
يهاديه او من لا يعرف انه مفت فلما باس لقبولها والاولى ان يكافى عليها وان كانت بسبب الفتوى  
فان كانت سببا الى ان يفتيه بما لا يفتى به غيره ممن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لانهما تشبه العاجلة  
على الانتفاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه  
ففيه وجهان وهذا فرع متردد من عامل الزكاة وعامل التيمم فمن الحق بعامل الزكاة قال النفع فيه عام  
فلا لاخذ ومن الحق بعامل التيمم منه من الاخذ وحكم القاضى فى ذلك حكم المفتى بل لقاضى اولى بالمنع  
واما اخذ الاجرة فلا يجوز لان الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز العاوضة عليه كما لو قال  
لا اعلمك الاسلام والوضوء والصلاة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال لا اعلمك  
الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه والعوض ولا يملكه انتهى ولا يجوز له الحكم حال الغضب لحديث  
ابن كبرية فى الصحيحين ونحوه ما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يقضين ما كنتم من  
اشنين وهو غضبان ولا تجارضن هذا حديث عبد الله بن الزبير عن ابن مسعود فى الصحيحين وغيرهما انه اختصم هو



والنصارى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم اسق لما رآه في حوضه فقال يا  
رسول الله ان كان ابن عمك فتكون وجوه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال اسق يا زبير ثم جعل  
يرجع الى الجدران فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معصوم في غضبه رضاه بخلاف غيره فان الغضب يحول منه بين  
الحق والباطل النبي التزمه وقد ذهب اليه الى انه يصح حكم الغضبان ان افق الحق قال ابن القيم ليس في الفتوى في حال  
غضبه يدا وجوع مفطرا او مقلنا او خوف فرح او نوحا غلبا او شغل قلب بتولي عليه وحال ما افقه الا شين كل  
جس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عن حال عبادة الكمال بنية ونية اسك عن الفتوى فان افق في هذه الحال بالعبادة  
صحت فتيانه ولو حكم في هذه الحال فكل غفلة حكمه ولا يغف عنه ثلثة احوال النفوذ وحرمة الفرق بين ان يعرض للغضب  
فتم الحكمه فينتهي به بين ان يكون باقيا على فم الحكمه فلا يغف عنه في هذه الحال ما لم يحمد وعليه التسوية بين الخصمين  
الا اذا كان احدهما كافرا الحديث اعلى عند ابن احمد الحاكم في الكنى انه جلس بمحيط شريح في خصوصته مع يهود  
فقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول انما  
في الجالس قد قال ابو احمد الحاكم بعد اخراجه انه منكر واورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يبيع و  
رواه البيهقي من وجه آخر من طريق جعفر الجعفي عن الشعبي قال خرج على السوق فاذا هو بنصراني يبيع وراعيه  
على الدرع وذكر الحديث في سنن ابن عمر بن محمد بن جابر الجعفي وبها ضعيفان واخرج احمد وابوداود والشافعي  
والحاكم وصححه من حديث علي بن زبير قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الخصمين ليعدان  
بين يدي الحاكم وفي سنن ابن زبنيب بن ثابت بن عبد بن الزبير وهو ضعيف والسمع منهما قبل  
القضاء الحديث اعلى عند احمد وابي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ابن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس اليك الخصمان لا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك  
اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء والحديث طرق ويجب عليه تهليل الحجاب لحديث عمرو بن مرة عند  
احمد والترمذي والحاكم والبيهقي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ما من امام ولا  
قاضي يبر دون ذوي الحاجة والمساكين الا غلبت عليه بالتمادي وادون خلته وحاجته وسكنته واخرج ابوداود  
والترمذي من حديث ابني مريم الازدي مرفوعا بلفظ من تولى شيئا من المسلمين فاحتجب عن حاجتهم ففكر  
احتجب مدعنه وادون حاجته قال ابن حجر في الفتح ان سنده جيد واخرج الطبراني من حديث ابن عباس  
بلفظ ايما احتجب عن الناس فاجهم احتجب الله عنه يوم القيامة قال ابن ابي حاتم هو حديث منكر محض لا يمكن  
لان نفسه عليه حقا ولا عليه حقا فلا يلزمه استيعاب كل اوقاته فان ذلك يكدره زهدا ويشوش نفسه لا يحتجب  
كل اوقاته فان ذلك ظلم لاهل الخصومات وقد ثبت في الصحيح من حديث ابني شويبة انه كان بوابا للنبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لما جلس على قبة البرد وثبت في الصحيح ايضا في قصة مله ان لا يدخل على نساء شهره ان  
عمر ساذن له الا سود لما قال له يا رباح استاذن لي وقد ثبت في الصحيح ايضا انه كان لعمر حاجب يقال له رفا

نفسه

ويجوز له ان يحاذي الاعوان مع الحاجة لما ثبت في البخاري من حديث الشريفة ان قيس بن سعد كان يكون بين  
يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبتدئة صاحب الشرطة من الامة وقد يجب عليه ذلك اذا كان  
لا يمكنه انفاذ الحق ودفع ابطال الالبهم ويجوز للحاكم الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح  
لحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما انه تقاضى ابن ابي حذرو دينا كان له عليه في السيد فارتفعت  
اسواتهما حتى سمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف وجهه فخرجه فناد  
يا كعب فقال لبيك يا رسول الله قال شفع من ينك نهارا وامسى اليه اى الشطر قال قد فعلت يا رسول الله  
قال ثم فاقضه وهذا الحديث فويل على ما ذكرناه من الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح لانه شفا  
لمن عليه الدين يستيضاع من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح ايضا وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على  
مشروعيته من الكتاب السنة والقاسني اخل في عموم الدلالة وحكمه ينفذ ظاهرا فقط لحديث ابي سلمة  
في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما انا بشر وانكم تمضون الى بلع بعضكم بعضا  
بجنت من بعض فاقضى بخوما سمع فمن قضيت له من خيه شيئا فلا ياخذها فانما اقطع له قطعة من النار وقد حكى  
الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحيل الحرام قال النووي والقول بان حكم الحاكم يحيل ظاهرا وباطنا فالحال  
لهذا الحديث الصحيح والاجماع المذكور وباجتهاد فلا وجه لما ذهب اليه الحنفية من ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا  
ويحل الحرام وقد جاء في هذا المقام بما لا يتفق على من له في العلم قدم تفصيل ذلك في نيل الاوطار وموسك المختار  
واللحن مغتوحة الجوار الفطنة يقال لمحت لشيء كسر الحار الحن له حنا اى فطنت واما اللحن بسكون الحاء فهو الخطا  
في السوى اتفق اهل العلم على ان القضاء في الدمار والاملاك المطلقة لا ينفذ الا ظاهرا ويختلفوا في العقود والفسوخ  
فذهب ابو حنيفة الى انه ينفذ القضاء فيها ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلانا طلق امرأته فنقض  
به القاضي وقعت الفارقة بينهما بقضاء ويجوز لكل من الشاهدين ان ينكحها وقال الشافعي لا ينفذ باطنا واما اهل  
المختلف فيها مثل ان يقضى حنفي بشفعة الجار لرجل لا يعقد شبوتهما او مات رجل عن جده وان نقضى القاضي بالسر  
للجور على مذنب الصديق رضي الله تعالى عنه والحكموم له يرى راي زيد او مات رجل عن جلال لا يرى توفيقا والى تمام  
فقد مضى له القاضي بالمال فاكثر صحاب الشافعي على انه ينفذ ظاهرا وباطنا لانه امر متبد فيه لا يتصور ظهور الخطا فيه يقينا  
في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل مجتهد ليس بمصيب انما الاصابة لواحد واثم الخطا موضوع عن الآخر لكونه مفردا  
فيه وعليه اكثر اهل العلم وفي الحديث دليل على ان بنية المدعي سموعة بعد معين المدعي عليه وعليه الشافعي انتهى  
**كتاب الخصومة** على المدعي البينة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك او بينة كما  
في الصحيحين من حديث الاشعث بن قيس اخرج مسلم من حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
رسلم قال للكندي الك بنية قال لا قال فلك بينة وعلى المنكر البينة لحديث ابن عباس في الصحيحين ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعي عليه اخرج البيهقي بسناد صحيح لم يلفظ البينة على المدعي

كتاب الخصومة



من السنة ولكن المرو قد يجب ان يعرف وجبا لصواب موقع الحجية ففي هذا بحثي بيان ان شاء الله تعالى قال في  
 وعلى هذا اهل العلم الاسئلة القضا بالشاهد الواحد مع مدعى في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز وقد قال تعالى في حد القذف فان لم ياتوا باربعة شهداء فاولئك هم الكاذبون وقال في  
 الطلاق وتشهيدوا شهودين بن جاكهم فان لم يكونا جارين فجلدوا امرأتان ممن تزوجوا من الشهود وان فصل  
 احد مما فتدكران بهما الاخرى وقد كتب عمر بن محمد الغزالي عن ابي حمزة الجعفي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن رجل  
 على الكوفة ان اقترض باليمين مع الشاهد وان ابا سلمة بن عبد الرحمن بن سليمان بن ابي سيار عن اهل قيفض باليمين  
 مع الشاهد فقالوا نعم والحق ان شهود الزنا اربعة وشهود سائر الحقوق اثنان وشهود الاموال اربعة او رجل وامرأتان  
 فان لم يدرى قضى يمين المدعى مع الشاهد الواحد يجوز الحكم به يمين المنكر لما قد مر من ان اليمين على المنكر وشئت  
 في حديث مسلم من حديث والكل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندي انك بينة قال لا قال  
 فقلت بينة فقال لا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك  
 ويجوز ان يمين المدعى ان من عليه الحق قد رضى بها سواء قلنا انها تجب على المدعى عند ردها من المنكر ام لا وقد  
 استدلل من لم يجعلها سنة المشورة المحض في قوله فعلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولكن اليمين على المدعى عليه كما في بعض  
 الناطح حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديثه والكل ليس لك منه الا ذلك ولكن هذا ما يفيد  
 انها لا تجب على المدعى اذا رد بها المنكر وانما لا يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد اذا اطلبها المنكر ورضى بها وقل في ذلك  
 المدعى فحلف فلا وامارواه الا ما عظمى والحق ان المدعى في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 رد اليمين على طالب الحق فلو صح لكان صالحا لخصيص ما تقدم ولكن في سناوه محمد بن مسروق وهو غير معروف في  
 سناوه ايضا اتفق بن الفرات وفيه مقال وقد اشار القرآن الكريم الى رد اليمين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم  
 في احتمال ان يكون الرد بر اليمين عدم قبولها واما النكول فلا يجوز الحكم به لان غاية ما فيه ان من عليه  
 يحكم الشرع لم يقبلها ولا يفعلها وعدم فعلها ليس باقرار بالحق بل ترك لما جعله الشارع عليه لقوله ولكن اليمين على الله  
 عاقبة على القاضي ان يدينه بالنكول عن اليمين باحد الامرين اما اليمين التي تكل عنه او الاقرار بما ادعاه المدعى بها  
 من صالح الحكم به كما هو يجوز الحكم بعلمه لان ذلك من العدل الحق الذين امر الله بالحكم بها وليس في الله  
 ما يدل على النسخ من ذلك وحديث شاذ في ذلك واما في حديثه لا حصر فيه ومما يؤيد جواز الحكم بالحكم ما ثبت من قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم للمدعى انك بينة فان اليمين ما يتبين بالامور وليس بعد العلم بل هو على انواع البيان فانه  
 لا يحصل من سائر المستندات للحكم الا مجرد الظن بان المقر صديق في اقراره والخالف باثر في يمينه والشاهد صادق  
 في شهادته واذا جاز الحكم بيمينه لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفي هذه المسئلة نراه في مختلفه  
 وقد خرج اهل كل مذهب حجج لا تصلح ولا تنطبق على محل النزاع واقر بها الاخرية احمد والشافعي والحق من حديث غيره  
 قال جاء رجلان فخصمان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال للمدعى نعم البينة فلم يقمها فقال لا احلف

الروضة النورية

فحلف باسم الذي لا اله الا هو انه عند شئ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعلت ولكن غفرت  
 باخلاص للآله الا الله وفي رواية الحاكم لم يبعثك ارفع اليه قد والاقوال الصالحة فلا تقوم بها الحجة الا اذا اجمعوا  
 على ذلك عند من يقول بحجية الاجماع ولا تقبل شهادة من ليس بعدل لقوله تعالى واشهدوا واذعوا على  
 منكم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله تعالى ان جارككم فاسق ببناء الآية وقد حكى في البحر الاجماع على انها  
 لا تصح شهادة فاسق فقلت شرط الشاهد يكون مسلما حرا مكلفا اعلى قولا بالغا بظان طاعدا لا ذامرة ليست  
 تتمه وعليه كثر اهل العلم في الحجة غير انهم اختلفوا في بعض التفاصيل في شهادة الذي لا تقبل عند الشافعي على الاطلاق  
 وقال ابو حنيفة شهادة اهل الذمة لبعضهم على بعض جائزة وان اختلفت ملهم وشهادة الصبيان لا تقبل عند الاكرام  
 الا عند ملك في الجراح فيما بينهم خاصة فالصليوا الى اهل بيتهم واشترعوا عند ابن الزبير انه كان يقضي بشهادة الصبيان  
 فيما بينهم من الجراح معارض لقول ابن عباس انها لا تجوز لان الله تعالى يقول ممن ترضون من الشهداء ورواه  
 ان يكون مختار من الكبار غير مصر على الصغار والمروءة هي ما تقبل بالانفس ما يعلم ان تاركه قليل الحيارى  
 حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فاذا كان الرجل يظهر من نفسه شيئا مما يجنبى امثاله من اظهاره في غلب  
 يعلم به مروتة وتمددها وانه كان ذلك مباحا ولا تقبل شهادة الخائن وذى العداوة وان كان قد جرد  
 الشهادة على غيره لانه متم في حق عدوه ولا يؤمن ان يحمله عداوة على الحاق ضرر به فان شهد بعد ذلك لم  
 يظفر في عداوة فسق والمتهم قد ثبت عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عند احمد وابي داود والبيهقي قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غم على اخيه ولا يجوز شهادة القانع  
 الا بالبيت والقانع الذي ينفق عليه اهل البيت والباي داود في رواية ولا زان ولا زانية قال ابن حجر في التلخيص  
 وانه قوي والغلبة للجماعة وسكون الميم بعد باربعه المتقاضي لا تقبل شهادة العبد وعلى العتق واخرج الترمذي  
 والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعا بلفظ لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غم لاختيه لظنين  
 ولا قرابة وفي اسناده يزيد بن ابراهيم الشامي وهو ضعيف وقد اخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه  
 وفي اسناده عبد الاعلى بن شريح بن سعيد القاري وهما ضعيفان واخرج ابو داود في المراسيل من حديث طلحة  
 بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا انها لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين  
 ورواه البيهقي من طريق الاصح مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تجوز شهادة ذى الظنة  
 والخنة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء عن ابيه عن ابي هريرة يرفعه مثله قال ابن حجر  
 وفي اسناده نظر والمراد بالتميم هو من يظن به انه يشهد زورا لمن يجابهه كالقانع والعبد لسيدته وقد حكى في البحر  
 الاجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيدته وفي المسوى لا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ويجوز  
 عليهما وكذا لا تقبل شهادة من جرب الى نفسه نفاقا كمن شهد رجل شبرا واروا وهو شفيها او شهد لنفسه ما  
 يدبر على رجل او شهد على رجل انه قتل مورثه فمذه كما هو موضح التهمة والتفقوا على قبول شهادة الاخ للاخ



قلنا ليه سكت واذا تعارض البتتان ولو بوجد وجهه نرجح فيه عالمي الحديث اني مو  
عند ابني واود واليكم واليه بقي ان جلين ادعياء على محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث  
كل واحد منهما بشاهدين ففكسه النبي صلى الله تعالى بينهما النصفين وقد اخرج نحوه ابن حبان من حديث البيهقي  
وصححه واخرجه ابن ابى شيبة من حديث تميم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبته المدعي اذ لم يكن للنصفين بينة فاخرج احمد وابوداود وابن ماجه  
والنسائي من حديث ابى موسى ان جلين اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دية  
ليس لواحد منهما بينة فنجحها بينهما نصفين وثبتت ثبته المدعي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث  
ابى موسى المذكور ولا بزيادة ذكرنا النسائي فقال ادعياء ابته وجداها عند رجل فاقام كل منهما شاهدين  
فلما اقام كل واحد منهما شاهدين تزعت من يد الثالث ودفعت اليها واذا لم يكن للمدعي بينة  
فليس له الا يمين صاحبه ولو كان فاجرا الحديث الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال  
كان بيني وبين رجل خصومة في بر فاختصنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك  
او يمينه فقلت انه اذن يحلف ولا يبالى فقال من حلف على يمين يقطع بها مال امر مسلم اتقى الله وهو  
غضبان واخرج مسلم وغيره من حديث واكل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندي  
مالك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه وليس يتوب  
من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك ولا تقبل البينة بعد اليمين لما يفيد قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم شاهدك او يمينه فاليمين اذا كان يطلب من المدعي فهي مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند  
الخالف لما بعد فعلها لانه لا يحصل لكل واحد منهما الا مجرد طرح لا يقضي الظن بالظن وقد ذهب الى هذا بعض اهل العلم  
والخلاف حروف ومن اقرب شيء عاقل لا بالغايغ ازل ولا يحال عقلا او عادة لازمة اقرب ما كان ما تقدمنا  
تقييده بكون المقر عاقل بالغال المجنون ولا يصح لسيا بكلفين فلما حكم لا قرا بها واما تقييده بكونه غير بازل فلكون المقر المالك  
هو الاقرار الذي يجوز اخذه به وهكذا اذا اقرا بما يحيل العقل او العادة لان كذبه حلوم ولا يجوز الحكم  
بالكذب ويكفي امرأة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سيأتي لكون المقر  
شيء على نفسه قد لزمه لقاره واعتبار التكرار في الحدود سيأتي انه لم يثبت عليه ليل يوجب المصيبة  
**كتاب الحدود باب الزاني** والزنا من اكبر الكبائر في جميع الاديان قال تعالى  
ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وعلى هذا اتفق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف  
ان كان بغير آخر اجلد مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة  
ولا تأخذكم بهما افة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليس له غذا بها طائفة من المؤمنين  
وفي قوله لا تأخذكم بهما افة نهي عن تعطيل الحدود وقتل نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به

الحديث في الحديث



وقوله ليشهد عنا قليل يجب حضور ثلثة فما فوقه وقبل اربعة بعد شهود التنا وقال ابو حنيفة الامام الشافعي  
ثبت الزنا بالشهود وبعد الجلد يغرب عاملاً لحديث ابهريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما  
ان رجلا من الاعراب اتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انك  
الاقضية لي بكتاب الله وقال النضر الآخر وهو افقة منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان مسيافاً على هذا فزني بامرأته واني اخبرت  
ان علي بن الرجم فافتديت منه ثمان شاة ووليدة فسالته اهل العلم فاخبروني ان علي بن جلد مائة وتغز  
عام وان علي امرؤ هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تضمن  
بينكما بكتاب الله الوليدة والنهم عليك علي ابنك بجلد مائة وتغزيب عام واغديا انيس بن رجل من  
اسلم الى امرأته فافان اعترفت فارجمها قال فخذ اعلمها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
فجربت قال مالك العفيف الاخير وفي البخاري وغيره من حديث ابهريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم تغزى منين زني ولم يحصن نفخي عام واقامة الحمد عليه واخرج مسلم وغيره من حديث حباب بن الصامت  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد  
مائة ونفخي سنة والشيب بالشيب جلد مائة والرحم وقد ذهب الى تغزيب الزاني الذي لم يحصن الجم هو  
حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفخي الزاني بالبكر الا من الكافيين وقد حكى ابن النضر  
ان اصل التغزيب الخافق الراشدون ولم يشكروه احد فكان اجماعاً ولم يأت من لم يقل بالتغزيب بحجة نيرة  
ولا ما يتسكوا به بعد ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم عدم مخالفت من اثبت التغزيب  
بل اخرب المرأة امر لا فقال مالك والاذراع لا تغزيب على المرأة لانها عورة وطاهر الاول عدم الفرق  
قلت والتغزيب من جملة الايثار الذي امر به القرآن قال فاذا وجها وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا تغزيب  
وان كان ثياباً جلد كما جلد البكر بما تقدم من الدلالة وبغير ما كونه على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لا غرو حجه على رسول الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهوديه وربه للعامة والكل في الصحيحين ثم رجم  
حتى يموت والرحم كان متلو انهم نسخت تلاوته وايضا تناوله الايثار وعلى هذا اكثر اهل العلم وكلوا في  
ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة الشيب بالشيب جلد مائة والرحم وجمع على كرم الله وجهه بين الرجم  
والجلد فقالوا الجلد منسوخ فمين وجب عليه الرجم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم باعرا وعايدة  
واليهوديين ولم يجلد واحدا منهم وقال لانيس الاسدي فان اعترفت فارجمها ولم يامر بالجلد وهذا آخر  
الامير من لان البهريه قد رواه وهو متاخر الاسلام فيكون ما نسخا لما سبق من الحديثين الجلد والرحم ثم  
رجم الشينان البكر ونمكر في خلافتها ولم يجبا بين الرجم والجلد في المسوي في حديث عبادة ما يدل على  
انه من ان احكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظة خذوا عني الخ فيه شارة الى قوله تعالى اوبل

لمن سبيلاً فهو منا ومن هذه الآية وهذه الآية في سورة النساء من آخر ما نزل فلما نزل رواية إلى سيرة  
 آية على النسخ بل الظاهر عندي انه يجوز للمام ان يجمع بين الجلد والرجم ويجب لان يقتصر على الرجم فصار  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تاتي على النفس فاصل البر  
 المطلوب حاصله والجلد زيادة عقوبة خص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي والعلم  
 عند الله تعالى وكيفي اقراره صفة وما ورد من التكرار في وقائع الاعيان فلقصده لا يشك  
 لان اخذ المقر باقراره هو الثابت في الشريعة فمن وجب تكرار الاقرار في فرد من افراد الشريعة كان الدين  
 عليه لا دليل هنا بين اوجب تبريع الاقرار الامجد ما وقع من ما غرس من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امره او امر غيره بان يكرر الاقرار ولا يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ان اقرار الزنا لا يصح الا اذا كان اربع مرات وانما لم يعم على ما غر الى بعد الاقرار الاول لقصد التثبيت في  
 امره ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابك تبون ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لقوم ما غرس عن عقله وقد آتته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارتبها واثبت عنه صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم انه رجم الغامضة ولم تقرأ مرة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره كما اخرج ابو داود والنسائي  
 من حديث علك بن الجراح عن ابيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلاً اقر مرة واحدة من ذلك  
 حديث الرجل الذي دعيت المرأة انه وقع عليها فامر برجمه ثم قام آخر فاعترف انه القاتل فرجمه وفي رواية انه  
 عندهما حديث في سنن النسائي والترمذي والنسائي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودي فانه لم ينقل انما  
 امر الاقرار فلو كان الاقرار اربع مرات شرطاً في حد الزاني لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المخالفة له  
 في عدة قصايا تفعل الاحاديث التي فيها الترخي عن اقامته الى بعد صدق الاقرار مرة على من كان امره متبهاً  
 في ثبوت العقل وعدمه لصحور السكر ونحو ذلك واحاديث اقامته الى بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً  
 بصحة العقل ونحوه واما اعتبار كون الشهود اربعة وذلك لمزيد الاحتياط في الحد وكاوتها سقطاً شبهة  
 والوجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يبقى بعده ريب بخلاف شهادة الشهود عليه بها  
 امر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من اهل العاصم الصحابة فمن بعدهم وكانوا صاحباً لغيره عن ابي بكر  
 والحسن البصري ومالك بن النضر والبيهقي واشافعي وذهب الجمهور الى التبريع في الاقرار واما  
 الشهادة فلا بد من اربعة ولا اعلم في ذلك خلافاً وقد دل عليه الكتاب والسنة في السنن  
 يثبت الزنا بالاقرار واربعة شهداء قال الله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاشهدن  
 لربقن منكم فامسكوهن في البيوت حتى يتوفهن الموت او يحل لدين سبيلاً قلت على هذا بل العلم ولا بد  
 يتضمن الاقرار والشهادة التصريح بايلاج الفرج بالفرج لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لما غر لعلك قبلتنا وغمرت انظرت فقال لا يا رسول الله قال انك لاني قال نعم فعند ذلك امر  
 بخرجه اخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس واخرج ابو داود والنسائي والداقطني من حديث  
 ابي هريرة قال جاء الاسلمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشهد على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع  
 مرات كل فلك يعرض عنه فاقبل عليه في الخامسة فقال انك لاني قال نعم كما يغيب المرد في السلطنة والرشافي  
 البشير قال نعم الحديث وفيه انه ابن المصميص قال البخاري حديثه في اهل الحجاز ليس يعرف الا بهذا  
 الواحد وقد وقع من غير محض الشك في انفصال شهود المغيرة بخونها والقصة معروفة وليسقط الحد  
 بالشبهات المحتملة الحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادركوا الحدود  
 على المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطي في العفو خير من ان يخطي في العقوبة  
 اخرج الترمذي وقد رواه الترمذي ايضا من حديث الزبير بن عدي عن عروة عن عائشة وقد اعل الحديث ابو  
 واخرج ابن ماجه من حديث ابي هريرة مرفوعا بلفظ ادركوا الحدود بالشبهات وروى نحوه عن عمر  
 وابن مسعود باسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد بعضه بعضا ويقويه وما يؤيد ذلك قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت راجعا احد البغية لربمتها يعني امرأة لعجلاني كما في الصحيحين من  
 حديث ابن عباس وبالرجوع عن الاقرار بالحديث ابي هريرة عند احمد والترمذي ان ما غر لما  
 وجد مس الحجة فليشد حتى مر به جل معه لحي جل فضر به وضر به الناس حتى مات فذكر ذلك لرسول  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلا تركتموه قال الترمذي انه حديث حسن وقد روى من غير وجه عن ابي هريرة  
 انتهى رجال سنده ثقات واخرج ابو داود والنسائي من حديث جابر بن سمرة ورواه ما وجد مس الحجة  
 صرح يا قوم رووني الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي اخبروني  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فلما تركتموه حتى قتلناه فلما رجنا الى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم واخبرناه قال فلما تركتموه فقتلوني به وقد اخرج البخاري ومسلم طرعا من هذا  
 الحديث وفي الباب روايات وقد ذهب الى ذلك احمد والشافعية والحنفية وهو مروي عن مالك  
 في قول له وقد ذهب ابن ابي ليلى والبيهقي والكوثر وروايت عن مالك وقول الشافعي انه لا يقبل منه الرجوع  
 عن الاقرار بكون المرء عند رآه او رتقا ويكون الرجل محبوبا او غنيا لكون المنافع موجودا  
 به الشهادة والاقرار لانه قد علم كذب ذلك قطعيا وقد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم لعن عليا  
 لقتل رجل كان يدخل على مارية العبيلة فذهب فوجده يغتسل في ماء فاخذ بيده فاخرجه من الماء ليقتله  
 فراه محبوبا فتركه ورجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه  
 قلت وقد اخرج مسلم وغيره احكام الماتن وذكره جميع من اهل السير وتحرم الشفاعة في الحدود  
 لما اخرج احمد وابو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

ج  
 ٢٥٨

شفاعته دون حد من حدوده فوضوا شأنه في امره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة التي سرق  
 التي سرق ما شفع فيها الشامة بن زينة قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له تشفع في حد من حدوده  
 وفي لفظ لا اراك تشفع في حد من حدوده واخرج احمد وابن المنكر وصححه الحاكم وابن الجارود وابن النجاشي  
 تعالى عليه وآله وسلم قال له لما اراد ان يقطع الذي سرق رواده فشفع فيه فلا كان قبل ان تاتي بي بدني البنا  
 احاديث ويحفر للمرجوم الى الصلابة كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر ان يحفر للغامدية الى صدرها  
 وهو في صحيح مسلم وغيره انه حفر ما غر حفرة ثم امر به فزجم كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصته ما غر واخرها  
 احمد وزاد فحفر حفرة فجعل فيها الى صدره واخرج احمد وابو داود والنسائي من حديث خالد بن الجراح عن  
 انه عثر رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حسنت قال نعم فامر به فزجم فزجمنا فحفرنا  
 لمحتى امكننا وريناها بالحجارة حتى يلا روقه ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي سعيد قال لما امرنا رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نزجم ما غر بن مالك خرجنا به الى البقيع فواسدنا حفرا ولا اولقناه ولو لويد  
 بنا ما وقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لا ينافي في موت مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد  
 تخريج حديث ما غر المتقدم بالفاظ وكل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها انه امر فحفر له حفرة وذكرها مسلم وهي  
 غلط من رواية لبشر بن المهاجر وان كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على ان احمد وابا حاتم قد تكلموا  
 فيه وانما حصل الوهم من الحفرة الغامدية فسرى الى ما غر والله تعالى اعلم انتهى ولا توجه الجمل حتى تضع  
 وتضع ولدها ان لم يوجد من يرضعه لحديث سليمان بن بريدة عن ابيه عنده مسلم وغيره ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جارية امرة من غامد من الازد فقالت طهرني يا رسول الله فقال ويحك انت  
 فاستغفري الله وتوبي اليه فقالت اراك تريد ان تردني كما ردت ما غر بن مالك قال ما ذاك قالت  
 اني جلي من الزنا قال انت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكفلها رجل من الانصار حتى  
 وضعت قال فاتي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لانزجها  
 ونزع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضا عبد النبي الله قال فزجمها  
 واخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرة من جينة اتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وهي جلي من الزنا فقالت يا رسول الله اصبت حدا فاقم علي فدا بني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ولها فقال حسن اليها فاذا وضعت فاتي ففعل فامر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فثرت  
 عليها ثيابها ثم امر بها فحسبت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث ابي هريرة وابي سعيد وجابر  
 بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس واما احاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات ففي بعضها ما تقدم  
 في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر جملها الى القطام فجاءت بحدك  
 فحسبت وقد جمع بينهما مجموعات ويجوز الجدل حال المرض ولو بعتك كمال وخوة لحديث ابي امامة

بن سهل عن سعيد بن سعد بن عباد قال كان بين ابياتنا ورجل ضعيف فخرج فلم يبرح الحى الا انه هو على راسه  
 من اباثم نحيث بها فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك  
 الرجل مسلما فقال اضربوه حده قالوا يا رسول الله انه اضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال فخذوه  
 عنكم لا فيه مائة شراخ ثم اضربوه به ضربته واحدة قال ففعلوا ورواه احمد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه  
 الدارقطني عن فليح عن ابي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث ابي امامة بن سهل ورواه ابو داود  
 من حديث سهل بن الانصاري واخرجه النسائي من حديث ابي امامة بن سهل بن جنيث عن ابي بصير  
 واسناد الحديث حسن وقد اخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 زنت فامرني ان اجلدها فانيتها فاذا هي حديثه عند بن عباس فخشيت ان اجلدها ان اقلها فذكرت  
 ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال احسنت اتركها حتى تماثل وقد جمع بين هذا الحديث والحديث  
 الاول بان المريض اذا كان مرضه رجوا اهل كل ما في الحديث الاخر وان كان ما يوسا جلد كما في الحديث الاول  
 وقيل حكى في البحر الابحار على انه سهل البكر حتى تردل شدة الحر والبرد والمرض المرجو فان كان ما يوسا فقال  
 اصحاب الشافعي انه يضرب بعشرون ان احتمله ومن كاط بدك قتل ولو كان بلكا او كان لا يفعل  
 به اذا كان مختارا الحديث ابن عباس عن عبد الله بن داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي  
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجدته يمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول  
 به قال ابن حجر جاله موافقون الا ان فيه قتلا فاذا اخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابي هريرة ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقبلوا الفاعل والمفعول به حصنا او لم حصنا واسناده ضعيف قال  
 ابن الطلاع في احكامه لم يثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم في اللواط ولا انه حكم فيه  
 وشبهت عنه انه قال اقبلوا الفاعل والمفعول به واذا عنه ابن عباس وابو هريرة انتهى واخرجه البيهقي عن علي انه  
 رجم لوطيا قال الشافعي وهذا نأخذ نرجم اللوطي حصنا كان او غير محصن واخرجه البيهقي ايضا عن ابي بكر  
 جمع الناس في حق سهل منكم كما ينجح النساء فسأل اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن ذلك فكان من شديهم يؤمنون قولا على بن ابي طالب قال هذا ذنب لم يعص الله من الامم الا امته  
 واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى ان نخرقه بالنار فاجتمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 على ان يخرقه بالنار فكتب ابو بكر الى خالد بن الوليد ان يخرقه بالنار واخرج ابو داود عن سعيد بن جبير  
 عن ابن عباس في البكر يوجب على اللوطية يرحم واخرجه البيهقي عن ابن عباس ايضا انه سئل عن حد اللوطي  
 فقال ينظر على نبال في القرية فيموت به منكسا ثم يتبع الحجارة وقد اختلف اهل العلم في عقوبة اللواط بعد انفا  
 على تحريمه وانه من الكبائر فانه يوجب من تقدم من الصحابة الى ان صدر القتل ولو كان بلكا سوار كان قاعلا  
 او مفعولا به وحكي صاحب شفاء الاوامر اجماع الصحابة على القتل وحكي البيهقي عن الشعبي والزهري مالك

واحمد واسحق انه يرمي محصنا كان او غير محصن وروى عن النخعي انه قال لو كان يستقيم ان يرمي الزاني مرتين  
 لرمي اللوطي وقال المنذر بن حرق اللوطية بالنار ابو بكر وعلي وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك  
 وذهب من عدم من تقدم الى ان حد اللوطي حد الزاني وقال الشافعي في الاطهر ان حد الفاعل حد الزنا  
 ان كان محصنا رجم والا جلد وعقرب وط المفعول بالجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل  
 الفاعل والمفعول به قال ابو حنيفة يغزى بالوط ولا يجلد ولا يرمي ويجزى من نكح بهيمة تكون  
 الحديث المروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وقع على بهيمة فاقتلوه  
 وقتلوا البهيمه وان اخرجوا احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فقد روى الترمذي ابو داود  
 من حديث ابى زرير عن ابن عباس انه قال من اتى بهيمة فلا حد عليه وقال انه اصح من الحديث الاول  
 قال والعمل على هذا عند اهل العلم وقد روى ابو يعلى الموصلي من حديث ابى هريرة نحو حديث ابن عباس في  
 القتل ولكن في اسناؤه عبد الغفار قال ابن عدي انه رج عنه وذكر لهم كانوا القتوه وقد وقع الاجماع على تحريم  
 اتيان البهيمه كما حكى في ذلك صاحب البحر ووقع الخلاف بين اهل العلم فقيل يجب كحد الزاني وقيل لا يغير فقط اذ ليس  
 بزنا وقيل يقتل وجه ما ذكرنا من التعزير انه فعل محرما مجعاً عليه فأتى بالعقوبة بالتعزير وهذا قل بالفاعل وحل  
 المملوك نصف جلد المحمدا لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ولا قاتل بالفرق  
 بين الامة والعبد كما حكى صاحب البحر وقد اخرج عبد الله بن احمد في المسند من حديث علي قال ارسلني  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ته سو دار زنت لاجلد بها الحد فوجدتها في دها فاجزيت بك  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اذا تعالت من نقاسها فاجلد بها خمسين وهو في صحيح  
 مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين اخرج مالك في الموطا عن عبد الله بن عباس المخزومي قال امرني عمر  
 بن الخطاب في فتية من قرش فجلدنا ولا يدين ولا يد الامارة خمسين في الزنا وذهب ابن عباس  
 الى انه لا حد على مملوك حتى تخرج مسكاً بقوله تعالى فاذا حصن الآية وحبيب بان المراد بالاحصان هنا  
 الاسلام قلت الاحصان في كلام العرب المنع والقيع في القرآن والسنة على الاسلام والمحرمة والعفاف التزوج  
 لان الاسلام منه عال لا يباح له وكذلك الحرمة والعفاف والتزوج وقوله تعالى المحصنات من النساء اراد  
 الزوجات وقوله تعالى ان نكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم اراد به الحرار وقوله تعالى الذين  
 يرمون المحصنات اراد العفائف وقوله تعالى محصنين غير مسافحين اراد المتزوجين وقوله تعالى فاذا زن  
 امرئ تزوجن وعلى اهل العلم وحيدة سيدة او الامام لعموم الاولة الواردة في مطلق الى وان  
 ابهريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا زنت امته اسدكم فتبين زنا ما عجل  
 الحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت فليجلد بالحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو حبيل  
 من شعره وقد ذهب الى ان البسي يجلد مملوكه جملة من السلف قال الشافعي لا يسيد اقامته الى على مملوكه وان





وغيرها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربيع دينار فضا عدا  
وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربيع دينار فضا  
وفي لفظ للاحمد اقطعوا في ربيع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربيع الدينار يوسد  
ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للنسائي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع  
يد السارق فيما دون ثمن المجن قبل عايشة ما ثمن المجن قالت ربيع دينار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن  
عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وقد عرفت ان الثلاثة الدرهم  
هي صرف ربيع دينار كما تقدم في روايته احمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك لان  
الصوت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما دينار وهو موافق لما في تقدير  
من الذهب بالف دينار ومن الغضة اثني عشر الف درهم وقد ذهب الى كون الدرهم يقطع ربيع دينار و  
ثلاثة دراهم المجن من السلف والخلف ومنهم المحدثون الاربعة وفي السبعة اثنا عشر درهما قد اوضحها الماتن  
في شرح المنقضي واما ما روي من حديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الجوز فتقطع يده فقد قال الكاشي كانوا يرون  
انه بيلين الحديد والجبل كانوا يرون ان منها ما يساوي دراهم كذا في البخاري وغيره وفي نسخة الباقية الخ  
ان هذه التقديرات الثلاثة كانت بمنزلة على شيء واحد في زمانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم لم تلبث  
بعده ولم يصالح المجن للاعتبار بعد انضباطه فاختلف المسلمون في الحد بين الاخيرين فبقي ربيع دينار و  
قبل ثلثة دراهم وقيل بلوغ المال الى الحد القدرين وهو الاظهر عند من هذا شعبة النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم فرقا بين التامة وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس من جنس للاختلاف الاسعار في البلدان واختلاف  
الاجناس انفاستة وخمسائة بسبب اختلاف البلدان وفساد قوامهم بالخير عن آخرين فوجب ان يعتبر  
التقدير في الثمن قليل لا يعتبر فيها وان الخطب وان كان قيمة عشرة دراهم لا يقطع فيه وفي السورى ذهب  
الشافعي الى حديث عايشة ان انما سبب ستره ربيع دينار وذهب الكاشي الى حديث ابن عمر والجواب من  
قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الشيء التافه قد عبرت العادة بتقويبه بالدرهم وكانت الثلاثة الدرهم  
قيمة ما ربيع دينار يوضع ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب من اجل ذلك وقيمة الدرهم  
اليه بعد ما قومت الاثرجة بالدرهم ويوضع ذلك ايضا وقوع اثني عشر الف درهم موضع الف دينار في الد  
وقال ابو حنيفة لا تقطع في اقل من عشرة دراهم قطعت كف يده يعني لقوله تعالى السارق والسارقة  
فاقطعوا ايديهما قلت اتفق اهل العلم على ان السارق اذا سرق اول مرة تقطع يده يعني ثم اذا سرق  
ثانيا تقطع رجله اليسرى واذا سرق ثانيا بعد قطع يده ورجله فذهب اكثرهم الى انه لا تقطع  
يده اليسرى ثم اذا سرق ايضا تقطع رجله اليمنى ثم اذا سرق ايضا يعز وحسين عايشة الشافعي وقال ابو حنيفة

بح  
١٠

لا تقطع يده لليسرى ورجله اليمنى ولكن يعزى وحسين وكيفى الاقرار مرة واحدة لما قدمنا في الباب الاول، وقد قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يد سارق المجن وسارق ردا وصفوان ولم ينقل انه امره بتكرار الاقرار وانما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرقة ما اخالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا فهذا هو من باب الاستنبات كما تقدم وقد ذهب الى انه كيفى الاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن ابي سبي واحمد والحق الى اعتبار المراتين او شهادته عدلين لكون السيرة مندرجة تحت ما ورد من ادلة الكتاب السنة في اعتبار الشايد ويندب تلقين المسقط لحديث ابى امية الخرومي عند احمد وابى داود والنسائي باسناد رجاله ثقات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتى بلص اعترف اعترافا ولم يوجد موثقا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اخالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا وقد روى عن عطاء انه قال كان من مضى يوتى اليهم فيقول اسرقت قلل وسمى ابا بكر وعمر اخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة ومجسم موضع القطع لكلا يسرى فيهلك فان الجسم سبب عدم السرية لما اخرجنا لداقطنى والحاكم والبيهقي وصحاح ابن القطان من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اخاله سرق فقال السارق بل يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم حسموه ثم اتوا به فاقطعوه فالتى به فاقطع فالتى به فقال تبلى الله فقال قد تبنت الى الله قال تاب الله عليك وتعلق اليد في عنق السارق لما أخرجه اهل السنن وحسن الترمذى من حديث فضالة بن عبيد قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم امر بها فعلق في غنقه في اسنانه الحجاج بن ارطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه قال في الحجة انما فعل هذا للتشهير ليعلم الناس انه سارق وفرق بين ما يقطع اليد ظلما وبين ما يقطع حدا ويسقط بعفو المسروق عليه قبل البلوغ الى السلطان لا بعدة فقد وجب لحديث صفوان المتقدم واخرج النسائي وابوداود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تعافوا الحد وفيما بينكم فما بلغني من حد فقد جب قلته وعليه اهل العلم بحرم الشفاعة للسارق اذا بلغ امر السلطان ان لا يقطع يده ولا قطع في تصرفه لاكثر ما لم يؤويله بالحرين اذا اكل ولم يتخذ خبنة والا كان عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب نكال لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في اول الباب والكتب جزار النخل وطلحة واذن الراسه مرتين تاويل له بالمال ولم يكتف صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال لجمع له بين عقوبة المالك البدر ان خبنة ما يحمله الانسان في خضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها وليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع لحديث جابر عن احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذى وابن

٣٩٢

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على فائن ولا منتسب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه  
 بسند صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بن جابر وأخرج ابن ماجه ايضا والطبراني من حديث  
 أنس بن مالك قال قلت لعلي بن أبي طالب العارية لما أخرجني سلم وغيره من بيت  
 عائشة قالت كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع  
 يدها وأخرج أحمد والنسائي والبوداودي والبودواني في صحيحهم من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد  
 ذهب إلى قطع يدي العارية من لم يشترط المحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع يد جاحد العارية  
 قالوا لأن الجاحد للعارية ليس سارق لغة وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويروى أن الجاحد  
 أفهم من سارق قاله فهو سارق شرعا بغير شرط مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث في طريق عائشة وابن  
 عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود  
 عن ابن ماجه والحاكم ومحاqqت طيفقه من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في كتابه صيب بن كمال  
 سرق حيا فمكّن أن تكون له الخنزيرة قد جمعت بين السرقة وجحد العارية **باب حلال القذف المحض**  
 بالنزابة قال صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة واتفق على ذلك  
 المسلمون من صحابة رضي الله عنهم وأئمة القذف ثمانين جلدة لقوله تعالى الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
 فجلده وسهم ثمانين جلدة وكذا جمع أهل العلم على ذلك وتختلفوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الأكثر إلى  
 الأول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال أركبت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
 والخلفاء لهم حرائر أيت أحدا جلد عبدا في فترة أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود والليث والزهري  
 والأوزاعي وغيرهم إلى العزير وابن حزم إلى أنه لا ينصفه كعموم الآية في المسومي من مبي الزنا بالزنا  
 فإن كان المقذوف محصنا يجب على القاذف جلدة ثمانين إن كان جاهلا فإن كان غيبا فجلدة أربعين  
 فإن كان المقذوف ذميا من نعل على قاذفه التعزير وكذا لا بد في النسبة إلى غير الزنا أيضا التعزير بشرط ألا  
 خسته إلا سلام به قبل البلوغ والحرة والنفقة من الزنا حتى إن من نكح في أول البوغة ثم تاب حسنت  
 حالته واستمعه فمقذوفه قاذف لا حد عليه وعلى أهل العلم وإذا عفى المقذوف لم يجلب قاذفه وإذا قذف  
 أبو رجل قال كانا لسطا بته بالحي وفي الأول من القاذف ولتعزيره حتى لا يرمى به مرة ويستقل بعنوده وعضوه  
 وارشه إن مات أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي البداية لا يصح عفو المقذوف عنها وفيها لو قال  
 يا ابن الزانية وأنت ميتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب  
 بحد المقذوف بالنسبة لأن يقع القاذف في نسبة بحد وهو الوالد والولد وذهب الشافعية والحنفية  
 إن الوالد لا يجازي بحد ولا إذا قذف جماعة بحد واحد أو سلبا أو صفة وقال الشافعي إذا  
 المقذوف فإلا أصل التعزير أيضا بلحق بالصريح وعليه كذا وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به

فأما حديثه عليه السلام فيكون ما أتفق عليه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى به وجه انتهى دروي الملك عن ابن شهاب أنه سئل عن  
 ما عليه في الخبر فقال يعني أن عليه نصف الحد في الخمر وإن نكح من الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله  
 بن عمر قد جلدوا عبيد بن مسعود في الخمر وكذا يجوز للمأمر أن يعرض عن حد قال سعيد بن المسيب من  
 شيء إلا يجب السداد في معنى ما لم يكن حداً فقلت وعليه كل العود ويكفي أقله حصة أو شهادة  
 عدلين مثل ما تقدم وعدم وجود دليل يدل على اعتباره التكرار ولو كان على القمع لكون خبرها من  
 جوفها ليقطع بأنه شرها والاصل عدم المسقط وإن أخذ الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه  
 رجالان أحدهما أنه شرها والآخرة تيقناً بأفتقال عثمان أنه لم يتيقأ إلا حتى شرها كما في مسلم وغيره  
 وقتل في الرابعة منسوخ بما رواه الترمذي والشامي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم ابن من شرها فجلد ودان عا في الرابعة فضربه ولم يقتله وثله أخرج العبدان والترمذي  
 من حديث أبي بصير بن ذؤيب وفيه ثماني يعني في الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لا تجزئ  
 أبهر مرة فاقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرابعة فجلد فجلده فصل والتعزير في المعاصي  
 لا تجزئ حد أنما يجلس أو ضرب أو نحوهما ولا يجاوز عشرين أسواطاً لحديث أبي هريرة  
 بن نيار في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجازي عشرين أسواطاً  
 إلا في حد من حد وداء أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وقال الحاكم صحيح الإسناد  
 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم مبرر حاله في ثمة يومه وليت وقد ثبت  
 أن عمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد ليعاستلها في مرة الجيوش كما في كتب  
 السير وسبب ذلك أنه استنكف منه وطأه في من ماله في بعد التمهيد في باب المسرفة أن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال وفيه بكل **باب حد الحارث** هو أحد أنواع الحد  
 في القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو فlogging من الأرض أو فlogging  
 أنما جزاء الذين يمارون الكفر وهم في الأرض ذلك ثم خرس في الدنيا وهم في الآخرة عذاب لهم فقلت أكثر  
 أهل العلم على أنه الآية تزلت في الإسلام الكفار بغير قول الله تعالى إلا الذين تابوا عن ذلك  
 أن تعذبوا عليهم قالوا لا تعذبهم العزم سواهم قيل القدرة عليه لا بعد إلا أنما أضاف الحرب إلى الله  
 ورسوله لا غيراً بأن كل من لم يلحقكم كان حرب الله تعالى ورسوله قال الشافعي الكافر من فخر الأوصاف  
 فظاهر من قال أبو حنيفة لا وظاهر من ذهب إلى أن حد الكفار بغير قول الله تعالى إلا الذين تابوا عن ذلك  
 ثم تركه بعد من قيل لصلب بغير طعن متى يموت مصلوباً وقال أبو حنيفة في غير ذلك

وغيره

باب

ولا يحد الابا بالبرج ويثبت ذلك بما قرره من كون ازار المرو لا زاله ومن آذنه يشترط التكرار  
مرتين عليه السلام لم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا شئ او بشهادة عدلين كما اشرنا بقدر فيه  
الشهادة كما اطلقه الكتاب العزيز واذا العريش لم يقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادا  
ابرا ثم ذكر بعد ذلك التوبة فان جاء بعد القذف باريعة شهود يشهدون على المقذوف بانه زاني  
سقط عنه الحد لان العاقل لم يكن حج قاذف قابل قد قرر صدور الزنا بشهادة الاربعة فيقام الحد  
على الزاني وهكذا اذا قذف للمقذوف بالزنا فلا حد على من رماه به بل يحل للمقرب بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم انه جلد بل للافك كما في سند احمد وابي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه واشار  
الى ذلك البخاري في صحيحه فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في ايام الصحابة جلد من شهد  
على المغيرة بالزنا حيث لم يكمل الشهادة وذلك معروف ثابت **باب حد الشرب** شرب  
كبيرة وعليه اهل العلم من شرب مسكرا مكلفا مختارا وقدم تقدم دليله جلد على ما يراه الامام  
امام اربعين جلداته او اقل واكثر ولو بالنعال لما ثبت في الصحيحين من حديث النضر ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال جلد ابو بكر اربعين وفي مسلم من حديثه ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى برجل قد شرب الخمر فجلد بحجر يد بين ثوبين قال وفعلا ابو بكر فلما كان  
عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن ابي بكر وثمانين فامر به عمر ووثق البخاري وغيره من حديث عقبة  
بن الحارث قال جئني بالنعمان وابن النعمان شاربا فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان  
في البيت ان يضربوه فكنيت فممن ضرب بالنعال والجريد وفيه ايضا من حديث السائب بن يزيد قال  
كانا نؤتي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرة ابى بكر وصدرا من امرة عمر  
فنتقوم اليه فضره بايدينا ونعالينا وارديتنا حتى كان صدرا من امرة عمر فجلد فيها اربعين حتى اذا اعتوا بها  
وفسقوا جلد ثمانين وفيه ايضا من حديث ابهريرة نحوه وفي الباب احاديث يستفاد من مجموعها ان الحد  
لم يثبت تقديره عن الشارع وانه كان لقيام بين يديه على صور مختلفة بحسب ائمة فاضيه الحال وفي الصحيحين عن  
علي انه قال ما كنت لاقوم حد على احد فموت واجد في نفسي شيئا الا صاحب الخمر فانه لو مات وديته وذلك  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يستنه قلت وعليه اهل العلم الا ان الشافعي يقول اصل حد  
الخمر اربعون وما زاده عمر على الاربعين كان تخفيفا لما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى  
بشارب فضره بالايدي والنعال واطراف الثياب فلما كان ابو بكر يسأل من حضر ذلك المضروب  
فقتله اربعين فضره اربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس حتى شارب عمر فضره ثمانين ثم قتل على حين اقام  
الحد على محمد بن عقبة لما بلغ اربعين حسبك جلد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اربعين وجلد ابو بكر  
اربعين وعمر ثمانين وكل سنة ونهاه احسب في الحجة ثم قال اي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكتوه

ب  
ش  
ب

فأقبلوا عليه يقولون ما أتيتكم بالهدى بل بالقتال والقتال ما أتيتكم به وجهه انتهى وروى مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن  
 جد الجند في الحمر فقال يعني ان عليه نصف الحد في الحمر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله  
 بن عمر قد جلدوا وصيدهم نصف حد الحمر في الحمر ولا يجوز للمامان ان يعضوا عن حد قال سعيد بن المسيب ما من  
 شيء الا يجب السدان يعني منه ما لم يكن حد اقلت وعليه كل العلم ويكفي اقراره صراحة او شهادة  
 عدلين مثل ما تقدم وعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار ولو اعله القى لكون خروجهما من  
 جوفها ينفذ القطع بانه شر بها والاصل عدم المسقط ولهذا حد الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه  
 رجلان احداهما انه شر بها والاخر انه يتيقأ بها فقال عثمان انه لم يتيقأ بها حتى شر بها كما في مسلم وغيره  
 وقتله في الرابعة منسوخ لما رواه الترمذي والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم ان من شر بها الحمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فضر به ولم يقتله ومثله اخرج ابو داود والترمذي  
 من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ثم اتى به يعني في الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لاسم من شر  
 بها مرة فأتى رسول الله تعالى يسكران في الرابعة فخلى سبيله **فصل** والتعزير في المعاصي  
 لا توجب حدا ثابت يجلس او ضرب او نحوهما ولا يجاوز عشرة اسواط لمحدثا بن برة  
 بن نيار في الصحيحين وغيرهما انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يجلد فوق عشرة اسواط  
 الا في حد من حدود الله واخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذي عن حمزة وقال الحاكم صحيح الاثر  
 من حديث بهز بن حكيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلس جللا في ثمة يوما وليدة وقد ثبت  
 ان عمر ابا عبد الله بن الجراح ان يربط خالد بن الوليد لعامة لما غلبه عن امرة الجيش كما في كتب  
 السير وسبب ذلك انه استنكث منه اعطاء شيء من اموال الله وتقدم في باب السرقة ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال وضرب بكال **باب حد الحارب** هو احدا لا انواع الكفرة  
 في القرآن القتل والصلب وقطع اليد والرجل من خلاف او نفي من الارض لقوله تعالى  
 انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وليسعون في الارض نساوا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم  
 وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لمن خسر في الدنيا ولم في الآخرة عذاب اليم قلت اكثر  
 اهل العلم على ان هذه الآية تزلت في اهل الاسلام لا الكفار بدليل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل  
 ان تغضبوا عليهم والاسلام مخزن الدم سواء سلم قبل القدرة عليه وبعد ما وانما اضاف الحرب الى الله  
 ورسوله اينما تابان حرب المسلمين كانه حرب الله تعالى ورسوله قال الشافعي المكابرون في الاصا  
 قطاع وقال ابو حنيفة لا وظاهر ذهب الشافعي في صفة الصلب يقتل ويصل عليه ثم يصل ثلثا  
 ثم يثرب ويدفن قيل يصلب حتى يطمع حتى يموت مصلوبا وقال ابو حنيفة لا يصلب على قاطع الطريق

والمقتل

الاصا

ومعنى النفي عند الخنفية الحبس حتى يرى عليه اثر اصلاح وعند الشافعي للامام ان يحبس او يغرب او يطلب  
للتعزير والطلب نفى ايضا لانه حامل على هربه يفعل الامام منها ما رأى فيه صلاحا لكل من قطع  
طريقا ولو في المصا اذا كان قد سعى في الارض فسادا هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من  
غير نظر الى ما حدث من المذاهب فان الله سبحانه قال انما جزاء الذين يجربون الصدور رسول الله  
في الارض فسادا وانضم الى محاربتهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الارض فسادا فان كان ذلك ليل  
على من عصي الله ورسوله بالسعي في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة  
نازلة في قطاع الطريق بهم العربيون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا او يباينهم  
الجزاء في قوله ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض فخير بين هذه  
الانواع فكان للامام ان يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم يكن امام فمن يقوم مقامه في ذلك  
من اهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الادلة النبوية ما يصرح ما يدل عليه  
القرآن الكريم عن معناه الذي يقتضيه لغة العرب واما ما روى عن ابن عباس كما اخرج الشافعي في مسنده  
انه قال في قطاع الطريق اذا قتلوا واخذوا الاموال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال  
قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخطوا ايسر  
ولم يأخذوا امانا لانفوا من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على احد ولو فرضنا انه في حكم  
التفسير للآية وان كان مخالفا لما غايتة المخالفة ففي سنده ابن ابي عبيد وهو ضعيف جدا لا تقوم عليه  
الحجة واما ما روى عن ابن عباس ايضا ان الآية نزلت في المشركين كما اخرج ابو داود والنسائي عنه  
فذلك مدفوع بانها نزلت في العنبريين وقد كانوا اسلموا كما في الاممات ولو سلمنا ما روى عن ابن  
عباس لم تقم بهجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركين لما تقرر من ان الاعتبار بعلم اللفظ لا  
بخصوص السبب كعلي بن ابي طالب في سناد ذلك علي بن الحسين بن واقد وهو ضعيف وقد ذهب الى مثل  
اذهبا اليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن السيب ومجاهد واسعد الناس بالحق من كان  
مع كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المؤمنين انه فعل بهم كل ما في  
الذكر في الآية وهو القتل كما في الصحيحين وغيرهما من حديث انس والروا بالصلب المذكور في الآية  
هو الصلب على الخبز او نحو ما حتى يموت او اراى الامام ذلك او يصلبه صلبا لا يموت فيه فانما الصلب  
يصدق على الصلب المفضى الى الموت والصلب الذي لا يفضى الى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب  
المفضى الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لان الصلب هو قتل خاص لما النفي من الاخر  
فهو طرده عن الارض التي انس فيها وقد قيل انه الحبس هو خلاف المعنى العربي فان قاب قبل القدر  
عليه سقط عنه ذلك لانهم القرآن بذلك وهو قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تصر

الصلب



عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فقلت معناه الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل المقدرة عليه يسقط عنه  
العقوبة ما يخص بقطع الطريق فان كان قتل يسقط تحتم القتل ويبقى عليه القصاص فالولي فيه بالخيار ان شاء  
استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد اخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد  
بحكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل اخذ المال سقط عنه تحتم القتل والصلب اذا تاب بعد المقدرة  
لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل المقدرة عليه هذا ظاهر قول الشافعي في القول الثاني  
ان كل عقوبة تجب حقا لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لان التائب  
من الذنوب لا ذنب له **باب** من يستحق القتل حداً أو الحد ولا غلات في ذلك وامر الله عز وجل بقتل  
الشركيين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بثبوت استوائه من قتالهم وان كان  
يؤيدوهم الى ثلاث ايام من ذلك من حيث لا تقتال والمتردد اقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل منه قبله  
وهو بخاري وغيره من حديث ابن عباس قد رثي لا يحل له امر مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان الجديش جهنمي  
وغيره من حديث ابن شعور والحيث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يفتن  
الى اليمين ثم اتبع معاوية بن جبل فمات به عليه القتي له وسادة وقال انزل واذا حل عنده موثق قال ما هذا  
قال كان يهوديا فاسلم ثم تمود وقال لا ابلس حتى تقتل فمات. البندرسول في السوي من اهل البيت السلام  
ان كان في منعة من قومه جميع الامة المسلمين وقتلهم قال تعالى من يريد منكم عن يمينه فموت ياتي الله ليقوم  
يحبه ويحبونه اذلة على المؤمنين اخرة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي  
بذه الآية اخبار عاملة الله تعالى وقوع وقد اشد الكثر العرب في زمن ابى بكر الصديق رضي الله تعالى  
عنه فبعث اليهم المسلمين وقتلهم حتى رجوا وعلى هذا اهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل عليه  
اهل العلم اذا كان المترد رجلا واختافوا في المرتدة قال الشافعي القتل وقال ابو حنيفة لا يقتل ولكن تجلس  
تسلم والساحر لكون عمل السحر نوعا من الكفر فعا له مرتدة حتى ما تحقه المرتدة وقد روى الترمذي والدارقطني  
والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر ضرب  
بالسيف قال الترمذي صحيح عن جندب موقوفا قال العمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وخيرهم وهو قول مالك بن النضر وقال الشافعي انما يقتل الساحر اذا كان  
يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فاذا عمل عملا دون الكفر فلم يرعاه قتلا انتهى وفي سناد هذا الحديث اسمعيل  
بن مسلم المكي وهو ضعيف واخرج احمد وعبد الرزاق والبيهقي ان عمر بن الخطاب كتب قبل موته لبشر ان  
اقتلوا كل ساحر وساحرة والارجح ما قاله الشافعي لان الساحر انما يقتل لكفره فلا بد ان يكون باعمله من  
السحر موجبا للكفر وفي السوي السحر كبيرة قال تعالى وما كفر سليمان لكن الشياطين كفروا يعلمون الناس  
السحر ويختلفون في ذلك اهل العلم فقال مالك واحمد يقتل الساحر وقال الشافعي لا يقتل لو قتل الساحر

باب من يستحق القتل

رجلا بسوره واذا في نمرته ويحرقى لقتيل ثالبا يجب عليه القتل ثم شافني لا يجب عنه جنيته وقال  
 سحري قتل قتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال انك من غير فهو خطأ يجب فيه لدية التحقت  
 وتكون في ماله لانه ثبت باعترافه الا ان يصدقه العاقله فتكون عليهم والكاهن لكون الكهانة نكاحا  
 من الكفر فلا بد ان يعمل من كمانته ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق الكائن كفر فبالاولى الكائن  
 اذا كان معتقدا بصحة الكهانة ومن ذلك حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وآله وسلم قال من اتى كاهنا او عرافا فنفقه كفر بما اتزل على محمد صلى الله عليه وسلم في الدنيا  
 احاديث والتشايك لله او لرسوله او للاسلام او للكتاب او للسنة والطحا عن  
 في الدين وكل هذه الاموال موجبة للكفر الصحيح ففما علمنا من هذه وقدا خرج ابو داود ومن  
 حديث علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم واتقعه في غنقه ما رسل حتى ماتت  
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم زعمها لانه من رواية الشعبي عن علي وقد قيل انه سمع  
 واخرج ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس ان ابي كان من الامم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وآله وسلم فقتلها فابى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم وبعاد رجال اسناده ثقاكن اخرج ابو داود  
 والنسائي عن ابى هريرة قال كنت عند ابى بكر فتيقظ على رجل فاشت غضبه فقلت انا ذن لي يا خليفة  
 رسول الله انك غنقه قال فاذهبت كلمتي غضبه فقام فدخل فاسل الى فقال بالذي قلت آتينا  
 قلت اذن لي انك غنقه قال كنت فاعلموا امرتك قلت نعم قال لا واسد ما كان بشري محمد  
 صلى الله عليه وسلم وقد نقل ابن السند للاجماع على من سب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم  
 وجب قتله ونقل ابو بكر الفايكسي حديثه الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم  
 وآله وسلم بما هو قدوت يبرح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد فذمة القتل وصدقته  
 لا يسقط بالتوبة وقاله القفال فقال كفر بالسب يسقط القتل بالاسلام قال الخطابي لا علم خلا فاني وجوب  
 قتله اذا كان مسلما انتهى فاذ اثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم فيا ولي من سب  
 تبارك تعالى او سب كتابه او الاسلام او طعن في نبيه وكفر من فعل هذا الاحتاج الى برهان والزنديق  
 وهو الذي يظهر الاسلام وطعن الكفر ويعتقد بطلان الشريعة فهذا كفر بالسب ويدنيه مرتد عن الاسلام  
 اقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول وفعل وقد اختلف اهل العلم بل تقبل توبته ام لا والحق قبول التوبة في  
 المسوى في باب حكم الخواص والقدريه واشياهم قال الشافعي والوان قوما اظهروا الى الخواص وتجنبوا  
 الجماعات والكفر بهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لاحكم الاسلام  
 في ناحية المسي فقال علي عليه السلام من اراد بها باطل لكم علينا ثلث لا نستعمل مساجدا سدا ان تذكروا فيها  
 اسم الله ولا تستعمل الفتي ما دامت ايديكم مع ايدينا ولا نبدكم لقبال وكما قال في الحديث من احنا بلة

مسند القتل

يجوز قتلهم اقول الظاهر عندي دراية ورواية قول اهل الحديث اما رواية فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم فابن القتيبة وهم فاقولهم واما قول علي نعمناه ان الانكار على الامام والطعن فيه لا يوجب قتلا حتى  
ينزع يده من الطاعة فيكون باغيا او قاطع طريق واذا انكر ضروريا من ضروريات الدين بقتل ذلك كالب  
للا انكار على الامام بيان ذلك ان المفتي اذا سئل عن بعض افعال زيد حكم بالجواز وكذا سئل عن بعضها الا  
حكم بالفسق ثم اذا سئل عن بعضها الاخر حكم بالكفر فنهنا لم يظهر هذا الرجل عنده الا الانكار في مسألة الحكم  
فحكم بقتلهم ولو انه انكار الشفاعة يوم القيمة او انكار الجحش الكوثر وما جرى مجرى ذلك من الثابت  
في الدين بالضرورة لحكم بالكفر والما حثيث اولئك الذين نهاني الله عنهم فغف الله عنهم ومن الزنا  
دقة بيان ذلك ان النجاشي لم يفتي ان لم يعترف به ولم يذعن له لانظاهرا ولا باطنا فهو كافر  
وان اعترف بلسانه وقاسه على الكافر فهو المنافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه كيف بعض ما ثبت  
من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصنعية والتابعون وجمعت عليه الامة فهو الزنديق كما اذا  
اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يسل  
الملكات المحمودة والراد بالنار هي المذمة التي تحصل بسبب ملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولانا  
فهو الزنديق وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم في المنافقين ومن الزنا  
دقة واما رواية فلان الشيع كما نصب القتل خرا للارتداد ليكون مخرجة للمؤمنين وذبا عن الملك  
التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث واما له جزاء للزندقة ليكون مخرجة للزنادقة  
وذبا عن تاويل فاسد في الدين لا يصح القبول ثم التاويل تاويل لا يوافق قاطعا من كتاب السنة والفاق  
الامة وتاويل نصا وما يثبت بقاطع فذلك للزندقة فكل من انكر الشفاعة او انكر يوم القيمة او انكر غيب  
وسؤل النكر والتكبر او انكر الصراط والحساب سواء قال لا اثق بهؤلاء الرواة او قال اثق بهم لكن الحديث اقول  
ثم ذكر تاويل فاسد المسموع من قبله هو الزنديق وكذلك من قال في شيخين ابني بكر وعمر مثلا ليسا  
من اهل الجنة مع تواتر الحديث في بشاتهما او قال ان ابني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم النبيين  
معنى هذا الكلام انه لا يجوز ان يسمى بعده احدا ابني واما معنى النبوة وهو كون الانسان معجونا كرسول الله  
الى الخلق من مفرط الطاعة معصوما من الذنوب ومن البقار على الخطا فيما يرى فهو موجود في الامة بعده  
فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحقيقة والشافعية على قتل من يحسب هذا المعنى من الله  
تعالى علم انتهى بعد استتابة هذه الحديث جابر عن الدارقطني البيهقي ان امرأة يقال امر رومان  
ارتدت فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولطفا  
ضعفها ابن حجر واخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأة ارتدت يوم احد فامر النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم ان تستتاب فان تابت والا قتلت واخرج ابو الشيخ في كتاب الرد عن جابر انه صلى الله

الشيخ

تعالى عليه وآله وسلم تتاب جلا أربع مرات وفي سادة العلماء بن الهلال هو متروك واخرجه البيهقي من وجه  
 آخر واخرج الدارقطني والبيهقي ان ابا بكر استتاب امرأة يقال لها ام فرقة كفرت بعد اسلامها فاستتب  
 فقتلها قال ابن حجر وفي السير النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ام فرقة يوم قرظية وهي غير تلك  
 واخرج مالك في الموطأ والشافعي ان رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبل ابي موسى فسأله عن الناس  
 فاخبره فقال بل من منجرتة خبر قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضرنا عنقه فقال  
 عمر لا حبستموه ثلثا واوطعتموه كل يوم رغيفا واستبتموه لعله يتوب ويراجع امره اذ اني لم احضر لم ار  
 اذ بلغني وقد اختلفت في العلم في وجوب الاستتابة ثم كيفيتها والطاهر انه يجب تقديم الدعاء الى الاسلام  
 قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعواهل الشرك ويأمر بدعائهم الى حدى ثلاث  
 خصال ولا يقاتلهم حتى يدعواهم فهذا ثبت في كل كافريقال كثر تدان رجعت الى الاسلام والافتلتا  
 فمذهبه في الاستتابة وهي واجبة كما وجب عار الحرب الى الاسلام واما كونه يقال للمتدبى نوع من تلك  
 الانواع مرتين او ثلاثا او في ثلثة ايام واقل واكثر فمدى ما تقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد  
 من هؤلاء ارجع الى الاسلام فان ابى قتل مكانه في المسكوى اختلفت الروايات عن جنيقة والشافعي  
 في ذلك في المنهاج ويجب ستتابة المرد والمردة وهي قول يستحب في الحال في قول ثلثة ايام فان  
 استراقتا وفي السداة ذوالرئ المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه بخمس  
 ثلثة ايام فان سلم والاقتل في الجامع الصغير ارض عليه السلام فان ابى قتل قبل اويل الاول انه ان مهمل  
 يسل ثلثة ايام وعن جنيقة وابى يوسف انه يستحب ان يؤبد طلب ذلك لم يطلب انتهى والزاني المحصن  
 والدو طي مطلقا والمجازي، وقد تقدم الكلام فيهم **كتاب القصاص** ووجوبه بنص الكتاب  
 الاخر نكتب عليكم القتل ولكم في القصاص حيوة يا اولي الاباب وبموتاة السنة كحديث لا يخل دم امر مسلم  
 الا باحدى ثلاث منها والنفس بالنفس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره  
 من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من  
 قتل له قاتل فهو بخير النظير امانا ان يقتل واذا ابى القاتل واخبره احمدا والودوا وابن ماجه من حديث  
 ابى شريح الخزازي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من لا يسيب بدم او يبل رجل  
 الجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث امانا لقيص او ياخذ العقل او يعفو فان اراد البع فخذو على يده  
 وفي اسادة سفيان بن ابى العوجاء السلمى فيه مقال وفيه ايضا محمد بن سفيان وقد عنعن وقد اخرج البخاري  
 وغيره من حديث ابن عباس قال كان في بني اسرائيل القصاص لم يكن ضيم الدية فقال الله تعالى لهذه  
 الله تكتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الاية فمن عفى له من اخيه شي قال العفو ان قيل في العمدية  
 والاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعروف ويؤد اليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من دم ورحمة فيما كتب

كتاب القصاص

صلى من كان قبلكم ولا خلاف بيننا في الاسلام في وجوب القصاص عند وجود مقتضى انتقام المانع بحجب  
 على الكلفة المختار وقد تقدم وجهه العام لما اخرج ابو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث  
 عائشة بل يفتى لا يجل قتل مسلم الا في احدى ثلاث خصال زان محصن فبرحمه ورجل ثقيل مسلما متعمدا او رجل  
 يخرج من الاسلام فيجرب لده ورسوله فيقتل او يصلب او ينفى من الارض واخرج الترمذي وابن ماجه  
 من حديث عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده بل يفتى من قتل متعمدا او قتل الى اولى المقتول فان اجبوا  
 قتلوا الحديث وهو معلوم بالدلالة والامام من اهل الاسلام ان القصاص لا يحجب الامع العمد له  
 ان يكون عدوانا لان من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل شرعا لم يحجب عليه القصاص قلت قد  
 القتل على ثلثة انواع عمد محض وهو ان يقصد قتل انسان بما يقصد به القتل فبما سوار كان بجدار  
 شغل فحجب فيه القصاص عند وجود المكان في اوالدية مخلطة في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان  
 ضربه بما لا يموت مثله من مثل في ذلك الضرب غالبا بان ضربه بعصا خفيف او حجر صغير ضربه او ضربتين فمات  
 فلا يحجب فيه القصاص ويجب به الدية مخلطة على عاقلة موجهة الى ثلث سنين فان كان المضروب صغيرا  
 او مرضيا يموت منه غالبا او كان قويا غير ان الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود والثالث  
 الخطار المحض وهو ان لا يقصد بضربه وانما قصد غيره فاصابه او جفرت برافته رمى فيه انسان او نصب شكة  
 حيث لا يجوز فتعلق بها رجل فمات فلا قود عليه ويجب الدية مخففة على العاقلة في ثلث سنين ثم القتل  
 ينقسم باعتبار المقتولين الى اقسام وكل قسم حكم بخصه اما في القود واما في الدية واما بينهما جميعا قتل الحر  
 وقتل العبد وقتل الذكر وقتل الانثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول نسيقا  
 او وضيا جميلا او دميما صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا واذا وجب القود على انسان فترك له شئ من الدم  
 بان عفا احد الورثة صار موجبه الدية للآخرين سياتي تفصيلها ان اختار ذلك الورثة واكلوا  
 طلب الدية لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قتل له قاتل فموجب النظرين ويقتل  
 المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر والكافر بالمسلم لما اخرج مالك والشافعي من حديث  
 عمر بن خزم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكور يقتل بالانثى  
 ورواه ابو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسل  
 ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولا مطولا من حديث الزهري  
 عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن ابيه عن جده وفي هذا الحديث كلام  
 طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا  
 كتاب مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم يعني شهرته عن الاسناد  
 لانه شبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول وقال يعقوب بن ابي سفيان



في القرآن فقال الذي خلق الجنة والجنة والنار في القرآن ما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة  
قال المؤمنون تكافؤا وما بهم ذكرك لا سيان لا يقتل مسلم بكافر وقد جمع اهل العلم على انه لا يقتل المسلم بالكافر الا في  
واما بالذم في ذهاب الى ذلك الجمهور وبه قال ابو حنيفة ولم يأت من قبله الا في القتل المسلم بالذم بما يصلح  
للاستدلال به قال مالك الامر عندنا ان لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله المسلم فمعه عليه فيقتل به قلت  
وعليه الشافعي الا ان اسقط هذا الاستثناء لان الاحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله  
بن عمر ساكتة عند الفرع بالاصل لا العكس اي لا يقتل الاصل بالفرع الحديث لا يقتل الوالد بالولد الخ  
الترمذي من حديث عمرو بن اسناده الحجاج بن اوطاة ولكن له طريق اخرى عند احمد والبيهقي والدارقطني  
ورجال اسناد ما ثقات واخرج نحوه الترمذي ايضا من حديث سراقه في اسناد بائعته واخره ايضا  
من حديث ابن عباس ثم وقد جمع اهل العلم في ذلك لم يخالف فيه الا البعثى ورواية عن مالك وبشيت  
القصاص في الاعضاء ونحوها واجزأ مع الامكان لقول تعالى وكتبنا عليه فيها ان النفس  
بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وهي وان كانت حكايه عن  
بنى اسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث النسي في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
كسرت شينته جارية فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقصاص واما القيد فذلك بالامكان  
فلكون بعض الجروح قد تجذر الاقتصار فيها لعدم امكان الاقتصار على مثل رافي المجنبي عليه خطاب الشرح  
محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكائن في المجنبي عليه فاذا كان لا يمكن الا مجاوزة  
للمقدار او مجاوزة واضرار فالادلة الدالة على تحريم دم المسلم وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص  
مخصصة لدليل الاقتصار قلت ان كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصلة من انسان فتمت  
كالاصبع لقطعها من اصلها او اليد لقطعها من الكوع او من المرفق او الرجل لقطعها من مفصل ليقص منه وكذلك  
لو قطع سندا او قطع الفم او اذنه او فقا عينه اجبت ذكر ما قطع اشياء ليقص منه وكذلك شجرة موضوعة في دار  
او وجهه ليقص منه ولو جرح راسه دون الموضوعة اوجب موضع آخر من بدنه او شيء العظم فلما قود في الدلالة  
مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس ان يقطع يده من ذلك الموضع وانما  
ليقتص من الكوع وياخذ حكومة لنصف الساعد وعلى هذا اكثر اهل العلم في الجملة وفي النقصان لم يمتثل  
وبسقط ببراء احد الورثة ويلزم نصيب الآخرين من الدية لما تقدم من كون المقرب  
والدية الى الورثة وانهم بخير النظمين فاذا برئوا من القصاص سقط وان ابرى احدهم سقط لانه لا يمتنع ببيت  
الورثة نصيبهم من الدية واخرج ابو داود والنسائي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال على لقتلين ان يخرجوا الاول فالاول ان كانت امرأة واراد بالقتلين اوليا رجل  
ويخرجوا اي يتكفوا عن القود ويعفو اصداهم ولو كانت امرأة وقوله الاول فالاول اي الاقرب فالاقرب

هذا



بهذا فسر الحديث ابو داود وفي اسناده حسن بن عبد الرحمن وبقايل ابن محسن ابو حذيفة الدمشقي قال  
 ابو حاتم الرازي لا اعلم روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم احدا سبه واخرج احمد وابوداود والنسائي و  
 ابن ماجه من حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون منها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت  
 ففعلها بمن ورثتها وهم يقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي وقدره غير واحد  
 ومحمد بن غير واحد فقولهم يقتلون قاتلها يعني ان ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم او اسقاط بعضهم وقد  
 ذهب الى ذلك الشافعي وابو حنيفة وصحابة فاذا كان فيهم صغيرا ينتظر في القصاص بلوغه  
 وليه ما قدمنا من ان ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه ولغيره ما سببه من المجنى  
 عليه الحديث عمران بن حصين في الصحيحين وغيرهما ان رجلا عرض بغيره من فيه فوقع  
 ثنياء فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يعقل حكم يداخيه كما يعقل الفعل لادية لك فيها ايضا  
 من حديث يعلى بن ابي امية والى ذلك ذهب الجمهور واذا امسك رجل وقتل باخر قتل المقاتل  
 وحبس المسك الحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امسك  
 الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل بحبس الذي امسك وهو من طريق الثوري عن سمعيل بن  
 ابيته عن نافع بن عمر ورواه غيره عن سمعيل قال الدارقطني والارسال اكثر واخرجه ايضا البيهقي ورجح  
 المسك وقال انه موصول غير محفوظ قال ابن حجر ورجاله ثقات وصححه ابن القطان واخرج الشافعي عن علي  
 انه قضى في رجل قتل رجلا مستعدا مسك آخر قال يقتل القاتل بحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب  
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والحجبة  
 تقتل القاتل من دبر تحت الاولة المثبتة للقصاص واما حبس المسك فذلك نوع من التعزير يستحقه بسبب  
 امساكه للمقتول وقد روى عن النخعي وملك والليث انه يقتل المسك كالمباشرة لقتل لانما شر كان في  
 ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو انما لاه عليه اهل صنعاء لقتلتم  
 جميعا قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك  
 والعبيد بالعبيد كذلك ايضا في المسوس والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد  
 يقتلون به قصاصا قلت قوله قتلوه قتل غيلة اي حيلة يقال اغتالني فلان اذا احتال حيلة يتلف بها مال  
 ويقال الغيلة هي ان يخدع حتى يخرج الى موضع نخفي فيه ثم يقتله تمالا عليه اهل صنعاء اسي لقادوا عليه وجمعوا  
 اليه وفي قتل الخطا الدية والكفارة لنفس الكتاب المعزى على النظم القرآني من القبيح والتفصيل  
 وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وان وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة  
 من مال الصغير او قتل لان عمده خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من مال معروف فمن لم يوجبها

جل ايجابها من باب التكليف فقال لا يلزم الا على مكلف ومن اوجبها جله من خطاب لوضع وهكذا  
المجنون والكفارة هي ما ذكره سبحانه من تحرير الرقبة وبالعشرة من الاطعام والصوم واما الدية فبيان  
بيانها وبيان الخطأ والمحض والخطأ الذي هو شبه العمد وهو ما ليس لجعد او من صبي او مجنون  
قال مالك في الوطأ الا لم يجتمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وان عمد بهم خطأ ما لم تجب عليهم العمد  
وسيلغوا الحزم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت وعلى هذا اكثر اهل العلم وهي على العاقلة وهم  
العصبية كحديث ابي هريرة في الصحيحين قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خيل امرأة  
من بني لحيان سقط ميتا بغزة عبدا وامته ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغزة توفيت فقضى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بان ميراثها لبنها ما وزوجها وان العقل على عصبتهما وفي لفظهما وقضى  
دية المرأة على عاقلة ما وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم على كل بطن عقولة واخرج ابو داود وابن ماجه ان امرأتين من هذيل قتلت احدهما الاخرى وكل  
واحدة منهما زوج وولد فخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة و  
بروز زوجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم ميراثنا لزوجها وولدها وصححه النووي وفي اسناده مجالده وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمرو بن  
شعب قريبا وفيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان تقفل عن المرأة عصبتهما الحديث  
وقد اجمع العلماء على ثبوت العقل فاما اختلافوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة  
**كتاب الديات** الاصل في الدية انها تجب ان يكون مالا عظيما يعطيهم نقص  
من المالم ويجدون له مالا عندهم ويكون بحيث يودونه بعد مقاساة العقيق ليحصل الزجر وهذا القدر  
يختلف باختلاف الأشخاص دية الرجل المسلم مائة من الابل او مائتا بقرة او الفاشاة  
او الف دينار واثناعشر الف درهم او ما عتاقه لدية بذلك لحديث عطاء بن ابي  
رباح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى  
اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل المتي حلة رواه ابو داود وسندا وسلا وفيه  
عنفة محمد بن يحيى واخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه  
عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من كان عقده في البقر على اهل البقر مائتي  
بقرة ومن كان عقده في الشاة الف شاة وفي اسناده محمد بن راشد المشقي المكي وفيه كلام في غير ذلك  
وولفه جماعة وفي حديث عمرو بن حزم ان في النفس الدية مائة من الابل وهو حديث صحيح وقد تقدم تخرجه  
في قتل الرجل بالمرأة وفيه ايضا وعلى اهل الذمب الف دينار واخرج ابو داود من حديث ابن عباس

ان ربلا من بني عدى قتل نعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودية اثني عشر الفا واخرجه الترمذي  
 مرفوعا ومرسلا واخرج ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كانت قيمة الدية على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية اهل الكتاب  
 على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال الا ان الابل  
 قد قلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الفا وعلى اهل البقر  
 مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل مائتي حلة ولا يخفى ان هذا لا يعارض ما تقدم  
 فقد وقع النصيح فيه برفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف اهل العلم في  
 مقادير الدية والحق ثابت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي الموطا ان عمر بن الخطاب قوم الدية  
 على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف درهم قال مالك فابل  
 الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق قلت عليه كذا وهو القول القديم يشافى الالة  
 قال فقيدرت بغير عمر بن الخطاب عند اخوان الابل من الابل هي الابل في باب الديات ثم رجع وقال الابل  
 فيها الابل فاذا اعوزت تحب قيمتها بالغ ما بلغت وتناول حديث عمر على ان قيمة الابل كانت قد  
 بلغت في زمانه اثني عشر الف درهم او الف دينار حديث عمرو بن شعيب المتقدم وقال ابو حنيفة الدية مائة  
 من الابل او الف دينار وعشرة آلاف درهم وقال صاحباه على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل الذهب  
 والورق الف دينار وعشرة آلاف درهم وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل الف حلة  
 ويغلظ دية الحمل وشبهه وافقوا على ان التغليظ لا يعتبر الا في الابل من الذهب والورق  
 بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منها اولادها الحي يث عقبته بن اوس عن رجل  
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم فتح  
 مكة فقال الا وان قتل خطار العمد بالسوط والعصا والحجر دية مغلظة مائة من الابل منها اربعون من  
 ثنيته الى بازل عامها كل من خلفه اخرجه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وسأ  
 اختلاف الرواة فيه واخرجه ايضا الدارقطني واخرج احمد وابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمد مغلظة كعقل العمد ولا يل  
 صاحبه وذلك لان نير الشيطان بين الناس فتكون كدمار في غير ضغينة ولا حمل سلاح واخرج  
 احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمر  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان قتل الخطا شبه العمد قتيل السوط والعصا فبما بين  
 الابل منها اربعون في بطونها اولادها وحمها ابن حبان وابن القطان واخرج هذا الحديث من تقدم  
 من حديث ابن عمر وفي الباب حديث وقذف جاهل العسكر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

باب  
الدية

الى ان القتل على ثلثة اضرب عمدا وخطأ وشبهه عمد ففي العمدا القصاص وفي الخطا الدية وفي شبه العمد  
وهو ما كان بامثله لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والابرة مع كونه قاصدا للقتل دية مغلطة  
وهي مائة من الابل اربعون منها في بطونها واولادها ومن ذهب الى هذا يزيد بن علي الشافعي  
والحنفي والشافعي وقال مالك والليث ان القتل ضربان عمد وخطأ فالخطأ ما وقع بسبب من الاسباب  
او غير مكلف او غير قاصد للمقتول ونحوه او للقتل بامثله لا يقتل في العادة والعمد باعداء والاول لا قودنية  
وقد حكى صاحب البحر الجامع على هذا مع كون نذهب الجمهور على خلافه ودية الذي نصفه بيه سلم  
لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف  
دية المسلم واخرجه احمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وانظره ايضا ابن حبان بنحوه اخرج  
ابن حزم من حديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المجوسي ثمان مائة  
وذهب واخرجه ايضا الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي سنده ابن ابي عمير وهو ضعيف واخرج الشافعي  
والدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر بن الخطاب يدين اليهودي والنصراني اربعة آلاف  
ودية المجوسي ثمان مائة وقد ذهب الى كون دية الذي نصف دية المسلم مالكا وقال الشافعي ان دية  
الكافر اربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النووي ان دية اليهودي والنصراني ثلث  
دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشرة دية المسلم قال شارح المحلى انه قال في ذلك عمر وعثمان وابن مسعود  
وحكى في البحر من زكريا بن علي والبيهقي ان دية المجوسي كالذي وذهب الثوري والزهري وزكريا  
علي وابو حنيفة الى ان دية الذي كدية المسلم وروى عن احمد ان دية مثل دية المسلم ان قتل عبد  
والانصف الدية اخرج القائلون بتبصيف دية الذي بالنسبة الى دية المسلم بما تقدم واجتج القائلون  
بانها كدية المسلم لقوله تعالى ان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلها ويحجب بان هذا  
الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كونه على النصف من دية المسلم وعند الترمذي  
عقل الكافر نصف عقل المسلم قال ابن القيم هذا حديث حسن صحيح مثله اكثر اهل الحديث وعند ابي داود  
كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية  
اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين تركت اهل الذمة لم يرفعها فيما  
من الدية انتهى ودية المرأة نصف دية الرجل ولا طراف في غيرها كذا في الزائد على الثلث  
لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل  
عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية اخرج النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة واخرج البيهقي من حديث  
معاذ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة نصف دية الرجل قال البيهقي اسناده لا  
مشكوك واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن علي بن ابي طالب قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل واخرجه

الشافعي

ايضا ابن ابي شيبة عن عمرو وقد افا المحدث المذكوران دية المراقاة على النصف من دية الرجل وان اشرا  
الى الثلث من الدية مثل ارش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف واخرج مالك  
في الموطا والبيهقي عن بريدة بن عبد الرحمن انه قال سالت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال  
عشر من الابل قلت فكم في سبعين قال عشرون من الابل قلت فكم في ثلاث اصابع قال ثلاثون من  
الابل قلت فكم في اربع قال عشرون من الابل قلت فكم في عظم حرجها واشتدت صيتها نقص عقلمها  
قال سعيد اعرفي انت قلت بل عالم مثبت او جابل متعلم قال هي السنة يا ابن اخي ويجب الدية  
كاملة في العينين والشفنتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منهنها  
نصفها وكن لك يجب كاملة في الالف واللسان والذكر والصلب وارش لما  
والجائفة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقلة عشرة الدية ونصف عشرها وفي الجائفة  
عشرها وفي كل سن نصف عشرها وكذا في الموضحة لحديث عمرو الذي تقدم تخريجه وتفسيره  
وفيه ان في الالف اذا اوجب جده الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية  
وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي الماموتة ثلث  
الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر  
من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل واخرج احمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الالف اذا جرح كله بالعقل كاملا  
واذا جردت اربعة فنصف العقل وقضى في العين نصف العقل واليد نصف العقل  
والماموتة ثلث العقل والمنقلة خمسة عشر من الابل وقد اخرج ابو داود وابن ماجه بدون ذكر العينين  
والمنقلة وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي وقد تكلم فيه جماعة وثقة جماعة واخرج الترمذي  
صححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دية اصابع اليدين والرجلين  
سوار عشر من الابل لكل اصبع واخرج نحوه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من  
حديث ابي موسى واخرج احمد وابو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل اصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس من الابل  
والاصابع سوار والاسنان سوار واخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث  
عمرو بن شعيب ايضا عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الموضحة  
خمس من الابل وفي النجاري وغيره من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال هذه وهذه يعني المختصر والابهام سوار واخرج ابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس ان  
صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسنان سوار والثنية والفرس سوار والمراد بالماموتة الجنابة التي

بلغت احم الدماغ او الجلدة الرقيقة التي عليه الى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب على وغير الخنزيرة والشاقيفة  
والمراد بالجائفة الجناية التي تبلغ الجوف والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب المجهور والمراد بالمتقلة الجناية  
التي تنقل العظام عن اماكنها وقد ذهب الى ايجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت والشافعية  
والحنفية والمراد بالباشمة التي تشتمل العظم وقد اخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد  
بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوجب في الهاشمية عشرة اسن الابل وقد قيل انه  
موقوف لكن لذلك حكم الرفع في التقادير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تشتمل وقد اختلفت في  
المنقلة والهاشمية والموضحة اهل هذا الارش هو بالنسبة الى الراس فقط ام في الراس من غيره والظاهر  
عدم الانفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في القتل كما تقر في الاصول وماعد هذه  
المسألة فيكون ارشها بمقدار نسبتها الى احد هاتقربها لان الجناية قد لزمت ارشها بلا شك  
لولا لا يدرى روم المجني عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الارش لم يبق الا التقدير  
بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك ان الموضحة اذا كان ارشها نصف عشر الدية كما ثبتت عن  
الشارع نظرنا الى ما هو دون الموضحة من الجنایات فان اخذت نصف اللحم وبقى نصف الى العظم كان  
ارش هذا الجناية نصف ارش الموضحة وان اخذت ثلثه كان الارش ثلث ارش الموضحة ثم هكذا وهكذا اذا كان  
الماخوذ بعض الاصبع كان ارشها بنسبة ما اخذ من الاصبع الى جميعها فارش نصف الاصبع نصف عشر الدية  
ثم كذلك وهكذا الاسنان اذا ذهب نصف السن كان ارشها نصف ارش السن ويسلك هذا في الامور  
التي يلزم فيها الدية كاملة كالانف فاذا كان الذاهب نصف فغنية نصف الدية والذكر ونحو ذلك فهذا  
اقرب المسالك الى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع وفي الجنين اذا خرج ميتا الغرق لم يرد  
ابهريرة في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط  
ميتا بغرة عهدها واثمة وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث الغيرة ومحمد بن مسلمة والغرة بغرم المعجمة و  
تشديد الراء اصلها البياض في وجه الفرس ومنها في العبد والامته كانه عتق بالغرة عن المجسم كله وانما اذا نزل  
الجنين حيا ثم مات من الجناية فغنية الدية والقود ونحوها ما هو في الجنين وفي العبد قيمته وارشها  
بحسبها للاختلاف في ذلك وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية الحر بل تلزم الزيادة ام لا والاولى  
اللزوم وارش الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية او ثلثها او عشرها او نحو ذلك  
فغنية في العبد نصف القيمة او ثلثها او عشرها او نحو ذلك وانما الدابة اذا قتلها قاتل فغنيها قيمتها واذا جنى عليها  
كان الارش مقدار نقص قيمتها بالجناية وهذا وان لم تقم عليه ليل مخصوصه فهو معلوم من الادلة الكلية لان العبد  
وسائر الدواب من جملة ما يملك الناس فمن تلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جناية تنقصه كان الواجب  
عليه ارش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات وكان الاو ان يكون المملوك كسائر الدواب

بالقياس  
على

يجب في الجنائز عليه نقص القيمة **باب القسام** صورة القسام ان يوجه قاتل وادعي  
 ولثمة على رجل او على جماعة عليهم لوث ظاهر واللوث ما يغلب على القلب صدق المدعي بان وجد فيما بين  
 قوم اعداء لا يخلطونهم كقتيل خير وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين اهل خيبر طاهرة او اجتماع  
 جماعة في بيت او محارة وتفرقوا عن قتيل او وجبت ناحية قتيل ثم رجل مختضب بدمه او يشهد عدل وادعي  
 على ان فلانا قتل او قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بحيث يؤمن ثوابهم ونحو  
 ذلك من انواع الموت فابى بين المدعي فخلف خمسين مينا ويستحق دعواه فان كل المدعي عن  
 اليمين ردت الى المدعي عليه فخلف خمسين مينا على نفي القتل وسحب بها الدية المتعلقة فان لم يكن بينك  
 لوث فالقول قول المدعي عليه مع مينة كما في سائر الدعاوى ثم يخلف مينا واحدا وخمسين مينا  
 قولان صهما الاول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر مواشيمهم على اصح القولين  
 وخمسة الكسر والقول الثاني يخلف كل واحد خمسين مينا وان كان المدعي عليهم جماعة وتوزع  
 على عدد رؤسهم على اصح القولين ان كان الدعوى في الاطراف سوار كان اللوث او لم يكن فالقول  
 قول المدعي عليه مع مينة هذا كله بيان مذهب الشافعي وذهب ابو حنيفة الى انه لا يبدو بين المدعي  
 بل يخلف المدعي عليه وقال اذا وجد قتيل في محلة يختار الاثام بين جلاسر صلحا واهلها ويخلفهم على  
 انهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلا ثم يأخذ الدية من ارباب الخطاة فان لم يعرفوا فمن سكانها اذا كانت  
 القاتل من جماعة محصورين ثبتت وهي خمسون مينا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فبئركم اليهود خمسين مينا وهو في الصحيحين من حديث سهل بن ابي حمزة يختارهم ولي القاتل والدية  
 ان نكروا عليهم وان حلفوا سقطت لما اخرج مسلم وغيره من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن  
 بن سليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 اقر القسام على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت انهم في الجاهلية كانوا يختارون المدعي عليهم بين  
 ان يخلفوا خمسين مينا او يسلموا الدية كما في القسام التي كانت في بني هاشم كما اخرج البخاري واللفظ  
 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهي قصة طويلة وفيها ان القاتل كان معنيا وان ابا طالب قال له اختر منا  
 احدى ثلاث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا وان شئت حلف خمسون  
 من قومك انك لم تقتله فان ابى قتلناك به فاقى قومه فاخبرهم فقالوا نخلعت فائت امرأة من بني  
 هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا ابا طالب احب ان يخيّر ابني هذا ام رجل  
 من بني هاشم لا تقبض مينة حيث تصير الايمان ففضل قاتله رجل منهم فقال يا ابا طالب اردت خمسين رجلا  
 ان يخلفوا مكان مائة من الابل فيصيب كل رجل منهم بعيران فاذان البعير ان فاقبلما سني ولا تقبض  
 مينة حيث تصير الايمان فقبلما وجاء ثمانية واربعون فخلفوا فقال ابن عباس فوالذي نفسي بيده

باب القسام



ما حال الحول ومن الثمانية والاربعين عشرين طرف وان التبسل كما كنت من بيت المال لم يث  
 سهل بن ابي حنيفة قال اطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا  
 فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو مشحوظ في دمه قتيلا قد فنه ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن  
 بن سهل ومحيصة وحويلة ابنا مسعود الى البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم  
 فقال كبير كبر وهو احدث القوم فسكت فتكلم فقال تحلفون وتحقون قالوا نعم او صاحبكم فقالوا ب  
 نحلف ولم نشهد ولم نر قال فبكرتم اليهوديين يمينا فقالوا كيف نأخذ ايمانكم كفا فعقله البني  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في الصحيحين وغيرهما في لفظ فكره رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ان يبطل من فوداه بما من ابل الصدقة وقد اختلف اهل العلم في كيفية القسامة فختلفا  
 كثيرا وما ذكره الماتن هو اقرب الى الحق واوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد روي في رواية من حديث  
 سهل المذكور ان البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسمسون منكم على رجل منهم فيدفع بيته فقالوا  
 امر لم نشهده كيف نحلف وقد اخرج احمد والبيهقي عن ابي سعيد قال وجد رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قتيلا بن قريتين فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذرع بايديها فوجد ارب الى  
 احد الجانبين بشبر فالقي دية عليه قال البيهقي فتزوجه ابو اسيريل عن عطية ولا يجزى بها وقال العقيلي هذا الحديث  
 ليس له اصل واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة والبيهقي عن الشعبي ان قتيلا وجد من واوثة وشاكر  
 فامرهم عمر بن الخطاب ان يقتلوا ما بينهما فوجدوه الى واوثة اقرب فاحلفهم خمسين يمينا كل رجل قتلته  
 ولا علمك قالوا ثم اغرمهم الدية فقالوا يا اسير الموشين لا ايماننا وفتعت عن اسوانا ولا اسوانا وفتعت  
 عن ايماننا فقال عمر كذالك الحق واخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب وفيه ان عمر قال  
 انما قضيت عليكم بقضاء بينكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي يرفع الى البني صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم منكم وفيه عمر بن حبيش اجمعا على تركه وقال الشافعي ليس بثابت انا رواه الشعبي عن الحسن بن الحسن  
 وهذا لا تقوم به حجة تضعف اسناده على فخر بن فخر وامامه عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء روي عن اسناد  
 صحيح او غير صحيح والرجوع الى قتامة الجاهلية التي قررها البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب قد تقدم  
 ذكره وقد اخرج ابو داود ومن حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن بن سليمان بن يسار عن رجل من الانصار ان  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار استحقوا  
 فقالوا تحلف على الغيب يا رسول الله فاجلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية على اليهود ولا دية  
 من اظهرهم وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب الدية على المنهين اذ لم يجانوا ولكنه مخالف لما ثبت  
 في الصحيحين ان كانت هذه القضية هي تلك القضية وقد قال بعض اهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت  
 اليه **كتاب الوصية** تجب على من له ما يوصي فيه الحديث ابن عمر في الصحيحين

هذا الحديث  
 لا يثبت

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امر مسلم ميت ليلتين وله شيء يريد ان يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء و الزهري و ابو حنيفة و طائفة من مشايخنا و آخرون و حكاه البيهقي من الشافعي في التمهيد و به قال أحمد و داود و ابن عوف و ابن جبرير و ذهب الجمهور الى ان الوصية مندوبة وليست بواجبة و يجاب بحديث الباب فانه يفيد الوجوب و في المسوى و عليه اهل العلم قال محمد و بهذا نأخذنا حسن حمل قال النووي قال الشافعي معنى الحديث الجرم و الاحتياط و ان استحباب التجيل الوصية و ان يكتبها في صحته و لا تصح ضمرا الحديث ابى الهيثمي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الرجل ليعيل او المرأة لطاعة الكسبيين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما التارثم قرر ابو هريرة من بعد وصيته يوصي بها اودين غير مضار وصيته من الله الى قوله و ذلك الفوز العظيم اخرج ابو داود و الترمذي و آخره احمد و ابن ماجه معناه و قال الفقيهين سنة و قد حسنه الترمذي و في سنده شهر بن حوشب و فيه مقال و قد وثقه احمد بن حنبل و يحيى بن معين و اخرج سعيد بن منصور و قفا باسناد صحيح عن ابن عباس ان الاضرار في الوصية من الكبار و اخرج النسائي مرفوعا باسناد رجاله ثقات و الآية الكريمة مغنية عن غيرها في قصد الوصية المأذون بها بعد الاضرار و قد روي جماعة من الامة الاجماع على بطلان وصية الضرر و لا تصح لو ائتمر لحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث اخرج احمد و ابن ماجه و النسائي و الترمذي و حسنه من حديث ابى امامة و في سنده اسناده اسنخيل بن عياش و هو قوي و اذ روي عن الشاميين و هذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شرجيل بن مسلم و هو شامي ثقة و قد حسنه الحافظ ايضا و اخرج ايضا الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات و لفظه لا يجوز وصيته لوارث الا ان يشاء الورثة و اخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة قال في التلخيص سنده واه و في الباب عن النسخ عند ابن ماجه و عن جابر عند الدارقطني و عن علي بن عطاء و قد قال الشافعي ان هذا المتن متواتر فقال و جدنا اهل القيا و من حفظنا عنهم من اهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث و ياثرونه عن حلفوه عنه من لقوه من اهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو اقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصيته يوصي بها و قد ذهب الى ذلك الجمهور قال مالك في الموطأ السنة الشاذية عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجوز وصية لوارث الا ان يجيز ذلك ورثة الميت قلت و عليه اهل العلم و لا تصح في محبة الحديث ابى الدرداء عند احمد و الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصديق عليكم ثلث امور لكم عند وفاتكم زيادة في حسنكم

باب الوصية

ليجعلها زيادة في اعمالكم واخرجه ابن ماجه والبخاري والبيهقي من حديث ابيه شريك وفي اسناده ضعف واخرجه  
 ايضا الدارقطني والبيهقي من حديث ابني امامته وسناده ضعيف واخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث  
 ابني بكير الصديق وفيه شريك واخرجه ابن السكن وابن قانع والوكيع والطبراني من حديث خالد  
 بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحته وهي تهمن بمجموعهما وقد ولت على ان الاذن بالوصية بالثلث  
 انما هو لزيادة الحسنات والوصية في العصية قد نهي الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ير دأيل على تقييد الوصية بغير العصية لكانت الاولى الدالة على المنع  
 من وصية المدفونة للمنع من الوصية في العصية وهي في القرب من الثلث لحديث ابن عباس  
 في الصحيحين وغيرهما قال لو ان الناس غصوا من الثلث فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال الثلث والثلث كثير ومثله حديث سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال لا الثلث والثلث كثير او كبير لما قال اتصدق بثلثي مالي قال لا قال فاشط قال لا قال فالثلث قال  
 الثلث والثلث كثير او كبير انك ان تذر ورثتك غنيا فخير من ان تدعمهم عالة يتكفون الناس وهو  
 في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى المنع من الزيادة على الثلث ولو لم يكن للموصي وارث جاوز الزيادة  
 مع عدم الوارث الخنفية والحق وشريك واحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واجمعا بان الوصية  
 مطلقة في الآية فتقدرها السنة بمن له وارث فتبقى من المادارث له على الاطلاق وقد اخرج احمد والبوداود  
 والنسائي من حديث ابني زيد الانصاري ان رجلا اعتق ستة اعب عند موته ليس له مال غيرهم فافترق  
 بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وارثا اربعة وفي لفظ لابن داود انه قال  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو شهدته قبل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وقد اخرج الحديث  
 مسلم وغيره من حديث عثمان بن حنيف وفي لفظ للاحمد انه جاء ورثة من الاعراب فاخبروا رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما صنع فقال او فعل ذلك لو علمنا ان شارا الله ما سلمنا عليه ويجب  
 تقديمه قضاء الديون لحديث سعيد الاطول عند احمد وابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح ان جاءه  
 مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فاروت ان الفقهاء على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ان اخاك محتبس برية فاقض عنه فقال يا رسول الله قد اديت عنه الادنيارين او عتما  
 امرأة وليس لها بنية قال فاعطها فانما محقة وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من  
 بعد وصية يوصي بها او دين ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاه السلطان من بيت المال  
 لحديث ابني شريك في الصحيحين وغيرهما انه قال في خطبة من خلف مالا او حقا فلو ورثته ومن خلف مالا  
 او دين فكله الى ودينه علي واخرج نحوه احمد والبوداود والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث  
 جابر واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني من حديث ابني سعيد واخرجه ايضا الطبراني من حديث

عن  
 ابن  
 عباس

سلمان واخر جابر بن جابر في ثقافته من حديث ابى امامة كتاب الموارث  
في الكتاب العزيز قال الماتن لم تعرض بهذا الذكر لما اقتصرا على ذكر ما ثبت في السنة او الاجماع  
ولم يذكر ما كان لا يستند الا لضعف الراي كما جرت به قاعدة في هذا الكتاب فليس محج والراي مستحقا للثبوت  
فلكل عالم راي وجهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر واذا عرفت هذا اتبع  
كتابي في الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من  
الموارث ما لم يكن فيهما فاجتهد فيه راياك عملا بحديث معاوية المشهور انتهى ويجب لا يتبدل عبد ذى بلفظ  
المقدرة وما بقى فللعصبة لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسله قال الحقوا الفرائض بائنها فما بقى فهو لاولي رجل فذكر والمراد بالفرائض ههنا الانصبا والمقدرة وائنها  
لهم الحقون لما بالنص ما بقى بعد اعطاء ذوى الفرائض فرائضهم فهو لاولي رجل فذكر والاخوات مع الكنا  
عصبة اى ياخذن ما بقى من غير تقدير كما ياخذهن الرجل بعد فروض اهل الفروض لحديث ابن مسعود  
عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت ابن للبنت  
النصف ولبنت الابن السدس تكلية الثلثين وابقى فللاخت وقد افاد هذا ان لبنت الابن مع البنت  
السدس تكلية السدين ولبنت الابن مع البنت السدس تكلية الثلثين وقد قيل ان ذلك  
مجمع عليه وكذا الاخت لابي مع الاخت لابوين وللجدات السدس مع عدم  
الحديث فبيضة بن ذؤيب عندهما والى داود وابن ماجه والترمذي وابن جابر والحاكم وصححه قال جابر  
الجدوة الى ابى بكر فسالته ميراثا فقال مالك في كتابه اشد شئ بما علمت لك في سنة رسول الله  
فارسى حتى اسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما السدس  
فقال بل حكى خبرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل قال المغيرة بن شعبه فانفذها اليك فبكر  
ثم جارت الجدة الأخرى الى ثم فسالته ميراثا فقال مالك في كتابه اشد شئ ولكن فهو لك السدس فان  
اجتمعما فهو بينهما واكبا غلبت به فهو لها قال ابن حجر وسناده صحيح لثقة رجاله الا ان صورته مثل فان قبضته  
لا يصح جامع من الصديق ولا يمكن شهوره القصة قاله ابن عجب البروق قد اختلف في مولده والصحيح انه ولد عام الفتح  
فبعد شهوره القصة واخرج عبد الله بن أحمد في مسنده ابن مندة في ستخرجه والطبراني في الكبير من حديث  
عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وهو داية  
أحمد بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه واخرج ابو داود والنسائي من حديث برقيته ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن زوجها ام وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه  
ابن عدي وفي مسنده عبادة بن عبد العتيك وهو مختلف فيه واخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن يزيد عن  
قال علي بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الاب واحد من

قبل الأتم وأخرج أيضا أبو داود في المرسيل عن ابراهيم النخعي وأخرج أيضا البيهقي من مرسل الحسن وأخرج  
 الدراقطني من طرق عن زكريا بن ثابت وفي الباب آثار غير ما ذكر قال في البحر سئل فممن يعني الجدا  
 السدس ان كثر اذ استوين يستوي ام الام وام الاب لا فصل بينهما فان ختلن سقط الابل والام  
 ولا يسقط من الالاهات والاب يسقط الجارات من جهة والام من الطرفين وهو للجد مع من لا  
 يسقطه لحديث عمر بن حنبل عن ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان ابن ابني  
 مات فمالي من ميراثه قال لك السدس فلما ادبر دعاه قال لك السدس آخر فلما ادبر دعاه فقال  
 ان السدس الاخر طمته رماه احمد وابو داود والترمذي وصححه واخرج احمد وابو داود والبيهقي وابن  
 ماجه عن الحسن بن عمر بن سال عن فضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجد فقام معقل بن يسار  
 المزمعي فقال قضي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال السدس قال مع من قال  
 لا ادرى قل لا ادرى فما قضي اذن وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمر وقد اخرج البخاري وسلم في جميعها  
 حديث الحسن بن معقل وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم اختلافا كثيرا في ميراثه وميراثه وميراثه وميراثه  
 الدليل على انه يستحق السدس وانه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طمته وذلك كما في حديث عمران واما  
 تميزنا استحقاقه للسدس لعدم السقوط لانه اذا كان من سيقطه كالاب فانه شئ له وهكذا اذا كان مع الجد  
 يسقط الجد فلا ميراث كما في ميراث الاخوة والاخوات مطلقا مع الابن او ابن الا بن او الاب  
 والاختلاف في ذلك بين اهل العلم وفي ميراثهم مع الجد خلافا لعدم ورود الدليل الذي تقوم  
 المحجة فذهب جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وزكريا بن ثابت الى ان الجد يقاسم الاخوة والاختلاف  
 في السدس ليلول فمن قال انه يسقط الاخوة قال ان يطلق عليه اسم الاب واجاب الآخر وان بانه مجاز لا يقوم  
 به المحجة ووقع اختلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض ويروى ان اخي الاخوة مع البنات  
 الا الاخوة فلا ميراث جابر بن عبد الله بن ابي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال جابر بن عبد الله  
 سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بنيتي ما من سعد فقال يا رسول الله ما انت انتابتا  
 سعد بن الربيع قتل ابو جاسعك في احد شهيدا وان عمهما اخذ ما لهما فلم يبع لهما مالا ولا تنكحان الا بال فقال  
 يقضي الله في ذلك فتركت آية ان ميراث فاسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عمهما فقال عطا  
 ابنتي سعد الثلثين مما الثمن وباقى فهو لك فهذا دليل على ميراث الاخوة مع البنات واما الاخوة  
 لام فلا يرون مع البنات لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية وهي في الاخوة لام كما في بعض  
 الفرائض ويسقط الاخ لاب مع الاخ لا يرون لحديث علي قال انكم تقرنون هذه الآية من بعد وصية  
 يوصي بها اودين وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان  
 بني الام يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث اخاه لابي له وادون اخيه لابي له اخذ احمد وابن جابر

١٠  
 ١١  
 ١٢

والترمذي والحاكم وفي اسناد الحارث الاعور ولكنه قد وقع الاجتماع على ذلك والمراد بالاعيان الاخوة  
 لابوين والمراد بيني العلات الاخوة لاب ويقال للاخوة لام الاخياف واولوالا حرام يتوارثون  
 وهم اقدم من بيت المال لقوله تعالى واولوالا حرام بعضهم اولى ببعض فانها تفيد ان اذ مات  
 ميت ولا وارث له الا من هو من ذوى ارحامه وهو من عدا العصباء وذوى السهام في مصطلح  
 اهل الفرائض وما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معديكرب عندهما ابى داود وابن ماجه والنسائي  
 والحاكم وابن حبان وصحاحه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك مالا فلورثته وانا وارث  
 من لا وارث له عقل عنه وارث والنحال وارث من لا وارث له ليعقل عنه ويرثه واخرج احمد وابن ماجه  
 والترمذي وحسنه من حديث عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ والنحال وارث من وارث له  
 واخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي واعلم الدارقطني  
 بالاضطراب واخرجه عبد الرزاق عن رجل من اهل المدينة واخرجه العقيلي وابن عساكر عن ابى الدرداء واخرجه  
 ابن النجار عن ابي هريرة كلها مرفوعة وقد اختلف في ذلك الصحابة ومن بعدهم والى توريث ذوى الارحام  
 ذهب الجمهور وهذه الادلة كلها تفيد اثبات التوارث بين ذوى الارحام تفيد تفديهم على بيت المال  
 وما يؤيد ذلك حديث عائشة عندهما احمد واهل السنن وحسنه الترمذي ان مولا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم من عندهم نخل فمات فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل له من سبب او رسم  
 قالوا لا قال اعطوا ميراثه بعض اهل قرية فقولوا ورحم فيه دليل على تفديهم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت  
 مال المسلمين واخرج ابو داود من حديث ابن عباس قال كان الرجل تجالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث  
 احدهما من الآخر فتنسخ ذلك لانفال فقال واولوالا حرام بعضهم اولى ببعض وفي اسناده على بن الحسين بن ابي  
 وفيه مقال اخرجه ايضا الدارقطني واخرج نحوه ابن سعد عن ابى الزبير وفي ذلك دليل على ان الآية في ذوى الارحام  
 محكمة وبما نسخ ما كان من الميراث بالمخالفة فان تنازحت الفرائض فالعول وذلك هو الحق الذي لا يمكن  
 الوفاء بما امر الله به وقد اوضح المأثور في رسالة مستقلة ودرج جميع ما قاله النافون للعول  
 ولا يرث ولد الملاعنة والزانية الا من أمه وثلثتها والحكس لم يرث شغل بن سعد في صحيح  
 وغيرهما في حديث الملاعنة ان ابنها كان نسب الى امه فحجرت السنة انه يرثها ويرث منه ما فرض الله لها واخرج  
 ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن  
 الملاعنة لأمه ولو ورثتها من بعدها وفي اسناده ابن لميعة واخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان  
 من حديث وثالة بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلثه موارث عتيقها  
 ولقيطها وولدها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن رويبة التغلبي وفيه مقال  
 وقد صح هذا الحديث الحاكم واخرج احمد وابو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كتاب  
 الميراث  
 ١٢٠

للساعة في الاسلام من ساعا في الجاهلية فقد المحقة بعصبة ومن ادعى ولد آمن غير رشدة فللايرث ولا يرث  
 واخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ايما رجل عاين حرة او امته فالولد ولد زنا لا يرث ولا يرث وفي اسناده ابو محمد عيسى بن موسى القرشي  
 المدمشقي قال البيهقي ليس مشهور واخرج البوداود من حديث عمرو بن شعيب ايضا عن ابيه عن جده ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستلم ولد زنا لاهل امه من كان حرة او امته وذلك فيما استلم  
 في اول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المسكوني الشامي وفيه مقال وقد اجمع العلماء على ان ولد المملوك  
 وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من قرابته ولا يرثونهما اذ ان ميراثهما يكون لاهلها ولقرابتهما وبهاتين  
 منهن ولا يرث المولود الا اذا انتبه هل له حديث ابهريرة عند ابى داود وعن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال اذا انتبه المولود ورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن  
 حبان صحيحه واخرج احمد في روايته ابنه عبد الله في السند عن المشهور بن مخزومه وجابر بن عبد الله في  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستنهل واخرجه ايضا الترمذي والنسائي وابن ماجه  
 والبيهقي بلفظ اذا استنهل سقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده اصيل بن سيم وهو ضعيف قال الترمذي وروى  
 مرفوعا والموقوف اصح وبجزم النسائي وقال الدارقطني في العمل لا يصح رفعه والمراد بالانتقال صديقا  
 يدل على حياة المولود من صياح او بكاء او نحوهما ولا خلاف بين اهل العلم في اعتبار الانتقال في الارث  
 وميراث العتيق لعقته ويسقط بالعصيان وله الباقي بعد ذوى الشاهم لحديث الولاء  
 لمن اعتق وهو ثابت في الصحيح واخرج احمد عن قتادة عن سلمى بنت حمزة ان مولاها مات وترك بنته فوثق  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث بعلى النصف وكان بن حمزة واخرجه ايضا المطبراني واخرج  
 الدارقطني من حديث ابن عباس ان امير المؤمنين ترك ابنته ابنة حمزة فاعطى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم ابنته النصف وابنته حمزة النصف واخرج ابن ماجه نحوه من حديث ابنة حمزة وكذلك اخرج النسائي وفي  
 اسناده محمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن قيس فاطمة وفي الحديثين دليل على ان لذوى سهام العتيق سهام الباني  
 او لعصبة وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى ارحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب بن مسعود وابن عباس ان مولا  
 العتاق لا يرث الا بعد ذوى الارحام وذهب غيرهم الى انه يقدم على ذوى الارحام وياخذ الباقي بعد ذوى السهام  
 ويسقط بالعصبات وقد روى ان المولى كان الميراث مستل بين قال انه يكون لذوى سهام العتيق الباقي بعد  
 ذوى السهام العتيق وصحيح انه على ابنة حمزة وقد اخرج ابن ابي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم قال ميراث المولود للمالكين المذكور ولا يرث النساء من المولود الا المولود من عتقته او عتقته من عتقته  
 واخرج البيهقي عن علي بن عمر بن زيد بن ثابت بن نعم بن الايورثون النساء من المولود الا المولود من عتقته او عتقته من عتقته  
 عن ابي بن جيل قال ان جابر بن عبد الله قال اني عتقت عبد لي جعلته سائبة فمات ترك المولى لم يدع ولها قال عبد الله

المنجية



اهل الاسلام لا يتلون انما كان اهل الجاهلية يستبشرون وانت ولي نعمته قد نكح ميراثه وان تاهمت وتحرجت  
 في شئ فغن نقيبه وتجعله في بيت المال ويحرم بيع الولاء وهبته لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وهبته وفي الباب احاديث قد تقدم بعضها  
 منها حديث الولاء لخدمة كلمة النسب لا التباع ولا تؤهب وقد صح ابن جبان والبيهقي من حديث ابن عمر  
 ايضا وقد نسب الجهمي الى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف في ذلك مالك وتقدم بعض الصحابة  
 ولا توارث بين اهل ملتين لما اخرج احمد وابوداود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن بن  
 حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا توارث اهل ملتين شتى  
 واخرج الترمذي من حديث جابر مثله بدون لفظ شتى وفي اسناده ابن ابي ليلى واخرج البخاري وغيره  
 من حديث اسامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم  
 وهو ايضا في مسلم واخرج البخاري وغيره حديث دبل ترك لنا عقيل من ياباع وكان عقيل وطلالبا  
 كافرين وقد اجمع اهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر للمسلم والخلاف في موارث الملل  
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمر وانما يرثني عدم التوارث وفي المسوى والكفر بملته واحدة  
 يرث اليهودي من النصراني وبكس وكما يورث القاتل من المقتول لحديث عمرو بن شعيب عن  
 ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا ما اخرج ابو داود والنسائي  
 واندلس الدارقطني وقواه ابن عبد البر واخرج مالك في الموطا واحمد وابن ماجه والنسائي والشافعي  
 وعبد الرزاق والبيهقي عن عمرو بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس  
 لقاتل ميراث وفيه انقطاع واخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا  
 وفي اسناده كثير من مسلم وهو ضعيف واخرج البيهقي حديثا آخرنا بلفظ من قتل قتيلًا فانه لا يرثه وان لم يكن  
 له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده او ولده وفي اسناده عمرو بن برق وهو ضعيف واخرج الترمذي  
 وابن ماجه من حديث ابيه بريدة بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن ابي فروة وهو  
 ضعيف وهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين الجاهلية  
 وبين الدية وغيره من مال المقتول واليه ذيب الشافعي والشافعية واكثر اهل العلم وقال مالك واخرج  
 ان قاتل الخطا يرث من المالك والدية وهو مخصص بغير مخصص يرويه على الخصوص ما اخرج الطبراني في المعجم  
 قتل امرأة خطأ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقلمها ولا ترثها واخرج البيهقي ان عبد الحميد كان له امرأته  
 قتلتا فمضى ما ماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاه فذكر ذلك فقال لعقلمها ولا ترثها  
 واخرج البيهقي ايضا ان جبار بن حجر فاصاب مائة فطلب ميراثها فقال صلى الله عليه وآله وسلم حقك ميراثها  
 المحرم واغرم الدية ولم يعط من ميراثها شيئا وفي الباب اثنا عشر جملة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها

باب  
 في ميراث القاتل

البشعقي وغيره قلت وعليه عاتق اهل العلم ان من قتل مورثه لا يرثه عمدا كان القتل او خطأ الا ان ابا حنيفة  
قال قتل الصبي لا يمنع الميراث كذا في المسوى واما ارث المالك من بعضهم البعض او من موالهم فقد قيل  
انه وقع الاجماع على ان الرق من موانع الارث وفي دعوى الاجماع فنظر فان الخلاف في كون الرق  
يملك او لا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم ارث  
وقد ورد من حديث ابن عباس ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ولم تترك واثقا الا عبدا فاعطاه ميراثه اخرجه احمد واهل السنن حيث انه انما يرد في قوله قتل الصبي  
ذلك خرافا وهو خلاف الظاهر **كتاب الجهاد** والسير الجهاد قد ورد في فضل  
والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد افرد ذلك بالتليف جماعة من اهل العلم وقد  
امر الله بالجهاد بالانفس والاموال واوجب على عباده ان ينفروا اليه وحرم عليهم ان يقاتلوا عنه ووضح  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لغدوة او رقة في سبيل الله خير من الدنيا وما  
فيها وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث النضر وثبت عنه انه قال ان الجنة تحت ظلال السيوف كما  
في الصحيحين وغيرهما من حديث ابني موسى وابن ابي اوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من اغتزل قداه في سبيل الله حرمه على النار وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم انه قال باطل يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد  
واخرجه اهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من  
قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة فهاهيك بطل يوجب لصاحبه الجنة ويحرمه على ان لا يكون  
مجرد الغدوة اليه او الروح منه خير من الدنيا وما فيها فرض كفاية لما اخرجه ابو داود وعنه ابن عثارة  
قال الا تنفروا يعذبكم عذابا ايما وما كان لاهل المدينة الى قوله يعلمون نسخها الآية التي تأييدها وما كان  
المؤمنون وقد حدث ابن حجر قال الطبراني يجوز ان يكون الا تنفروا يعذبكم عذابا ايما خاصا والمراد به  
من تنفروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر انها مخصوصة ولم يست  
بنسخة وقد اوفق ابن عباس على دعوى النسخ عكرته والحسن البصري كما روى ذلك الطبراني  
عنهما من الادلة الدالة على انه فرض كفاية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يغزو قارة بنفسه وقارة  
يرسل غيره وكيفية بعض المسلمين وقد كانت سراياه ولجوشه متعاقبة لمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في  
الهدى والى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور قال الماوردي انه كان فرض عين على المهاجرين وروى غيرهم  
وقال السهيلي كان عينا على الانصار وقال ابن السيب انه فرض عين وقال قوم اى في زمن الصحابة  
مع كل برو فاحولان الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب السنة وعلى فضيلته والترغيب فيه  
وردت غير مفيدة يكون السلطان او امير الجيش عادلا بل هذه فرقة من فرائض الدين وجباة الله تعالى

على عباده المسلمين بن غير تقييد بمن او مكان او شخص او صل او فوج تخصيص وجوب الجهاد يكون السلطان  
عادل وليس عليه اثمارة من علم وقد سئل الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يلبى البار العادل وقد ورد بهذا الشرع  
كما هو معروف واخرج احمد في مسنده من رواية ابنه عبد الله والوداؤد وسعيد بن منصور من حديث النضر  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلث من اجل الايمان الكف عن قتل لئالاه الا الله لا تكفه  
بذنب ولا تخرجه من الاسلام لعل الجهاد ما من نفعي الله الى ان يقاتل آخر امتي الدجال لا يطله جواربر  
ولا عدل عادل ولا يعتبر في الجهاد الا ان يقصد المجاهد بجهاده ان تكون كلمة الله هي العليا كما ثبتت في  
حديث ابى موسى في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يقاتل شيعا  
ويقاتل حمية ويقاتل ريار فأتى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله  
اذا اذن الا بوان الحديث عبد الله بن عمر وقال جابر بن عبد الله بن جابر الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتاونه  
في الجهاد فقال احب والدك قال نعم قال فغيرهما فجاوبوه في رواية لاحد والى واؤد وابن ماجه قال رسول الله  
ان في حبس اريد الجهاد وسكت لقتالتي وان والدتي يكيان قال فارجع اليهما فانحكما كما ابكيتهما وقد  
اخرج هذا الحديث مسلم بن حبه آخر واخرج ابو داود ومن حديث ابى سعيد ان رجلا هاجر الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال بل لك احد باليمن فقال ابو اسى فقال اذنا لك فقال لا فقال  
ارجع اليهما وهما ذنهما فان اذنا لك فجاوبوا لا فتبرهما وصح ابن حبان واخرج احمد والنسائي والبيهقي  
من حديث معاوية بن جاهته السلمي ان جابره بن عبد الله بن جابر الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله  
اروت الغزو وضبتك شمشيرك فقبل بل لك من ام قال نعم فقال الزمها فان الحجة عند طيها وقد  
في اسناده ختلا فاكثير او قد ذهب الجمهور الى انه يجب اتينان الابوين في الجهاد ويحرم اذالم يذنا او  
احدهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية قالوا واذا اتين الجهاد فلا اذن ويدل على ذلك ما اخرج  
ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال جابر بن عبد الله بن جابر الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأل عن  
فضل الاعمال قال الصلوة قال ثم من قال الجهاد فان لي والد بن قال امرت بوالدك خيرا فقال له  
بشاك بينا لا جاهدن ولا تركنما قال فانت اعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين اي حيثين  
على من له ابوان او احدهما توفيقا بين الحدين وهو مع اخلاص النية يكفر الخطايا الا الدين  
لحديث عند مسلم وغيره ان رجلا قال يا رسول الله اريد ان قتلت في سبيل الله يكفر عني خطايي  
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وانت صابر محتب متقبل غير ربر الا الدين فان جرح  
عليه السلام قال لي ذلك واخرج مثله احمد والنسائي من حديث ابى هريرة واخرج مسلم وغيره من حديث  
عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في غير الله شمس كل ذنب الا الدين  
فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك واخرج الترمذي حقه من حديث النضر نحوه ولحق به اي

بالدين كل حقوق الادميين من غير فرق بين من اوعض له وبال اذلا فرق بينهما ولا يستعان  
فيه اى فى الجهاد بالمشركين الا الضرورة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اراد الجهاد  
معنا من المشركين ارجع فلن يستعين بمشرك فلما استعان به وهو فى صحيح مسلم وغيره من حديث  
ابن شيرة واخرج احمد والشافعي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حبيب بن عبد الرحمن عن ابيه عن  
جده ورجال سنده وثقات واخرج احمد والنسائي من النسب قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم تهتضيوا بنا المشركين وفى سنده ابن هربن راشد وهو ضعيف وبقية اسناده وثقات  
وقد اخرج الشافعي من حديث ابن عباس ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس  
من اليهود ويوم خميس واخرجه ابو داود فى مسيله من حديث الترمذي واخرجه ايضا الترمذي مسلا  
وقد اخرج احمد وابو داود وابن ماجه من حديث ذى مخبر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم يقول ستصالحون الروم صلى واقتضون انهم وهم عدو من ورائكم وقد ذهب جماعة من العلماء  
الى عدم جواز الاستعانة بالمشركين وذهب آخرون الى جوازها وقد استعان النبى صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم بالمنافقين فى يوم احد واتخذ عنه عبد الله بن بابي باصحابه وكذلك استعان بجماعة منهم  
فى يوم حنين وقد ثبت فى السيآن رجلا يقال له قزمان خرج مع النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم احد  
وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد المطلب لواء المشركين حتى قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان  
ليارثنا الدين بالرجل الفاجر وخرجت خراقة مع النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قريش عام  
الفتح وهم مشركون فجمع بين الاحاديث بان الاستعانة بالمشركين لا تجوز الا بالضرورة لا اذا لم يكن  
ضرورة وتجب على الجيش طاعة اميرهم الا فى مفصية الله كحديث ابن شيرة فى الصليبين  
ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله  
ومن طمع الامير فقد اطاعني ومن يعص الامير فقد عصاني وعن ابن عباس فى قوله تعالى طيعوا الله  
وطيعوا الرسول واولى الامر منكم قال نزلت فى عبد الله بن خذافة بن قيس بن عدي بنه رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى سيرة اخرج احمد وابو داود وهو فى الصحيحين وفيهما ايضا من حديث علي  
قال بعثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سيرة واستعمل عليهم جلا من الانصار وامرهم ان  
يسمعوا له ويطيعوا بقصوه فى شئ فقال اجمعوا الى حطبا فجمعوا ثم قال او قد دانا فادوا ثم قال  
الم يا اميركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تسمعوا واطيعوا فقالوا بلى قال فادخلوها فنظر  
بعضهم الى بعض وقالوا انما فرنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النار وكانوا كذلك  
حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجوا ذكره اذ لك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
لو دخلوها لم يخرجوا منها ابدا وقال لا طاعة فى عصية الله انما الطاعة فى المعروف والاحاديث

سنة

في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق وإنما تجب طاعة الامام  
 ما لم يأمر بما يصبه الله وعليه أي على الامير مشاورة الرفق بهم وكفهم عن المحرم  
 لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور  
 الغزاة معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث النسي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور اصحابه حين بلغه اقبال ابي سفيان والقصة مشهورة واجاب  
 عليه سعد بن عباد بن بقوله والذي نفسي بيده لو امرتنا ان نغيضها البحر لا غشناها وأخرج احمد  
 والشافعي من حديث ابيه برة قال ما ريت احدا قط كان اكثر مشورة لاصحابه من رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من امر امتي شيئا فرفق بهم فارفق به وأخرج مسلم ايضا من حديث  
 معقل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا من اسير على امور المسلمين ثم لا يجتهد لهم  
 ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة وأخرج ابو داود من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم يخلف في السير فيرجى الضعيف ويردف ويدعوا لهم وأخرج احمد وابو داود من حديث  
 سهل بن معاذ عن ابيه قال غرنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا  
 فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منا دايقا دى من ضيق  
 منزلنا او قطع طريقا فلا جأوله وفي اسناده اسمعيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف وقد جارت  
 الادلة المفيدة للقطع بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحق الناس بذلك لا غير شيخ  
 للامام اذا اراد غزا وان يوترى بغير ما يريد لا حديث كعب بن مالك عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم انه كان اذا اراد غزوة وترى بغير ما هو في الصحيحين وغيرهما ويشترع له  
 ان يذكي العيون وليستطاع الاخبار الحديث جابر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال يوم الاحزاب من ياتيني بخبر القوم قال النبي انما الحديث وثبت في  
 صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عينا ينظر غير ابي سفيان وثبت انه  
 بعث من اياته بمقدار جيش الشركيين يوم بدر وغيره وكان يأمر من يستطلع اخبار العدو ويقف  
 في المواضع التي يمينه وبينهم ذلك مدون في الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات ويشترع له  
 ان يورث الجيوش ويخزن الرايات والالوية وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 من ترتيب جيوشه عند ملاقاته لاعدوه وما هو مشهور فكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين  
 في المكان الآخر وقال للثابة يوم احد انهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفتاروا ذلك المكان ولو  
 تخلفه هو ومن معه الطير وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عن الترمذي وابي داود  
 قال كانت رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوداء ولواها ابيض وأخرج ابو داود

كتاب  
 الفوائد



المسورة كان تيسر بهم المقاتلة او يقاتلون وقد اخرج ابو داود في المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل هذه فقال جل انما يرسل الله غنمها واربعها خلفي فلما رأت النهرية فينا اهوت الى قاييم سيفي لتقتلني فقتلتها فمكبر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النبي عن قتل نسائم وصبيها نعم انما هو في حال التيسر والتفرد واما البيات فيجوز وان كان فيه اصابة ذراريم نسائم والمشكلة لما تقدم قريبا في حديث سليمان بن بريدة عن ابيه وفيه ولا تملكوا واخرج نحو ذلك احمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال واحاديث النبي عن المشكلة كثيرة وكلاهما في النار لحديث ابي هريرة عن البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وعللانا المرجلين فاحرقواهما بالنار ثم قال حين اردنا الخروج اني كنت امرتكم ان تحرقوا فلانا وعللانا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموها فاقتلوهما واما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة ويحرم الفرار من الزحف الا الى فلاة وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ومن يهود يومئذ دبرة الا متحرفا للقتال ومتحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله وثبت في الصحيحين وغيرهما ان الفرار من الزحف هو من سبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة وان اختلفوا في مسوغات الفرار وقد جوز الله تعالى الفرار الى الفلة واما التحرف للقتال فهو وان كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة في المسوى قوله متحرفا للقتال هو ان ينصرف من ضيق الى سعة او من اهل الى علو او من مكان منكشف الى مستتر ونحو ذلك مما هو ممكن له في القتال قوله او متحيزا الى فئة من المسلمين يتخذهم وقاتل معهم وبالكلمة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والفراخ كبيرة ويحيى زبيلات الكفار لحديث الصعقب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اهل الدار من المشركين يمتدون فيصاب بن نسائم وذراريم ثم قال هم منهم واخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سلمة بن الاكوع قال بيتنا هو اذن مع ابي بكر الصديق وكان امره علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والبيات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد خص قوم من اهل العلم في الغارة بالليل وان يمتوا وكرهه بعضهم قال احمد وسحق لا باس به ان يبيت العدو وليلا والكذب في الحرب لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الاشرف قال يا رسول الله فاذن لي فاقول قال قد فعلت يعني يا اذن له بان يخبر بمقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي ايضا في البخاري واخرج مسلم من حديث عامر بن عثمان بنت عتبة قالت لم اسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخاص في شيء من الكذب مما يقول الناس

باب  
الفرار من الزحف



الآتي الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور  
هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من اهل العلم والجد  
في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة  
وخديعة وفيها من حديث ابي هريرة قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي  
والتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيف ما أمكن الا ان يكون فيه تقاض عمنه **فصل** وما  
غنيمة الجنبين كان لهما أربعة أخماسه وخمسه يصرفه إلا ما عدا في صحار فده لقوله تعالى  
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ولارسلون لذى القربى واليتامى والمساكين قلت التفق  
اهل العلم على ان الغنيمة الخمسة الخمس للجنس التي ذكرت في القرآن واربعة أخماسها للغنائم قوله تعالى  
فان يدرى خمسة ذهب عامة اهل العلم الى ان ذكر الله تعالى فيه للتبرك به وازداده المال اليه شرفه ثم بعد  
ما اضاف جميع الخمس لنفسه بين مصارفه واختلفوا في سهم ذوي القربى قال ابو حنيفة انما يعطون  
لفقرهم وقال الشافعي لقرا بتمهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالميراث فجاءه على القريب  
والبعيد من ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل سبعين من المرأة سوا من ذلك ما ورد  
في القرآن في الفتي والغنيمة واخرج ابو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال سئل جابر رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم الى يعير من الغنم فلما سلم اخذ برة من جنب البعية ثم قال لا يحل لي من غنمكم  
الا الخمس والخمس دو فكم واخرج نحوه احمد والنسائي وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت هذا  
ابن حجر واخرج نحوه ايضا ابو داود والنسائي مالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده جندب ايضا ابن حجر وروى نحوه ذلك ايضا من حديث جبير بن مطعم والعمر بن الخطاب بن سارية  
وياخذ الفارس من الغنيمة ثلاثة اسهم والراجل سها ما لم يدر في ذلك من الاثار  
منها حديث ابن عمر في الصحيحين خير بما ولا الفاظ فيها التصريح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اسهم لافارس فرسه ثلاثة اسهم وللراجل سها وفيها معنى ذلك من حديث النضر بن حديث عروة  
البارقي ومنها حديث الزبير بن جوح ذلك عند احمد ورجال الصحيح وحديث ابى رهم عند الدارقطني  
وابى يعلى الطبراني وحديث ابي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عنته ابن عبد الله بن داود وحديث جابر واسماء بنت زيد عند احمد وفي الباب حديث وفيه ذهب  
الى ذلك الجمهور وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الفارس ياخذ له ولفرسه سبعين والراجل سها وسهما  
بحديث صحيح بن جارية عند احمد وابى داود قال اتهمت خبيرة على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سها وكان الجيش الفا وخمس مائة فيهم ثلثمائة فارس فاعطى الفارس  
سبعين والراجل سها وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال ابو داود ان فيه وهما وان قال ثلثمائة فارس

هذا الحديث  
في الصحيحين



لك بهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المنذر بن ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله  
 الرجل النمر بن تولب وأخرج أبو داود عن الشعبي مرسلا قال كان للبني صلى الله عليه وآله وسلم سهم يد  
 الصفي ان شاء عبدا وان شاء راته وان شاء فرسا يثارة قبل الخمس وأخرج أبو داود ايضا من حديث  
 ابن عوف مرسلا نحوه وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم نفل سيفه ذوالفقار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت كان صفيته  
 من الصفي وأخرج أبو داود ايضا من حديث النضر بن نخوع ويعاضة ماني الصحيحين وغيرهما من حديث  
 النضر ايضا قال جاءت صفيته له حية الكلبى ثم صارت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وفي رواية انه اشتراها منه بعبق ابروس ويرحم من الغنيمة لمن حضر الحديث ابن عباس عن  
 بمسلم وغيره انه سأل سائل عن المرأة والعبد كل كان لهما سهم معلوم اذا مضى الناس فاجاب انه لم يكن  
 لهما سهم معلوم الا ان يجديا من غنائم القوم وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 يغزو بالنساء فيداوين البحرى ويجدين من الغنيمة واما السهم فلم يضر بهن وأخرج أبو داود وابن ماجه  
 والترمذي من حديث عمر بن مولى أبي لهزم انه شهد خيبر مع مواليه فامر له صلى الله عليه وآله وسلم بشئ  
 من خزني المتاع وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زباد عن ابي لهزم انه شهد  
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادس ست عشرة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم فبعث اليها فبعثنا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجت وبأذن من خرجت فقلنا يا رسول الله  
 خرجنا لنغزو الشعر ونفيس في سبيل الله ومعنا دار للبحر وتناول السهم فاستقى السويق فقال فزنا  
 حتى اذا فتح الله عليه خيبر لنا كما سهم للرجال قال فقلت لما يا جده وما كان ذلك قالت فزنا  
 وفي اسناده رجل مجهول وهو حشرج وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذي  
 عن الاوزاعي مرسلا قال اتهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصبيان بخيبر وحديث حشرج كما  
 عرفت ضعيف وهذا مرسلا فلا يثبتان لمعارضته ما تقدم وقد حمل الاسهام هنا على الرضخ بجان  
 الاحاديث وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب الجمهور الى انه لا يسهم للنساء والصبيان بل يرفع  
 لهم فقط ان رأى الامام ذلك ويؤثر المولفين ان رأى في ذلك صلاحا لم يثبت انش  
 في البخارى وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم الغنائم في اشرف قرين تاليها لم  
 ترك الانصار والمهاجرين وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم عطي لاقرع بن حابس ثمانية من ابل عطي عينية مثل ذلك وعطي انا ساسم اشرف العرب  
 والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطولها والتمرد باشراف قرين تاليها لم  
 بن حرب بن كليل بن عمرو وخطيب بن عبد الغنى وكليم بن خزام وشفوان بن امية واذا رجعه الى الخد

الكفار من المسلمين كان لما ذكره له من حديث عثمان بن حصين عن عبد مسلم وغيره ان العنبياء نائمة رسول  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصاب بيت فركبتا امرأة من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم وقد كانت نذرت ان تنحر بان نجاها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء  
لنذرتي لعصية الله ولا فيما لا يملك العبد واخرج البخاري وغيره عن ابن عمر انه ذهب فرس له فاخذ  
العدو فظهر عليه المسلمون فرو عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابن عبد الله فمحق باب  
الروم وظهر عليه سلمون فرد عليه خالك بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية  
لابي داود ان غلاما لابن عمر ابق الى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم الى ابن عمر ولم يقسمه وقد وهبنا شائعي وجماعة من اهل العلم ان اهل الحرب لا يملكون بالغلبة  
شيئا من المسلمين ولما حبا هذه قبل الغنيمته وبعد ما ورد عن علي والزهرري وعمر بن دينار والحسن  
انه لا يراد اصلا ولا يختص بالانعام وروى عن عمر بن سليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك واهل  
واخرين وجده صاحب قبل القسمة فهو احق به وان وجده بعد القسمة فلا ياخذها الا بالقيمة وقد روى عن  
ابن عباس عن الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة في  
المسوى وعليه كثر اهل العلم في الجملة واهم في التفصيل اختلاف ويحرم الانتفاع بشيء من الغنيمته قبل  
القسمة الا الطعام والعلف لم يثبت عندنا في رواية ابو داود والدارمي والطحاوي  
وامن جبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا حل للمؤمن يؤمن ببدء اليوم الاخران متناول غنما حتى  
تقسم لا يلبس ثوبا من ثياب المسلمين حتى اذا اناغره رقه فيه ولا ان يركب اتيه من فدي المسلمين حتى اذا انجفها رطل  
فيه في اسناده مجربين اسحق وفيه مقال معروف قال ابن حجر ان جبال اسناده ثقاة قال ايضا ان اسناده حسن  
واخرج النجدي من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنبي كاهل لا نرفقه ابدا واولم ياخذ  
منها الخمس وصح هذه الزيادة ابن جبان واخرج ابو داود والبيهقي وصح من حديث ابن عمر ايضا ان جيشا  
غنموا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأنموا منهم الخمس واخرج مسلم  
وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال اصببت جرابا من شحم يوم خميس فالتزمته فقلت لا اعطى اليوم احد  
من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تبسما ما اخرج ابو داود والبخاري  
والبيهقي من حديث ابن ابي اوفى قال اصبنا طعاما يوم خميس وكان الرجل يجبي فياخذ منه مقدارا ما يكفيه  
ثم ينطلق واخرج ابو داود من حديث القاسم بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال كنا ناكل الخبز في الغزو ولا نقسمه حتى انا كنا نسترجع الى رحالنا واخرجنا مملوءة منه قد  
يكلم في القسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمته الجمهور سوا اهل  
الامام ولم ياذن وقال الزهرري لا ياخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان ينهي

باب  
الغنائم

الامام قال ما كنت في المؤطا الا اري بلسا ان ياكل المسلمون اذا دخلوا الارض العدو وكما ياكلون من الطعام وقال لو ان ذلك لا يكون حتى يحضر الناس المقاسم ليقسم  
 بينهم اضر ذلك بالجوش قال فلا اري باسا بما اكل من ذلك كله على من به المعروف والحاجة اليه وفلا اري  
 ان يخر ذلك شيئا يرجع اليه قلت وعليه بل العلم ويحرم الغلول لحديث ابي هريرة في الصحيحين  
 وغيرهما في قصة العبد الذي اصابه سهم فقال البصحا به هنيال الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي  
 نفس محمد بيده ان الشملة تلتصق عليه تارا اخذها من الغنائم يوم خيبر لم يصيبها المقاسم قال ففرج  
 الناس فجارجل لشركا وشركين فقال يا رسول الله اصبت نهارا يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اكله وسلم شرك من نارا وشركا من نارا واخرج مسلم من حديث عمار بن الخطاب قال لما كان يوم  
 خيبر قتل نفر من صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا فلان شهيد فلان شهيد فلان شهيد حتى  
 مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اني رايته في النار  
 في بركة غلما او عبارة واخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم  
 واكاه وسلم رجل يقال له كركرة فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو في النار فذموا  
 ينظرون اليه فوجدوا عبارة قد غلما وقد قال البسجانه ومن يغفل بات بما غل يوم القيمة وثبت في البخاري  
 وغيره من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا القيين احدكم يوم القيمة على قبة  
 فرس على رقبته شاة الحمد وش وقد نقل النووي والاجماع على انه من الكبار وقد ورد في تحريق متاع  
 الغال ما اخرج ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن ابن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم واكاه وسلم  
 واخرج احمد وابوداود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 واكاه وسلم قال اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه اضره وفي اسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم  
 فيه غير واحد من جملة الغنيمة الاسرى ولا خلاف في ذلك ويجوز القتل او الفداء او المنة  
 لقوله تعالى ما كان للنبي ان يكون لاسرى حتى تخين في الارض وقوله تعالى فاما من بعد واما فداؤهم فقد ثبت  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القتل للاسارى واخذ الفداء منهم والسن عليهم شيئا متواترا في صحاح  
 فضي يوم بدر قتل بعضهم واخذ الفداء من غالبهم واخرج البخاري من حديث جابر بن مطعم ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال في اسارى بدر لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هولاا لقتلته لشره  
 وفي مسلم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الثمانين نفر الذين هبطوا عليه  
 واسحا به من اقبال التميمي عند صلوة الفجر يقتلوه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعظمهم

ما  
 كان  
 للنبي  
 ان  
 يكون  
 لاسرى  
 حتى  
 تخين  
 في  
 الارض



على الاحتجاج بالبخاري ومسلم ورواه عن الثوري ايضا عباد بن الازرق العباداني وهو ثقة واذا  
اسلم المحرم قبل القدرة اخذوا ماله لحديث صحري بن عبيدة ان النبي صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم قال اذا اسلم الرجل فهو احمق بارضه وماله اخرجه احمد وابوداؤد ورجال ثقات وفي نسخة ان  
القوم اذا اسلموا اخذوا اموالهم ودارهم واخرج ابو يعلى من حديث ابيرثرة مرفوعا عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وله وضعفه ابن عدي بياسين الزيات الراوي له عن ابيرثرة قال البيهقي وانما يروى عن ابن ابي مليكة  
وعن فردة مرسل وقدا اخرجه عن عروة مرسل مسعود بن منصور بن جبال ثقات ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم جاء صبري قريضة فاسلم ثعلبة وصعيد بن شعبة فاحز لهما اسلما من ابوالعلاء والاربعاء الصفا  
به فمادى على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طريق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فاذا قالوا  
غصبوا مني ما بهم واموالهم الا جعها وقد ذهب الجمهور الى ان المحرم اذا اسلم طوعا كانت جميع ماله  
في ملكه ولا فرق بين من اسلم في دار الحرب ودار الاسلام واذا اسلم عبد لكا فصار حرا  
لحديث ابن عباس عن ابي ابي شيبة قال اعتق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين واخرجه ايضا مسعود بن منصور مرسل وقصة ابى بكره في  
تدليس من ضمن الطائف مذكورة في صحيح البخاري ورواه ابو داؤد وعن الشعبي عن رجل من بني تميم  
قال سألنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرد الينا اب بكره وكان مملوكا فاسلم قبلنا  
فقال لا هو طليق اسلم ثم طليق رسوله واخرج ابو داؤد والترمذي وصححه من حديث علي قال سأل  
عبدان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم اليمامة قبل الصلح فكتب اليه وليه فقالوا  
والديا محمد ما خرجوا اليك غنبة في ذنبتك انما خرجوا اليهم با من الرق فقال ناس من قوايا رسول الله  
رواههم اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما اراكم تتمون يا معشر قريش حتى يبعث  
الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا ابى ان يروه وقال هم غنقاء اسد غرول واخرج احمد عن ابى  
سعيد الاشمس قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العباد اذا جازنا اسلم ثم جاء من لاه  
فاسلم انه حروا اذا جاز المولى ثم جاء العبد بعد ما اسلم مولاه فهو احمق به وهو مملوك والارض المغنومة  
امرها الى الامام فيفعل الاصلح قسمتها او تركها مشتركة بين الغانمين وبين  
جميع المسلمين لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم ارض قريضة والنضير بين الغانمين  
وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجزل النصف الاخر لمن ينزل به من الوفود والاسود ونوؤب  
الناس كما اخرجه احمد وابوداؤد من حديث بشير بن يسار عن جبال من الصحابة واخرج نحوه ايضا  
ابوداؤد من حديث شغل بن ابي شمة وقد ترك الصحابة ما غنموه من الارض مشتركة بين جميع المسلمين  
يقسمون خراجها بينهم وقد ذهب الى ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم عمل عليه خلفاء الراشدون

كل اسلم فانه حر



وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا قريظة  
 فاقتم فيها أنفسكم فيها ويا قريظة عصيت الله ورسوله فان غصبها الله ورسوله ثم هي لكم ومن أخرجكم  
 أصل المسلمين كما رأينا الحديث على عهد أحمد وإبى داود والنسائي وأما حكم عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال في المسلمين واحدة يسعي بها ولو ناههم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه  
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المسلمين على من سواهم تكافى وما روى  
 عليهم أو ناههم ويرد عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم وأخرج ابن جابر في صحيحه من حديث ابن عمر  
 سطلوا وأخرج ابن مسلم من حديث مقل بن يسار مختصرا بلفظ المسلمون يد على من سواهم تكافى  
 وما روى وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ ان  
 ثلثة المسلمين واحدة فمن اغترس مسلما فعليه ثلثة الملائكة والناس من حين يهوى إلى حين من حديث علي وأخرجه البخاري  
 من حديث النس في الباب لا عاويث وقد اجمع أهل العلم على أن من سواهم المسلمين كما قال ابن المنذر اجمع أهل العلم  
 جواز إيمان المرأة أتمى وأما العبد فاجاز المانة الجمهوية وأما الصبي فقال ابن المنذر اجمع أهل العلم أن ابن الصبي غير جاز  
 وأما الجنون فلا يصح إيمان بلا خلاف قلت أنا يصح إيمان من سواهم المسلمين في الأصول والنس فاما عقد الإمان لأهل الجاهلية  
 على العموم فلا يصح إلا من سواهم على سبيل الاجتهاد وخبري المصاحبة لعقد الذمة ولو جعل ذلك حال الناس صار ذمة  
 إلى البطال البهارة الرسول كما لو من حديث ابن مسعود عن أحمد وإبى داود والنسائي وأما حكم  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو كنت قاتلا لقاتلتكم ما أخرج  
 أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال  
 لما والله لو لا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم ما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن جابر  
 وصحاح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نبي رافع لما بعثته قريش ليه فقال لا رسول  
 لا اجمع بهم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني لا أغيب بالهدى ولا أخيس البر ولكن اجمع  
 اليهم فان كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الإسلام فارح ويجوز منه كون الكفار وملككم وقبائلكم  
 إذا اجتهد الإمام وذو الرأي من المسلمين فخرجوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار كبدية  
 ولو بشرط وإلى أجل الكثرة عشرين لعنه الله من حديث الشريفة عن مسلم وغيره أن قرأنا صالحا الحديث  
 تعالى عليه وآله وسلم ثم طردوا عليه أن من جازمكم لا تزوه عليكم من جازمنا رد وتوه غثتنا فقوا  
 يا رسول الله اكتب بها قال نعم من زرب منكم لا يم فابعده الله ومن جازمكم يجعل الله فرجا وخروجا  
 ويهوى في البخاري وغيره من حديث السور بن خزيمة ومروان سطلوا وفيه أن مدة الصلح بينه صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم وبين قريش عشرين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصادرة الكفار على من جازمهم  
 مسلما ونفع صلى الله عليه وآله وسلم قال عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخ ما قد روي

قد ذهب الجمهور الى انه لا يجوز ان يكون اكثر من عشرين لان السجادة قد امرنا بمقاتلة الكفار في كتابنا العزيز  
فلا يجوز مصاحبتهم بدون شيء من جزية او نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كان دليلا على الجواز الى المدة التي وقع الصلح عليها ولا يجوز الزيادة عليها رجوعا الى الامل في جوع  
مقاتلة الكفار ومناخرتهم الحرب وقد قيل انها لا يجوز مجاوزة اربع سنين وقيل ثلاث سنين ثم لا يجوز  
مجاوزة سنتين ويجوز قابيل لمهادنة بالجزية ما تقدم من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
بدعاء الكفار الى احدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث ابا عبيدة بن الجراح الى البحرين يابجرتها وكان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم هو صالح اهل البحرين في اهلهم العالم ابن الحضرمي اخرج ابو عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم فثبت خالدا الى الكيد وفتة فاخذه فاقوا بفتح من صالحه على الجزية فاجاب ابو عبيد في كتاب الاسل عن النبي صلى  
ان اول من اعطى الجزية اهل بخران وكانوا نصارى وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اهل اليمن  
على كل حاله دينارا كل سنة اقيمة من المعافى يعني اهل الذمة منهم واه الشافعي في سننه عن محمد بن  
عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ المشهور عند ابى داود وخرج البخاري وغيره من حديث المغيرة  
بن شعبه انه قال لعائل كبري امير رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نقا لكم حتى تعبدوا الله  
فوجهه او تودوا الجزية واخرج البخاري عن ابن ابي شحج قال قلت لمجاهد يا شاذان اهل الشام عليهم اربعة  
دنانير واهل اليمن عليهم دينار قال جعل في ذلك من قبيل اليسار وقد وقع الاتفاق على انها تقبل الجزية  
من كفار العجم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك والاذراعي وفتحا والشام لها تقبل من  
بهمج الكفار من العرب وغيرهم وقد استدل من لم يجوز اخذها الا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس  
عند احمد والترمذي وحدث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقرش انه يريد منهم كلمة تدركهم  
العرب ويودي اليهم بها اليوم الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينبغي اخذ الجزية من العرب ولا سيما  
مع قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم اذا لقيت عدوك من المشركين  
فاذعهم الى ثلاث خصال وخلال فيهما الجزية وفي السوي في باب اخذ الجزية من اهل الكتاب قال قتادة  
قاتلوا الذين يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرسون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون من الحق  
من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قلت عليه السلام في الجملة وقال  
الشافعي الجزية على الايمان لا على الانساب فتؤخذ من اهل الكتاب عربا كانوا او عجماء ولا تؤخذ من اهل الايمان  
والمجوس لهم شبهة كتاب قال ابو حنيفة لا تقبل من العرب الا سيف وفي حديث ابن شهاب بن ابي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين وآن تكبر من الخطاب اخذها من البربر

وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن ابيه ان عمر بن الخطاب ذكر الجوسن فقال ما ادري كيف اصنع في  
امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم  
يا ايها المسلمون اهل الكتاب قلتم وعليه اهل العلم قال ما كنت مضت السنة ان لاجزية على نساء  
اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلتم وعليه  
اهل العلم واما قد رافض بن عمر بن الخطاب الجزية على اهل الذهب اربعة وثمانية وعلى اهل الورق اربعين  
درهما مع ذلك ارضاق المسلمين وضياقة ثلاثة ايام قلتم قد صح من حديث معاوية بعث النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فامرهم ان يأخذ من كل ديار او عدل معا فرياء واختلافوا في الجمع بينه  
وبين حديث عمر فقال الشافعي اقل الجزية دينار كل بالغ في كل سنة ويستحب للامام ان يستشير ليرى  
ولا يجوز ان ينقص من دينار وان الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول ابو حنيفة حديث  
عمر على المومنين وحديث معاوية على الفقراء لان اهل اليمن اكثرهم فقرا فقال علي كل مومنا اربعة وثمانين  
على كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار ومن عمر بن عبد العزيز من ترك من اهل الذمة قد جايدرو  
بين التجارات من كل عشرين دينارا فما نقص فنجس ذلك حتى ياتي عشرة وثمانين فان نقصت ثلث  
دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحمل قلتم عليه ابو حنيفة  
وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما شئوا لحو ابو قتة عقد الذمة وكتب عمر بن  
عبد العزيز الى عماله ان يصعوا الجزية عمن اسلم من اهل الجزية حين سيلون قلتم عليه ابو حنيفة وقال الشافعي  
لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لانه دين على كسائر الديون انتهى ويمنع المشركون واهل الذمة  
من السكون من جزيرة العرب لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد بنحو ما كنت  
اجيزهم ونسيت الثالثة والشك من سليمان الاحول واخرج مسلم وغيره من حديث عمر انه سمع رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها اسلما  
واخرج احمد من حديث عائشة ان اخرا عهده رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان قال لا تترك  
جزيرة العرب وديان وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الترمذي عن عبيد الله  
بن عبد الله بن عتبة عنهما والاوله هذه دللت على اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سوا ركان ذميا او  
غير ذمي وقيل انما يمنعون من الحجاز فقط استدلالا بما اخرج احمد والبيهقي من حديث ابى عبيدة بن الجراح  
قال اخرا ما تكلم بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخرجوا اليهود اهل الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب  
وهذا لا يصلح لتخصيص العام لما تقرر في الاصول من ان التخصيص هو افاق العام لا يصلح وقد على ابن حجر  
في فتح الباري عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو ملكة



عليه وآله وسلم لا يتبع مدبرهم ولا يجهر على جرهم ولا يقتل أسيرهم في لفظ ولا يذف على جرهم  
سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب بلوغ الرام  
اقبال ان الحاكم صحيح فوجه لان في اسناده كوش بن حكيم وهو متروك رشح عن علي من طرق نحوه متوفى  
خرج ابن ابي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى منادى على يوم الجمل لا  
لا يتبع مدبرهم ولا يذف على جرهم واخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال صرخ صاخر على يوم  
الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذف على جريح ومن غلق باب فموا من بين القى السلام فموا من واخرج  
احمد في رواية الاثرم واجتج بعن الزهري قال ما جت الفتنة وصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم متوافرون فاجمعوا ان لا يقاتلوا احد ولا يؤخذ مال على ما يول القرآن الا ما وجد بينه واخرج البيهقي  
عن ابى امامة قال شهدت ثلاثين فكاوا لا يجيرون على جريح ولا ياتون بولي ولا يسلبون مثملا  
واخرج البيهقي عن علي انه قال يوم الجمل ان ظفرتم على القوم فلما تطايبوا ادبروا ولا تجزوا ولا تسرح  
وانظروا الى حاضر وابه الحرب من آله فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لو شئتم قال البيهقي هذا منقطع واه  
انه لم ياخذ شيئا ولم يسلب قتيلا ولا يؤيد جميع هذه الآثار ان الامل في دماء المسلمين واسولم الحرمة فلا كمل  
شي منها الا بدليل شرعي والمراد بالاجابة على الجريح والاجهاز والتذقية ان تيمم قتله وليس  
فيه وما حكاه الزهري من الاجماع على عدم القوديل على انه لا قصاص في ايام الفتنة وقد اخرج  
هذا الاثر عن الزهري البيهقي بلفظ ما جت الفتنة الاولى فادركت يعني الفتنة رجالا ذوى عدو من صبا  
البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شهد مع مدبر ولا بغنا انهم يرون ان هذا هو الفتنة لا لقيام فيها على  
رجل قاتل في اويل القرآن قصاص من قتل لاحد في سب او امرأة سبيت ولا يرمى عليها احد ولا ينها  
وبين زوجها الماعنة ولا يرمى ان تعدد عدتها من زوجها الآخر ويرى ان يرد شازوها الاول انتهى  
قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا افتنام باليم جلبوا اجماعا لبقائهم على الملة وحكى عن النفس الزكية والمنفعة  
والشافعية انه لا يغنم منهم شيء **فصل** وطاعة الائمة واجبة الا في معصية الله بالاف  
السلف الصالح لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وللحاديث المتواترة في  
وجوب طاعة الائمة ههنا ما اخرج البخاري من حديث النسخ مرفوعا اسمعوا واطيعوا وان استعمل  
عبد بشي راسه زبيته ما اقام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث ابهريرة عن علي رضي الله تعالى عليه  
وآله وسلم من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصي الله ومن يطع الامير فقد اطاعني ومن يعص  
الامير فقد عصاني وفي الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر عن علي رضي الله تعالى عليه وآله وسلم على المرء المسلم  
والطاعة فيما احب وكره الا ان يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة والاحاديث في هذا الباب  
كثيرة جدا ولا يجوز الخرج بعد حاصل الاتفاق عليهم ما اقاموا الصلوة ولم يظهر الكفر

فصل في طاعة الائمة

حديث عوف بن مالك عنده وسلم غيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول خيار  
 ائمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم ويصلون ائمتكم الذين تبغضونهم ويتبغضونهم  
 وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله فلا نبأ بهم عندك قال لا ما اقاموا فيكم من  
 الامن والى عليه السلام فرأه ياتي شيئا من مصيئة الله فليكره ما ياتي من مصيئة ولا يتر عن يد امرئ  
 واخرجه مسلم ايضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 يكون بعدى ائمة لا يتد ان بهديي ولا يفتنون بعتي وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين  
 في جثمان انسان قال قلت كيف اصنع يا رسول الله ان ادركت ذلك قال تسمع وتطيع وا  
 ضرب نحرهم واخذ بالكر فاسمع واطيع واخرج مسلم ايضا وغيره من حديث عمر بن الخطاب قال سمعت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اتاكم وامركم جميع على رجل واحد يريد ان يشق عصمتكم  
 او يفوق جماعتكم فاقتلوه وفي الصحيحين من حديث عثمان بن الباص قال بايعنا رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم في مناشطنا ومكرهنا وعسنا ويسرنا واثره علينا وان لا تنازع الامر والاهل الا ان  
 تروا كفرا بواحا عندكم فيمن البدر بان والبرواح بالموصدة والمعلقة قال الخطابي معنى قوله بواحا يريد  
 ظاهرا واخرجه مسلم من حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة  
 فميتة جاهلية واخرج نحوه ايضا عن ابن عمر وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 منا واخرجه ايضا من حديث ابى موسى واخرجه مسلم من حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 في هذا الباب لا يتبع المقام لبسطها وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور اهل العلم وذهب بعض اهل العلم  
 الى جواز الخروج على الظلمة او وجوبه تشككا باحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيهم مطلقا من  
 احاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص ومحل ما وقع من جماعة من فاضل السلف على اجتهاد منهم وهم  
 الله واطوع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جابر وغيره من اهل العلم وفي الحجة البالغة ثم ان  
 استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي ان يبادر الى المخالفة لان خلوه لا يتصور غالبا الا بحروب ومضائق  
 وفيها من المفسدة الشداير من الصلوة والجملة فاذا كفر الخليفة بالكلية فاضروا من ضرورات الدين  
 قتاله بل وجب والا لا وذلك لان فائت صلوة نصيب لخياف مفسدة على القوم قتاله من الجهاد في سبيل الله  
 انتهى ويجب لصبر على جورهم لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال قال  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من راي من امير شيئا يكرهه فليصبر فانه من فارق الجماعة شبرا  
 فمات فميتة جاهلية وفيها من حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين آمنوا  
 عليكم بهذا الفتي قال الذي بعثك بالحق اضع سمعي على عاتقي واضرب حتى التحك قال لا ادلك على

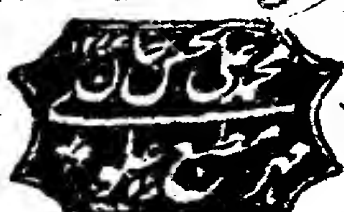
وصف الظالمين

هو خير لك من ذلك تصبرني ما حقني وفي الباب احاديث كثيرة وبذل النصيحة لهم  
 الصحيح من حديث ان الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين من حديث تميم الدارمي بهذا اللفظ  
 "احاديث الواردة في مطلق النصيحة ستارة راجع الناصر مع الأئمة وعليهم أي على الأئمة الذب عن  
 المسلمين كيف يدل الظالم وحفظ تغورهم وقد يبرهم بالشروع في الأبدان والاديان الكمال  
 وقطع حق اموال الله فوم صار فيها وعدم الاستيثار بما فوق الكفاية البروف المتأ  
 في اصلاح البسطة والسريرة وذلك معلوم من اولة الكتاب الستة التي لا يتسع المقام  
 لبسطها ولا خلاف في وجوبها جميعا على الامام وهذه الامور التي شرع الله تعالى لفصل الأئمة  
 لها من اجل من الأئمة والسامطين في شئ منها فهو غير معتد له بميتة ولانا صرح لهم بل غاش غاش في حديث  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول ما من عبد استر عليه امر عتيه يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة وفي لفظ  
 مسلم ما من امير على المسلمين ثم لا يجهدهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة واخرج مسلم وغيره من حديث  
 عايشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من امرتي شيئا  
 فرفق بهم فارفق يفعلني الامام والسبطان ان يقتدي برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وبالمخلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويترقانه ان فعل ذلك كان له بالائمة العدل من الترغيبات  
 الثابتة في الكتاب الستة وجامها الفوز بغير الدنيا والآخرة واخر دعوانا ان الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 لما كنا لنهتدي لاهله

فصل في الامور

متد

خاتمة الطبع ان احسن ما يوشع بعد الكلام حمد الله الملك العلام وابني ما شئتني به الصلوة على رسول  
 سيد الانام وعلى آله وصحبه العظام صلوة دائمة بدوام تقارن الصالحات والاقلام اما بعد فان بحر العلوم  
 نه الشوم المحدث التمام المفسر النما من اطر السنين النبوية ناشر الاحاديث المستطيفة النخاطب البنواب الاجاه  
 امير الملك مولانا سيد محمد صديق حسن خان بهادر لانا لالت شمس قباله طالع صنف كتابا فافقا  
 سماه الروضة النورية شرح الدرر البهية مشتملا على المسائل الفضية المدللة بالاحاديث الشرعية  
 وما فاض ختامه بالاختتام امر بطبعه ليتفحص به من العوام قطب من المطبع العلوي محمد علي بخش خان  
 الكائن في صانه السعد من شغل غصبي تصحيح النفاضل الجليل العالم النزيل بالسر اجلي المولوي سيد محمد مشوق  
 سلمه الله العلي فحار بحمد الله بعد الطبع مما يروق التواضع  
 ويحلو البصائر وكان ذلك في شهر رجب سنة ١٢٨٠  
 من شهر ٩ ١٢٨٠





# صحيح حسنك الروض النير شرح الدالبيه

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٠	٢	شئت	شئت	١٣	٨	الحج	الحج	٢٤	٢٤	خطا	صواب
٢١	٢	ونسبة	ونسبة	١٤	١٤	أنتيم	أنتيم	٢٥	٢٥	خطا	صواب
٢٢	٣	الغائبين	الغائبين	١٥	١٩	بحري	بحري	٢٦	٢٦	خطا	صواب
٢٣	٤	وفيها	وفيها	١٦	١٦	للتطويل	للتطويل	٢٧	٢٧	خطا	صواب
٢٤	٩	الاداة	الاداة	١٧	٢٤	ان مسحا	ان مسحا	٢٨	٢٨	خطا	صواب
٢٥	١١	الكون	الكون	١٨	٢٥	هذه كذا	هذه كذا	٢٩	٢٩	خطا	صواب
٢٦	١٣	السنة	السنة	١٩	٢٢	منها	منها	٣٠	٣٠	خطا	صواب
٢٧	٢١	الماء	الماء	٢٠	٢٠	عائشة	عائشة	٣١	٣١	خطا	صواب
٢٨	٢٣	لم يسأله	لم يسأله	٢١	٢٥	حتى	حتى	٣٢	٣٢	خطا	صواب
٢٩	٥	منها	منها	٢٢	٢	منها	منها	٣٣	٣٣	خطا	صواب
٣٠	١٢	اسلم الماء	اسلم الماء	٢٣	١٢	والتب	والتب	٣٤	٣٤	خطا	صواب
٣١	١	الجبية	الجبية	٢٤	١٥	والجبية	والجبية	٣٥	٣٥	خطا	صواب
٣٢	٢	صنع	صنع	٢٥	٣	ساعة الى	ساعة الى	٣٦	٣٦	خطا	صواب
٣٣	٤	اذا	اذا	٢٦	٢	منه	منه	٣٧	٣٧	خطا	صواب
٣٤	٢	واكثر	واكثر	٢٧	١٢	جالت	جالت	٣٨	٣٨	خطا	صواب
٣٥	٢	يفعل	يفعل	٢٨	١٦	خصه	خصه	٣٩	٣٩	خطا	صواب
٣٦	١٨	ينقله	ينقله	٢٩	١٩	بالجماع	بالجماع	٤٠	٤٠	خطا	صواب
٣٧	٢٤	النفوح	النفوح	٣٠	٢٥	لا يكون	لا يكون	٤١	٤١	خطا	صواب
٣٨	٩	فان	فان	٣١	٤	منقشة	منقشة	٤٢	٤٢	خطا	صواب
٣٩	١٨	نجاسة	نجاسة	٣٢	٦	للقبض	للقبض	٤٣	٤٣	خطا	صواب
٤٠	٢٥	قرينة	قرينة	٣٣	١٢	يسل	يسل	٤٤	٤٤	خطا	صواب
٤١	١٥	بكيهية	بكيهية	٣٤	١٩	فيها	فيها	٤٥	٤٥	خطا	صواب
٤٢	٢٤	تطيره	تطيره	٣٥	١٩	وان كثر	وان كثر	٤٦	٤٦	خطا	صواب
٤٣	٨	للتنجيس	للتنجيس	٣٦	٢٢	سنة	سنة	٤٧	٤٧	خطا	صواب

صغى	سطر	خطا	صواب	صغى	سطر	خطا	صواب	صغى	سطر	خطا	صواب
٢٨	١٢	تركنا	تركناه	٢٨	١٢	تركنا	تركناه	٣٤	٢	تميل	يميل
١٤	١٤	بوجوب	بوجوب	١٤	١٤	بوجوب	بوجوب	٢٣	٢٣	ينيه	ينيه
١٤	١٤	بوجوب	بوجوب	١٤	١٤	بوجوب	بوجوب	٣٤	١٤	لنفل	لنفل
١٩	١٩	بقرة	بقرة	١٩	١٩	بقرة	بقرة	٢٨	٢٨	عليه	عليه
٢١	٢١	القوة	القوة	٢١	٢١	القوة	القوة	٢٤	٢٤	المخططة	المخططة
٤	٤	وبر	وبر	٤	٤	وبر	وبر	٢٩	٢٩	يكن	يكن
٥١	٥١	دنا	دنا	٥١	٥١	دنا	دنا	١٥	١٥	يومي	يومي
٩	٩	لمشروع	لمشروع	٩	٩	لمشروع	لمشروع	١٥	١٥	ولتشهد	ولتشهد
٥٢	٥٢	قد	قد	٥٢	٥٢	قد	قد	٢	٢	وتجباها	وتجباها
٥٣	٥٣	العناية	العناية	٥٣	٥٣	العناية	العناية	٩	٩	استش	استش
٥٣	٥٣	للمنس	للمنس	٥٣	٥٣	للمنس	للمنس	٢٣	٢٣	والحسن	والحسن
١٠	١٠	سج	سج	١٠	١٠	سج	سج	١٩	١٩	ارضني	ارضني
١٩	١٩	ارضني	ارضني	١٩	١٩	ارضني	ارضني	٢٠	٢٠	النهى	النهى
٢٠	٢٠	النهى	النهى	٢٠	٢٠	النهى	النهى	٢٢	٢٢	ودرهم	ودرهم
٢٢	٢٢	ودرهم	ودرهم	٢٢	٢٢	ودرهم	ودرهم	١٠	١٠	وليتيم	وليتيم
٥٨	٥٨	وليتيم	وليتيم	٥٨	٥٨	وليتيم	وليتيم	١٣	١٣	يجب	يجب
١٣	١٣	يجب	يجب	١٣	١٣	يجب	يجب	٢٤	٢٤	انه	انه
٢٤	٢٤	انه	انه	٢٤	٢٤	انه	انه	٢٤	٢٤	قبل	قبل
٥٩	٥٩	لستين	لستين	٥٩	٥٩	لستين	لستين	٤	٤	لستين	لستين
٤	٤	لستين	لستين	٤	٤	لستين	لستين	١	١	انه	انه
١	١	انه	انه	١	١	انه	انه	٢١	٢١	بسطها	بسطها
٢١	٢١	بسطها	بسطها	٢١	٢١	بسطها	بسطها	٢٤	٢٤	ترغيم	ترغيم
٢٤	٢٤	ترغيم	ترغيم	٢٤	٢٤	ترغيم	ترغيم	٢٢	٢٢	عمد	عمد
٢٢	٢٢	عمد	عمد	٢٢	٢٢	عمد	عمد	٤١	٤١	يجب	يجب
٤١	٤١	يجب	يجب	٤١	٤١	يجب	يجب	٩	٩	يرخص	يرخص
٤٢	٤٢	يرخص	يرخص	٤٢	٤٢	يرخص	يرخص	١٣	١٣	أماهم	أماهم
٤٣	٤٣	أماهم	أماهم	٤٣	٤٣	أماهم	أماهم	٢٠	٢٠	سنة	سنة
٢٠	٢٠	سنة	سنة	٢٠	٢٠	سنة	سنة	١١	١١	رفوا	رفوا
١١	١١	رفوا	رفوا	١١	١١	رفوا	رفوا	١٢	١٢	يتفرد	يتفرد
١٢	١٢	يتفرد	يتفرد	١٢	١٢	يتفرد	يتفرد	١٢	١٢	يتفرد	يتفرد

بسم الله الرحمن الرحيم عن ابي جبر ليس فيه ملغية وقال تخفف بها صوته ٢

صفر	سفر	خطا	مربا	صفر	سفر	خطا	مربا	صفر	سفر	خطا	مربا
٤٤	٢٤	خيفت	مدينت	٨٨	١٤	اندلسي	اندلسي	١١	١٢	تخراة	تخراة
٤٥	٢٥	الاخير	الاخرة	٩٠	١٥	الزكوة	الزكوة	١٢	١٣	عشيرة	عشيرة
٤٦	٢٦	وفي	نعم في	٩١	١٦	ينقل	ينقل	١٣	١٤	آخرة	آخرة
٤٧	٢٧	جنات	خبايب	٩٢	١٧	يكربها	يكربها	١٤	١٥	في الغنية	في الغنية
٤٨	٢٨	جدو	جدو	٩٣	١٨	استغلا	استغلا	١٥	١٦	ناقته	ناقته
٤٩	٢٩	زبلوم	زبلوم	٩٤	١٩	ماخرج	ماخرج	١٦	١٧	علكت	علكت
٥٠	٣٠	ن	في	٩٥	٢٠	بسنة	بسنة	١٧	١٨	يتباع	يتباع
٥١	٣١	لتعلموا	لتعلموا	٩٦	٢١	ناول	ناول	١٨	١٩	سمعت	سمعت
٥٢	٣٢	اجرة	اجرة	٩٧	٢٢	الرفيق	الرفيق	١٩	٢٠	سرد	سرد
٥٣	٣٣	عليما	عليما	٩٨	٢٣	القضب	القضب	٢٠	٢١	ينكح	ينكح
٥٤	٣٤	اني	ني	٩٩	٢٤	العم	العم	٢١	٢٢	التون	التون
٥٥	٣٥	يمنع	يمنع	١٠٠	٢٥	دينو	دينو	٢٢	٢٣	صنخ	صنخ
٥٦	٣٦	يخرج	يخرج	١٠١	٢٦	تخص	تخص	٢٣	٢٤	غزبا	غزبا
٥٧	٣٧	تفعل	تفعل	١٠٢	٢٧	تخص	تخص	٢٤	٢٥	الواحدى	الواحدى
٥٨	٣٨	حتى	حتى	١٠٣	٢٨	اخطى	اخطى	٢٥	٢٦	ترو	ترو
٥٩	٣٩	لشغل	لشغل	١٠٤	٢٩	كزيب	كزيب	٢٦	٢٧	فوضع	فوضع
٦٠	٤٠	نبات	نبات	١٠٥	٣٠	لايفر	لايفر	٢٧	٢٨	القياس	القياس
٦١	٤١	قال	قال	١٠٦	٣١	لاخصو	لاخصو	٢٨	٢٩	دكرهم	دكرهم
٦٢	٤٢	دوى	دوى	١٠٧	٣٢	فاون	فاون	٢٩	٣٠	عن	عن
٦٣	٤٣	هو	هو	١٠٨	٣٣	عدة	عدة	٣٠	٣١	اسناده	اسناده
٦٤	٤٤	طلبا	طلبا	١٠٩	٣٤	اصدى	اصدى	٣١	٣٢	الولد	الولد
٦٥	٤٥	كان	كان	١١٠	٣٥	للمرايات	للمرايات	٣٢	٣٣	بابس	بابس
٦٦	٤٦	تطهير	تطهير	١١١	٣٦	بصدور	بصدور	٣٣	٣٤	اعبا	اعبا
٦٧	٤٧	تصيح	تصيح	١١٢	٣٧	يريد	يريد	٣٤	٣٥	تشنش	تشنش
٦٨	٤٨	شم	شم	١١٣	٣٨	سيما	سيما	٣٥	٣٦	وابن	وابن
٦٩	٤٩	منها	منها	١١٤	٣٩	افتح	افتح	٣٦	٣٧	المستحيل	المستحيل
٧٠	٥٠	المال	المال	١١٥	٤٠	ان	ان	٣٧	٣٨	عبد الرحمن	عبد الرحمن

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٣٣	٢١	اليرقاني	اليرقاني	=	٢٤	الرجل الرجل	الرجل الرجل	١٣٣	٢١	اليرقاني	اليرقاني
=	٢٤	ذكرناه	ذكرناه	١٤٥	١٤	ينضب ينضب	ينضب ينضب	=	٢٤	ذكرناه	ذكرناه
١٣٤	٤	ولا اوكب	ولا اوكب	١٤٤	١	انفر انفر	انفر انفر	١٣٤	٤	ولا اوكب	ولا اوكب
١٣٥	٢	ينها	ينها	١٤٩	٢٤	لحقه لحقه	لحقه لحقه	١٣٥	٢	ينها	ينها
١٣٩	٢٠	يسع	يسع	١٥١	١١	فاخزه	فاخزه	١٣٩	٢٠	يسع	يسع
١٥١	٢	ينكح	ينكح	١٥٣	١٢	هذه	هذه	١٥١	٢	ينكح	ينكح
١٥٢	١٤	ورثته	ورثته	=	١٥	قاما	قاما	١٥٢	١٤	ورثته	ورثته
=	=	اخوتي	اخوتي	١٥٣	٢٢	اصاط	اصاط	=	=	اخوتي	اخوتي
١٥٣	١١	سعة	سعة	١٥٤	٢٢	الادوية	الادوية	١٥٣	١١	سعة	سعة
١٥٤	١٩	الجنة	الجنة	١٥٤	١٣	هذه	هذه	١٥٤	١٩	الجنة	الجنة
=	=	يتباعون	يتباعون	١٥٨	٢٠	خزام	خزام	=	=	يتباعون	يتباعون
=	٢٢	شهرين	شهرين	=	٢٤	نخله	نخله	=	٢٢	شهرين	شهرين
١٦٣	٥	الناذية	الناذية	١٥٩	١	فسيه	فسيه	١٦٣	٥	الناذية	الناذية
=	١٤	الخزير	الخزير	=	=	امرا	امرا	=	١٤	الخزير	الخزير
=	٢٤	يوزن	يوزن	=	١٤	يحب	يحب	=	٢٤	يوزن	يوزن
١٦٣	١٢	عقد	عقد	١٩٠	١٤	بجلاكه	بجلاكه	١٦٣	١٢	عقد	عقد
=	١٢	الزانية	الزانية	١٩٢	٢٢	الكونيون	الكونيون	=	١٢	الزانية	الزانية
١٤٥	١٢	حكيم بن	حكيم بن	١٩٩	١	بنفوب	بنفوب	١٤٥	١٢	حكيم بن	حكيم بن
=	١٩	بنغير	بنغير	=	١١	فليشكه	فليشكه	=	١٩	بنغير	بنغير
١٦٦	٤	شبار	شبار	٢٠٠	٢	فقبل	فقبل	١٦٦	٤	شبار	شبار
١٦٤	٥	يخلق غيره	يخلق غيره	=	٢٠	المولات	المولات	١٦٤	٥	يخلق غيره	يخلق غيره
=	٢٤	قرية	قرية	٢٠٢	٩	المعبر	المعبر	=	٢٤	قرية	قرية
١٦٩	١	بنا	بنا	٢٠٩	٢٤	العصا	العصا	١٦٩	١	بنا	بنا
=	١١	حرام	حرام	٢١١	١٥	يخصها	يخصها	=	١١	حرام	حرام
١٤٠	٥	رواس	رواس	٢١٢	١١	فاشيتة	فاشيتة	١٤٠	٥	رواس	رواس
=	١٩	الادوية	الادوية	٢١٣	٢٢	النس	النس	=	١٩	الادوية	الادوية
=	٢٢	الاتفاق	الاتفاق	٢١٥	٥	الحج والملة	الحج والملة	=	٢٢	الاتفاق	الاتفاق
١٤٢	٢٥	بريب	بريب					١٤٢	٢٥	بريب	بريب

صفحة	سطر	خطا	صوابه	صفحة	سطر	خطا	صوابه	صفحة	سطر	خطا	صوابه
٢٤٦	١٣	عمرود	عمرو	٢٥٦	٢٠	لاغر	لماغر	٢٢٢	١٨	عفود	عتود
=	٢٣	الاربعين	الاربعين	٢٥٤	١٤	كره الاقرار	كره الاقرار	=	١٩	ل	ب
٢٤٤	٢	انعم في النمر	انعم في النمر	=	٢٤	فاسكون	فاسكون	=	=	العقود	العتود
=	١٠	الربعة فخر	الربعة فخر	=	٢٤	بالفرج	في النرج	=	٢٠	العقود	الفتود
٢٤١	٢٤	انسه	افسه	٢٥٨	٥	بهذا	هنا	٢٣١	٣٠	نخج	يخج
٢٤٩	٨	وانه	وانه	=	١٢	لعلاني	لعلاني	٢٣٣	٢٢	اختار	اخضار
٢٤٠	١٠	سمع	باسمع	=	١٤	رووني	رووني	٢٣٢	٢٠	تسقيها	تسقيها
=	٢٠	فيادلي	فيادلي	=	٢١	غينا	غنيا	٢١	١٩	يا آري	ماري
٢٤١	٢٢	امرونا	ابامرونا	=	٢٢	قطعا	قطعا	٢٣٩	٢٠	نخواهم	نخواهم
٢٤٢	٥	مغربة	مغربة	٢٥٩	١	قضة	قصه	=	١٢	بيت	بيت
=	١٨	اقفل	القصاص	=	٩	دار	هدأ	٢٣١	٢	بدان	بدان
=	٢١	يخسر	يخسر	=	١٢	افقرة	حفرة	٢٣٢	٢	لا تين	لا تين
=	٢٣	فقدوا	فقدوا	٢٦٠	١	ريكل	ريكل	٢٣٢	١٠	دعما	دعما
٢٤٢	١٣	برأ	برأ	=	=	فخرج	مخرج	=	١٩	عرفنا	عرفنا
=	٢٥	ابلان	جبان	٢٦٢	١٣	اني	اني	٢٣٥	٢٢	بفازة	بفازة
٢٤٢	٥	راسه	راسه	=	١٨	قبينه	نبينه	٢٣٨	١٤	الله	الله
=	١٢	الشعون	الشعون	=	٢٣	افهم	افهم	٢٣٥	١٢	جعفر	جابر
=	٢٢	جوبه	جوبه	٢٦٢	١٥	الاخيرين	الاخيرين	=	٢٤	البر	البر
٢٤٥	١١	الاربعين	الاربعين	٢٦٤	١	ليغز	ليغز	=	=	شران	شران
٢٤٤	٤	صغير منظر	صغير منظر	=	١١	وحس	وحس	٢٥٣	٢٢	بجايه	بجايه
=	٢٢	يخذه	يخذه	٢٦٥	٢	نحو	نحو	٢٥٢	٢٣	قيدنا	قيدنا
٢٤٤	١٤	مالا	مالا	=	٦	جابه	جابه	٢٥٥	١٤	او	و
				=	٤	سارق	سارق	=	١٩	لان	فلان
				٢٦٦	٥	شاده	بشاده	٢٥٦	٩	فعدا	فعدا

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٤٤	٢١	الاهل	الاهل	٢٤٤	٢١	الاهل	الاهل	٢٤٤	٢١	الاهل	الاهل
٢٤٨	٢٣	نيزوا	نيزوا	٢٤٨	٥	كان	كانوا	٢٤٨	٥	كان	كانوا
٢٤٩	٢٣	ضعيفة	ضعيفة	٢٤٩	١٥	بالعصب	بالعصب	٢٤٩	١٥	بالعصب	بالعصب
٢٥٠	٢٧	المواضع	المواضع	٢٥٠	٢٣	الحزمة	الحزمة	٢٥٠	٢٣	الحزمة	الحزمة
٢٥١	٨	يتزل	يتزل	٢٥١	١	فذك	فذك	٢٥١	١	فذك	فذك
٢٥٢	١٣	ثلثة	ثلثة	٢٥٢	٢٢	عدي	عديا	٢٥٢	٢٢	عدي	عديا
٢٥٣	٢١	ابنن	ابنن	٢٥٣	٢	الارت	الارت	٢٥٣	٢	الارت	الارت
٢٥٤	٢١	سعديا	سعديا	٢٥٤	٢١	وافق	وافق	٢٥٤	٢١	وافق	وافق
٢٥٥	٢٣	فاتية	فاتية	٢٥٥	١٧	استشرك	استشرك	٢٥٥	١٧	استشرك	استشرك
٢٥٦	٢٥	طالت	طالت	٢٥٦	٢	فان	فان	٢٥٦	٢	فان	فان
٢٥٧	١٨	بنكم	بنكم	٢٥٧	٢١	بنيا	بنيا	٢٥٧	٢١	بنيا	بنيا
٢٥٨	٢١	قسامة	قسامة	٢٥٨	٢	الفرة	الفرة	٢٥٨	٢	الفرة	الفرة
٢٥٩	٢٢	بن سليمان	بن سليمان	٢٥٩	١٢	بابي	بابي	٢٥٩	١٢	بابي	بابي
٢٦٠	٢١	القياد	القياد	٢٦٠	١٧	الفرة	الفرة	٢٦٠	١٧	الفرة	الفرة
٢٦١	٢٥	الثابتة	الثابتة	٢٦١	٢١	سيرة	سيرة	٢٦١	٢١	سيرة	سيرة
٢٦٢	٢٣	صحبة	صحبة	٢٦٢	٢٢	بشت	بشت	٢٦٢	٢٢	بشت	بشت
٢٦٣	١١	تكفون	تكفون	٢٦٣	١٨	يزكي	يزكي	٢٦٣	١٨	يزكي	يزكي
٢٦٤	١٥	سنة	سنة	٢٦٤	٢٠	غير	غير	٢٦٤	٢٠	غير	غير
٢٦٥	١٠	قروض	قروض	٢٦٥	٢٣	وماهو	وماهو	٢٦٥	٢٣	وماهو	وماهو
٢٦٦	١٣	السدين	السدين	٢٦٦	٢٩٥	تبقى	تبقى	٢٦٦	٢٩٥	تبقى	تبقى
٢٦٧	٨	عن عمر	عن عمر	٢٦٧	٨	ولا تغدرا	ولا تغدرا	٢٦٧	٨	ولا تغدرا	ولا تغدرا
٢٦٨	٥	وما	وما	٢٦٨	٣	المنهية	المنهية	٢٦٨	٣	المنهية	المنهية
٢٦٩	٨	لا يمشل	لا يمشل	٢٦٩	٨	فاحرقها	فاحرقها	٢٦٩	٨	فاحرقها	فاحرقها
٢٧٠	٢٢	درث	درث	٢٧٠	١١	غيران	غيران	٢٧٠	١١	غيران	غيران

تربعون الله  
عز وجل





## فهرس الروضة النورية شرح الدرر البهية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣	باب الماء	٥٨	باب سجود السهو	٨٩	باب زكاة النيات
٨	فصل في نجاسات	٩٠	باب قضاء الفوائت	٩٢	باب مصارف الزكاة
١٢	فصل في التطهير	٩١	باب صلاة الجمعة	٩٢	باب صدقة الفطر
١٣	باب قضاء الحاجة	٩٢	باب صلاة العيدين	٩٥	كتاب الخمس
١٤	باب الوضوء	٩٣	باب صلاة الخوف	٩٤	كتاب الصيام
١٥	فصل في استحباب الوضوء	٩٩	باب صلاة السفر	٩٩	فصل في مبطلات الصوم
٢١	فصل في نوافل الوضوء	٩٩	باب صلاة الكسوفين	١٠٠	فصل في افطار الصوم بنفل
٢٢	باب الغسل	٩٩	باب صلاة الاستسقاء	١٠٢	باب صوم التطوع
٢٥	فصل في كيفية الغسل	٩٩	كتاب الجنائز	١٠٢	باب الاعتكاف
٢٦	فصل في غسل الجمعة	٩٩	فصل في غسل الميت	١٠٤	كتاب الحج
٢٧	باب التيمم	٩٩	فصل في تكفين الميت	١٠٤	فصل في تعيين نوع الحج
٢٩	باب الحيض	٩٩	فصل في صلاة الميت	١١٠	فصل في لباس الحاج
٣١	فصل في النفاس	٩٩	فصل في المشي لجنائز	١١٣	فصل في قدوم الحاج
٣٢	كتاب الصلاة	٩٩	فصل في فن الميت	١١٤	فصل في السعي
٣٦	باب الاذان	٩٩	كتاب الزكاة	١١٤	فصل في العرفة
٣٧	باب طهارة المصل	٩٩	باب زكاة الحيوان	١٢٠	فصل في الهدى
٣٩	باب كيفية الصلاة	٩٩	فصل في زكاة الابل	١٢٢	باب العمرة المفردة
٤٠	فصل في مبطلات الصلاة	٩٩	فصل في زكاة البقر	٩٩	كتاب النكاح
٤١	فصل في استحباب الصلاة على كل مسلم	٩٩	فصل في زكاة الغنم	١٣٤	فصل في نكاح المتعة
٤٢	باب صلاة التطوع	٩٩	فصل في حكم الخليطين	١٣٥	فصل في انقضاء النكاح
٤٣	باب صلاة الجماعة	٩٩	باب زكاة الذهب والفضة	١٣٦	فصل في ولد الزنا

صفحة	مطلب	مطلب	صفحة
١٢٠	كتاب الطلاق	١٩٢	كتاب العتق
١٢٢	فصل طلاق للكتانية	١٩٤	كتاب الوقف
١٢٥	باب الخلع	١٩٩	كتاب المهاد
١٢٤	باب الايلاء	٢٠٢	كتاب الصايت
١٢٨	باب الظهار	٢٠٣	كتاب الامانة
١٢٩	باب اللعان	٢٠٤	كتاب النذر
١٥٠	باب العدة	٢٠٦	كتاب الاطعمة
١٥٢	فصل الاستبراء	٢١٢	باب الصيد
١٥٣	باب النفقة	٢١٣	باب الذبح
١٥٦	باب الرضاء	٢١٤	باب الضيافة
١٥٩	باب الحضانة	٢١٩	باب آداب الاكل
١٦١	كتاب البيع	٢٢٠	كتاب الاشربة
١٦٩	باب الربا	٢١٠	كتاب اللباس
١٤٢	باب الخيار	٢٢٦	كتاب الاضحية
١٤٤	باب السلم	٢٣١	باب الولية
١٤٨	باب القرض	٢٣٢	فصل العقيقة
١٤٩	كتاب الشفعة	٢٣٢	كتاب الطب
١٨٠	كتاب الاجارة	٢٣٤	كتاب الوكالة
١٨٣	باب الاحياء	٢٣٦	كتاب الضمان
١٨٩	كتاب الرهن	٢٣٩	كتاب الصلح
١٩٠	كتاب اللودية والغارة	٢٤٠	كتاب الحوالة
١٩١	كتاب الغصب	٢٤٠	كتاب المفلس
			فصل

